

الآفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2026

مسارات النمو والتحول في ظل حالة عدم اليقين العالمية



منظمة التعاون الإسلامي
مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية



الآفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2026

مسارات النمو والتحول
في ظل حالة عدم اليقين العالمية



© أكتوبر 2026 | مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)

Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara – Türkiye

الهاتف: +90-312-468 6172 | الفاكس: +90-312-467 3458

الموقع الإلكتروني: <https://www.sesric.org> | البريد الإلكتروني: pubs@sesric.org; cabinet@sesric.org

تخضع المادة المقدمة في هذا المنشور لقانون حقوق الطبع والنشر. يمنح سيسرك الإذن بعرض ونسخ المواد الواردة في هذا المنشور، شريطة أن يكون هذا الاستخدام لأغراض غير تجارية أو إعلامية أو تعليمية، وأن تتم الإشارة إلى سيسرك بوصفه صاحب العمل على النحو المناسب.

لا يسمح بإعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله لأغراض تجارية دون الحصول على إذن كتابي مسبق من سيسرك.

قد تكون بعض المواد الواردة في هذا الإصدار مستمدة من أطراف ثالثة وتخضع لشروط حقوق النشر الخاصة بها، لذلك لا يضمن سيسرك أن يكون استخدام هذه المواد موجبا لانتهاك حقوق تلك الأطراف.

توجه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى دائرة النشر في سيسرك على البريد الإلكتروني pubs@sesric.org. مع تقديم معلومات كاملة عن الغرض من الاستخدام، والأقسام المراد إعادة إنتاجها، والفئة المستهدفة بالمحتوى.

تنبيه:

تقع مسؤولية المحتوى والآراء والتأويلات والخلاصات الواردة في هذا العمل حصرا على عاتق المؤلفين، ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر سيسرك أو منظمة التعاون الإسلامي أو دولها الأعضاء أو شركائها. لا يضمن سيسرك أن تكون البيانات الواردة في هذا العمل دقيقة أو مكتملة أو حديثة، ولا يتحمل أي مسؤولية عن أي عواقب قد تنشأ عن استخدامها.

لا تعبر الحدود والألوان وباقي المعلومات الظاهرة على أي خريطة واردة في هذا العمل بأي حال عن رأي سيسرك بشأن الوضع القانوني لأي مكون كان.

صيغة الاقتباس المقترحة

سيسرك (2026). الأفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2026: مسارات النمو والتحول في ظل حالة عدم اليقين العالمية. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. أنقرة.

ردمك: 978-625-7162-42-5

شكر وتقدير

أعد هذا التقرير فريق من الباحثين في سيسرك، بتوجيهات من معالي السيدة زهراء زمرد سلجوق، المديرية العامة لسيسرك، وتحت إشراف وتنسيق السيد مظفر حسين، مدير دائرة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الذي راجع أيضا التقرير بعد إكماله. تولى الدكتور أسد باكملي مهمة الإشراف على أعمال إعداد التقرير وتنسيقه وتحقيق التكامل التحليلي بين أجزائه. وأعد الدكتور دافرون إشنازاروف الفصل الأول، فيما ساهم كل من الدكتورة م. إيبك ديدي أوغلو والدكتورة فاطمة سيار في إعداد الفصل الثاني. وترأس الدكتور أسد باكملي فريق العمل الذي أعد الفصل الثاني، وشارك الدكتور دارون إشنازاروف في تأليف الفصل الثالث، كما أعد الفصل الرابع. خالص الشكر والتقدير موصول لدائرة النشر في سيسرك على تصميم وتنسيق وإصدار التقرير في صيغته النهائية.

الغلاف من تصميم السيد سفاش بهليفان، دائرة النشر، سيسرك.

لمزيد من المعلومات، يمكن التواصل مع دائرة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية في سيسرك من خلال البريد الإلكتروني:

research@sesric.org

مصدر الصورة الداخلية: eduser.com.tr

المحتويات

ii.....	المختصرات
iii.....	تمهيد
v.....	توطئة
viii.....	ملخص
1.....	مقدمة
5.....	1 الأداء الاقتصادي وبنية الاقتصاد
6.....	1.1 الناتج والدخل
12.....	2.1 ديناميات النمو
20.....	3.1 بنية الاقتصاد: القيمة المضافة حسب القطاعات
26.....	4.1 بنية الطلب: الناتج المحلي الإجمالي حسب عناصر الإنفاق
31.....	5.1 ملاحظات ختامية ودلالات على صعيد السياسات
34.....	2 العمل والأسعار واستقرار الاقتصاد الكلي
35.....	1.2 تطورات سوق العمل
47.....	2.2 الأسعار والتضخم
56.....	3.2 التطورات المالية
61.....	4.2 ملاحظات ختامية ودلالات على صعيد السياسات
63.....	3 تطورات القطاع الخارجي
64.....	1.3 التجارة الدولية في السلع
69.....	2.3 التجارة الدولية في الخدمات
72.....	3.3 تجارة السلع بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي
78.....	4.3 رصيد الحساب الجاري
84.....	5.3 ملاحظات ختامية ودلالات على صعيد السياسات
86.....	4 التمويل الخارجي ومكامن الضعف وهوامش الأمان
87.....	1.4 الاستثمار الأجنبي المباشر: التدفقات والأرصدة ونشاط المشاريع
100.....	2.4 الدين الخارجي وضغوط خدمة الدين
124.....	3.4 المساعدة الإنمائية الرسمية
141.....	4.4 التحويلات الشخصية
146.....	5.4 السيولة الدولية وكفاية الاحتياطيات
151.....	6.4 ملاحظات ختامية ودلالات على صعيد السياسات
155.....	الملحق (أ): تصنيف بلدان منظمة التعاون الإسلامي المستخدم في التقرير
158.....	المراجع

المختصرات

لجنة منظمة التعاون الإسلامي الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري	COMCEC
مؤشر أسعار المستهلك	CPI
لجنة المساعدة الإنمائية	DAC
نسبة العمالة إلى عدد السكان	EPR
الاتحاد الأوروبي	EU
الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI
الناتج المحلي الإجمالي	GDP
الدخل القومي الإجمالي	GNI
البلدان مرتفعة الدخل	HI
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	HIPC
الوكالة الدولية للطاقة	IEA
منظمة العمل الدولية	ILO
صندوق النقد الدولي	IMF
الدولار الدولي	Int\$
البنك الإسلامي للتنمية	IsDB
أقل البلدان نموا	LDCs
معدل المشاركة في القوى العاملة	LFPR
البلدان منخفضة الدخل	LI
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	LMI
البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل	LMICs
الشباب خارج نطاق التعليم والعمالة والتدريب	NEET
المساعدة الإنمائية الرسمية	ODA
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	OECD
منظمة التعاون الإسلامي	OIC
الدين الخاص دون ضمانات	PNG
الدين العام والدين الذي تضمنه الحكومة	PPG
تعادل القوة الشرائية	PPP
حقوق السحب الخاص	SDR
مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية	SESRIC
التصنيف الدولي الموحد للتجارة	SITC
نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	TPS-OIC
الإمارات العربية المتحدة	UAE
البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا	UMI
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	UNCTAD
الدولار الأمريكي	US\$
آفاق الاقتصاد العالمي	WEO

تمهيد

تنضوي تحت سقف منظمة التعاون الإسلامي 57 دولة عضوا يعكس تنوعها قوة جماعية كبيرة. فبلداننا الأعضاء تغطي مناطق مختلفة، وتختلف في مستويات التنمية والبنية الاقتصادية، إلا أن ما يوحدنا هو التطلعات المشتركة نحو السلام والاستقرار والتنمية المستدامة وتحقيق مزيد من الرخاء لشعوبها. ويبقى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وترجمة إمكاناتنا المشتركة إلى نتائج ملموسة من بين الأهداف المركزية للعمل الإسلامي المشترك .

نواصل العمل على تحقيق هذه الأهداف في وقت يشهد فيه العالم تغيرات كبيرة. فالتوترات الجيوسياسية، والصراعات، والتحول التكنولوجي، والتغيرات في أنماط التجارة والاستثمار، والضغط على تمويل التنمية، كلها عوامل تساهم في رسم ملامح جديدة للاقتصاد العالمي. وعلى صعيد العديد من دولنا الأعضاء، تلمس هذه التطورات بشكل مباشر من خلال آثارها على سبل العيش والأسواق وآفاق التنمية. وفي ذلك إشارة واضحة إلى أن التقدم الاقتصادي والسلام الدائم مرتبطان على نحو وثيق، وأن التضامن والتعاون يكتسبان أهمية أكبر في فترات عدم اليقين .

وفي هذا السياق، تبقى القضية الفلسطينية على رأس قائمة اهتمامات منظمة التعاون الإسلامي ودولها الأعضاء. إن المعاناة المستمرة للشعب الفلسطيني تؤكد على الحاجة الملحة إلى تحقيق سلام عادل ودائم، وضمان تقديم الدعم الإنساني، وحماية حقوقه المشروعة. ولا يمكن أبدا فصل التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن شروط السلام والأمن والكرامة الإنسانية التي تعتمد عليها في نهاية المطاف. لهذا ستواصل منظمة التعاون الإسلامي تنسيق جهود دولها الأعضاء وشركائها الدوليين دعما للشعب الفلسطيني وتطلعاته . على الرغم من تعقيد البيئة الراهنة، إلا أن الأسس الاقتصادية لمجتمع منظمة التعاون الإسلامي تتيح مزايا مهمة تبعث على الثقة. فأكثر من ملياري نسمة، أي ما يناهز ربع سكان العالم، يعيشون في بلدان المنظمة، وقد بلغ مجموع ناتجها المحلي الإجمالي حوالي 10 تريليون دولار أمريكي في عام 2025. وراء هذه الأرقام الإجمالية تكمن قدرات هائلة، يتعلق الأمر بالموارد الطبيعية والطاقة الوفيرة، ومنتجون زراعيون كبار، وقطاعا تصنيع وخدمات متناميان، ومراكز مالية مهمة، وأسواق استهلاكية آخذة في النمو، وسكان بأعداد كبيرة يتزايد مستوى مهاراتهم باستمرار .

تتمثل مهمتنا في جعل نقاط القوة هذه تتجلى على نحو أكثر فعالية حين توظيفها مجتمعة. فأوجه الاختلاف بين مختلف اقتصادات المنظمة ينبغي أن تخلق فرصا للتكامل لا للتنافر والتباعد. إذ يمكن تسخير الموارد والقدرات الإنتاجية المتنوعة للدول الأعضاء بصورة أفضل من خلال تعزيز الروابط في مجالات التجارة والاستثمار والبنية التحتية والمعرفة. فقد بلغت قيمة التجارة بين بلدان المنظمة ما يقدر بنحو 555 مليار دولار أمريكي في عام 2025، وهو ما يمثل 20.1% من إجمالي معدل تجارة مجموعة بلدان المنظمة في السلع. وهذا ما يشير إلى وجود مجال وافر لتعميق التفاعل الاقتصادي داخل منظومتنا .

أضحى تعزيز التعاون يكتسي أهمية خاصة في وقت تشهد فيه أنماط الإنتاج والاستثمار العالمية تغيرات كبيرة. وبوجود روابط اقتصادية قوية بين الدول الأعضاء يمكن تنويع الأسواق وسلاسل التوريد، وتعبئة

الاستثمارات الإنتاجية، وخلق فرص جديدة للمشاريع التجارية والقوى العاملة. وفي الوقت نفسه، يجب أن تظل جهودنا مراعية للظروف المختلفة لدولنا الأعضاء، ولا سيما البلدان الأقل نمواً والبلدان الهشة والمتضررة من النزاعات، حيث غالباً ما تكون احتياجات التنمية وقيود التمويل هي الأكثر إلحاحاً. ولا شك أن مجتمع المنظمة سيكون أقوى عندما تمتد مزايا التنمية لتشمل جميع البلدان الأعضاء .

يأتي تقرير "الأفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2026: مسارات النمو والتحول في ظل حالة عدم اليقين العالمية" كمساهمة قيمة في إطار الجهود المبذولة. يقدم هذا الإصدار تقييماً أكثر اتساقاً للتطورات الاقتصادية، مع التأكيد على أن النمو، والتحول في أنماط الإنتاج، وظروف الاقتصاد الكلي، والروابط الخارجية، والتمويل كلها عوامل يؤثر بعضها في بعض على نحو متزايد. كما أن التقرير لا يتناول بالتحليل المتوسطات على مستوى مجموعة بلدان المنظمة فحسب، بل يغطي أيضاً أوجه التنوع الكبير بين الدول الأعضاء والفرص القائمة أمامها ومختلف نقاط الضعف التي تواجهها .

مع بدء ولايتي في منصب الأمين العام للمنظمة، أحرص أشد الحرص على تعزيز أثر العمل الإسلامي المشترك وضمان أن تستمر مؤسساتنا في التفاعل الإيجابي مع أولويات الدول الأعضاء. ولتحقيق هذا المبتغى، الأمر يتطلب مستوى عالٍ من التعاون العملي والتنسيق القوي وشراكات تخول لنا الاستفادة من مواردنا ومعارفنا الجماعية وتحويلها إلى نتائج ملموسة في صالح شعوبنا. والأمر يستدعي أيضاً أدلة وأرقاماً رصينة من أجل صياغة قرارات مستنيرة وتوجيه جهودنا المشتركة .

وعليه، فإنني أرحب بتقرير "الأفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2026"، الذي أعده سيسرك، باعتباره إسهاماً قيماً في دعم أجندة المنظمة في قضايا التنمية، من خلال توفيره لإحصاءات موثوقة وتحليلات معمقة، وإنتاج معارف موجهة نحو صياغة السياسات. وإنني على ثقة بأن هذا التقرير سيشكل مرجعاً مفيداً للدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، وسيسهم في إثراء الحوار المستنير وتحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز التكامل بين الجهود الوطنية والعمل الجماعي .

لا شك في أن حالة عدم اليقين التي يتخبط العالم فيها اليوم تفرض تحديات جسيمة، غير أن مجتمع منظمة التعاون الإسلامي يمتلك في المقابل موارد وقدرات وفرصاً واعدة. ومن شأن تعزيز أواصر التضامن، والاعتماد على أوجه التكامل بين اقتصاداتنا، والاستثمار في التحول الإنتاجي، أن يتيح لنا الاستفادة من مرحلة التغيرات العالمية الراهنة وتحويلها إلى فرص تفضي إلى مزيد من الاستقرار والتنمية والازدهار المشترك في العالم الإسلامي.

اسماعيل ولد الشيخ أحمد

الأمين العام

منظمة التعاون الإسلامي

يصدر تقرير "الأفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2026" في وقت تتشكل فيه السياسات الاقتصادية تحت تأثير قوى تمتد آثارها إلى مختلف أنحاء العالم، وإن تفاوتت تداعياتها بدرجة كبيرة بين البلدان. فلئن تجاوز الاقتصاد العالمي مرحلة الاضطرابات المباشرة التي خلفتها الجائحة، فإن البيئة الاقتصادية التي تواجهها البلدان لا تزال حافلة بالتحديات. فالتوترات الجيوسياسية والتزاعات، والتحولت في أنماط التجارة والاستثمار، وتقلبات أسعار السلع الأساسية، والتحول التكنولوجي، وتشدد أوضاع التمويل، من العوامل التي تطال تداعياتها الأفاق الاقتصادية. كما أضفت التطورات الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط مزيداً من عدم اليقين لما قد تترتب عليها من تداعيات محتملة على أسواق الطاقة، ومسارات النقل، والتجارة والاستثمار، والأوضاع المالية. أما بالنسبة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، فتباين التداعيات فيما بينها بدرجة كبيرة، تبعاً لهياكلها الاقتصادية، وما تتمتع به من موارد ومقومات، ومدى تشابكها مع الاقتصاد العالمي.

في ظل هذه البيئة المتغيرة، تواصل بلدان المنظمة ترسيخ مكانتها الاقتصادية الجماعية على الساحة العالمية. فقد تجاوز عدد سكان هذه البلدان مجتمعة ملياري نسمة، أي ما يمثل نحو ربع سكان العالم، فيما بلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي 10.04 تريليون دولار أمريكي في عام 2025. وبحسابات تعادل القوة الشرائية، أسهمت دول منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 15.0% من الناتج العالمي. كما حافظت اقتصاداتها على معدلات نمو مواتية نسبياً، إذ سجلت نمواً قدره 4.1% في عام 2025، مقارنة بـ 3.5% على مستوى العالم. تبرز هذه المؤشرات الثقل الاقتصادي والديموغرافي الكبير لمنظمة التعاون الإسلامي، وما تتيحه أسواقها المتنامية وطاقاتها الإنتاجية المتزايدة من فرص واعدة.

ضروري في هذا السياق الإشارة إلى أن حجم الاقتصاد لا يكتسب أهميته الحقيقية إلا عندما يتجلى في قدرات إنتاجية أقوى، وفرص عمل أفضل، وتحسن مستدام في المستويات المعيشية. يبرز التقرير أن جميع بلدان المنظمة أخذت في السير في نهج يروم التحول الهيكلي، وإن كان ذلك بسرعات مختلفة ومن خلال مسارات متنوعة. فقد اكتسب قطاع الصناعات التحويلية أهمية متزايدة، ويواصل قطاع الخدمات نموه، كما تبذل العديد من البلدان الأعضاء جهوداً متواصلة في بناء مصادر نمو متنوعة. وفي الوقت نفسه، هناك نمو مستمر في عدد السكان الشباب الذين يوسعون دائرة عرض العمالة على نحو مطرد. فأكثر من نصف سكان بلدان المنظمة تقل أعمارهم عن 25 عاماً، وبلغ حجم القوى العاملة ما يقدر بنحو 826 مليون شخص في عام 2025. وهذا ما يجسد ميزة مهمة للمستقبل، كما يعزز أهمية الاستثمار في المهارات والتكنولوجيا والإنتاجية، وتوفير الفرص للشباب والنساء للمشاركة بقوة أكبر في النشاط الاقتصادي.

يوفر الوضع الاقتصادي الخارجي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي سبباً إضافياً من الأسباب التي تبعث على الثقة، إلى جانب وجود أجندة واضحة لتعميق التعاون. فقد بلغت صادرات السلع 2.64 تريليون دولار أمريكي في عام 2025، في حين واصلت صادرات الخدمات التجارية نموها. كما بلغ مستوى التجارة بين بلدان المنظمة معدلاً قياسياً قدر بنحو 555 مليار دولار أمريكي، على الرغم من أن حصتها في إجمالي تجارة السلع لمجموعة بلدان المنظمة لم يتجاوز 20.1%، ما يعني أن هناك إمكانات كبيرة لم تستكشف بعد لتحقيق مستويات أكبر

من التكامل الاقتصادي. ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر فرصة لا تقل أهمية في هذا السياق. إذ استقطبت بلدان المنظمة ما حجه 220 مليار دولار أمريكي من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2025، وهو ما يمثل 13.5% من التدفقات العالمية، في حين ارتفع رصيدها التراكمي من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى 3.22 تريليون دولار أمريكي. وتبقى الأولوية في الوقت الراهن هي ترجمة هذه التدفقات المتزايدة إلى استثمارات منتجة، وتطوير تكنولوجيا، وفرص عمل، وروابط اقتصادية محلية وإقليمية أقوى.

وفي الوقت نفسه، يلفت التقرير الانتباه إلى مصادر الضغط التي لا يمكن تجاهلها. فقد تراجع معدل التضخم نسبياً، لكنه لا يزال مرتفعاً في عدد من البلدان الأعضاء. ثمة تفاوت كبير بين مختلف البلدان الأعضاء من حيث الأرصدة المالية، كما باتت متطلبات خدمة الدين الخارجي أكثر صعوبة بالنسبة لبعض الاقتصادات. فبعض البلدان منخفضة الدخل والأقل نمواً والهشة والمتضررة من النزاعات لا تزال تواجه صعوبة ذات طابع خاص في الوصول إلى مصادر التمويل الإنمائي. وفي هذه الاختلافات تذكير بأن مجموعة بلدان المنظمة تضم اقتصادات ذات ظروف مختلفة اختلافاً كبيراً. وفيها إشارة أيضاً لأهمية اعتماد مقاربات تعكس الأولويات الوطنية مع الاستفادة بشكل أكثر فعالية من نقاط القوة التكميلية المتاحة في مختلف البلدان الأعضاء.

يعتمد هذا الإصدار من "تقرير الآفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي" صيغة جديدة في بنية المحتوى ليعكس على نحو أوضح وأكثر ترابطاً أحدث التطورات الاقتصادية في بلدان المنظمة. فهو يجمع بين الأبعاد الرئيسية للأداء الاقتصادي، والتغيير الهيكلي، واستقرار الاقتصاد الكلي، والروابط الخارجية، وظروف التمويل، ضمن إطار تحليلي أكثر تكاملاً. تقدم هذه المنظورات مجتمعة تقييماً شاملاً للفرص والضغوط وأولويات السياسات التي ترسم معالم الآفاق الاقتصادية لبلدان المنظمة.

يتجلى هذا التوازن في الموضوع الرئيسي لإصدار هذه السنة، أي "مسارات النمو والتحول في ظل حالة عدم اليقين العالمية". يبقى النمو من الأهداف الرئيسية، لكن استمراريته رهينة إلى حد كبير ومتزايد بالتحول: قدرات إنتاجية أقوى، ومستويات أعلى من الإنتاجية، واقتصادات متنوعة، وعلاقات تجارية واستثمارية أعمق، وأسس سليمة على صعيد الاقتصاد الكلي، وتمويل يدعم التنمية على المدى الطويل. وما يجعل هذه الأولويات أكثر إلحاحاً هو حالة عدم اليقين السائدة في العالم، التي تخلق في الوقت نفسه فرصاً جديدة في ظل تطور شبكات الإنتاج والتكنولوجيا وأنماط الاستثمار ومصادر التنافسية الاقتصادية.

ينبغي اعتبار تنوع اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي مصدراً للتكامل. فهناك من البلدان الأعضاء التي تنتج الطاقة بكثافة، واقتصادات أخرى بارزة في الصناعات التحويلية والخدمات، ومنها بلدان ذات إنتاج زراعي مهم، وبعضها أسواق ناشئة تتسم بمستويات عالية من الديناميكية، وثمة أيضاً بلدان تزخر بالموارد المالية الضخمة. وكل البلدان الأعضاء مجتمعة تتمتع ببنية سكانية هي الأكثر فتوة في العالم. لذلك، من شأن التوصل للربط الفعال بين نقاط القوة هذه المساهمة في نمو الأسواق. وتعبئة الاستثمارات، وتعزيز سلاسل التوريد، وتسريع تبادل المعرفة والتكنولوجيا، وخلق فرص أكبر وأوسع نطاقاً بين مختلف البلدان الأعضاء. وبالتالي، يمكن لجهود الإصلاح الوطنية وعلاقات التعاون القوية بين بلدان المنظمة تعزيز بعضها بعضاً.

كلي ثقة بأن تقرير "الأفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2026" سيسهم في حوار السياسات بشأن السبل التي من شأنها تمكين بلداننا من الحفاظ على التقدم الاقتصادي وفي نفس الوقت ضمان التفاعل الإيجابي والحكيم مع البيئة الدولية سريعة التغير. إن مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك) ملتزم بمواصلة دعمه للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال توفيره لإحصاءات موثوقة، وإجراء أبحاث متمحورة حول السياسات، وتنمية القدرات، وتبادل المعرفة والخبرات. ومن خلال تعزيز التعاون والالتزام المشترك بالتنمية المنتجة والمستدامة، يمكن ترجمة الإمكانيات الاقتصادية الهائلة التي تزخر بها مجموعة بلدان المنظمة إلى أشكال متنوعة من الازدهار لصالح شعوب بلداننا.

زهراء زمرد سلجوق

المديرة العامة

سيسرك

ملخص

يطغى على بيئة الاقتصاد العالمي طابع النمو المعتدل، واستمرار التحديات الهيكلية، وتزايد مستوى عدم اليقين. إذ تواصل التوترات الجيوسياسية، وتجدد الضغوط في أسواق السلع الأساسية والطاقة، وتغير أنماط التجارة والاستثمار، وتشدد ظروف التمويل رسم معالم آفاق الاقتصادات من مختلف المناطق ومستويات الدخل. وبالنسبة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، لهذه التطورات دور في فرض مخاطر وإتاحة فرص في الوقت نفسه، وهذا يعكس تنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها الطبيعية وخصائصها الديموغرافية ومستويات اندماجها في الاقتصاد العالمي.

ومن هذا المنطلق، يستعرض تقرير "الآفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2026" الأداء الاقتصادي في الفترة الأخيرة وأهم العوامل الهيكلية والخارجية التي تشكل آفاق بلدان المنظمة. ومن خلال تحليل مختلف المجالات التي يتناولها التقرير، تبرز رسالة مفادها أن استدامة النمو ستعتمد بصورة متزايدة على تعزيز القدرة الإنتاجية، ورفع مستويات الإنتاجية، وتوسيع نطاق الروابط الاقتصادية والخارجية، والنهوض بجودة التمويل وقدرته على الصمود. وتنوع اقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي من العوامل التي تتيح مجالا كبيرا لتعزيز أوجه التكامل وتعميق التعاون الاقتصادي فيما بينها.

الأداء الاقتصادي وبنية الاقتصاد

تدخل اقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي النصف الثاني من عشرينيات القرن الحادي والعشرين بمستوى أكبر من الحضور في الاقتصاد العالمي، ومعدلات نمو قوية نسبيا، وتنامي المصادر المتنوعة للنشاط الاقتصادي. وتحول ثمار هذا النمو إلى زيادة في الإنتاجية، وتعزيز القدرات الإنتاجية، وتحقيق تحسن مستدام في مستويات الدخل أمر يتوقف إلى حد كبير على مواصلة التحول الهيكلي والتنوع الاقتصادي، بما يتلاءم مع الظروف المختلفة في كل بلد عضو في المنظمة.

الناتج والدخل: واصل الحجم الاقتصادي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي ارتفاعه خلال فترة 2021-2025. فقد بلغ إجمالي الناتج المحلي 10.04 تريليون دولار أمريكي في عام 2025، بما يعادل نحو 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الجارية. وبحسب تعادل القوة الشرائية (PPP)، بلغت حصة بلدان المنظمة من الناتج العالمي مستوى أعلى بكثير، إذ سجلت 15.0%، بما يعكس وجود اختلافات في مستويات الأسعار المحلية وأيضا أحجام اقتصادات البلدان الأعضاء. لكن عموم النشاط الاقتصادي ظل متركزا في حدود الاقتصادات الأكبر حجما، إذ استأثرت أكبر خمسة اقتصادات بأكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي بالأسعار الجارية.

وكان لنصيب الفرد من الدخل أيضا حظ من الزيادة، غير أن فجوات كبيرة ظلت قائمة، سواء حين المقارنة بالمتوسط العالمي أو بين مختلف بلدان منظمة التعاون الإسلامي نفسها. فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنظمة ما قدره 4921 دولارا أمريكيا عام 2025، مقارنة بمبلغ 14713 دولارا على مستوى العالم. تقلص حجم الفجوة عند القياس حسب تعادل القوة الشرائية، حيث بلغ متوسط بلدان

المنظمة ما يعادل نحو 59% من المستوى العالمي. وستعتمد استدامة التقارب في مستويات الدخل بصورة متزايدة على رفع الإنتاجية وتوسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة الأعلى، ولا سيما في البلدان الأعضاء منخفضة الدخل والمتأثرة بالزراعات.

ديناميات النمو: حافظت اقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي على أداء جيد نسبياً للنمو في مرحلة التعافي التي لحقت الجائحة. فقد بلغ معدل النمو الإجمالي للنتائج المحلي الحقيقي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي 4.1% عام 2025، مقارنة بمعدل 3.5% على مستوى العالم، وتجاوز معدل النمو العالمي في كل سنة بداية من عام 2022 إلى عام 2025. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو إلى 3.1% في عام 2026، في ظل اضطرابات خارجية وجيوسياسية كبيرة، قبل أن يتعافى ليصل إلى 4.6% عام 2027. وظل النمو على مستوى البلدان موزعاً على نطاق واسع نسبياً، وإن اختلفت مصادره بصورة كبيرة بين الاقتصادات، إذ تراوحت بين إنتاج المحروقات وتصديرها، والاستثمار، والطلب المحلي، والإصلاحات الاقتصادية. وستعتمد استدامة النمو بصورة متزايدة على جودة الاستثمار، والتنوع في الأنشطة الاقتصادية، والنهوض بالقدرات المؤسسية، والارتقاء بمستويات الإنتاجية.

بنية الاقتصاد: القيمة المضافة حسب القطاعات: شهدت البنية الإنتاجية لاقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي تغيراً تدريجياً على مدى سنوات. ففي الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2024، ارتفعت حصة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية من 13.9% إلى 15.9% من إجمالي القيمة المضافة، متجاوزة بذلك بقليل المتوسط العالمي في 2024، وفي نفس الوقت زاد قطاع الخدمات أهمية. لكن قطاعي الزراعة والصناعة غير التحويلية واصلتا استئثارهما بحصص أكبر من القيمة المضافة على صعيد مجموعة بلدان المنظمة مقارنة بالمتوسط العالمي، وهذا يشير إلى استمرار أهمية الزراعة، والمحروقات، والتعدين، والمرافق العامة، والبناء في العديد من البلدان الأعضاء.

وقد سجلت مختلف مجموعات الدخل والبلدان مستويات متفاوتة من حيث وتيرة التحول الهيكلي، إذ لا تزال اقتصادات البلدان منخفضة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تعتمد أكثر على الزراعة، في حين سجلت البلدان الأعضاء متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا تحولاً ملحوظاً صوب الصناعات التحويلية. كما قللت البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان مرتفعة الدخل من الوزن النسبي للصناعة غير التحويلية، وإن حافظت الأنشطة الاستخراجية على أهمية نسبية في عدد من الاقتصادات. هذه التفاوتات توجي بتعدد المسارات المعتمدة في التنوع الاقتصادي، مع اعتبار التصنيع المحلي وتعزيز الروابط الإنتاجية وزيادة القيمة المضافة عناصر ذات أهمية بالغة في معظم بلدان المنظمة.

بنية الطلب: الناتج المحلي الإجمالي حسب عناصر الإنفاق: كان الاستهلاك الأسري أكبر مكونات عنصر الطلب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2024، إذ مثّل 57.3% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين شكّل إجمالي تكوين رأسمال نسبة 27.2%، وهي نسبة تزيد قليلاً على الحصة المسجلة على الصعيد العالمي. كما أظهرت اقتصادات المنظمة توجهاً كبيراً نوعاً ما صوب الخارج، إذ استأثرت الصادرات والواردات بحصتي 34.8% و 33.6% من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي، مقارنة بحصة 28.7% و 27.9% على المستوى العالمي.

ثمة تفاوت كبير في بنية الطلب بين البلدان الأعضاء في المنظمة. فاقتمادات البلدان منخفضة الدخل تجمع عموماً بين ارتفاع الاستهلاك الأسري وتدني الاستثمار نسبياً واحتياجات كبيرة من الواردات، في حين أن البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان مرتفعة الدخل عادة ما تبرز توازناً في بنية الطلب أو تتجه أكثر صوب الاستثمار والتجارة. وبالتالي فإن الآثار الإنمائية لا تعتمد على حصص الإنفاق فحسب، بل أيضاً على أنماط تمويل الاستهلاك والاستثمار، وعلى مدى إسهام الاستثمار والتجارة في نمو القدرة الإنتاجية المحلية.

وبالنظر إلى هذه الأبعاد كلها، يتمثل الهدف البعيد المدى في تحويل الاقتصاد المتنامي لمنظمة التعاون الإسلامي، والأداء المواتي عموماً على صعيد النمو، إلى مستويات أعلى من الإنتاجية وإنتاج أكثر تنوعاً والارتفاع بالمستويات المعيشية. إن المسارات المتبعة لتحقيق ذلك قد تختلف من بلد عضو في المنظمة لآخر، غير أن الاستثمار الإنتاجي، ورأس المال البشري، والقدرات التكنولوجية، وتنمية القطاع الخاص، وتعزيز الروابط الاقتصادية فيما بين بلدان المنظمة تبقى من الركائز الأساسية لتحقيق التقدم على هذا الصعيد.

العمل والأسعار واستقرار الاقتصاد الكلي

تشير أحدث التطورات في أسواق العمل والأسعار والشؤون المالية العامة إلى إحراز تقدم ملموس في عدة مجالات على مستوى مختلف البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مع وجود تفاوتات كبيرة بينها. وللحفاظ على هذه المكتسبات، لا مناص من تعزيز العمالة المنتجة، والحرص على استمرار استقرار الأسعار، وضمان تنفيذ سياسات حصيفة في المالية العامة، على نحو يراعي الظروف الاقتصادية الوطنية لكل بلد.

سوق العمل: واصلت القوى العاملة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي نموها، إذ ارتفع عدد الأشخاص في هذه الفئة من 761 مليوناً المسجل في 2021 إلى ما يُقدر بنحو 826 مليوناً عام 2025، ومن المتوقع أن يبلغ العدد ما يقرب من 860 مليوناً بحلول عام 2027. وتحسنت معدلات المشاركة في القوى العاملة ونسب التوظيف بعد عام 2021، في حين انخفضت معدلات البطالة وتقلصت الفجوات مقارنة بالمتوسطات العالمية. وبحلول عام 2025، بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة في بلدان المنظمة 59.0%، وبلغت نسبة العمالة إلى عدد السكان 55.9%، وبلغ معدل البطالة 5.1%. غير أن جانباً كبيراً من هذا التحسن كان قد تحقق فعلياً بحلول عام 2023، ما يضفي أهمية على توفير فرص عمل منتجة وكافية لاستيعاب العرض المتنامي باستمرار من العمالة.

جانب مهم من الإمكانيات التي يتركها سوق العمل غير مستغل على النحو المرجو من بعض الفئات السكانية الرئيسية. فقد كان هناك تقارب نسبي بين المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالشباب مقارنة بالمتوسطات العالمية في عام 2025، غير أن معدل الشباب خارج نطاق العمل والتعليم والتدريب (NEET) في بلدان منظمة التعاون الإسلامي كان أعلى، إذ بلغ 24.1% مقارنةً بنسبة 20.0% على المستوى العالمي. وكانت الفوارق في معدلات المشاركة في القوى العاملة جلية بصفة خاصة بين النساء والرجال. وبذلك سيكون من المهم إيلاء أهمية أكبر لتعزيز الانتقال من صفوف الدراسة إلى سوق العمل، وتنمية المهارات، وتيسير الوصول إلى فرص العمل المنتجة، وتهيئة الظروف المواتية لزيادة المشاركة في سوق العمل، ولا سيما مع تزايد الطلب على صقل المهارات وتكييفها والتعلم مدى الحياة في ظل التغيرات التي تفرضها التكنولوجيا الحديثة.

الأسعار والتضخم: شهد عام 2025 تراجع الضغوط التضخمية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي رغم استمرار ارتفاعها على مستوى هذه البلدان كمجموعة. فقد انخفض معدل التضخم إلى 12.0%، مقارنة بمعدل 16% إلى 17% خلال فترة 2022-2024، ومن المتوقع أن يتراجع تدريجياً ليصل إلى 9.0% بحلول عام 2027. لكن الزيادات التراكمية في الأسعار لا تزال كبيرة منذ عام 2020، كما واصل متوسط التضخم في بلدان المنظمة تسجيل مستويات أعلى من معدل التضخم العالمي.

كانت النتائج على مستوى البلدان أكثر تنوعاً من المعدل المسجل على مستوى المجموعة ككل. فقد سجلت معظم بلدان منظمة التعاون الإسلامي معدل تضخم أدنى من متوسط المجموعة ككل في عام 2025، كما انخفض معدل التضخم بين عامي 2024 و 2025 في 39 بلداً. وبالتالي فإن المعدل الإجمالي المرتفع نسبياً يعكس ارتفاع مستوى التضخم على غير العادة في عدد قليل من الاقتصادات، خاصة ذات الأوزان الاقتصادية الكبيرة. ورغم أن انخفاض أسعار الغذاء والطاقة على الصعيد العالمي أسهم في تراجع التضخم خلال فترة 2023-2025، إلا أن تجدد الضغوط الناجمة عن أسعار السلع الأساسية والتوترات الجيوسياسية تؤكد استمرار تأثير مستوى التضخم المحلي بأسعار الصرف، والاعتماد على الواردات، وظروف العرض، وسياسات الاقتصاد الكلي.

التطورات المالية: تحسن إجمالي الوضع المالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي على نحو ملفت في عام 2022، قبل أن يتراجع مجدداً بعد ذلك. فقد تقلص العجز الحكومي من 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 إلى 0.2% عام 2022، وذلك بالأساس بفضل الوضع في البلدان المصدرة للوقود، قبل أن يعاود توسعه ليبلغ 3.0% في عام 2025. ومن المتوقع أن يستقر على معدل قريب من هذا المستوى خلال عام 2026، وأن يتراجع نسبياً بعد ذلك.

لكن هناك تفاوتات كبيرة بين مختلف البلدان الأعضاء من حيث الأوضاع المالية العامة. ففي الوقت الذي سجلت فيه ستة بلدان فقط فائضاً مالياً في عام 2025، تحسن الرصيد المالي في 31 بلداً من أصل 55 بلداً عضواً تتوفر بشأنها بيانات قابلة للمقارنة، حتى مع تزايد إجمالي العجز على مستوى مجموعة بلدان المنظمة. كما أن هناك تفاوتات كبيرة من حيث أوضاع الدين العام، ما يعني أن نفس مستويات العجز السنوي قد تنتج عنها تداعيات مختلفة جداً تبعاً لأعباء الدين القائمة، وبنية الإيرادات، وظروف التمويل. ومن ذلك ينبغي تقييم الأداء المالي في ضوء الظروف الأوسع للمالية العامة على المستوى الوطني بدلاً من تقييمه بالاستناد إلى معيار مرجعي واحد.

تؤكد التطورات في أسواق العمل والتضخم والشؤون المالية العامة أهمية اتباع سياسات متكاملة وداعمة بعضها لبعض على مستوى الاقتصاد الكلي. فمن شأن توسيع نطاق فرص العمل المنتجة أن يعزز مستويات الدخل والإيرادات المالية، كما يمكن للاستقرار المستدام للأسعار أن يحيي القوة الشرائية والاستثمار، ويمكن للإدارة السليمة للمالية العامة أن تضمن الحيز المالي اللازم للخدمات الأساسية، والإنفاق الإنتاجي، والاستجابة للآزمات المستقبلية. ستبقى هذه الركائز ذات أهمية خاصة في ظل التغيرات الديموغرافية، والتحول التكنولوجي، واستمرار حالة عدم اليقين الناتجة عن العوامل الخارجية.

تطورات القطاع الخارجي

من شأن الروابط الاقتصادية الخارجية القوية والمتنوعة المساهمة في تعزيز القدرة الإنتاجية، وتحفيز إيرادات النقد الأجنبي، والنهوض بفرص التجارة والاستثمار بين مختلف بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ويمكن إحراز مزيد من التقدم من خلال ترسيخ هذه الروابط، وتوسيع قاعدة الصادرات والأسواق، والاستفادة بصورة أكبر من الإمكانيات الكبيرة المتاحة للتبادل الاقتصادي فيما بين بلدان المنظمة.

التجارة الدولية في السلع: واصلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تحقيق معدلات نمو جيدة في تجارة السلع الأساسية عام 2025. فقد ارتفعت الصادرات بنسبة 5.9% لتبلغ قيمتها 2.64 تريليون دولار أمريكي، في حين زادت الواردات بوتيرة أسرع بلغت 7.9% ليصل حجمها إلى 2.88 تريليون دولار أمريكي. ونتيجة لذلك، انخفضت حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من الصادرات العالمية للسلع الأساسية إلى 10.3%، مواصلة بذلك تراجعها التدريجي منذ بلوغها الذروة في عام 2022، بينما ارتفعت حصتها من الواردات العالمية إلى 11.0%. وقد كان نمو الصادرات شاملا لمختلف البلدان الأعضاء، إلا أن نمو الواردات كان أكثر شمولاً، وهذا ما أسهم في تسجيل مزيد من التراجع في إجمالي تجارة السلع الأساسية.

تبقى بنية تجارة السلع الأساسية من العناصر الخامة لتفسير أوجه التفاوت بين مختلف بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فقد استأثرت البلدان المصدرة للوقود بحصة 47.5% من إجمالي صادرات بلدان المنظمة في عام 2025، في حين أن أكثر من نصف الصادرات كان مصدره بلدان لا تندرج ضمن مجموعتي البلدان المصدرة للوقود والمصدرة للمنتجات الأساسية غير الوقودية. كما تركزت التجارة في الاقتصادات الأكبر حجماً، إذ استأثرت أكبر خمسة بلدان مصدرة بحصة 63.4% من صادرات بلدان المنظمة للسلع الأساسية. وسجل الرصيد الإجمالي لتجارة السلع الأساسية تحولا من فائض بلغ 390.5 مليار دولار أمريكي في عام 2022 إلى عجز بلغ 237.7 مليار دولار أمريكي في 2025، ومرد ذلك في المقام الأول التراجع الحاد في فائض البلدان المصدرة للوقود. لكن على مستوى البلدان، سجلت البلدان المصدرة للوقود والاقتصادات الأكثر تنوعاً فائضا ضخماً، ما يشير إلى التباينات الكبيرة الكامنة وراء الوضع الإجمالي. وجسد النزاع الذي شهده الشرق الأوسط مؤخراً، خاصة في إيران، وما له من تداعيات كبيرة طالت دول الخليج، عاملاً مؤججاً لحالة عدم اليقين القائمة، وذلك لما له من أثر على إنتاج الطاقة، وطرق الشحن الرئيسية، وتكاليف النقل.

التجارة الدولية في الخدمات: واصلت تجارة الخدمات التجارية اتجاهها التصاعدي في عام 2025. فقد ارتفعت صادرات بلدان منظمة التعاون الإسلامي من الخدمات بنسبة 7.7% لتبلغ قيمتها 766.0 مليار دولار أمريكي، في حين زادت الواردات بنسبة 6.0% لتصل إلى 805.6 مليارات دولار أمريكي. واستقرت حصة بلدان المنظمة من الإجمالي العالمي لصادرات الخدمات في حدود 8.0%، بينما انخفضت قليلاً حصتها من الإجمالي العالمي للواردات إلى 9.2%. وسجلت معظم بلدان المنظمة التي تتوفر بشأنها بيانات قابلة للمقارنة نمواً في الصادرات، مع زيادات ضخمة في الإمارات العربية المتحدة وماليزيا بصفة خاصة.

أسهم النمو السريع للصادرات في استمرار تقلص مستوى عجز بلدان المنظمة في تجارة الخدمات، من 118.7 مليار دولار أمريكي في عام 2021 إلى 39.6 مليار دولار عام 2025. وكانت الإمارات العربية المتحدة وتركيا أكبر

جهتين مصدرتين للخدمات من بين جميع بلدان المنظمة، كما سجلتا أيضا أكبر معدلات الفائض في تجارة الخدمات، وفي المقابل سجلت المملكة العربية السعودية أكبر مستويات العجز. أحدثت الخدمات تغييرا ملموسا في الوضع العام للتجارة الخارجية لعدد من الاقتصادات الرئيسية، إذ عوضت فوائض الخدمات العجز القائم في تجارة السلع في الإمارات العربية المتحدة، وخفضته بدرجة كبيرة في تركيا، بينما أدى العجز في الخدمات إلى تقليص حجم جانب من الفائض المسجل في تجارة السلع في المملكة العربية السعودية واندونيسيا. وهذه التفاوتات تؤكد الأهمية المتزايدة للخدمات إلى جانب تجارة السلع في تقييم الأداء الخارجي.

تجارة السلع بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي: واصلت أرقام التجارة فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي ارتفاعها، إذ بلغت القيمة التقديرية 555.0 مليار دولار أمريكي في عام 2025، بزيادة قدرها 8.2% مقارنة بالعام الذي قبله. وارتفعت حصتها من إجمالي تجارة السلع الأساسية لبلدان المنظمة بالتدرج من 19.3% المسجلة عام 2021 إلى 20.1% في عام 2025. وعلى الرغم من أن الأداء العام لبلدان المنظمة في التجارة البينية كان أفضل من إجمالي تجارتها في السلع الأساسية خلال هذه الفترة، فإن الزيادة في حصتها لم تتجاوز 0.8 نقطة مئوية، ليبقى مستواها دون هدف 25% المنصوص عليه في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025.

وتكشف الأرقام المتعلقة بصادرات وواردات التجارة فيما بين بلدان المنظمة عن وجود أنماط مشاركة مختلفة. فقد بلغت قيمة الصادرات إلى البلدان الشريكة في مجموعة بلدان المنظمة 526.0 مليار دولار أمريكي في عام 2025، وكانت منحصرة في عدد محدود من كبار الموردين. في مقدمتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وتركيا. فيما نمت الواردات من البلدان الشريكة في مجموعة المنظمة بوتيرة أسرع، لتصل إلى 584.0 مليار دولار أمريكي، مما رفع حصتها من إجمالي واردات السلع الأساسية لبلدان المنظمة إلى 20.3%. وسجلت عدة اقتصادات صغيرة حصصا مرتفعة جدا في التجارة مع البلدان الشريكة في مجموعة المنظمة، رغم تواضع قيمها التجارية نسبيا، بينما ظلت العديد من البلدان الرائدة في التجارة أكثر ارتباطا بالأسواق خارج المنظمة. لذلك لتعميق العلاقات التجارية فيما بين بلدان المنظمة يتطلب الأمر مشاركة أقوى للاقتصادات الكبرى وأيضا تعزيز القدرات الإنتاجية والتصديرية في مختلف بلدان المنظمة.

رصيد الحساب الجاري: واصل إجمالي الحساب الجاري للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تسجيل فائض طوال الفترة الممتدة بين 2021 و2025، لكن هذا الفائض تقلص بصورة ملحوظة بعد بلوغه 331.7 مليار دولار أمريكي، أو 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي، في 2022. وبحلول عام 2025، كان قد انخفض إلى 12.3 مليار دولار أمريكي فقط، أي ما يعادل 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي، ما جعل الوضع الإجمالي لبلدان المنظمة شبه متوازن. وهذا النمط ارتبط ارتباطا وثيقا بالتطورات على مستوى تجارة السلع الأساسية، في حين أسهم تقلص مستوى عجز تجارة الخدمات وتدفقات الدخل والتحويلات في التقليل من الأثر.

سجلت تفاوتات أكبر على مستوى أوضاع مجموعات البلدان وفرادى البلدان. فقد حققت البلدان المصدرة للوقود مجتمعة فائضا في الحساب الجاري بلغت قيمته 111.5 مليار دولار أمريكي في عام 2025، غير أن نحو 90% من هذا الفائض قابله عجز في المجموعتين الأخريين. ولم يسجل فائضا في الحساب الجاري سوى 18

بلدا من أصل 55 بلدا تغطيها البيانات، وقد تركزت أكبر الفوائض في عدد محدود من الاقتصادات، في حين سجل 37 بلدا عجزا في الحساب الجاري. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى احتمالية أن يبقى الوضع الإجمالي ضعيفا نسبيا في الأجل القريب، وإن كانت المسارات تختلف على نحو كبير من بلد لآخر. ويشكل النزاع الأخير في الشرق الأوسط مصدرا إضافيا لتأجيل حالة عدم اليقين بالنسبة لاقتصادات الخليج، حيث ستعتمد الأرصدة الخارجية على التفاعل بين أسعار الطاقة وأحجام الإنتاج والصادرات والاضطرابات في حركة النقل والنشاط الاقتصادي غير المرتبط بالمحروقات.

وعلى مختلف هذه الأبعاد، سيتطلب تعزيز المكانة الخارجية لاقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي ما هو أكثر من مجرد زيادة حجم المعاملات التجارية. فزيادة تنوع الصادرات، وتعزيز القيمة المضافة المحلية، وتقوية القدرات في مجال الخدمات، وتعميق الروابط مع الأسواق وسلاسل التوريد فيما بين بلدان المنظمة والإدارة المستدامة للأرصدة الخارجية، كلها عوامل من شأنها مجتمعة الإسهام في زيادة مساهمة المشاركة الاقتصادية الخارجية في التنمية، إلى جانب التقليل من فرص التعرض لمصادر الخطر الخارجية المركزة.

التمويل الخارجي ومكان الضعف وهوامش الأمان

تجسد التدفقات المالية الخارجية مصدرا مهما للاستثمار والتنمية والتكيف الاقتصادي الكلي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، غير أن ثمارها رهينة بطبيعة تكوينها واستقرارها وتكلفتها. يمكن لتعزيز مصادر التمويل الإنتاجية، مع إدارة ضغوط خدمة الدين والحفاظ على هوامش خارجية كافية، المساهمة في دعم النمو المستدام والتخفيف من مواطن الضعف في وجه الأزمات الخارجية.

الاستثمار الأجنبي المباشر: زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 148 مليار دولار أمريكي المسجلة في عام 2021 إلى 220 مليار دولار في عام 2025، وهذا ما رفع حصتها من التدفقات العالمية من 8.3% إلى 13.5%. ومعظم النمو الحاصل مؤخرا شهده عام 2024، فيما تميز عام 2025 بتباطئه بصورة ملحوظة. فقد تركز الاستثمار في نطاق عدد محدود من الوجهات، إذ استأثرت أكبر خمسة بلدان مستقبلة للاستثمار بحصة 60.6% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان المنظمة. كما واصل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ارتفاعه، ليبلغ حجمه 3.22 تريليون دولار أمريكي في 2025.

سجل نمط مختلف تماما على صعيد مشاريع الاستثمار التأسيسية. فقد زاد عدد المشاريع المعلنة بأكثر من الضعف بين عامي 2021 و 2025، غير أن إجمالي قيمتها المعلنة انخفض بصورة ملحوظة عن قيمة الذروة المسجلة عام 2023، مما أدى إلى انخفاض متوسط حجم المشاريع. وبالتالي فإن مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية تعتمد ليس فقط على حجم رأس المال المستقطب، بل تشمل أيضا إسهامه في تعزيز القدرة الإنتاجية، ونقل التكنولوجيا، وتوفير فرص العمل، وربط علاقات مع الشركات المحلية.

الدين الخارجي وضغوط خدمة الدين: بلغ حجم الدين الخارجي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي ذات الدخل المنخفض والمتوسط 2.29 تريليون دولار أمريكي في عام 2024، أي ما يعادل 25.6% من رصيد جميع البلدان

منخفضة ومتوسطة الدخل من الدين الخارجي. معظم الدين كان متركزا في عدد محدود من أكثر الدول اقتراضا، غير أن الحجم الاسمي للدين وحده لم يكن محددا لحجم العبء الحقيقي. فقد انخفض إجمالي الدين الخارجي إلى ما يعادل 35.4% من الدخل القومي الإجمالي، وإن كان أعلى من نظيره في جميع البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، مع تسجيل نسب مرتفعة بصفة خاصة في عدد من الاقتصادات.

توفر بنية الدين ومتطلبات السداد سياقاً إضافياً مهماً لفهم الصورة الشاملة. فقد جسدت الالتزامات طويلة الأجل ما يناهز ثلاثة أرباع إجمالي الدين الخارجي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، غير أن هناك تفاوت كبير بين مختلف بلدان المنظمة من حيث حجم ديون القطاعين العام والخاص، والديون قصيرة الأجل، والالتزامات المرتبطة بصندوق النقد الدولي. والأهم من ذلك، ارتفعت مدفوعات خدمة الدين بنسبة 16.9% لتبلغ قيمتها 352.4 مليار دولار أمريكي في عام 2024، بما يعادل 21.2% من الصادرات، وهي نسبة تتجاوز بكثير متوسط البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل بصورة عامة. هذه التطورات تبرز أن القدرة على السداد، وبنية آجال الاستحقاق، وتكاليف التمويل، والأداء على مستوى الصادرات، قد تكون جميعها بنفس أهمية رصيد الدين القائم في تحديد مدى التعرض لمواطن الضعف الخارجية.

المساعدة الإنمائية الرسمية: شهدت الأرقام العالمية المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية نمواً كبيراً خلال السنوات الأولى من هذا العقد من الزمن بسبب إجراءات الاستجابة للجائحة، وحالات الطوارئ الإنسانية، والنفقات المرتبطة بالأجئين، غير أن البيانات الأولية تشير إلى تراجع كبير في عام 2025. بلغ إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي 87.5 مليار دولار أمريكي عام 2024، وقد حظيت البلدان الأعضاء من مجموعة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا ومجموعة البلدان منخفضة الدخل بالحصة الأكبر من المساعدة. واستأثرت بلدان المنظمة التي تمر بمرحلة هشاشة والمتأثرة بالنزاعات بما يقرب من نصف الإجمالي، وهذا ما يبرز مدى أهمية التمويل بشروط ميسرة في الحالات التي يكون فيها الحيز المالي محدوداً ويكون الوصول إلى مصادر التمويل البديلة مقيداً.

تباينت مستويات الاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية بين مختلف البلدان على نحو ملحوظ، وكان مرتفعاً بصفة خاصة في الاقتصادات الصغيرة والهشة والمتأثرة بالنزاعات. ووجهت أكبر مخصصات المساعدة بحسب القطاعات في 2024 لجانب البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، تلتها المساعدات الإنسانية. وتبقى بلدان لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) والمنظمات متعددة الأطراف هي الجهة الرئيسية المقدمة للمساعدة الإنمائية الرسمية لصالح بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وهذا ما يجعل التقليل المطبق حالياً في ميزانيات المعونة الدولية ذا أهمية خاصة للبلدان التي لديها حاجة ماسة للتمويل لأغراض التنمية ولدوافع إنسانية.

التحويلات الشخصية: زادت تدفقات التحويلات إلى 38 من بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر بشأنها البيانات من 147.2 مليار دولار أمريكي المسجلة عام 2020 إلى 196.9 مليار دولار أمريكي في 2024، بما يمثل نحو 23% من الإجمالي العالمي للتحويلات المالية. ومن حيث النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، كانت التحويلات ذات أهمية أكبر في بلدان المنظمة مقارنة بالمستوى العالمي. تشير البيانات المتاحة بشأن أبرز البلدان المستقبلة للتحويلات إلى استمرار نموها بقوة في عام 2025، وإن كانت هذه الأرقام لا تعكس سوى صورة جزئية عن بلدان المنظمة.

ثمة تفاوت كبير بين مختلف بلدان المنظمة من حيث أهمية التحويلات المالية من الخارج. فالاقتصادات الكبيرة تتلقى أكبر التدفقات من حيث القيمة الاسمية، في حين يعتمد عدد من الاقتصادات الأصغر حجماً بدرجة أكبر على التحويلات بالنظر إلى حجم ناتجها المحلي الإجمالي. وهذا الفرق يبرز مدى أهمية الحاجة إلى النظر للأمر من خلال دراسة حجم التدفقات ووزنها على مستوى الاقتصاد الكلي، ولا سيما في الحالات التي ترتبط فيها مستويات دخل الأسر المعيشية وتوافر النقد الأجنبي ارتباطاً وطيداً بمستويات دخل المهاجرين في الخارج.

السيولة الدولية وكفاية الاحتياطيات: زاد إجمالي احتياطيات 41 بلداً عضواً في منظمة التعاون الإسلامي تتوفر بشأنها البيانات كاملة من 1.58 تريليون دولار أمريكي المسجل في عام 2020 إلى 1.90 تريليون دولار في 2024، وبهذا ارتفعت حصتها من الاحتياطي العالمي إلى 11.8%. وكانت حيازات الاحتياطيات شديدة التركيز، إذ استأثرت أكبر خمسة بلدان حائزة للاحتياطيات بنحو 60% من إجمالي احتياطيات مجموعة بلدان المنظمة. وتشير البيانات الجزئية المتاحة لعام 2025 إلى مزيد من الزيادات في معظم البلدان التي تغطيها البيانات.

كفاية الاحتياطيات أمر لا يعتمد على حجمها الاسمي فحسب. فقد انخفضت تغطية الواردات في البلدان التي تتوفر بشأنها بيانات كاملة من 8.7 أشهر في عام 2020 إلى 6.7 أشهر في عام 2024، وكانت ثمانية بلدان تتمتع باحتياطيات تكافئ أقل من ثلاثة أشهر من الواردات. وتعكس الاتجاهات المتباينة في تغطية الواردات خلال عام 2025 أن ارتفاع الاحتياطيات لا يعني بالضرورة تعزيز هوامش السيولة الخارجية عندما تكون الاحتياجات من الواردات آخذة بدورها في الارتفاع.

من خلال آليات التمويل هذه، تكتسب جودة الموارد الخارجية واستدامتها أهمية تضاهي حجمها. إذ يمكن تعزيز الأوضاع الخارجية الوطنية عن طريق استقطاب الاستثمارات المعززة للقدرة الإنتاجية، وإدارة الدين بما يتماشى مع القدرة على السداد، والحفاظ على التمويل الميسر حيث تشد الحاجة إليه، والحفاظ على كفاءة قنوات التحويلات، وتقييم الاحتياطيات في ضوء المخاطر الخارجية الفعلية. ومن شأن تعزيز التعاون فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي في مجالات الاستثمار، والتمويل الإنمائي، والحوار بشأن النقد، والقدرات المؤسسية، أن يكون بمثابة عناصر مكملة للجهود الوطنية وأن يساعد في التقليل من الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي المتقلبة أو شديدة التركيز.

مقدمة

السياق الاقتصادي العالمي

اتسم النصف الأول من عشرينيات القرن الحادي والعشرين بتعاقب مجموعة من الصدمات والتعديلات الاقتصادية الرئيسية. فقد أعقب التعافي القوي من جائحة كوفيد-19 زيادات حادة في أسعار السلع الأساسية وأسعار المستهلكين، وتشديد سريع للسياسات النقدية، وارتفاع تكاليف الاقتراض، وتزايد صعوبة ظروف التمويل الخارجي. في الوقت ذاته، أدت التوترات الجيوسياسية والنزاعات والاضطرابات التي شهدتها التجارة الدولية وطرق النقل إلى زيادة مستويات عدم اليقين، وأسهمت في إحداث تحولات في أنماط الإنتاج والاستثمار وسلاسل الإمداد. ومؤخراً، أضافت حالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات التجارية والتحول التكنولوجي واستمرار التضخم الجيوسياسي أبعاداً جديدة إلى بيئة عالمية تتسم أصلاً بدرجة عالية من التعقيد.

بحلول عام 2025، كان النشاط الاقتصادي العالمي قد استقر بوجه عام بعد التقلبات الكبيرة التي شهدتها السنوات السابقة. فقد نما الناتج العالمي بنسبة 3.5%، وتراجعت الضغوط التضخمية في العديد من الاقتصادات، فيما واصلت التجارة الدولية في السلع والخدمات تحسناً. غير أن هذا التحسن لم يبدد مواطن الضعف الكامنة. إذ ظلت ظروف التمويل صعبة بالنسبة إلى العديد من البلدان، واستمرت أسواق السلع الأساسية في التأثر بشدة بالتطورات الجيوسياسية، في حين تزايد تركيز الاستثمار الدولي في عدد محدود من الوجهات والقطاعات الاستراتيجية. وتشير أحدث التوقعات إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي إلى 3.0% في عام 2026، قبل أن يرتفع إلى 3.4% في عام 2027، إلا أن الآفاق لا تزال محاطة بدرجة كبيرة من عدم اليقين.

في وقت إعداد هذا التقرير، أضاف النزاع الدائر في الشرق الأوسط، والمتمحور حول إيران وما يترتب عليه من تداعيات كبيرة على دول الخليج، مزيداً من أوجه عدم اليقين إلى هذه الآفاق. وقد تمتد تداعياته إلى عدد من المجالات، من بينها إنتاج الطاقة وأسعارها ومسارات النقل والممرات البحرية الرئيسية والتجارة والسياحة وقرارات الاستثمار وتحويلات العاملين في الخارج والأوضاع المالية. ويمكن أن تؤثر هذه التطورات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بطرق متباينة إلى حد كبير. فمن شأن ارتفاع أسعار الطاقة أن يدعم عائدات الصادرات والأوضاع المالية أو أرصدة الحسابات الخارجية في بعض الاقتصادات، في حين قد يؤدي في اقتصادات أخرى إلى ارتفاع تكاليف الواردات وتزايد الضغوط التضخمية. كما قد تؤدي الاضطرابات التي تطال النقل أو الاستثمار أو النشاط الاقتصادي إلى الحد من بعض المكاسب الناجمة عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية. وبالتالي فإن تداعيات النزاع تعتمد بدرجة كبيرة على الهياكل الاقتصادية للدول وروابطها مع الاقتصاد العالمي وقدرتها على استيعاب الصدمات والتكيف معها.

وفي ظل هذه البيئة الاقتصادية العالمية، تمثل بلدان منظمة التعاون الإسلامي السبعة والخمسون شريحة كبيرة ومتنوعة للغاية من الاقتصاد العالمي. إذ تجاوز عدد سكانها 2 مليار نسمة في عام 2025، وهو ما يمثل حوالي ربع إجمالي سكان العالم. وبلغ إجمالي ناتجها المحلي 10.04 تريليون دولار أمريكي، أي ما يعادل نحو 8.5% من الناتج العالمي بالأسعار الجارية. كما استحوذت البلدان المنظمة على نحو عُشر التجارة العالمية في السلع، واستقطبت 13.5% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية في عام 2025. إلا أن هذه المؤشرات



الإجمالية تشمل اقتصادات شديدة التباين من حيث مستويات الدخل، وحجم السكان والموارد المتاحة والهيكل الإنتاجية وأوضاع أسواق العمل ومدى الاعتماد على العوامل الخارجية وإمكانية الوصول إلى التمويل الدولي.

الغرض والنهج التحليلي

يستعرض تقرير "الأفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2026" الأداء الاقتصادي للبلدان الأعضاء في ظل هذه البيئة العالمية المتغيرة، ويبحث في كيفية تأثير الاختلافات الهيكلية القائمة في مدى تعرضها للفرص والمخاطر الناشئة. وبالمقارنة مع الإصدارات السابقة، يعتمد التقرير نهجاً تحليلياً أكثر تكاملاً، يولي أهمية أكبر للعلاقة بين الأداء الاقتصادي والهيكل الإنتاجية والاستقرار الاقتصادي الكلي والروابط الاقتصادية الخارجية وظروف التمويل. ويهدف ذلك إلى تقديم تقييم أكثر وضوحاً للتطورات الأخيرة بالنسبة إلى الاقتصادات كل على حدة، وبالنسبة إلى مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ككل.

تتمثل إحدى السمات الرئيسية لهذا النهج في اعتماد مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مقارنة بالعالم، بوصفها المعيار المرجعي الأساسي للتحليل، مع استكمال ذلك بتحليل أكثر تفصيلاً وتدرجاً داخل مجموعة المنظمة. وتُستخدم مجموعات الدخل المعتمدة لدى البنك الدولي باعتبارها التصنيف الرئيسي للمقارنة بين البلدان عندما يكون مستوى الدخل ذا صلة بالتحليل، يلي ذلك تحليل على مستوى كل بلد لتحديد الفروق التي قد لا تظهرها المتوسطات الخاصة بالمجموعات. ويعتمد التقرير تصنيف البنك الدولي للبلدان حسب فئات الدخل للسنة المالية 2026، والذي يستند إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لعام 2024. وحيثما تقتضي طبيعة المؤشر اعتماد منظور مختلف، تُستخدم تصنيفات أخرى بصورة انتقائية. وتشمل هذه التصنيفات مجموعات صندوق النقد الدولي وفقاً للمصدر الرئيسي لإيرادات الصادرات، وتصنيف البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، فضلاً عن تصنيف الأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً. ويُعرض في الملحق تكوين هذه المجموعات وتعريفاتها.

وتكتسي هذه المقاربة المتدرجة أهمية بالغة، إذ قد تتعايش النتائج الإجمالية الإيجابية مع مواطن ضعف كبيرة على مستوى بعض البلدان، في حين قد تحيل المؤشرات الضعيفة نسبياً على مستوى المجموعات إلى التطورات التي تشهدها مجموعة محدودة من الاقتصادات الكبيرة. وبناءً على ذلك، لا يقتصر التقرير على المتوسطات الإجمالية، بل ينظر كذلك في حجم التطورات الاقتصادية وتوزيعها ومكوناتها الأساسية. وتُستخدم أمثلة البلدان وترتيباتها بصورة انتقائية عندما تسهم في إظهار درجة التركيز أو الاختلافات الهيكلية أو مواطن التعرض أو التحولات الملحوظة، وليس باعتبارها غاية في حد ذاتها. ويعكس هذا النهج الإطار التحليلي المعتمد لإعداد إصدار عام 2026.

تغطية البيانات والمنهجية المتبعة

يركز التقرير بصورة رئيسية على التطورات خلال الفترة 2021-2025، ويوفر بذلك منظوراً يمتد لخمس سنوات ويعكس مسار التعافي في مرحلة ما بعد الجائحة، والتغيرات اللاحقة في البيئة الاقتصادية العالمية.

وتختلف الفترة المرجعية بحسب توافر البيانات وطبيعة المؤشر. فعلى سبيل المثال، تستند المؤشرات الهيكلية المتعلقة بالإنتاج والإنفاق إلى فترات زمنية أطول، بما يتيح رصد التحولات التي لا يمكن تقييمها بصورة كافية خلال بضع سنوات فقط. أما مؤشرات التمويل الخارجي، بما في ذلك الدين الخارجي والمساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات المالية والاحتياطيات الدولية، فتغطي في معظمها الفترة 2020-2024، وذلك بسبب التأخر في نشر البيانات في قواعد البيانات الدولية التي تستند إليها هذه المؤشرات. وحيثما تتوافر بيانات جزئية أحدث وتكون ذات صلة بالتحليل، يوردها التقرير أيضاً. وتمتد مؤشرات الاقتصاد الكلي المستندة إلى بيانات صندوق النقد الدولي، بوجه عام، إلى توقعات عامي 2026 و2027، بما يتيح وضع التطورات الأخيرة في إطار منظور قصير الأجل.

يميز التقرير في جميع أجزائه بين البيانات الفعلية والتقديرات والتوقعات، ويوضح ذلك في الأشكال والجدول والهوامش ذات الصلة. كما قد تختلف تغطية البلدان من مؤشر إلى آخر، تبعاً لتفاوت توافر مصادر البيانات وانتظام الإبلاغ عنها. ويشار إلى هذه الاختلافات بوضوح، ولا تستكمل البيانات بافتراضات أو إسقاطات، ما لم يُذكر خلاف ذلك. وتمثل الأولوية في التقرير في ضمان قابلية المقارنة والشفافية، بدلاً من توحيد عينة البلدان المستخدمة في كل مؤشر.

وما لم يُذكر خلاف ذلك، يتم احتساب القيم الإجمالية بجمع بيانات البلدان المتاحة، في حين تحسب النسب والمتوسطات باستخدام أوزان تستند إلى المقام الاقتصادي أو الديموغرافي ذي الصلة. وتبين الاستثناءات وطرق احتساب المؤشرات الخاصة في الهوامش المرافقة للأشكال أو الجداول ذات الصلة. وترد التصنيفات التفصيلية للبلدان في الملحق، فيما تُوضح التعريفات الخاصة بكل مصدر والقيود المتعلقة بتغطية البيانات حيثما كان ذلك مهماً لتفسير النتائج. ويتبع هذا الأسلوب القواعد المنهجية المعتمدة لإصدار عام 2026.

وتعكس البيانات والتوقعات والمعلومات المتعلقة بالتطورات الجارية الواردة في التقرير المعلومات المتاحة حتى نهاية يوليو 2026. ولا تشمل التطورات التي حدثت بعد هذا التاريخ بصورة منتظمة. ويتعين توخي الحذر عند تفسير التوقعات والتقييمات المتعلقة بالزراعات الجارية وأسواق السلع الأساسية والسياسات التجارية والأوضاع المالية نظراً إلى إمكانية تغييرها بسرعة. وبالتالي ينبغي فهم الإشارات إلى آثارها الاقتصادية المحتملة باعتبارها تقييماً لقنوات انتقال الصدمات والمخاطر استناداً إلى المعلومات المتاحة وقت إعداد التقرير، وليس باعتبارها تنبؤات بالنتائج التي ستتحقق في نهاية المطاف.

بنية التقرير

ينتظم التقرير حول أربعة أبعاد مترابطة للأداء الاقتصادي. ويتناول الفصل الأول "الأداء الاقتصادي وبنية الاقتصاد"، الناتج والدخل، ودinamيات النمو في الآونة الأخيرة، والتوزيع القطاعي للنشاط الاقتصادي، وهيكل الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي. وبحث الفصل الثاني، "العمالة والأسعار والاستقرار الاقتصادي الكلي"، تطورات سوق العمل، والتضخم، والأوضاع المالية العامة، مع الربط بين الأداء الاقتصادي الكلي في الآونة الأخيرة وبين العمالة المنتجة، والقوة الشرائية، والحيز المتاح للسياسات. ويستعرض الفصل الثالث، "تطورات القطاع الخارجي"، التجارة في السلع والخدمات، والتجارة بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،



وأوضاع الحساب الجاري. أما الفصل الرابع، "التمويل الخارجي ومكامن الضعف وهوامش الأمان"، فيتناول الاستثمار الأجنبي المباشر والدين الخارجي وضغوط خدمة الدين والمساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات الشخصية وكفاية الاحتياطيات الدولية. ويختتم كل فصل بعرض موجز لأهم النتائج وما يترتب عليها من آثار على صعيد السياسات.

ومن خلال هذه المحاور، يسعى التقرير إلى تقديم صورة متكاملة عن الوضع الاقتصادي العام لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، مبرزاً ما تخفيه من تنوع واختلافات. فالحجم الاقتصادي والنمو المواتي نسبياً يتيحان فرصاً مهمة، في حين تفرض التحولات الديموغرافية والتحول الهيكلي واحتياجات التمويل الخارجي والتعرض لبيئة دولية تتسم بالتقلب، أولويات مختلفة من بلد إلى آخر. ويكتسي فهم هذه الاختلافات أهمية أساسية لتحديد المجالات التي يمكن أن تسهم فيها جهود السياسات الوطنية وتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بأكبر قدر من الفاعلية في دعم القدرات الإنتاجية والاستقرار الاقتصادي الكلي والتنمية المستدامة.

الآفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي
2026

الفصل

1

الأداء الاقتصادي
وبنية الاقتصاد



يعكس الأداء الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي حجم النشاط الاقتصادي ووتيرته والأنماط التي يتولد من خلالها الناتج والطلب. وهذه الأبعاد تخضع للتحليل من خلال النظر في الناتج والدخل، وديناميات النمو، والقيمة المضافة حسب القطاعات، وأنماط الإنفاق، مع الجمع بين المقارنات الإجمالية بين مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي والعالم والتصورات القائمة على مجموعات الدخل وعلى مستوى فرادي البلدان.

ولأغراض المقارنة بين الحجم الاقتصادي ومستويات الدخل، يعتمد هذا الفصل مقياسي القيم بالسعر الجاري للدولار الأمريكي وتعادل القوة الشرائية (PPP). فالقيم بالأسعار الجارية وأسعار الصرف السوقية مفيدة في تقييم الوزن الاقتصادي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي في الاقتصاد العالمي، في حين تنظر القيم المعدلة وفق تعادل القوة الشرائية في الاختلافات في مستويات الأسعار بين مختلف البلدان، وتوفر أساساً مكملًا لأغراض مقارنة الناتج والدخل. يستعرض هذا الفصل إجمالي التطورات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة مقارنة بالعالم، ثم يعرج للتطرق إلى أوجه التباين بين مختلف مجموعات الدخل وفرادي البلدان.

يركز تحليل الناتج والدخل والنمو الاقتصادي أساساً على التطورات خلال فترة 2021-2025، مع الاستعانة بالتوقعات الخاصة بعامي 2026 و2027 في حال توفرها. أما تحليل بنيات الإنتاج والإنفاق فهو ذو منظور أوسع، إذ يغطي بصفة عامة فترة 2010-2024، لرصد التغيرات في تركيبة النشاط الاقتصادي على نحو أفضل. قد تختلف الفترات المرجعية ونطاق تغطية البلدان وفقاً لتوفر البيانات، ويشار إلى ذلك تحت الأشكال وفي الملاحظات ذات الصلة.

جاء الأداء الاقتصادي في الآونة الأخيرة في ظل بيئة عالمية متغيرة اتسمت بالتعافي في أعقاب الجائحة، وتقلبات أسعار السلع الأساسية، والتوترات الجيوسياسية، وحالة عدم اليقين المحيطة بالآفاق المتوسطة الأجل. تداعيات هذه الظروف تطل بدنان منظمة التعاون الإسلامي بأنماط مختلفة حسب البنية الاقتصادية لكل منها، ومواردها الطبيعية، ومدى تعرضها للتطورات الخارجية. وفي ضوء ما سبق، يدرس هذا الفصل مستويات الناتج والدخل، وديناميات النمو في الفترة الأخيرة، وتركيبية القيمة المضافة حسب القطاعات، وبنية إنفاق الناتج المحلي الإجمالي، مع إيلاء اهتمام خاص لتنوع الأداء والهياكل الاقتصادية في مختلف بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

1.1 الناتج والدخل

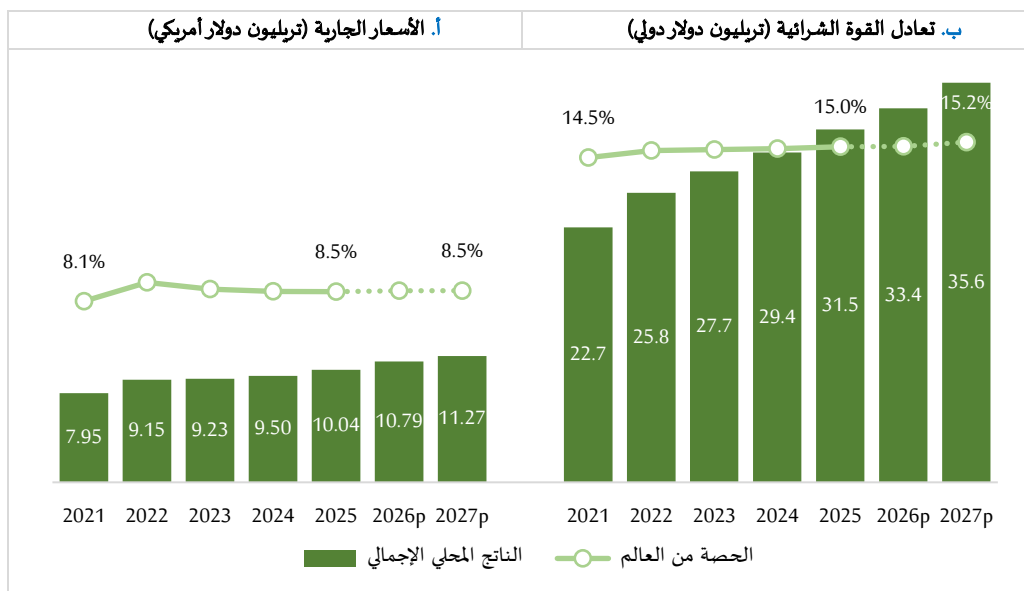
بالنظر إلى حجم الاقتصاد ونصيب الفرد من الدخل يمكن الوصول لتصورين مختلفين بخصوص أداء اقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ويأخذ التحليل في الاعتبار مقياس السعر الجاري (الدولار الأمريكي) ومقياس تعادل القوة الشرائية (PPP) لرصد الوزن الاقتصادي لهذه البلدان على الصعيد العالمي، وكذلك أوجه التفاوت في مستويات الدخل نسبة إلى حجم السكان. ويعد حجم الاقتصاد ونصيب الفرد من الدخل منظورين متكاملين لدراسة الأداء الاقتصادي.

1.1.1 حجم الاقتصاد ومكانته في الاقتصاد العالمي

واصل الناتج الاقتصادي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي نموه خلال فترة 2021-2025، وهذا ما خول لها تعزيز حضورها في الاقتصاد العالمي عموماً. فبالأسعار الجارية، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 7.95 تريليون دولار أمريكي في عام 2021 إلى 10.04 تريليون دولار عام 2025، بعد تسجيل تفاوت في وتيرة هذا النمو خلال هذه الفترة. ويتوقع أن يواصل ارتفاعه في 2026 ليبلغ 10.79 تريليون دولار أمريكي و11.27 تريليون دولار في 2027 (الشكل 1.1.أ). وزادت حصة مجموعة بلدان المنظمة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 8.1% المسجلة عام 2021 إلى 8.9% في 2022، قبل أن تستقر في حدود 8.5% خلال فترة 2024-2025. وتشير التوقعات الراهنة إلى أن هذه الحصة ستحافظ على استقرارها بشكل عام خلال سنة 2027، ما يعني أن اقتصادات بلدان المنظمة مرشحة للحفاظ على وزنها النسبي في الناتج العالمي بأسعار الصرف السوقية.

وعند قياس الناتج وفق تعادل القوة الشرائية، يبرز نمط مختلف. فقد زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي من 22.7 تريليون دولار دولي المسجل في 2021 إلى 31.5 تريليون دولار عام 2025، ومن المتوقع أن يبلغ 35.6 تريليون دولار بحلول عام 2027. وارتفعت حصة بلدان المنظمة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بوتيرة أكثر استقراراً من 14.5% في 2021 إلى 15.0% عام 2025، ومن المتوقع أن تبلغ 15.2% في 2027 (الشكل 1.1.ب). وهذه الحصة المرتفعة نسبياً عند القياس وفق تعادل القوة الشرائية تعكس حجم التفاوتات في مستويات الأسعار المحلية، وتعطي صورة تكميلية بخصوص الحجم الاقتصادي لبلدان المنظمة. والأهم من ذلك هو أن الزيادة التدريجية في هذه الحصة خلال الفترة قيد الاستعراض تشير إلى تحسن بسيط في المكانة النسبية لبلدان المنظمة من حيث مساهمتها في الناتج العالمي وفق هذا المقياس.

الشكل 1.1: الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي وحصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، 2021-2027

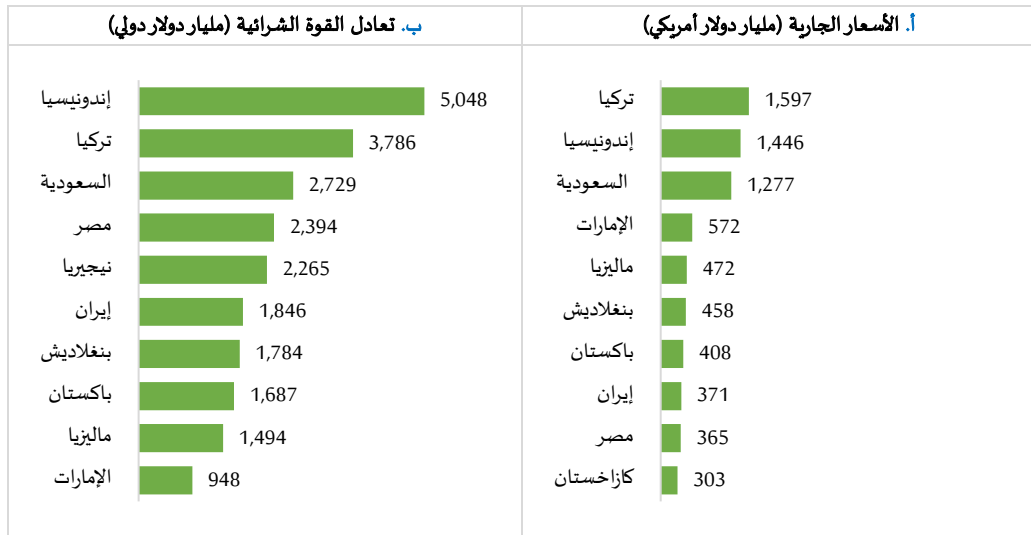


المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مجموعة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، أبريل 2026. ملاحظة: p: توقعات.

لكن الأرقام الإجمالية تخفي مستوى عال جدا من تركيز الأنشطة الاقتصادية في البلدان الأعضاء الكبيرة. ففي عام 2025، استأثرت أكبر خمس اقتصادات في منظمة التعاون الإسلامي بحصة 53.4% من إجمالي الناتج المحلي لمجموعة بلدان المنظمة بالأسعار الجارية، في حين استأثرت أكبر عشر اقتصادات بنسبة 72.4%. وكانت تركيا الاقتصاد الأكبر، إذ بلغ حجم اقتصادها 1.60 تريليون دولار أمريكي، تلتها إندونيسيا بقيمة 1.45 تريليون دولار، ثم المملكة العربية السعودية بقيمة 1.28 تريليون دولار (الشكل 2.1 أ). واحتلت هذه الاقتصادات مكانة بارزة حتى على الصعيد العالمي. فمن بين الاقتصادات الـ 196 التي تغطيها مجموعة البيانات الخاصة بتقرير صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي، صنفت تركيا في المرتبة 16، وإندونيسيا في المرتبة 17، والمملكة العربية السعودية في المرتبة 19 في عام 2025 من حيث الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

تتغير المراكز النسبية لاقتصادات منظمة التعاون الإسلامي عند قياس الناتج المحلي الإجمالي وفقا لتعادل القوة الشرائية. صنفت إندونيسيا على رأس قائمة بلدان المنظمة بقيمة 5.05 تريليون دولار دولي، تلتها تركيا بقيمة 3.79 تريليون دولار، ثم المملكة العربية السعودية بقيمة 2.73 تريليون دولار (الشكل 2.1 ب). وكان حضور مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي أكبر في التصنيف العالمي: احتلت إندونيسيا المرتبة السابعة عالميا، وتركيا المرتبة الحادية عشرة، والمملكة العربية السعودية المرتبة السابعة عشرة، ومصر المرتبة الثامنة عشرة، ونيجيريا المرتبة التاسعة عشرة. ووفقا لذلك، صنفت خمس بلدان أعضاء في المنظمة ضمن أكبر 20 اقتصادا في العالم من حيث تعادل القوة الشرائية في عام 2025، في حين صنفت ثلاث بلدان أعضاء فقط في هذه القائمة بمقياس الأسعار الجارية. وهذا التباين يعكس مدى تأثير اختيار أساس معين للتقييم على الوزن النسبي لاقتصاد فرادى البلدان، كما يسلط الضوء على الحجم الكبير الذي وصلت إليه العديد من اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي ضمن الاقتصاد العالمي.

الشكل 2.1: أكبر اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي حسب الناتج المحلي الإجمالي، 2025



المصدر: مجموعة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، أبريل 2026.

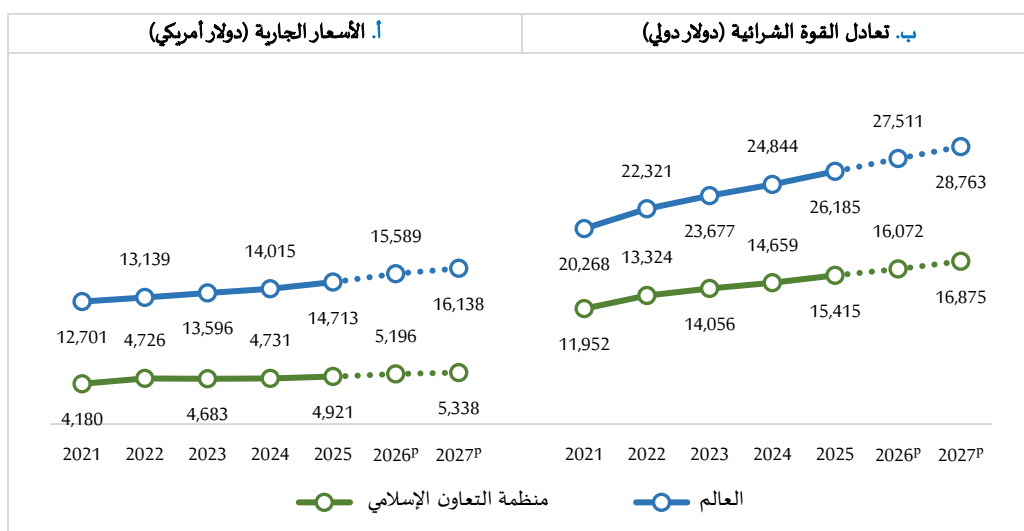
لكن الحجم الإجمالي المتزايد لاقتصادات منظمة التعاون الإسلامي لا يشير في حد ذاته إلى نمط مقارنة الموارد الاقتصادية بحجم السكان أو إلى مدى تباين مستويات المعيشة بين مختلف البلدان الأعضاء. لذلك يمكن دراسة هذه الأبعاد من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا هو موضوع القسم الفرعي التالي.

2.1.1 نصيب الفرد من الدخل

تزامن نمو إجمالي الناتج مع ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فبالأسعار الجارية، ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 4180 دولارا أمريكيا المسجل عام 2021 إلى 4921 دولارا أمريكيا في عام 2025، ومن المتوقع أن يصل إلى 5338 دولارا أمريكيا بحلول عام 2027 (الشكل 3.1.أ). وأخذ المتوسط العالمي مسارا تصاعديا مشابها، إذ ارتفع من 12701 دولارا أمريكيا إلى 14713 دولار بين عامي 2021 و 2025، ومن المتوقع أن يبلغ 16138 دولارا بحلول عام 2027. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يستمر الفارق الكبير بين مستويات الدخل في بلدان المنظمة ووعلى الصعيد العالمي خلال الفترة المشمولة بالتوقعات.

وحيث قياس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية فإن الفجوة تصبح أصغر بكثير. فقد زاد المتوسط في مجموعة بلدان المنظمة من 11952 دولار دولي المسجل في عام 2021 إلى 15415 دولار دولي في عام 2025، ومن المتوقع أن يصل إلى 16875 دولار دولي في عام 2027. وفي المقابل، ارتفع المتوسط العالمي من 20268 دولارا دوليا إلى 26185 دولارا خلال فترة 2021-2025، ومن المتوقع أن يصل إلى 28763 دولارا بحلول عام 2027 (الشكل 3.1.ب). ظل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بلدان المنظمة في حدود 59% من المتوسط العالمي بمقياس تعادل القوة الشرائية على امتداد الفترة قيد الدراسة، مقارنةً بحوالي الثلث عند النظر من زاوية أسعار الصرف الجارية. ما يبرزه هذا الاختلاف هو أهمية مستويات الأسعار المحلية عند مقارنة نصيب الفرد من الموارد الاقتصادية في مختلف البلدان، كما يظهر أيضا في الوقت نفسه أن ثمة فجوة كبيرة مع المتوسط العالمي لا تزال قائمة على صعيد كلا المقياسين.

الشكل 3.1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي والعالم، 2021-2027

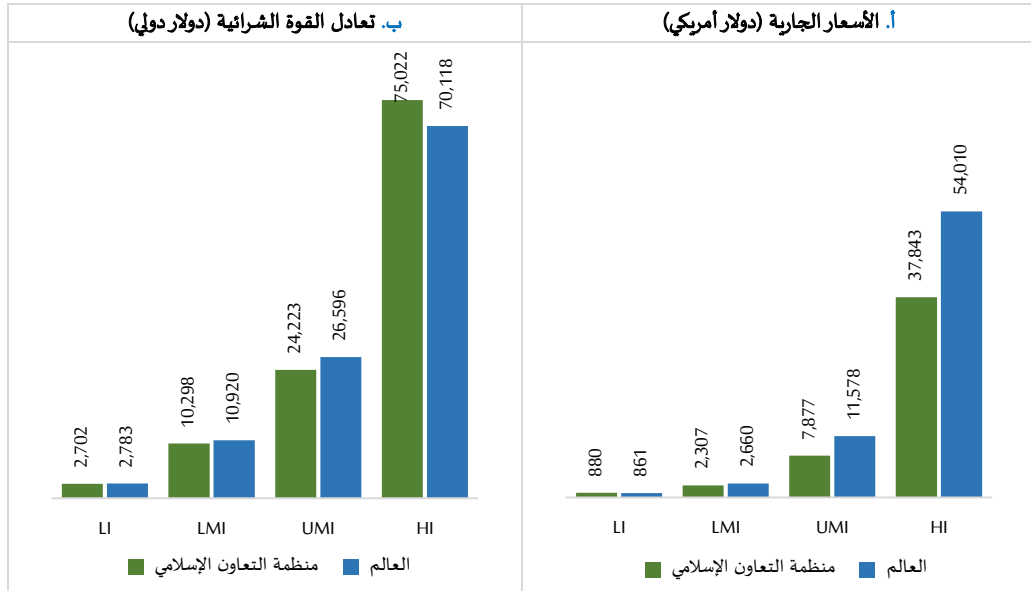


المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مجموعة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، أبريل 2026. ملاحظة: p = توقعات.

وتصبح الفوارق أكثر جلاء عند النظر لمختلف مجموعات الدخل لبلدان منظمة التعاون الإسلامي. فبالأسعار الجارية لعام 2025، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنظمة منخفضة الدخل 880 دولاراً أمريكياً، وهو ما يزيد قليلاً عن المتوسط العالمي البالغ 861 دولاراً. أما على مستوى البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، فقد بلغ متوسط المنظمة 2307 دولاراً أمريكياً، مقارنة بـ 2660 دولاراً كمتوسط عالمي. وكان الفارق أكثر وضوحاً بين الاقتصادات متوسطة الدخل من الشريحة العليا، إذ سجلت بلدان المنظمة قيمة 7877 دولاراً أمريكي، مقابل 11578 دولاراً كمتوسط عالمي. وسجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي مرتفعة الدخل متوسطاً بلغ 37843 دولاراً أمريكياً، مقارنة بمتوسط 54010 دولارات على مستوى الاقتصادات مرتفعة الدخل على الصعيد العالمي (الشكل 4.1 أ).

الملاحظ أن الفجوات تتقلص بشكل ملحوظ بين مختلف مجموعات الدخل عند التقييم بناءً على تعادل القوة الشرائية (الشكل 4.1 ب). فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي منخفضة الدخل ما متوسطه 2702 دولار دولي، وهو رقم قريب من متوسط الاقتصادات منخفضة الدخل على الصعيد العالمي البالغ 2783 دولاراً دولياً. وبلغت الأرقام ما متوسطه 10298 و 10920 دولاراً دولياً بالنسبة للاقتصادات متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، و 24223 و 26596 دولاراً دولياً على صعيد الاقتصادات متوسطة الدخل من الشريحة العليا. وبالتالي، يصبح الفرق بسيطاً نسبياً في كل مجموعة من هذه المجموعات بمجرد أن تؤخذ التفاوتات في مستويات الأسعار المحلية في الاعتبار.

الشكل 4.1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب مجموعات الدخل، 2025



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناءً على مجموعة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، أبريل 2026. ملاحظة: LI = منخفضة الدخل، LMI = متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، UMI = متوسطة الدخل من الشريحة العليا، HI = مرتفعة الدخل.

هناك اتجاه مختلف على مستوى الاقتصادات مرتفعة الدخل. فقد سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي ذات الدخل المرتفع متوسطا بلغ 75022 دولار دولي من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 2025، متجاوزة بذلك المتوسط العالمي البالغ 70118 دولار دولي. وهذا الوضع يتناقض مع تصنيفها المتدني حين الحساب وفقا لأسعار الصرف الجارية، ويعكس الأثر المشترك لمستويات الأسعار المحلية والخصائص الاقتصادية للعديد من البلدان الأعضاء مرتفعة الدخل في مجموعة منظمة التعاون الإسلامي. وبصورة أعم، بإجراء مقارنة بين مختلف مجموعات الدخل يتضح أن إجمالي حجم الفجوة في الدخل بين مجموعة المنظمة والعالم موزعة على نحو غير متكافئ بين البلدان الأعضاء، وتختلف اختلافا كبيرا بناء على الأساس المعتمد في التقييم.

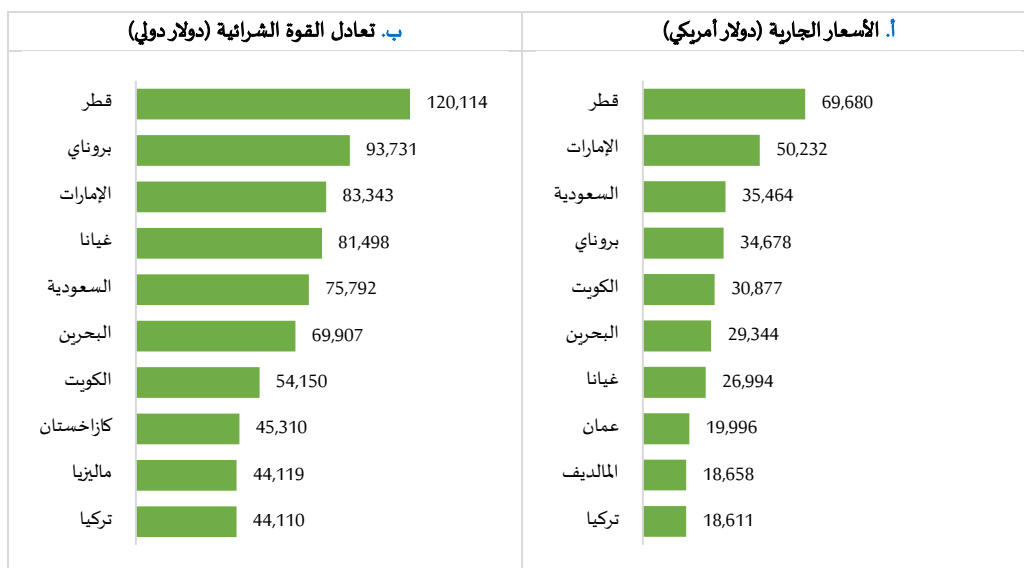
تكمّن وراء هذه المتوسطات اختلافات جوهرية بين فرادى بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فالنتائج الخاصة بالمستوى الوطني للبلدان تكشف عن تفاوتات أكبر حجما بكثير مما تشير إليه المتوسطات الإجمالية لمنظمة التعاون الإسلامي ومتوسطات مجموعات الدخل. فمن أصل 55 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي تتوفر بشأنها بيانات في عام 2025، سجل 11 بلدا معدلا أكبر من المتوسط العالمي البالغ 14713 دولارا أمريكيا، بالأسعار الجارية، من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تجاوز 12 بلدا المتوسط العالمي البالغ 26185 دولارا دوليا وفقا لتعادل القوة الشرائية.

وبالأسعار الجارية، سجلت قطر أعلى متوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من بين كل بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بلغ 69680 دولارا أمريكيا، تلتها الإمارات العربية المتحدة (50232 دولارا) والمملكة العربية السعودية (35464 دولارا). وتلت هذه البلدان كل من بروناي دار السلام والكويت بمتوسط 34678 و 30877 دولارا أمريكيا، على التوالي، وأكملت البحرين وغيانا وعمان وجزر المالديف وتركيا قائمة البلدان العشر الأفضل أداء (الشكل 5.1.أ). ووجود العديد من الاقتصادات المصدرة للمحروقات ضمن البلدان المصدرة للقائمة يدل على، إلى جانب أمور أخرى، عائدات كبيرة من الموارد وعدد قليل من السكان نسبيا.

يتغير الترتيب إلى حد ما عند الحساب بالاعتماد على تعادل القوة الشرائية (الشكل 5.1.ب). حافظت قطر على الصدارة بقيمة 120114 دولارا دوليا، تلتها بروناي دار السلام (93731 دولارا) والإمارات العربية المتحدة (83343 دولارا) وغيانا (81498 دولارا). كما حافظت المملكة العربية السعودية والبحرين على مكانتها ضمن الاقتصادات الرائدة، في حين دخلت كازاخستان وماليزيا قائمة البلدان العشر الأفضل أداء إلى جانب الكويت وتركيا.

كما أخذت عدة بلدان أعضاء في المنظمة مكانا لها ضمن البلدان الـ 20 الأفضل أداء في العالم من بين 196 اقتصادا شملتها مجموعة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 2025. وبالأسعار الجارية، احتلت قطر المرتبة 12 عالميا من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وكان حضور منظمة التعاون الإسلامي أقوى عند الحساب استنادا إلى تعادل القوة الشرائية، حيث احتلت قطر المرتبة السادسة، وبروناي دار السلام المرتبة التاسعة، والإمارات العربية المتحدة المرتبة الخامسة عشرة، وغيانا المرتبة السادسة عشرة. وبالتالي، على الرغم من تسجيل مجموعة بلدان المنظمة لمتوسط دون المستوى العالمي، فقد حظي عدد من البلدان الأعضاء بمراكز ضمن الاقتصادات ذات أعلى الأرقام عالميا من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل 5.1: أعلى معدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعى بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2025



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مجموعة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي ، أبريل 2026.
ملاحظة: البيانات الخاصة بعام 2025 متاحة بشأن 55 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي، باستثناء فلسطين وسوريا.

ومن الجانب الآخر من القائمة، بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية أقل من 1000 دولار أمريكي في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، إذ سجلت أدنى المستويات في اليمن (420 دولارا أمريكيا) وأفغانستان (448 دولارا) وموزمبيق (623 دولارا) والنيجر (750 دولارا). وبالنظر إلى الأمر من زاوية تعادل القوة الشرائية، فقد سُجلت أدنى القيم في اليمن (1590 دولار دولي) وموزمبيق (1689 دولار) والصومال (1905 دولار) والنيجر (2108 دولار). والفرق الشاسع بين هذه الأرقام ومقابلتها في بلدان المقدمة يعكس حجم التنوع في مستويات الدخل بين مختلف البلدان الأعضاء في المنظمة، ويؤكد على أهمية النظر إلى ما وراء المتوسطات الإجمالية عند تقييم الأداء الاقتصادي.

وتقريب مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على أسس مستدامة يعتمد إلى حد كبير على قدرة الاقتصادات على تحويل نمو الناتج إلى مكاسب في الإنتاجية وقدرة إنتاجية أقوى وقيمة مضافة أعلى. وترتبط وتيرة هذه العملية واستدامتها ارتباطا وثيقا بمستوى النمو الأساسي لهذه الاقتصادات، وهذا ما يتطرق إليه القسم الموالي.

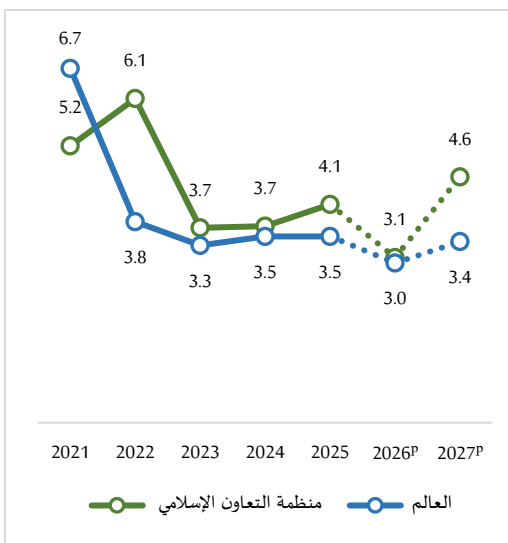
2.1 ديناميات النمو

بعد الانتعاش الذي أعقب الجائحة تباطأت مستويات النمو في بلدان منظمة التعاون الإسلامي لكنه ظل قويا نسبيا، مع تسجيل تفاوتات كبيرة بين مختلف مجموعات الدخل وفرادى الاقتصادات. تعد معدلات النمو السنوية وتطورات الناتج التراكمي عناصر هامة للتمييز بين التقلبات قصيرة الأجل وتيرة النمو الأوسع نطاقا.

تتأثر آفاق النمو أيضا بوجود بيئة خارجية تسود فيها درجات عالية من عدم اليقين. فتقلبات أسعار السلع الأساسية، وظروف التجارة الدولية والظروف المالية، والتطورات الجيوسياسية تؤثر بشكل مباشر على اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي عبر قنوات مختلفة وفقا لبنيتها الاقتصادية ومستويات تعرضها للعوامل الخارجية. لذلك، لابد من الحذر في تفسير التوقعات لفترة 2026-2027 ومراعاة الظروف والمخاطر المحيطة بالاقتصاد العالمي.

1.2.1 أداء النمو في الآونة الأخيرة والآفاق

الشكل 6.1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي والعالم، 2021-2027 (%)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مجموعة بيانات صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2026، وتحديث يوليو 2026. ملاحظة: p: توقعات.

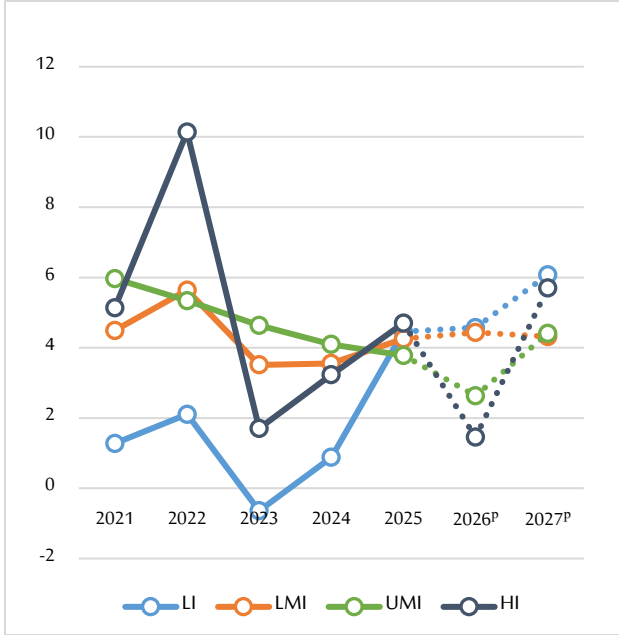
تباطأت مستويات النمو الاقتصادي العالمي بعد الانتعاش القوي الذي أعقب فترة تفشي الجائحة، وحافظ على معدلات متواضعة نسبيا خلال فترة 2024_2025. فقد حقق الاقتصاد العالمي نموا بنسبة 3.5% في العامين، ومن المتوقع أن يتراجع النمو إلى 3.0% خلال عام 2026 قبل أن يتعافى من هذا جديد ويبلغ نسبة 3.4% في عام 2027. وفي هذا السياق، يشير صندوق النقد الدولي إلى أن هناك قوى متعارضة ترسم ملامح الآفاق على المدى القريب، فالاستثمار والطلب المرتبطين بدورة التكنولوجيا العالمية يسهم جزئيا في موازنة تداعيات اضطرابات قطاعي الطاقة والتجارة المرتبطة بالصراع في الشرق الأوسط. ويختلف مستوى التوازن بين هذه الآثار بشكل كبير من اقتصاد لآخر حسب مستوى تعرضها لأسواق الطاقة وطرق التجارة والأنشطة المتعلقة بالتكنولوجيا، في حين

تبقى حالة عدم اليقين على الصعيد الجيوسياسي وعلى مستوى السياسات مرتفعة (IMF, 2026a).

وفي ظل هذا الوضع العالمي، حافظت اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي على نمو قوي نسبيا بعد الانتعاش الأولي الذي أعقب الجائحة. فقد سجل مجموع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموا بنسبة 5.2% في عام 2021 وتسارع إلى 6.1% في عام 2022، قبل أن يتراجع النمو إلى 3.7% في عامي 2023 و 2024. ثم عاد ليرتفع في 2025 وبلغ 4.1%، مقارنة بنسبة 3.5% على الصعيد العالمي (الشكل 6.1). وفي الوقت الذي سجل الاقتصاد العالمي انتعاشا أوليا أقوى في عام 2021، تجاوز نمو بلدان المنظمة المعدل المسجل على الصعيد العالمي في كل عام بداية من 2022 إلى 2025، ما يشير إلى وتيرة نمو مستدامة نسبيا في ظل ترسخ التعافي.

تشير التوقعات إلى حدوث تراجع مؤقت في عام 2026 يتبعه انتعاش أقوى. فمن المتوقع أن ينخفض معدل النمو في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 4.1% المسجل في عام 2025 إلى 3.1% في 2026، وهو بشكل عام بالتوازي

الشكل 7.1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي حسب مجموعات الدخل، 2021-2027 (%)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مجموعة بيانات صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2026، وتحديث يوليو 2026. ملاحظة: p: توقعات، LI = منخفضة الدخل، LMI = متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، UMI = متوسطة الدخل من الشريحة العليا، HI = مرتفعة الدخل.

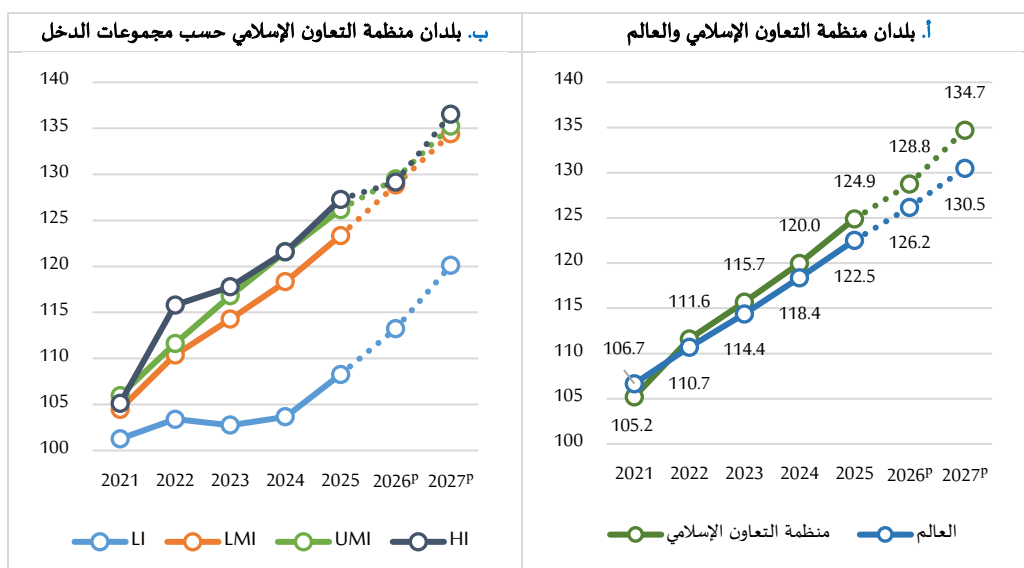
مع المعدل العالمي البالغ 3.0%، قبل أن يتسارع إلى 4.6% في عام 2027، مقارنة بمعدل 3.4% على الصعيد العالمي. لكن عند النظر في التباطؤ المتوقع في عام 2026، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار سياق الاضطرابات الاقتصادية الكبيرة التي تطال تداعياتها أجزاء من منطقة الشرق الأوسط. ويتوقع صندوق النقد الدولي نشاطا اقتصاديا ضعيفا في العديد من الاقتصادات المعرضة لاضطرابات في إنتاج الطاقة ونقلها، يليه انتعاش كبير بعد تلاشي هذه الاضطرابات. فعلى سبيل المثال، يتوقع أن يتقلص النمو في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى 0.7% في عام 2026 قبل أن يتعافى ليصل إلى 6.5% في 2027، حيث ستكون بعض أهم البلدان المنتجة للطاقة الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من بين الاقتصادات الأكثر تأثرا بشكل مباشر (IMF, 2026a).

هناك تباين كبير في أنماط النمو بين مختلف مجموعات الدخل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 7.1). فقد أبانت البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا عن أكثر مستويات الأداء استقرارا خلال فترة 2021-2025، حيث تراوح النمو عموما بين 3.5% و 5.6%. وفي البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا تراجع النمو تدريجيا من معدل 6.0% المسجل عام 2021 إلى 3.8% في 2025، في حين شهدت البلدان مرتفعة الدخل تقلبات أكبر بكثير، بما في ذلك نمو بنسبة 10.1% في عام 2022، تلاه نمو بنسبة 1.7% في عام 2023، ثم انتعاش في 2025 بمعدل 4.7%. في حين أن البلدان منخفضة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أخذت مسارا أضعف خلال الجزء الأول من الفترة، بما في ذلك انكماش بنسبة 0.6% في عام 2023، قبل أن يتعزز النمو ليصل إلى 4.5% في 2025.

وبإجراء مقارنة مع مجموعات الدخل المماثلة على الصعيد العالمي تتضح الصورة أكثر بخصوص الأداء في عام 2025. فقد حققت اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي مرتفعة الدخل نمواً بنسبة 4.7%، وهو رقم أعلى بكثير من نسبة 2.0% المسجلة في الاقتصادات مرتفعة الدخل على الصعيد العالمي. وفي المقابل، ظل النمو في اقتصادات المنظمة منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا ومتوسطة الدخل من الشريحة العليا أقل من متوسطات مجموعات الدخل المقابلة على الصعيد العالمي. وتؤكد هذه التفاوتات أن إجمالي أداء اقتصادات المنظمة القوي نسبياً في عام 2025 لم يبرز على نحو موحد في جميع البلدان الأعضاء.

وتشير التوقعات أيضاً إلى تسجيل مسارات متباينة بين مختلف مجموعات الدخل في اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي، حيث يتوقع أن يحافظ النمو خلال 2026 على أداء قوي نسبياً في البلدان منخفضة الدخل (4.6%) والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (4.4%)، لكن من المتوقع أن يتباطأ بشكل ملحوظ في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا (2.6%) والبلدان مرتفعة الدخل (1.5%). ومن المتوقع أن تشهد أخيراً مجموعتين انتعاشاً في عام 2027، حيث سيصل النمو إلى 4.4% و 5.7% على التوالي، في حين يُتوقع أن تتسارع وتيرة النمو في الاقتصادات منخفضة الدخل ليبلغ نسبة 6.1%. وهذا التقلب الملحوظ في الاقتصادات مرتفعة الدخل في منظمة التعاون الإسلامي يأتي في اتساق مع ما تتعرض له عدد من الاقتصادات في هذه المجموعة من اضطرابات في الفترة الأخيرة على مستوى إنتاج الطاقة وطرق النقل، وما يتوقع أن يتبعه من عودة الأنشطة إلى طبيعتها.

الشكل 8.1: مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 2021-2027 (2020=100)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مجموعة بيانات صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2026، وتحديث يوليو 2026. ملاحظة: يحسب المؤشر من خلال الجمع بين معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مع اعتبار عام 2020 القيمة المرجعية (100): p = توقعات؛ LI = منخفضة الدخل؛ LMI = متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا؛ UMI = متوسطة الدخل من الشريحة العليا؛ HI = مرتفعة الدخل.

لا تعكس معدلات النمو السنوية سوى جزء من الصورة، حيث تراكم الفروق بشكل كبير مع مرور الوقت. وباستخدام عام 2020 كسنة أساس للمؤشر، بلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي معدل 124.9 في عام 2025، مقارنة بمعدل 122.5 على الصعيد العالمي، وهذا يشير إلى نمو تراكمي بنسبة 24.9% و 22.5%، على التوالي، منذ عام 2020. وفي ظل التوقعات الحالية، من المرتقب أن يزيد مؤشر مجموعة بلدان المنظمة ليبلغ 134.7 بحلول عام 2027، مقارنة بمعدل 130.5 على الصعيد العالمي (الشكل 1.8.1 أ). وتعكس جزئياً الزيادة القوية التي شهدتها عام 2021 التحسن بعد الانكماش الناجم عن الجائحة في سنة الأساس، لكن التطورات اللاحقة تُظهر أن مجموعة بلدان المنظمة حافظت على مكسب متواضع للنمو التراكمي في ظل التعافي المستمر.

تكشف الصورة الإجمالية عن تسجيل تفاوتات كبيرة على صعيد مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 1.8.1 ب). فبحلول عام 2025، بلغ مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 127.3 في البلدان مرتفعة الدخل و 126.2 في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، تلتها البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا بمعدل 123.4 على المؤشر. وفي المقابل، بلغ المؤشر 108.3 على صعيد البلدان منخفضة الدخل الأعضاء في المنظمة، مما يعكس نموها الضعيف نسبياً خلال معظم فترة 2021-2024. ومن المتوقع أن تضيق هذه الفجوة إلى حد ما مع تعزيز النمو في هذه المجموعة، على الرغم من أن مؤشرها قد يبقى منخفضاً في حدود 120.1 عام 2027، مقارنة بمعدل يتراوح بين 134 و 137 تقريباً في المجموعات الدخل الثلاث الأخرى. وهذا التباين يسلط الضوء على أهمية النظر أبعد من النمو الإجمالي لمجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي لتقييم توزيع النمو الاقتصادي في مختلف مناطق البلدان الأعضاء.

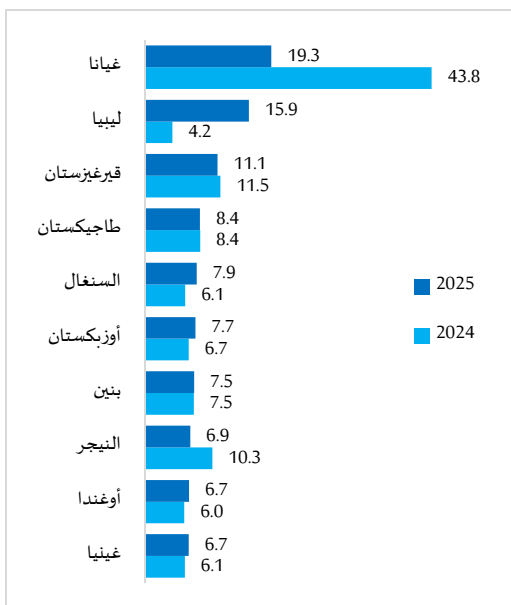
2.2.1 النمو في مختلف بلدان منظمة التعاون الإسلامي

وكانت نتائج النمو على المستوى الوطني متباينة على نحو ملحوظ أكثر مما يوحي به الأداء على مستوى منظمة التعاون الإسلامي ككل. فنتائج النمو تتنوع وفقاً للبنية الاقتصادية والموارد الطبيعية والطلب المحلي وظروف الاستثمار وديناميات الإصلاح ومستوى التعرض للزلاعات والصدمات الخارجية الأخرى. ولذلك، فإن دراسة أداء كل بلد على حدة توفر صورة أوضح للتنوع الكامن وراء الإجمالي الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي، وتساعد على التمييز بين حالات التعافي المؤقتة ومصادر النمو الأكثر استدامة.

كان النمو إيجابياً في 51 بلداً من أصل 55 بلداً عضواً في المنظمة تتوفر حولها البيانات في عام 2025. وبالإضافة إلى ذلك، حقق 35 بلداً نمواً أسرع من معدل النمو العالمي البالغ 3.5%، في حين تجاوز 28 بلداً معدل النمو الإجمالي للمنظمة البالغ 4.1%. كما كان التحسن مقارنة بعام 2024 واسع النطاق نسبياً، إذ تسارعت وتيرة النمو في 33 بلداً، وتباطأ في 19 بلداً، وحافظ على استقراره في ثلاثة بلدان. وهذا ما يشير إلى أن تعزيز النمو الإجمالي للمنظمة من 3.7% المسجل في عام 2024 إلى 4.1% في 2025 مرده إلى حد ما التطورات التي شهدتها مجموعة كبيرة من البلدان الأعضاء، وليس فقط بفضل العدد المحدود للاقتصادات سريعة النمو.

ومع ذلك، ساهمت الاقتصادات الأسرع نمواً في تعزيز التباين الكبير القائم في النتائج بينفرادى البلدان. فقد سجلت غيانا أعلى معدل نمو في مجموعة بلدان المنظمة بنسبة بلغت 19.3% في عام 2025، تلتها ليبيا (15.9%) وجمهورية قبرغيزستان (11.1%). وسجلت طاجيكستان بدورها نمواً بنسبة 8.4%، تلتها السنغال

الشكل 9.1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي الأسرع نمواً في 2025 (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، مجموعة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2026، وتحديث يوليو 2026.

ملاحظة: اختيار البلدان وتصنيفها قائم على معدلات نموها في عام 2025. البيانات الخاصة بعام 2025 متاحة بشأن 55 بلداً عضواً في منظمة التعاون الإسلامي، باستثناء فلسطين وسوريا.

(7.9%) وأوزبكستان (7.7%) وبنين (7.5%) والنيجر (6.9%) وأوغندا وغينيا (6.7% لكل منهما) (الشكل 9.1). غير أن مسارات التطور اختلفت بصورة ملحوظة، إذ ظلت غيانا واحدة من أسرع الاقتصادات نمواً على الصعيد العالمي بالرغم من تراجع النمو فيها عن المستوى المرتفع غير المألوف المسجل في عام 2024 (43.8%)، وبالمقابل شهدت ليبيا تسارعاً حاداً من 4.2% عقب تعافي عمليات إنتاج النفط بعد الاضطرابات التي شهدتها البلد في وقت سابق. وكانت النمو الذي سجلته غيانا مؤخراً مدعوماً بالزيادة السريعة في إنتاج النفط إلى جانب النشاط القوي في القطاعات غير النفطية والاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية، في حين يظل النمو قصير الأجل في ليبيا حساساً بشكل خاص للتطورات في قطاع المحروقات (IMF, 2025a, 2025b).

وعلى هذا الصعيد، كان حضور بلدان منظمة التعاون الإسلامي بارزاً في التصنيف العالمي. فمن بين الاقتصادات التي تغطيها مجموعة بيانات تقرير آفاق

الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، صنفت خمسة بلدان أعضاء في المنظمة ضمن أسرع عشرة اقتصادات نمواً في العالم عام 2025، ويتعلق الأمر بغيانا في المرتبة الثانية، وليبيا في المرتبة الثالثة، وجمهورية قيرغيزستان في المرتبة الخامسة، وطاجيكستان في المرتبة الثامنة، والسنگال في المرتبة العاشرة. وسبق لبلدان المنظمة أن حازت خمس مراكز ضمن البلدان العشر الأسرع نمواً في العالم في 2024، حيث احتلت غيانا وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان نفس المراكز في العامين. هذه الاستمرارية إشارة إلى أن النمو القوي في العديد من البلدان الأعضاء تجاوز مجرد انتعاش عابر لعام واحد فقط، وإن كانت تغييرات تطراً من عام لآخر على تركيبة مجموعة البلدان الأسرع نمواً.

واختلفت العوامل المحفزة للنمو القوي من بلد إلى آخر. ففي بعض الاقتصادات، أدت بداية إنتاج المحروقات أو نمو القطاع دوراً غاية في الأهمية. ففي النيجر، كان لصادرات النفط بمستويات كبيرة دور كبير في دعم النمو السريع الذي شهدته النيجر في الفترة الأخيرة، في حين ساهم بدء إنتاج النفط والغاز في تعزيز النشاط الاقتصادي في السنگال (World Bank, 2025a, 2026a). وفي اقتصادات أخرى، استند النمو إلى مزيج من العوامل تشمل الطلب المحلي والاستثمار والصادرات والإصلاحات. فقد سجلت أوزبكستان، على سبيل المثال، نمواً بنسبة 7.7% عام 2025، بزيادة من نسبة 6.7% المسجلة في 2024، وكان ذلك مدعوماً بانتعاش الصادرات والاستهلاك الخاص

ونمو قطاعات الخدمات والزراعة والصناعة. كما ساهمت الإصلاحات المستمرة الموجهة نحو السوق والاستثمار في تعزيز أسس النمو خلال السنوات الأخيرة (World Bank, 2026b). هذه التجارب المختلفة تبرز أهمية الأخذ بعين الاعتبار مصادر النمو وسبل استدامته، بدلا من الاكتفاء بمعدل النمو الإجمالي فقط.

ومن الجانب الآخر لسلّم توزيع البلدان من حيث النمو، سجلت أربع اقتصادات أعضاء في المنظمة فقط انكماشاً في عام 2025، وفي كل هذه الحالات لم يبلغ معدل التراجع نسبة 1%، ويتعلق الأمر بكل من إيران (0.8%-) وموزمبيق (0.5%-) واليمن (0.5%-) والعراق (0.4%-). وهذا العدد المحدود جدا لحالات الانكماش وحجمها دليل على استمرار النمو الاقتصادي على نطاق واسع نسبيا في جميع البلدان الأعضاء في المنظمة، وإن كان النمو ضعيفا في العديد من الاقتصادات الأخرى. وبذلك تكون الظروف الخاصة بكل بلد هي التي تحدد وتيرة الانتعاش والنمو، لا سيما في المناطق التي تتأثر فيها الأنشطة الاقتصادية بالنزاعات، أو التطورات المتعلقة بإنتاج السلع الأساسية، أو الضغوط المحلية على الاقتصاد الكلي.

كما يعكس تنوع تجارب البلدان أن النمو السريع يمكن أن ينشأ عبر قنوات مختلفة تماما. فالنمو الناتج عن وفرة الموارد قد يفضي إلى مكاسب استثنائية على المدى القصير، لكنه يثير تساؤلات حول التنوع والاستخدام المنتج للعائدات الناتجة، في حين أن الاقتصادات التي تعتمد بشكل أكبر على الاستثمار والإصلاحات وتطوير القطاعات تواجه مجموعة مختلفة من التحديات ولديها فرص مختلفة أيضا. وتجربتا غيانا وأوزبكستان المختلفتين مثال يجسد هذه المسارات المتباينة، والإطار 1.1 يفصل قليلا في هذا المثال.

الإطار 1.1: مساران للنمو السريع في اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي: غيانا وأوزبكستان

تجسد غيانا وأوزبكستان مسارين متميزين للنمو الاقتصادي السريع ضمن مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فقد كان النمو في غيانا مدفوعا في المقام الأول بتنمية موارد نفطية بحرية ضخمة، الأمر الذي خلق تحولا كبيرا في حجم الاقتصاد وهامشا ماليا للاستثمار العام. أما النمو في أوزبكستان، على النقيض من ذلك، فقد استند إلى مزيج أوسع نطاقا شمل الإصلاحات الموجهة نحو السوق، والاستثمار، والطلب المحلي، وتعزيز الاندماج في الأسواق الدولية. تبرز هاتان التجربتان أن النمو الكبير والسريع قد ينشأ من مصادر مختلفة تماما في طبيعتها. كما تسلطان الضوء على تحد مشترك، وهو أن الحفاظ على زخم النمو يعتمد في نهاية المطاف على مدى فعالية تحويل النمو الجاري إلى إنتاجية أكبر، وقدرة إنتاجية متنوعة، ومستويات معيشية متحسنة باستمرار.

غيانا: تحويل ثروة الموارد إلى قدرة إنتاجية

واصل التحول الاقتصادي في غيانا وتبرته الاستثنائية منذ بدء إنتاج النفط في الحقول البحرية. فبعد أن بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي 47% سنويا خلال فترة 2022-2024، زاد الاقتصاد نموا في 2025 بنسبة إضافية بلغت 19.3%. ويبقى إنتاج النفط هو المحرك الرئيسي للاقتصاد، لكن هذا النمو ولد آثارا إيجابية امتدت بصورة متزايدة إلى سائر قطاعات الاقتصاد. ففي عام 2024، على سبيل المثال، نما الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بأكثر من 13%، مدعوما بقطاعات البناء والزراعة والصناعة التحويلية والخدمات، فضلا عن الازدهار الكبير في الاستثمار العام (IMF, 2025a; World Bank, 2026c).

ساهم التراكم السريع لعائدات النفط في تعزيز قدرة الحكومة على سد الثغرات في البنية التحتية والتنمية. وتوجه عائدات النفط عبر صندوق الموارد الطبيعية (NRF)، الذي تحكم قواعده المالية التحويلات إلى الميزانية الوطنية، وتهدف إلى دعم الشفافية واستقرار الاقتصاد الكلي والإدارة المتوازنة بين الأجيال لثروة الموارد. تستخدم هذه الموارد لتمويل استثمارات كبيرة في قطاعات النقل والطاقة والإسكان والصحة والتعليم والبنية التحتية المتعلقة بالمناخ. إذ من شأن البنية التحتية الجيدة، بدورها، التقليل من تكاليف الإنتاج وتعزيز أسس النمو في الاقتصاد غير النفطي (IMF, 2025a).

ومع ذلك، فإن حجم وسرعة هذا التحول يطرحان تحديات كبيرة على مستوى السياسات. فالزيادات الكبيرة في الإنفاق العام يمكن أن تفرض ضغوطاً على قدرات البناء والتشييد المحلية وأسواق العمل والأسعار إذا حقق الاستثمار نمواً بوتيرة أسرع من قدرة الاقتصاد على استيعابه. لذلك يؤكد صندوق النقد الدولي على أهمية تعزيز الإطار المالي على المدى المتوسط، وإدارة الاستثمار العام، والقدرات المؤسسية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على تنافسية القطاعات غير النفطية. وتكتسي هذه التدابير أهمية خاصة للحد من فرط النشاط الاقتصادي وضمان تحويل عائدات النفط إلى أصول إنتاجية بدلاً من أن تؤدي فقط إلى زيادات مؤقتة في الطلب المحلي (IMF, 2025a).

وتسعى غيانا في الوقت نفسه إلى تحقيق التنوع من خلال استراتيجية التنمية منخفضة الكربون حتى عام 2030، التي تجمع بين تنمية الموارد الطبيعية للبلد والاستثمار في الطاقة النظيفة، والحفاظ على الغابات، والتكيف مع تغير المناخ، والأنشطة الاقتصادية الجديدة. ومن المرجح أن يوفر النمو المتواصل في إنتاج النفط موارد كبيرة على المدى المتوسط. لكن نتائج التنمية على المدى الطويل ستعتمد بصورة متزايدة على مدى قدرة هذه الموارد على تعزيز رأس المال البشري والبنية التحتية والمؤسسات والأنشطة غير النفطية التنافسية القادرة على الحفاظ على النمو خارج قطاع النفط (World Bank, 2026c).

أوزبكستان: الإصلاح والاستثمار وتطوير القطاع الخاص

تجسد أوزبكستان مساراً مختلفاً للنمو. فمُنذ إطلاقها لإصلاحات اقتصادية كبرى في عام 2017، تحولت البلاد تدريجياً من نموذج اقتصادي مغلق نسبياً نحو الاعتماد بشكل أكبر على الأسواق والاستثمار الخاص والتجارة الدولية. جراء ذلك حققت نمواً سريعاً بلغ حجمه 7.7% في عام 2025، مدعوماً بقوة الاستهلاك الخاص والاستثمار والصادرات وتدفقات التحويلات المالية. وحافظ النمو الاقتصادي على زخمه القوي مطلع عام 2026، ووافق ذلك تحسن في الأرصدة المالية والخارجية أيضاً (IMF, 2026b; World Bank, 2026b).

وكان لعملية الإصلاح دور كبير في تجاوز العديد من النعيقات التي طال أمدها والتي كانت تعوق نشاط القطاع الخاص. ومن التدابير المبكرة لهذه الإصلاحات توحيد سعر الصرف، وتحسين الوصول إلى العملات الأجنبية، والإصلاح الضريبي، وزيادة تحرير الأسعار والتجارة. وركزت الإصلاحات التي أتت بعد ذلك بشكل متزايد على إعادة هيكلة المؤسسات والبنوك المملوكة للدولة، وتعزيز المنافسة، وتحديث قطاع الطاقة، وتحسين البيئة التنظيمية. ونتيجة لذلك، زاد الانفتاح التجاري لأوزبكستان بشكل كبير، إذ فقد تضاغت حصة التجارة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ضعفين بعد عام 2017، لتصل إلى أكثر من 70% بحلول عام 2022، على الرغم من أن الحصة الصغيرة نسبياً للشركات التي تزاوّل عملها مباشرة في مجال التصدير تشير إلى وجود مجال كبير لمزيد من الاندماج في الأسواق العالمية (World Bank, 2025b).

تتمحور المرحلة الراهنة من الإصلاحات أكثر حول تعزيز جودة وإنتاجية النمو. فقد كان لتراكم رأس المال دور جوهري في النمو الذي حققته أوزبكستان، لكن الحفاظ على النمو بمستويات مرتفعة على المدى الطويل يستلزم مساهمة أكبر للإنتاجية والابتكار والشركات الخاصة التنافسية.

كما أن التقدم المحرز نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يشكل دعامة مهمة لأجندة الإصلاح بنطاقها الواسع. وإلى جانب مستوى أكبر من الاندماج الإقليمي والارتقاء بالبنية التحتية للنقل والطاقة، من شأن مزيد من الانفتاح التجاري لمساهمة في تعزيز الاستثمار ونقل التكنولوجيا والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. لذلك، فإن استمرار زخم الإصلاح سيساعد على تحويل مصادر النمو تدريجياً نحو زيادة الإنتاجية والصادرات وأنشطة القطاع الخاص، مع دعم استمرار خلق فرص العمل وزيادة الدخل (IMF, 2026b).

الدروس المشتركة المستخلصة من نموذجين مختلفين للنمو

تبرز تجربتي غيانا وأوزبكستان أنه لا يوجد مسار واحد محدد لتحقيق النمو السريع. فقد يؤدي اكتشاف الموارد الطبيعية إلى زيادة هائلة في الدخل والموارد المالية، في حين أن من شأن الإصلاحات الاقتصادية المستدامة أن تطلق العنان تدريجياً للاستثمار والتجارة وأنشطة القطاع الخاص. ومع ذلك، فإن استمرارية أي من النموذجين رهينة بمدى توفر نفس الأسس. فاستقرار الاقتصاد الكلي، وفعالية المؤسسات، والإدارة السليمة للاستثمار العام، وزيادة ديناميكية القطاع الخاص، وتنمية رأس المال البشري، والتنوع الاقتصادي المستمر، كلها عوامل أساسية لتحويل فترات النمو السريع إلى مزاي مستدامة في الإنتاجية ومستويات المعيشة.

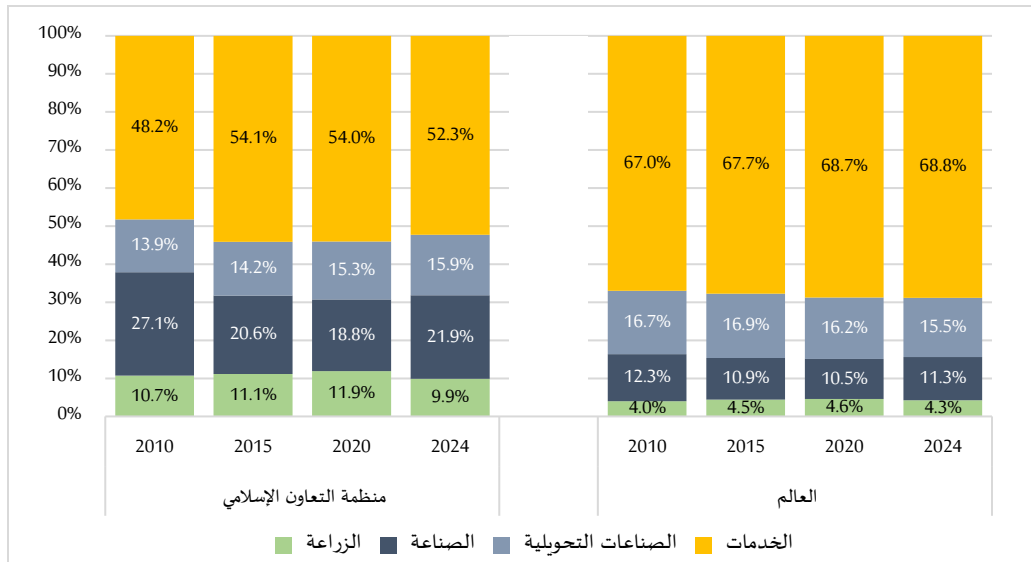
3.1 بنية الاقتصاد: القيمة المضافة حسب القطاعات

يوفر توزيع القيمة المضافة حسب القطاعات مؤشرا قيما بخصوص البنية الإنتاجية للاقتصادات وتطورها مع الوقت. فمن شأن التغيرات في المساهمات النسبية للزراعة، والصناعات التحويلية، والأنشطة الصناعية الأخرى، والخدمات، أن تعكس عمليات التحول الهيكلي والتنوع الاقتصادي والتغيرات في القدرة الإنتاجية. وبالنسبة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، هناك تفاوت كبير في هذه الأنماط وفقا لمستويات الدخل، والموارد المتاحة، ومراحل التنمية الاقتصادية، وينتج عن هذا الوضع تنوع مسارات التغيير الهيكلي في مختلف بلدان المجموعة.

1.3.1 البنية القطاعية والتحول

شهد الهيكل الإنتاجي لاقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي تغيرا تدريجيا على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، اتسم بوجه عام باتجاه متزايد نحو قطاعي الخدمات والصناعات التحويلية، بالتوازي مع تراجع مساهمة الصناعة غير التحويلية. وبين عامي 2010 و 2024، ارتفعت حصة الخدمات من إجمالي القيمة المضافة بمقدار 4.1 نقاط مئوية، أي من 48.2% إلى 52.3%، بينما ارتفعت حصة الصناعات التحويلية من 13.9% إلى 15.9%. وخلال الفترة نفسها، تراجعت حصة الصناعة باستثناء الصناعات التحويلية من 27.1% إلى 21.9%، كما تراجعت حصة الزراعة بصورة طفيفة من 10.7% إلى 9.9% (الشكل 10.1).

الشكل 10.1: توزيع القيمة المضافة حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، 2010-2024 (%)

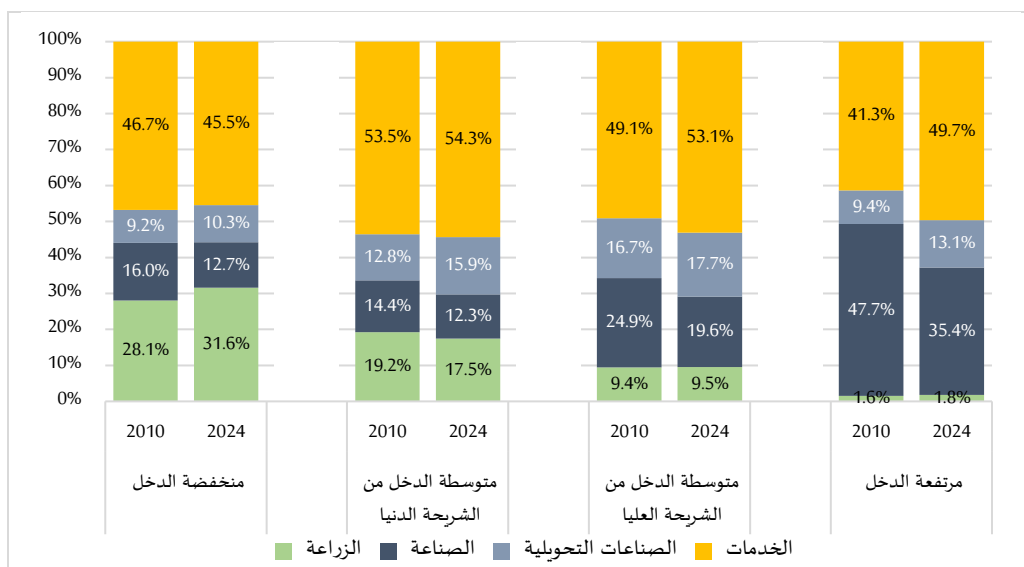


المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على تحليل المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية (AMA) لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. ملاحظة: يشمل قطاع الزراعة أنشطة الزراعة والصيد والحراة وصيد الأسماك. يستثنى قطاع الصناعة أنشطة الصناعات التحويلية ويشمل أنشطة التعدين والمرافق العامة والبناء. قطاع الصناعات التحويلية يعرض منفصلا. يشمل قطاع الخدمات جميع أنشطة الخدمات.

بالرغم من هذه التحولات، لا تزال البنية القطاعية لاقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي مختلفة بدرجة كبيرة عن نظيرتها في الاقتصاد العالمي. فقد استاثرت الخدمات بحصة 52.3% من القيمة المضافة في مجموعة بلدان المنظمة في عام 2024، مقارنة بحصة 68.8% على المستوى العالمي. وبالمقابل، شكلت الزراعة 9.9% من القيمة المضافة في بلدان المنظمة، أي أكثر من ضعف الحصة التي يغطيها القطاع على الصعيد العالمي البالغة 4.3%، في حين بلغت حصة الصناعة، باستثناء الصناعات التحويلية، 21.9%، أي ما يقرب من ضعف المتوسط العالمي البالغ 11.3%. وما تعكسه هذه التفاوتات هو الأهمية المتواصلة للزراعة والمحروقات والتعدين والمرافق العامة والبناء في العديد من البلدان الأعضاء.

وأخذ قطاع الصناعات التحويلية مسارا مختلفا. فقد ارتفعت حصتها من القيمة المضافة لمنظمة التعاون الإسلامي على نحو مطرد من 13.9% المسجلة في 2010 إلى 15.9% في 2024، فيما تراجعت الحصة من العالم من 16.7% إلى 15.5% خلال الفترة نفسها. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة بلدان المنظمة من القيمة المضافة للصناعات التحويلية من مستوى يقل عن المتوسط العالمي بمقدار 2.8 نقطة مئوية في عام 2010 إلى مستوى يتجاوزه بمقدار 0.4 نقطة مئوية في 2024. وهذا الوضع يشير إلى الارتقاء التدريجي بالقاعدة الصناعية في بلدان المنظمة، وإن لم يكن ذلك بمستويات متجانسة بين مختلف مجموعات الدخل وبين فرادى البلدان.

الشكل 11.1: توزيع القيمة المضافة حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في مختلف مجموعات الدخل على صعيد منظمة التعاون الإسلامي، 2010 و 2024 (%)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على تحليل المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية (AMA) لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. ملاحظة: يشمل قطاع الزراعة أنشطة الزراعة والصيد والحراة وصيد الأسماك. يستثني قطاع الصناعة أنشطة الصناعات التحويلية ويشمل أنشطة التعدين والمرافق العامة والبناء. قطاع الصناعات التحويلية يعرض منفصلا. يشمل قطاع الخدمات جميع أنشطة الخدمات. وبإجراء تصنيف حسب مجموعات الدخل يتبين وجود أنماط مختلفة بمستويات ملحوظة للتحويل الهيكلي في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 11.1). فالبلدان منخفضة الدخل الأعضاء في المنظمة لا تزال تعتمد بدرجة كبيرة على الزراعة. زادت حصة الزراعة في هذه المجموعة من 28.1% من القيمة

المضافة في عام 2010 إلى 31.6% في 2024، لتصبح بذلك مجموعة الدخل الوحيدة في مجموعة المنظمة التي شهدت زيادة كبيرة في هذه الحصة خلال الفترة المذكورة. ولم ترتفع حصة الصناعات التحويلية إلا بصورة طفيفة، أي من 9.2% إلى 10.3%، في حين انخفضت حصة الخدمات على نحو طفيف إلى 45.5%. وهذه الأهمية المستمرة للزراعة تبرز أن التحول الهيكلي نحو الأنشطة الصناعية والخدمات التي تعود بمستويات أعلى من القيمة المضافة لا يزال محدوداً نوعاً ما في مجموعة الدخل هذه.

وكان التحول أكثر وضوحاً في البلدان الأعضاء من مجموعة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. فقد انخفضت حصة الزراعة من 19.2% إلى 17.5% بين عامي 2010 و 2024، في حين ارتفعت حصة الصناعات التحويلية بأكثر من ثلاث نقاط مئوية، أي من 12.8% إلى 15.9%. كما ارتفعت حصة الخدمات بصورة طفيفة لتصل إلى 54.3%. وبحلول عام 2024، أصبحت البنية القطاعية لهذه المجموعة قريبة بوجه عام من نظيرتها على المستوى العالمي، إذ تجاوزت حصة الصناعات التحويلية، البالغة 15.9%، المتوسط العالمي بفارق طفيف (15.2%). ومن بين مجموعات الدخل في مجموعة بلدان المنظمة، يمثل هذا أوضح تحول نحو قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة قيد الدراسة.

تميزت بنية اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي ذات الدخل المتوسط من الشريحة العليا بتوجهها أكثر صوب الصناعات غير التحويلية مقارنة بنظيراتها على الصعيد العالمي. فرغم تراجع حصتها من 24.9% المسجلة عام 2010 إلى 19.6% في عام 2024، إلا أنها ظلت أعلى بكثير من نسبة 12.8% المسجلة على مستوى الاقتصادات من مجموعة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا على الصعيد العالمي. وفي الوقت نفسه، استأثرت الصناعة التحويلية بحصة 17.7% من القيمة المضافة، مقارنة بحصة 22.0% المسجلة على مستوى القطاع النظير على الصعيد العالمي، في حين استأثرت قطاع الخدمات بحصة 53.1%، مقابل 57.5% على الصعيد العالمي. هذا النمط يشير إلى إحراز تقدم في خفض الوزن النسبي للصناعات غير التحويلية، ولكنه يشير في الوقت ذاته إلى وجود مجال كبير لمزيد من النمو على مستوى الصناعة التحويلية والخدمات ذات القيمة المضافة الكبيرة.

سجلت أعلى مستويات التحول الهيكلي في البلدان مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. فقد انخفضت حصة قطاع الصناعة، باستثناء الصناعات التحويلية، من معدل يقرب من نصف إجمالي القيمة المضافة (47.7%) المسجل عام 2010 إلى 35.4% في 2024، بينما ارتفعت حصة قطاع الخدمات من 41.3% إلى 49.7%، وحصة الصناعة التحويلية من 9.4% إلى 13.1%. لكن قطاع الصناعات غير التحويلية واصل استثنائه بأكثر من ثلث القيمة المضافة الإجمالية لهذه البلدان في عام 2024، مقارنة بنسبة 10.3% فقط في الاقتصادات مرتفعة الدخل على الصعيد العالمي. وهذا الاختلاف الكبير يعكس الطبيعة الخاصة بالهيكل الإنتاجي لمجموعة البلدان مرتفعة الدخل الأعضاء في المنظمة، حيث تظل الأنشطة المتعلقة بالمحروقات مهمة على الرغم من النمو المستمر في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات.

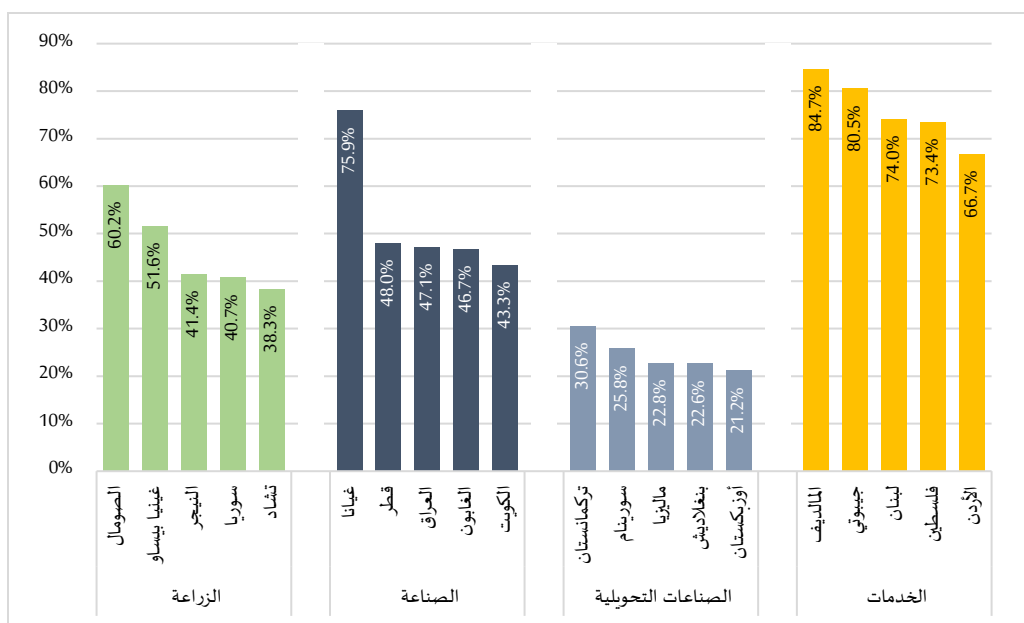
وبشكل عام، تعكس الأنماط السائدة بين مجموعات الدخل أن التحول الهيكلي في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي يأخذ مسارات مختلفة. فقد سجلت الاقتصادات متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا أبرز

تحول صوب قطاع الصناعات التحويلية، في حين تواصل البلدان منخفضة الدخل اعتمادها على الزراعة. أما الاقتصادات متوسطة الدخل من الشريحة العليا والاقتصادات مرتفعة الدخل فقد قلصت من الوزن النسبي للصناعات غير التصنيعية على المدى الطويل، إلا أن هذه الصناعات لا تزال تؤدي دورا أكبر بكثير مقارنة بنظيراتها على الصعيد العالمي.

2.3.1 الأنماط السائدة لبنية الاقتصاد على مستوى فرادى البلدان

تشير البيانات الخاصة بالمستوى الوطني للبلدان وجود تفاوتات أكبر حجما بكثير مما تشير إليه المتوسطات الإجمالية لمنظمة التعاون الإسلامي ومتوسطات مجموعات الدخل. فبعض البلدان الأعضاء تعتمد بصورة كبيرة على قطاع الزراعة، بينما تهيمن الأنشطة الاستخراجية وغيرها من الأنشطة الصناعية غير التحويلية على الإنتاج في بلدان أخرى. وقد طورت مجموعة أصغر من البلدان قواعد كبيرة نسبيا للصناعة التحويلية، في حين أن الخدمات تستأثر بغالبية القيمة المضافة في العديد من الاقتصادات. يبرز الشكل 12.1 البلدان الأعضاء في المنظمة الخمس المسجلة لأعلى الحصص في كل نشاط اقتصادي رئيسي في عام 2024.

الشكل 12.1: بلدان منظمة التعاون الإسلامي ذات أعلى حصص القيمة المضافة حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، 2024 (%)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على تحليل المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية (AMA) لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. ملاحظة: يشمل قطاع الزراعة أنشطة الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك. يستثنى قطاع الصناعة أنشطة الصناعات التحويلية ويشمل أنشطة التعدين والمرافق العامة والبناء. قطاع الصناعات التحويلية يعرض منفصلا. يشمل قطاع الخدمات جميع أنشطة الخدمات. كان التركيز على الزراعة بارزا بصورة ملحوظة في الصومال، حيث استأثر القطاع بحصة 60.2% من إجمالي القيمة المضافة في عام 2024، تلتها غينيا بيساو (51.6%) والنيجر (41.4%) وسوريا (40.7%) وتشاد (38.3%). وعلى نفس المنوال في العديد من هذه الاقتصادات، ارتفعت حصة الزراعة بين عامي 2010 و 2024. وكان

المعدل مرتفعاً بشكل ملحوظ في سوريا، حيث زادت الحصة من 19.4% إلى 40.7%، كما ارتفعت الحصة في غينيا بيساو والنيجر وتشاد.¹

سجلت الاقتصادات التي تستأثر فيها الصناعة - باستثناء الصناعة التحويلية - بجزء كبير من الإنتاج نمطاً مختلفاً نسبياً. وقد برزت غيانا بحصة بلغت 75.9% في عام 2024، مقارنة بنسبة 20.2% فقط في عام 2010، وهذا من تجليات النمو السريع لقطاع النفط فيها. وأعلى الحصص بعد هذه شهدتها قطر (48.0%) والعراق (47.1%) واليابون (46.7%) والكويت (43.3%). لكن، على عكس غيانا، سجلت كل واحدة من هذه الاقتصادات الراسخة المنتجة للمحروقات أو الموارد انخفاضاً في حصة هذا القطاع خلال تلك الفترة. وسجلت حالات تراجع مماثلة في عمان وبروناي دارالسلام وأذربيجان وليبيا، مصحوبة عموماً بزيادة في مساهمة قطاع الخدمات، وفي بعض الحالات، قطاع الصناعات التحويلية.

ويتميز التوزيع القطري لقطاع الصناعات التحويلية بتنوع أكبر. فقد سجلت تركمانستان أعلى حصة في عام 2024 بنسبة بلغت 30.6%، تلتها سورينام (25.8%) وماليزيا (22.8%) وبنغلاديش (22.6%) وأوزبكستان (21.2%). لكن مسارات هذه الاقتصادات كانت مختلفة بشكل كبير. فرغم ما يتسم به قطاع الصناعات التحويلية من دور مهم، إلا أنه انخفض من مستويات مرتفعة بشكل خاص في تركمانستان (من 47.0% في عام 2010)، في حين سجل نمواً ملحوظاً في العديد من الاقتصادات الأخرى. وفي أوزبكستان، ارتفعت حصته من 11.5% في عام 2010 إلى 21.2% في عام 2024، بينما سجلت بنغلاديش زيادة من 18.2% إلى 22.6%. كما اكتسب قطاع الصناعات التحويلية أهمية في بلدان مثل البحرين وإيران والمملكة العربية السعودية، ما يعني أن نمو الطاقة الإنتاجية الصناعية لم يقتصر على فئة دخل واحدة أو بنية اقتصادية واحدة.

وتتمتع الخدمات بمكانة مهيمنة على نحو خاص في عدد من الاقتصادات الأصغر حجماً والأكثر اعتماداً على الخدمات. فقد استأثرت بحصة 84.7% من القيمة المضافة في جزر المالديف و 80.5% في جيبوتي في عام 2024، تلتها لبنان (74.0%) وفلسطين (73.4%) والأردن (66.7%). وهناك اختلاف في الأنشطة الأساسية من بلد لآخر، إذ تتراوح بين السياحة والنقل والتجارة والمالية والخدمات العامة وغيرها من الخدمات. لذلك، فإن ارتفاع حصة قطاع الخدمات لا يعني بالضرورة وجود هياكل إنتاجية أو مستويات تنمية متشابهة، بل يعكس مدى التباين في البنية القطاعية لهذه الاقتصادات مقارنة بالبلدان الأعضاء التي تعتمد بشكل مكثف على الزراعة والموارد.

كما تشير التغيرات المسجلة خلال فترة 2010-2024 إلى تحول هيكلي ملحوظ امتد إلى بلدان غير الاقتصادات الخمسة الكبرى. ففي المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، انخفضت حصة الصناعة غير التحويلية من 47.6% إلى 30.8%، في حين ارتفعت حصة الصناعات التحويلية من 10.9% إلى 17.0%، وحصة الخدمات

¹ تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع حصة قطاع معين في إجمالي القيمة المضافة لا يعني بالضرورة زيادة في إنتاجه الحقيقي أو قدرته الإنتاجية. فقد ترتفع هذه الحصة لأن هذا القطاع ينكمش بوتيرة أبطأ من القطاعات الأخرى، أو لأن الأنشطة الأخرى تشهد مستويات تراجع أكبر. وبالإضافة إلى ذلك، بما أن الحصص القطاعية تقاس بالأسعار الجارية، فقد تعكس التغيرات أيضاً مستوى التقلبات في الأسعار النسبية بالإضافة إلى التغيرات في أحجام الإنتاج.

من 38.8% إلى 49.5%. وعلى نفس المنوال، انخفضت حصة الصناعة غير التحويلية في أذربيجان من 59.0% إلى 41.4%، بالتزامن مع ارتفاع حصة الخدمات من 30.0% إلى 46.5%. وفي أوزبكستان، تراجعت حصة الزراعة من 30.3% إلى 19.2%، في حين ارتفعت حصة الصناعات التحويلية من 11.5% إلى 21.2%. وشهدت كوت ديفوار بدورها تحولا ملحوظا، إذ انخفضت حصة الزراعة من 25.2% إلى 16.4%، بينما ارتفعت حصة الخدمات من 52.2% إلى 59.0%، إلى جانب زيادة متواضعة في حصة الصناعات التحويلية.

توضح هذه التطورات تعدد المسارات التي اتخذها التحول الهيكلي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ففي حين لا تزال بعض الاقتصادات تستمد نسبة كبيرة من قيمتها المضافة من الزراعة أو الأنشطة الاستخراجية، عززت اقتصادات أخرى مساهمة الصناعات التحويلية والخدمات، أو تحولت نحو هيكل إنتاجي أكثر توازنا. وتنعكس وتيرة هذه التحولات واتجاهاتها تفاوتات بين البلدان من حيث مواردها الطبيعية، وأنماط الاستثمار فيها، وقدراتها الإنتاجية، والظروف الاقتصادية بالعموم. وتقدم تجربة كوت ديفوار مثالا مفيدا على الجهود الرامية إلى توسيع القاعدة الإنتاجية من خلال الاستثمار، والتنمية الصناعية، وزيادة القيمة المضافة المحلية (الإطار 2.1).

الإطار 2.1: كوت ديفوار: الدفع بعجلة التحول الهيكلي من خلال الاستثمار وزيادة القيمة المضافة المحلية

تجسد كوت ديفوار نموذجا للتحول الهيكلي التدريجي القائم على قاعدة إنتاجية متنوعة نسبيا. فخلال فترة 2010-2024، انخفضت حصة الزراعة في إجمالي القيمة المضافة من 25.2% إلى 16.4%، في الوقت الذي ارتفعت حصة الخدمات من 52.2% إلى 59.0%، كما زادت حصة الصناعات التحويلية على نحو طفيف من 13.7% إلى 14.7%. أما الصناعة غير التحويلية، فقد كانت مساهمتها محدودة نسبيا، عند حدود 9.9% في عام 2024. تشير هذه التحولات إلى نمو تدريجي في قاعدة الأنشطة الاقتصادية، مع استمرار أداء الزراعة لدور مهم في الإنتاج والتوظيف والصادرات.

وفي الوقت نفسه، تروم استراتيجية التنمية في البلد البناء على هذه القاعدة الزراعية من خلال توسيع نطاق التصنيع المحلي والانتقال نحو أنشطة اقتصادية ذات قيمة مضافة أعلى. ومن الأمثلة على ذلك قطاع الكاجو. فكوت ديفوار واحدة من أكبر منتجي الكاجو الخام في العالم، لكنها على مر التاريخ تصدر الجزء الأكبر من إنتاجها دون معالجته محليا. وأسهمت الاستثمارات في مرافق التصنيع، والمناطق الصناعية، وشبكة الطرق، وتطوير سلاسل القيمة بصورة كبيرة في تعزيز القدرات المحلية في مجال معالجة الكاجو، من نحو 68500 طن في عام 2015 إلى 350000 طن عام 2024. وكانت هذه المبادرات سببا في توفير أكثر من 18000 فرصة عمل، في حين طورت ثلاث مناطق صناعية متخصصة في الأنشطة الزراعية لمزيد من الدعم في عمليات المعالجة والتصنيع. تهدف الحكومة إلى معالجة أكثر من 50% من إنتاج الكاجو الخام محليا بحلول عام 2030 (World Bank, 2025c).

ويأتي هذا النهج في إطار استراتيجية واسعة النطاق لتسريع وتيرة التصنيع وتعزيز النمو المدفوع بالأساس من القطاع الخاص. وتستهدف الخطة الوطنية للتنمية لفترة 2026-2030 تنفيذ استثمارات إجمالية تقدر بنحو 114.8 تريليون فرنك أفريقي (CFAF)، ومن المتوقع أن يمول القطاع الخاص ما يزيد قليلا على 70% منها. وتتمثل الأولويات الاستراتيجية للخطة في تحديث قطاع الزراعة وتعزيز سلاسل القيمة الزراعية، وتشجيع الاستثمار الخاص والتصنيع، وتنمية رأس المال البشري والمهارات، وتحسين البنية التحتية الاستراتيجية، ودعم الأقطاب الاقتصادية الإقليمية. وتهدف الخطة إلى رفع مستويات الإنتاجية في مختلف قطاعات الاقتصاد، والمضي بكوت ديفوار نحو بلوغ فئة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا بحلول عام 2030 (Government of Côte d'Ivoire, 2026).

ويعكس التركيز على الاستثمار الخاص أهمية النهوض بالقدرة الإنتاجية للاقتصاد بما يتجاوز الاعتماد التقليدي على صادرات السلع الأساسية. وفي إطار خطة التنمية لفترة 2026-2030، يتوقع أن يؤدي الاستثمار الخاص دورا رئيسيا في الدفع بعجلة التصنيع، ولا سيما في مجالات التصنيع الزراعي، والصناعات التحويلية، والتعدين، والطاقة، والبناء، إلى جانب الإسهام في تنويع الصادرات وزيادة القيمة المضافة المحلية. وتركز الإصلاحات التكميلية على تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز فرص الحصول على التمويل، والتقليص من الطابع غير الرسمي، وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وغيرها من الشركات المحلية (IMF, 2026c).

تبرز تجربة كوت ديفوار كيف يمكن للتحويل الهيكلي أن يستند إلى المزايا النسبية القائمة، بدلا من أن يتطلب الأمر تحولا جذريا من القطاعات التقليدية إلى قطاعات جديدة. ومن شأن تعزيز الروابط بين الزراعة والصناعات التحويلية، والارتقاء بمستويات المعالجة المحلية، واستقطاب الاستثمار الخاص، وتحسين البنية التحتية الداعمة، أن يساهم في تمكين اقتصاد منتج للسلع الأساسية الاستفادة من مزايا قاعدة موارده، مع الاحتفاظ بحصة أكبر في القيمة المضافة للاقتصاد المحلي. وضمان استدامة هذا المسار يتوقف على تواصل مكاسب في الإنتاجية، وتنمية القطاع الخاص، وصقل المهارات، والتنفيذ الفعال لأجندة الاستثمار والإصلاح.

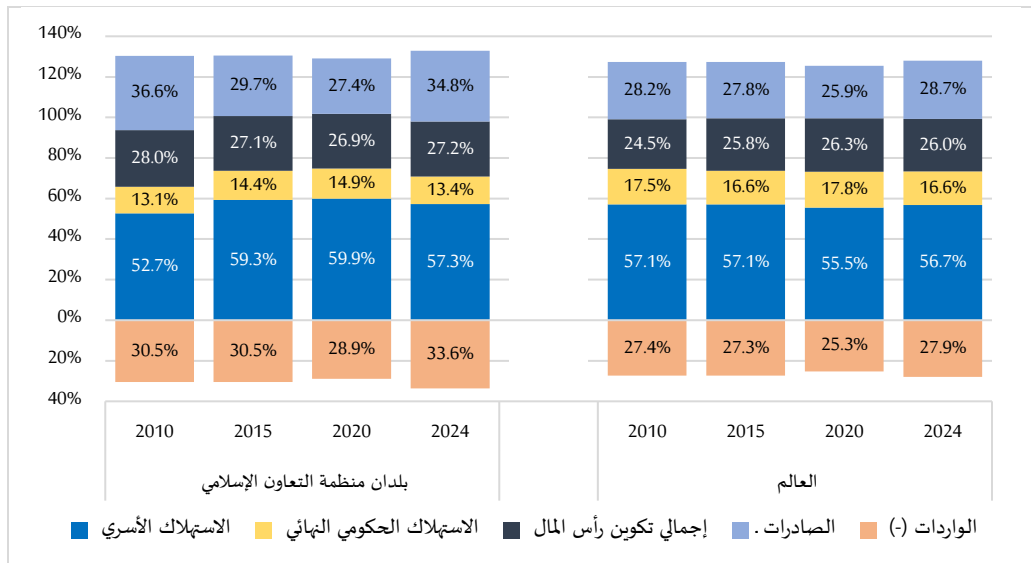
4.1 بنية الطلب: الناتج المحلي الإجمالي حسب عناصر الإنفاق

توفر تركيبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي صورة تكميلية للبنية الاقتصادية، لأنها تبرز أوجه استخدام الناتج من خلال استهلاك الأسر والحكومة، والاستثمار، والتجارة الدولية. وتعكس الأهمية النسبية لهذه المكونات تفاوتات في أنماط الطلب المحلي، وتكوين رأس المال، والانفتاح التجاري، والظروف الاقتصادية بصفة عامة. وتبين أنماط الإنفاق بصورة كبيرة بين مختلف بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كل منها حسب مستوى دخلها، وحجمها الاقتصادي، والموارد المتاحة، ومدى اندماج الاقتصادات في الأسواق الإقليمية والعالمية.

1.4.1 بنية الإنفاق وأبرز الاتجاهات

كان الاستهلاك الأسري أكثر العناصر إنفاقا في اقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي على مدار فترة 2010-2024. فقد ارتفعت حصته من الناتج المحلي الإجمالي من 52.7% المسجلة في عام 2010 إلى 59.9% عام 2020، قبل أن تتراجع إلى 57.3% عام 2024. وحافظ إجمالي تكوين رأس المال على استقرار نسبي، إذ بلغت حصته 27.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، مقارنة بمعدل 28.0% عام 2010. ولم يشهد الاستهلاك الحكومي النهائي بدوره سوى تغير طفيف، إذ ارتفعت حصته من 13.1% إلى 13.4% خلال الفترة نفسها (الشكل 13.1).

الشكل 13.1: الناتج المحلي الإجمالي حسب عناصر الإنفاق، 2010-2024 (% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على تحليل المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية (AMA) لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. ملاحظة: تدخل الواردات في متطابقة الناتج المحلي الإجمالي من منظور الإنفاق بإشارة سالبة. وإجمالي تكوين رأس المال يشمل تكوين رأس المال الثابت والتغيرات في المخزونات. وقد لا يتطابق مجموع المكونات مع 100% بسبب التقريب والفروق الإحصائية.

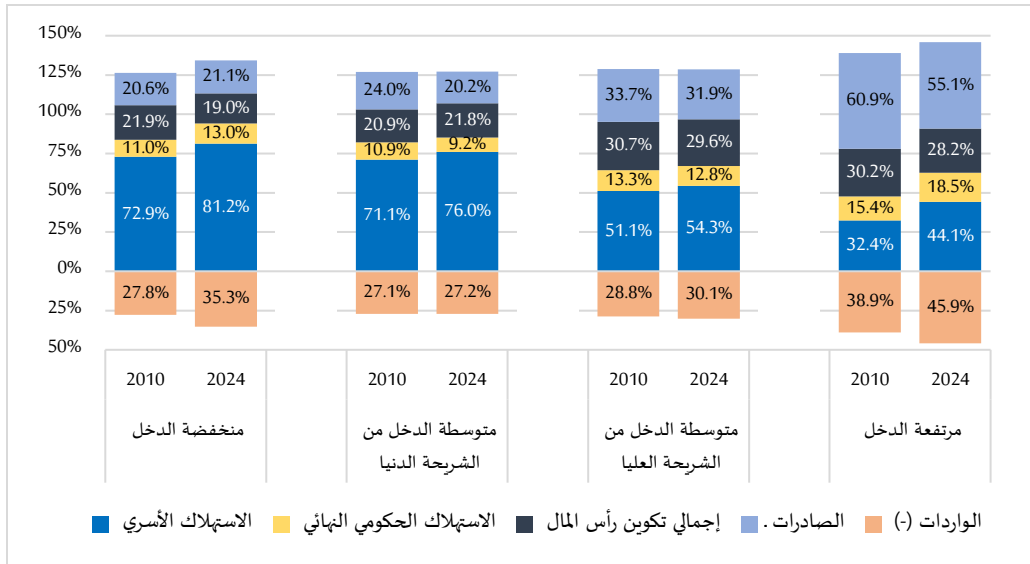
وبحلول عام 2024، أصبح تكوين الطلب المحلي في اقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي متقارباً بوجه عام مع نظيره على مستوى العالم من حيث حصتي استهلاك الأسر والاستثمار. فقد استأثر الاستهلاك الأسري بحصة 57.3% من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المنظمة، وهي نسبة قريبة من الحصة العالمية البالغة 56.7%، في حين بلغت حصة إجمالي تكوين رأسمال 27.2%، مقارنة بحصة 26.0% على مستوى العالم. وفي المقابل، ظل الاستهلاك الحكومي أقل وزناً في بلدان المنظمة، إذ بلغ معدل 13.4% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 16.6% على المستوى العالمي.

ومن أبرز سمات بنية الإنفاق في بلدان منظمة التعاون الإسلامي الارتفاع النسبي لدرجة انفتاح اقتصاداتها على التجارة الدولية. ففي عام 2024، بلغت الصادرات 34.8% من الناتج المحلي الإجمالي، والواردات 33.6%، مقارنة بحصتي 28.7% و 27.9%، على التوالي، على المستوى العالمي. وقد تراجعت حصص الصادرات والواردات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنظمة بصورة ملحوظة بين عامي 2010 و 2020، قبل أن تتعافى بقوة بحلول عام 2024. فقد انخفضت حصة الصادرات من 36.6% إلى 27.4% خلال فترة 2010-2020، قبل أن ترتفع مجدداً إلى 34.8%، في حين تعافت حصة الواردات من 28.9% في عام 2020 إلى 33.6% في عام 2024. ونتيجة لذلك، تقلص الفارق الموجب بين حصة الصادرات وحصة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي من 6.1 نقاط مئوية المسجلة في عام 2010 إلى 1.2 نقطة مئوية في عام 2024.

ويكشف التصنيف حسب مجموعات الدخل عن تباينات كبيرة في بنية الإنفاق بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 14.1). ويبرز الاستهلاك الأسري في مكانة متقدمة بصفة خاصة في البلدان منخفضة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، إذ ارتفعت حصته من الناتج المحلي الإجمالي من 72.9% المسجلة في عام 2010 إلى 81.2% عام 2024. وفي المقابل، انخفضت حصة إجمالي تكوين رأس المال خلال الفترة نفسها من 21.9% إلى 19.0%، في حين ارتفعت حصة الواردات بصورة ملحوظة من 27.8% إلى 35.3% من الناتج المحلي الإجمالي. ولم تتجاوز حصة الصادرات 21.1% في عام 2024، مما أدى إلى اتساع الفارق بين الواردات والصادرات إلى أكثر من 14 نقطة مئوية. والمزيج الذي يضم ارتفاع الاستهلاك، ومحدودية الاستثمار نسبياً، وكبر احتياجات الواردات يشير إلى نمط للطلب يتجاوز فيه الامتصاص المحلي بدرجة كبيرة الإيرادات المحلية الناتجة عن الصادرات.

ويظهر نمط مماثل، وإن كان بدرجة أقل حدة، في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا. فقد ارتفعت حصة الاستهلاك الأسري من 71.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى 76.0% في عام 2024، في حين ظلت حصة إجمالي تكوين رأس المال في حدود خمس الناتج المحلي الإجمالي، مسجلة 21.8% في عام 2024. وبلغت حصة الصادرات 20.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 27.2% للواردات. وبالمقارنة مع الاقتصادات متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا على المستوى العالمي، فقد كانت اقتصادات هذه المجموعة في عام 2024 أكثر اعتماداً على الاستهلاك بدرجة ملحوظة، إذ بلغت حصة الاستهلاك الأسري مستوى أعلى بنحو 9 نقاط مئوية، في حين كانت حصتها الاستثمار والصادرات أدنى من نظيرتهما على المستوى العالمي.

الشكل 14.1: الناتج المحلي الإجمالي حسب عناصر الإنفاق في مختلف مجموعات الدخل لمنظمة التعاون الإسلامي، 2010 و 2024، (% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على تحليل المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية (AMA) لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. ملاحظة: تدخل الواردات في مطابقة الناتج المحلي الإجمالي من منظور الإنفاق بإشارة سالبة. وإجمالي تكوين رأس المال يشمل تكوين رأس المال الثابت والتغيرات في المخزونات. وقد لا يتطابق مجموع المكونات مع 100% بسبب التقريب والفروق الإحصائية.

تبدو الصورة المتعلقة ببنية النفقات أكثر توازناً في اقتصادات البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ففي عام 2024، استأثر الاستهلاك الأسري بحصة 54.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي تكوين رأس المال بحصة 29.6%، والصادرات بحصة 31.9%، والواردات بحصة 30.1%. ولم يطرأ على هذه الحصص تغير كبير مقارنة بعام 2010، وإن كانت حصة الاستهلاك الأسري قد ارتفعت بصورة معتدلة، في حين تراجعت حصص الاستثمار وصادرات. وبالمقارنة مع نظيراتها العالمية، جمعت اقتصادات المنظمة من مجموعة الدخل المتوسط من الشريحة العليا بين حصة أكبر من الاستهلاك الأسري وحصة أقل من تكوين رأس المال، في حين أن الصادرات والواردات استأثرت بنسبة أكبر بكثير من الناتج المحلي الإجمالي.

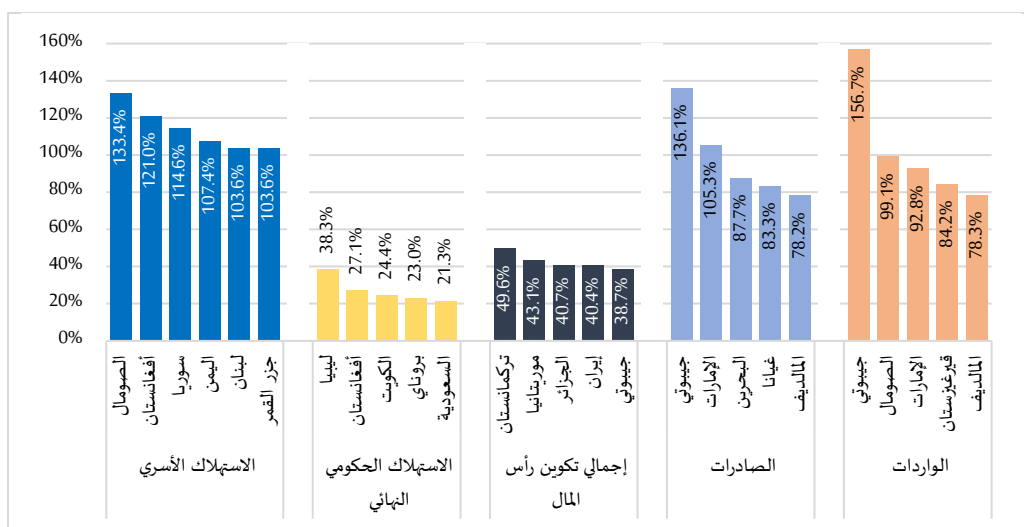
أما بلدان منظمة التعاون الإسلامي مرتفعة الدخل، فتتميز ببنية إنفاقها بتوجه أكبر صوب الخارج. فقد مثلت الصادرات حصة 55.1% من الناتج المحلي الإجمالي في 2024، مقابل 45.9% بالنسبة للواردات، ما أسفر عن صافي صادرات موجب بفارق كبير. كما كانت أيضاً حصة إجمالي تكوين رأس المال مرتفعة نسبياً، إذ بلغت 28.2% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين لم تتجاوز حصة الاستهلاك الأسري 44.1%. وهذه الميزات تتعارض على نحو جلي مع الأرقام المسجلة في الاقتصادات مرتفعة الدخل على المستوى العالمي، حيث بلغت حصة الاستهلاك الأسري 58.9% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 31.0% للصادرات في عام 2024. وفذ هذا التباين، إلى جانب عوامل أخرى، تبرز أهمية صادرات المحروقات، والأسواق المحلية الصغيرة نسبياً في عدد من اقتصادات بلدان المنظمة مرتفعة دخل، إلى جانب ارتفاع مستوى النشاط الاستثماري.

ومن الجدير بالذكر أيضا الإشارة إلى التغيرات طويلة الأجل التي طرأت على مجموعة البلدان مرتفعة الدخل. ففي الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2024، زادت حصة الاستهلاك الأسري من 32.4% إلى 44.1% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين انخفضت حصة الصادرات من 60.9% إلى 55.1% وارتفعت الواردات من 38.9% إلى 45.9%. ونتيجة لذلك، تقلص الفارق بين الصادرات والواردات بشكل كبير، من 22,0 إلى 9,2 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ورغم أن هذه المجموعة أكثر توجهها صوب التجارة مقارنة بباقي مجموعات الدخل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، فإن هذه التطورات تشير إلى زيادة تدريجية في الأهمية النسبية للطلب المحلي. وبالتالي، تختلف هياكل الإنفاق بشكل منهجي بين مختلف مجموعات الدخل في منظمة التعاون الإسلامي. فالاقتصادات منخفضة الدخل تتميز بارتفاع مستوى الاستهلاك الأسري، وتواضع نسبي لحصة تكوين رأس المال، وارتفاع مستوى احتياجاتها من الاستيراد، في حين أن الاقتصادات متوسطة الدخل من الشريحة العليا تعكس مزيجا أكثر توازنا بين الاستهلاك والاستثمار والتجارة. أما البلدان الأعضاء مرتفعة الدخل، فتظل مركزة أكثر بشكل واضح على التصدير والاستثمار.

2.4.1 الأنماط السائدة لبنية الطلب على مستوى فرادى البلدان

ثمة تفاوتات جوهرية في هياكل الإنفاق بين اقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بما يعكس مستويات مختلفة في حجم الأسواق، ومستويات الدخل، والتخصص التجاري، والموارد الطبيعية المتاحة، وأنماط الاستثمار. وفي الوقت الذي يحظى فيه الاستهلاك الأسري بالحصة الأكبر من الطلب المحلي في العديد من البلدان، تتميز اقتصادات أخرى بمعدلات مرتفعة نسبيا على مستوى تكوين رأس المال أو الاعتماد بدرجة عالية على التجارة الدولية. ويبرز الشكل 15.1 البلدان الأعضاء المسجلة لأعلى الحصص في كل عنصر من عناصر الإنفاق في عام 2024.

الشكل 15.1: بلدان منظمة التعاون الإسلامي ذات أعلى الحصص في عناصر الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي، 2024 (% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على تحليل المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية (AMA) لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة.

استأثر الاستهلاك الأسري بحصة مرتفعة على نحو ملحوظ من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الاقتصادات منخفضة الدخل والهشة. ففي الصومال، بلغت هذه الحصة 133.4%، تلتها أفغانستان بنسبة 121.0%، وسوريا بنسبة 114.6%، واليمن بنسبة 107.4%، في حين سجلت لبنان وجزر القمر نسبة بلغت 103.6%. وبصورة عامة، تجاوز استهلاك الأسر 100% من الناتج المحلي الإجمالي في ستة بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في حين سجلت تسعة بلدان أخرى حصصا تراوحت بين 80% و 100%، ويتعلق الأمر بكل من غينيا بيساو وطاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وفلسطين ومصر وباكستان وغامبيا والسودان وتوغو. ويمكن تسجيل حصص بهذا المستوى في الحسابات القومية عندما يقترن ارتفاع الاستهلاك المحلي بمستويات مرتفعة من الواردات، ويستفيد من تمويل جزئي من مصادر مثل التحويلات الشخصية، والمساعدات الخارجية، أو السحب من المدخرات. لكن من الضروري توخي الحذر عند تفسير هذه الأرقام، لا سيما في الاقتصادات المتأثرة بالنزاعات، أو الاضطراب في أداء المؤسسات لعملها، أو التي تواجه قصورا كبيرا في البيانات وجودتها.

سجل تفاوت أقل نسبيا بين مختلف البلدان على مستوى الاستهلاك الحكومي النهائي. فقد تجاوزت هذه النسبة 20% من الناتج المحلي الإجمالي في سبع بلدان أعضاء في المنظمة: ليبيا (38.3%) وأفغانستان (27.1%) والكويت (24.4%) وبروناي دار السلام (23.0%) والمملكة العربية السعودية (21.3%) وجيبوتي (21.1%) والعراق (20.7%). تعكس هذه النسب الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات المستخدمة للاستهلاك الجاري، وبالتالي فهي لا تمثل إجمالي الإنفاق الحكومي، الذي يشمل أيضا الاستثمار العام والتحويلات وعمليات مالية أخرى.

وبالمقابل هناك تباين بمستويات كبيرة في إجمالي تكوين رأس المال. فقد بلغ ما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي في تركمانستان (49.6%) وتجاوز 40% في موريتانيا (43.1%) والجزائر (40.7%) وإيران (40.4%). بينما سجلت جيبوتي 38.7%. ولم يقتصر ارتفاع معدل الاستثمار على هذه الاقتصادات الرائدة فحسب، فقد سجل 15 بلدا عضوا في المنظمة ما يعادل 30% على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي من حيث إجمالي تكوين رأس المال في عام 2024، من بينها طاجيكستان وبنين وجزر المالديف وأوزبكستان وقطر والمملكة العربية السعودية واندونيسيا وبنغلاديش وغامبيا والمغرب. وهذا التوزيع الكبير نسبيا يوحى بمستوى عال من النشاط الاستثماري في مختلف البلدان المتفاوتة من حيث مستوى دخلها وبنيتها الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، يشمل إجمالي تكوين رأس المال التغيرات في المخزونات بالإضافة إلى الاستثمار الثابت، لذا فإن النسب المرتفعة بشكل خاص لا تتجلى بالضرورة في شكل زيادات إلى الأصول الثابتة المنتجة.

التجارة الدولية من العناصر بالغة الأهمية في بنية الإنفاق في عدد كبير من اقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فقد تجاوزت الصادرات 50% من الناتج المحلي الإجمالي في 13 بلدا عضوا في 2024. وسجلت جيبوتي أعلى نسبة، بلغت 136.1%، تلتها الإمارات العربية المتحدة (105.3%) والبحرين (87.7%) وغيانا (83.3%) ثم جزر المالديف (78.2%). ومن الاقتصادات الأخرى التي سجلت نسبة مرتفعة للصادرات هناك بروناي دار السلام وتركمانستان وماليزيا وعمان واليابون وسورينام وقطر والكويت. لكن هذه البلدان تعكس أنماطا مختلفة من الاندماج في الاقتصاد العالمي، تتراوح بين مراكز الخدمات اللوجستية وإعادة التصدير، والاقتصادات التي تعتمد بدرجة كبيرة على السياحة، والبلدان المصدرة لمنتجات الصناعات التحويلية، والاقتصادات القائمة على إنتاج المحروقات والسلع الأساسية.

وسجلت الواردات نسبا مرتفعة في مجموعة كبيرة من بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فقد تصدرت جيبوتي القائمة مرة أخرى، بتسجيلها لما يعادل 156.7% كواردات من الناتج المحلي الإجمالي، تلتها الصومال (99.1%) والإمارات العربية المتحدة (92.8%) وجمهورية قيرغيزستان (84.2%) وجزر المالديف (78.3%). وبصفة عامة، تجاوزت الواردات 50% من الناتج المحلي الإجمالي في 17 بلدا عضوا، وهذا ما يجسد مزيجا من العوامل المتمثلة في الانفتاح التجاري، وصغر حجم الأسواق المحلية، وأنشطة إعادة التصدير، والاعتماد على الواردات من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية.

تبرز العلاقة بين الصادرات والواردات حجم التفاوتات في هياكل الطلب بين مختلف اقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فقد سجلت عدة اقتصادات مصدرة للسلع الأساسية فروقا موجبة كبيرة بين الصادرات والواردات، من بينها الغابون وغيانا وتركمانستان وقطر. وفي المقابل، سجلت الصومال وأفغانستان وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان واليمن ولبنان وفلسطين فروقا سالبة كبيرة، إذ تجاوزت الواردات حجم الصادرات بفارق ملحوظ. ما تبرزه هذه الاختلافات هو كيف يمكن لمستويات متقاربة من الانفتاح التجاري أن تقتزن بأوضاع خارجية وأنماط للطلب المحلي متباينة بدرجة كبيرة.

عادة ما تتميز اقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي الكبيرة والمتنوعة نسبيا ببنية إنفاق أكثر توازنا. ففي إندونيسيا، على سبيل المثال، استأثر الاستهلاك الأسري بحصة 55.4% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغت حصة إجمالي تكوين رأس المال 31.4%، وبلغت حصتا الصادرات والواردات 22.2% و 20.4% على التوالي. وفي تركيا، بلغت حصة استهلاك الأسر 59.4%، وإجمالي تكوين رأس المال 25.5%، في حين بلغت حصة كل من الصادرات والواردات نحو 28%. وهذه الأنماط تعكس تضاربا مع هياكل الإنفاق التي يغلب عليها الاستهلاك في بعض الاقتصادات منخفضة الدخل، والهياكل شديدة التوجه نحو التجارة في بعض البلدان الأعضاء الأصغر حجما، ولا سيما الاقتصادات الغنية بالموارد أو شديدة الاندماج في الاقتصاد العالمي.

5.1 ملاحظات ختامية ودلالات على صعيد السياسات

تشير الأرقام المعروضة في هذا الفصل إلى أداء اقتصادي موات بوجه عام في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، لكنها تكشف في الوقت نفسه عن تفاوتات كبيرة في مستويات الدخل، وديناميات النمو، والهياكل الاقتصادية. وبصورة عامة، كان النمو الإجمالي قويا نسبيا، مع تسجيل زيادة ملحوظة في أهمية الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات في بعض بلدان المنظمة. وفي الوقت نفسه، تبقى التفاوتات في مستويات الدخل كبيرة، وتواصل الزراعة أداء دور رئيسي في العديد من الاقتصادات منخفضة الدخل، في حين أن الأنشطة الاستخراجية بارزة في عدد من البلدان الأعضاء الغنية بالموارد. وتتسم هياكل الطلب بتنوع واضح، إذ تنقسم الاقتصادات بين متسمة بكثافة الاستهلاك والواردات، وأخرى شديدة التوجه نحو الاستثمار والتجارة. توجي هذه الاختلافات بأن تعزيز الأداء الاقتصادي في بلدان المنظمة يستلزم تركيزا جماعيا على الإنتاجية والقدرة الإنتاجية، وتحديد البلدان للأولويات في سياساتها الوطنية بما يراعي خصوصية كل بلد وظروفه.

لهذا ينبغي أن تكون مسألة الارتقاء بمستويات الإنتاجية وتحسين جودة الاستثمار في صميم هذه الجهود. ولن يكون زيادة الناتج وحده كافيا لتقليص الفجوات في مستويات الدخل، ما لم يكن النمو مدعوما على نحو

متزايد بتحسين للكفاءة الإنتاجية، والقدرات التكنولوجية، والأنشطة التي تحقق قيمة مضافة أعلى. وهذا ما يستدعي مواصلة الاستثمار في البنية التحتية، ورأس المال البشري، والتحول الرقمي، والابتكار، إلى جانب تهيئة بيئات تنظيمية ومؤسسية تتيح للشركات التنافسية النشأة والنمو. وفي الحالات التي تكون فيها معدلات الاستثمار مرتفعة مسبقاً، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لكفاءة تخصيص رأس المال، وضمان توجيه الاستثمارات نحو تحقيق مكاسب أكبر في الإنتاجية، وخلق فرص العمل، وزيادة القيمة المضافة المحلية.

وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يبقى تسريع وتيرة التحول الهيكلي أمراً بالغ الأهمية. وللاستمرار الأهمية الكبيرة لقطاع الزراعة في العديد من هذه الاقتصادات، فإن من شأن رفع الإنتاجية الزراعية أن يمثل أساساً مهماً لتحول أوسع نطاقاً، ولا سيما عندما يصاحب ذلك تعزيز الروابط مع الصناعات القائمة على تجهيز المنتجات الزراعية، والصناعات التحويلية، والخدمات الحديثة. إن تعزيز فرص الوصول لطاقة موثوقة، وبنية تحتية جيدة للنقل والخدمات الرقمية، والتمويل، والمهارات ذات الصلة من العناصر المهمة أمام الشركات لدعمها في مساعي الانتقال إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى وتعزيز قدراتها التصديرية. كما أن النهوض بالقدرات الإنتاجية المحلية من شأنه أن يسهم في التخفيف من الاعتماد المفرط على الواردات، إلى جانب خلق المزيد من فرص العمل المنتجة.

أما بالنسبة للاقتصادات من مجموعة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، والاقتصادات مرتفعة الدخل، بما في ذلك البلدان الأعضاء الغنية بالموارد، فيتركز التحدي القائم على مستوى السياسات بصورة متزايدة على التنوع، والارتقاء التكنولوجي، ورفع مستوى تعقيد هيكل الإنتاج. يمكن لإيرادات الموارد أن تتيح فرصاً كبيرة لتمويل البنية التحتية، وتنمية رأس المال البشري، والأنشطة الإنتاجية الجديدة، غير أن إسهامها على المدى الطويل يعتمد على فعالية إدارة الاستثمارات العامة، وسلامة أطر المالية العامة، وتعزيز الروابط بين قطاعات الموارد ومنظومة الاقتصاد برمتها. وفي ذات الوقت، من الجيد أن تلجأ الاقتصادات التي تتمتع بقاعدة صناعية أكثر تطوراً إلى تعميق مشاركتها في القطاعات التي تعود بقيمة مضافة عالية ضمن سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، وذلك من خلال دعم الابتكار وتطوير مهارات القوى العاملة واعتماد التكنولوجيا وتعزيز شبكات الموردين المحليين.

يعد الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي شرطاً تمكينياً مهماً لكل مجموعات الدخل، خاصة في ظل تزايد حالة عدم اليقين المرتبطة بالتطورات الجيوسياسية والتجارة وأسواق السلع الأساسية. وطبيعة التعرض لهذه المخاطر تختلف على نحو كبير بين مختلف بلدان منظمة التعاون الإسلامي، فقد تستفيد البلدان المصدرة للسلع الأساسية من التحركات المواتية للأسعار، مع بقاءها عرضة لتقلبات الأسعار، في حين قد تواجه الاقتصادات المعتمدة على الواردات ارتفاعاً في تكاليف الغذاء والطاقة والنقل. وبالتالي يمكن لتعزيز الحيز المالي، وهوامش الأمان الخارجية، والتنوع الاقتصادي دعم البلدان على استيعاب الصدمات الخارجية دون تقويض الاستثمار الإنتاجي أو أولويات التنمية بعيدة المدى.

إن تنوع الهياكل الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي يتيح مجالاً لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها. إذ يمكن للتنوع في الموارد الطبيعية، والقدرات الإنتاجية، وحجم الأسواق، ومستويات التنمية دعم بناء

علاقات تكاملية في مجالات التجارة والاستثمار وسلاسل القيمة. ومن شأن النهوض بالتعاون في مجالات تيسير التجارة، وربط شبكات النقل والطاقة، وتشجيع الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، وتنمية المهارات، وتبادل الخبرات في مجال السياسات، أن تساعد البلدان الأعضاء في الاستفادة بصورة أفضل من أوجه التكامل هذه. ويتمثل الهدف على المدى الطويل في تحويل الحجم الاقتصادي المتنامي لمجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي والأداء المواتي في النمو بصفة عامة إلى مكاسب مستدامة في الإنتاجية، وزيادة القدرات الإنتاجية، وتحسين المستويات المعيشة في أكبر عدد ممكن من بلدان المنظمة.

الآفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي
2026

الفصل

2

العمل والأسعار
واستقرار الاقتصاد الكلي



تعد أوضاع سوق العمل، وتطورات الأسعار، والأوضاع المالية العامة أبعاداً مترابطة بشكل وثيق مع الاستقرار الاقتصادي الكلي والرفاه الاجتماعي. إذ تؤثر نتائج سوق العمل على دخل الأسر، والقدرة الإنتاجية، وقاعدة الإيرادات العامة. كما تؤثر تطورات الأسعار على القوة الشرائية، وتكاليف الإنتاج، وقرارات الاستثمار، في حين تشكل الأوضاع المالية العامة قدرة الحكومات على توفير الخدمات العامة، ودعم النشاط الاقتصادي، والاستجابة للصدمات الاقتصادية والاجتماعية. وبناءً على ذلك، فإنّ الضغوط في أحد هذه المجالات يمكن أن تعزز القيود في مجالات أخرى وتضييق نطاق خيارات السياسات المتاحة.

وقد تأثرت هذه الأبعاد في السنوات الأخيرة بالتكثّف في أعقاب الجائحة، والتغيرات الديموغرافية، وتقلبات أسعار السلع الأساسية، والتوترات الجيوسياسية، وتزايد حالة عدم اليقين على الصعيد العالمي. ولعلّ الاقتصادات التي تعتمد بشكل أكبر على الواردات، أو التي تعاني من هشاشة أسعار الصرف، أو الجمود الهيكلي، أو ذات أوضاع مالية أضعف، معرضة بشكل خاص لمثل هذه الضغوط. في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، تتعايش هذه المخاطر مع فرص اقتصادية وديموغرافية مهمة، غير أنّ النتائج لا تزال متباينة للغاية. ولا يزال إدماج سوق العمل، والتضخم المستمر في بعض الاقتصادات، والضغوط المالية المتباينة مؤثرين على قوة ومرونة الأداء الاقتصادي الكلي.

في هذا السياق، يتناول هذا الفصل تطورات سوق العمل، وديناميكيات الأسعار، والظروف المالية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي مقارنة بالاتجاهات العالمية. ويجمع الفصل بين تحليل التطورات الإجمالية والتحليل حسب تشمل فئات الدخل والبلدان الفردية، وينظر في الآثار المترتبة على التطورات الحديثة والناشئة على الاستقرار الاقتصادي الكلي وخيارات السياسات. وتختلف الفترات المرجعية والبلدان المشمولة حسب توفر البيانات، كما هو محدد في الأشكال والملاحظات ذات الصلة.

1.2 تطورات سوق العمل

تتسم أوضاع سوق العمل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بتزايد سريع في عدد السكان في سن العمل، إلى جانب تفاوتات كبيرة في معدلات المشاركة في سوق العمل والعمالة والبطالة. وتبيّن هذه المؤشرات مجتمعة مدى فعالية استيعاب الزيادة في عرض العمالة ضمن الأنشطة الإنتاجية.

ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي نظراً لتركيبها الديموغرافية، إذ تجاوز عدد سكانها 2 مليار نسمة في سنة 2025، وهو ما يمثل حوالي ربع إجمالي سكان العالم. وكان حوالي 50.9% من السكان دون سن 25 عاماً، مقارنةً بنسبة 40.0% على مستوى العالم، في حين لم تتجاوز نسبة من هم في سن 65 عاماً فما فوق 5.3%، مقارنةً بنسبة 10.4% على الصعيد العالمي. ومن المتوقع أن يسهم هذا العدد المرتفع نسبياً من السكان الشباب في استمرار نمو عرض العمل، مما يزيد من أهمية توفير فرص العمل، وتنمية المهارات، وضمان الانتقال الفعال إلى سوق العمل.

تتناول الدراسة المشاركة في سوق العمل، والعمالة، والبطالة، يليها تقييم أكثر تفصيلاً للنتائج بين الشباب والنساء. وتستند المؤشرات الرئيسية إلى التقديرات الممنهجة لمنظمة العمل الدولية، نوفمبر 2025. ويجدر

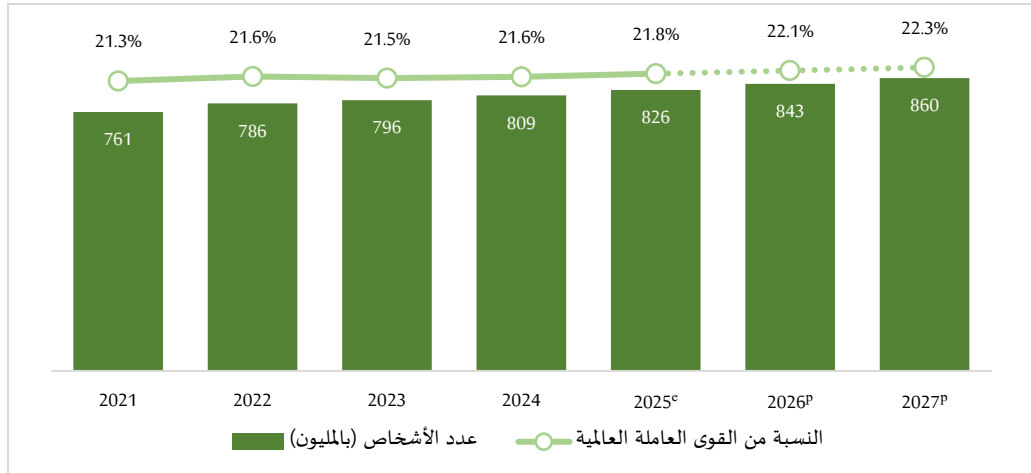
الذكر أنّ القيم المتعلقة بعام 2025 هي تقديرات، في حين أن القيم المتعلقة بالفترة 2026-2027 هي توقعات أعدت قبل التطورات اللاحقة في عام 2026، ولذلك ينبغي تفسيرها بحذر مناسب. كما أن النتائج على مستوى البلدان هي أيضاً تقديرات نموذجية، وقد تخضع لقدر أكبر من عدم اليقين عندما تكون بيانات سوق العمل الوطنية الأساسية محدودة.

1.1.2 المشاركة في سوق العمل

تشمل القوى العاملة الأشخاص في سن العمل الذين يعملون أو العاطلين عن العمل والذين يبحثون بنشاط عن عمل. ويعكس حجمها كمّ اليد العاملة المتاحة للنشاط الاقتصادي، في حين يبيّن معدل المشاركة في القوى العاملة (LFPR) نسبة السكان في سن العمل النشطين اقتصادياً.

وقد شهدت القوى العاملة في دول منظمة التعاون الإسلامي تطوّرًا مطوّراً في السنوات الأخيرة. فقد ارتفعت من 761 مليوناً في عام 2021 إلى ما يقدر بنحو 826 مليوناً في عام 2025، بزيادة قدرها حوالي 65 مليوناً على مدى أربع سنوات. ومن المتوقع أن تصل إلى حوالي 860 مليوناً بحلول عام 2027، بزيادة تقارب 100 مليون عن مستواها في عام 2021. ونظراً لأن هذا الزيادة قد فاقت معدل نمو القوى العاملة على الصعيد العالمي، فقد ارتفعت حصة دول منظمة التعاون الإسلامي من القوى العاملة العالمية من 21.3% في عام 2021 إلى ما يُقدَّر بـ 21.8% في عام 2025، ومن المتوقع أن تصل إلى 22.3% بحلول عام 2027 (الشكل 1.2).

الشكل 1.2: القوى العاملة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ونسبتها من القوى العاملة العالمية، 2021-2027

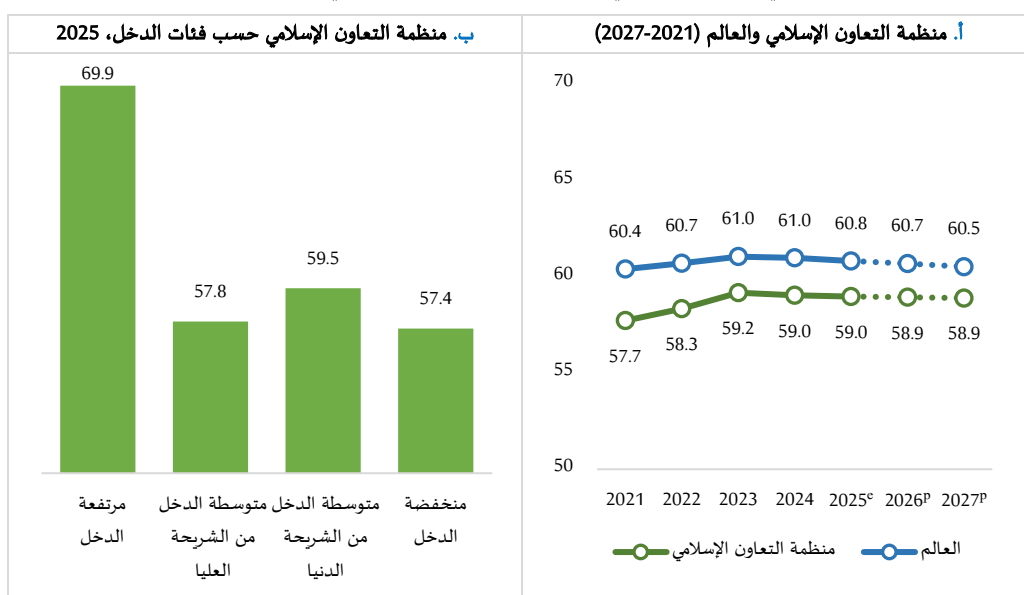


المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى التقديرات النموذجية لمنظمة العمل الدولية (ILO Modelled Estimates)، نوفمبر 2025 (%). ملاحظة: السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر. e = تقديرات؛ p = توقعات.

يمثل استمرار نمو القوى العاملة إمكانات إنتاجية كبيرة، غير أن إسهامها في الاقتصاد يعتمد في نهاية المطاف على توافر فرص العمل وجودتها. وحيثما لا تواكب وتيرة خلق فرص العمل وتنمية المهارات عدد الأشخاص الداخلين إلى سوق العمل أو المستمرين فيه، قد تتزايد الضغوط المرتبطة بالبطالة، والعمالة الناقصة، والعمالة غير الرسمية. ومن ثم، فإن تزايد عرض العمل يعزز أهمية خلق فرص العمل، ونمو الإنتاجية وتحقيق المواءمة الفعالة بين مهارات العمال والطلب المتطور على العمل.

من جهتها، ارتفعت معدلات المشاركة في القوى العاملة، وإن كان ذلك بوتيرة أكثر اعتدالاً. فقد ارتفع معدل المشاركة في القوى العاملة في دول منظمة التعاون الإسلامي من 57.7% في عام 2021 إلى 59.2% في عام 2023، قبل أن ينخفض انخفاضاً طفيفاً إلى ما يقدر بنحو 59.0% في عام 2025. واتباع المعدل العالمي نمطاً مماثلاً، حيث ارتفع من 60.4% إلى 61.0% بين عامي 2021 و2023 قبل أن ينخفض إلى ما يُقدَّر بـ 60.8% في عام 2025. ونتيجة لذلك، فقد تقلص الفارق بين معدلات دول منظمة التعاون الإسلامي والمعدلات العالمية من 2.7 نقطة مئوية في عام 2021 إلى 1.8 نقطة مئوية في عام 2025 (الشكل 2.2 أ). وتشير التوقعات الحالية إلى حدوث تغيير طفيف آخر، حيث يُتوقع أن ينخفض معدل المشاركة في القوى العاملة بشكل هامشي إلى 58.9% في دول منظمة التعاون الإسلامي وإلى 60.5% على الصعيد العالمي بحلول عام 2027.

الشكل 2.2: معدل المشاركة في القوى العاملة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى التقديرات النموذجية لمنظمة العمل الدولية (ILO Modelled Estimates)، نوفمبر 2025 (%). ملاحظة: السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر. e = تقديرات؛ p = توقعات.

إنَّ التبيان في معدلات المشاركة عبر بلدان منظمة التعاون الإسلامي محدود نسبياً في معظم فئات الدخل، ولا يُلاحظ فرق أكثر وضوحاً إلا في البلدان ذات الدخل المرتفع. ففي عام 2025، قُدِّر معدل المشاركة في القوى العاملة بنسبة 69.9% في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ذات الدخل المرتفع، وهو ما يمثل نسبة أعلى بشكل ملحوظ مقارنة بالفئات الأخرى من حيث الدخل. تليها البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى بنسبة 59.5%، في حين سجلت البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى والبلدان ذات الدخل المنخفض معدلات متشابهة بلغت 57.8% و57.4% على التوالي (الشكل 2.2 ب). وبالتالي، فإن هذا النمط لا يتبع مستويات الدخل بشكل موحد، حيث إن معدل المشاركة في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى أعلى قليلاً منه في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، في حين تظل البلدان ذات الدخل المنخفض قريبة من كليهما.

وتتسع الفوارق على المستوى القطري، مع تباين كبير في معدلات المشاركة عبر بلدان منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 3.2). فقد سجّلت قطر أعلى معدل تقديريّ لمشاركة اليد العاملة عام 2025، بنسبة 87%، تليها نيجيريا بنسبة 83%، ثم أوغندا والنيجر (بنسبة حوالي 80% لكل منهما). من جهة أخرى، سجّلت أدنى المعدّلات في كلّ من جيبوتي (32%)، واليمن (33%)، والصومال (34%)، وسوريا وأفغانستان (حوالي 37% لكل منهما). ويعكس هذا التفاوت اختلافات كبيرة في مستويات المشاركة في سوق العمل بين البلدان الأعضاء.

الشكل 3.2: أعلى وأدنى معدلات المشاركة في القوى العاملة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2025 (%)

أ. أعلى المعدّلات		ب. أدنى المعدّلات	
قطر	87	جيبوتي	32
نيجيريا	83	اليمن	33
أوغندا	80	الصومال	34
النيجر	80	سوريا	37
موزمبيق	79	أفغانستان	37
الإمارات	79	طاجيكستان	38
بنين	76	الأردن	40
الكويت	73	موريتانيا	41
البحرين	70	الجزائر	41
بوركينافاسو	70	إيران	41

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى التقديرات النموذجية لمنظمة العمل الدولية (ILO Modelled Estimates)، نوفمبر 2025 (%). ملاحظة: أعمار 15 وما فوق.

تضيف النزاعات والزواج القصريّ بعداً آخر لديناميكيات القوى العاملة في العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي.² فقد تؤدي النزاعات إلى تعطيل التعليم واكتساب المهارات، وإضعاف النشاط الإنتاجي، وتقليص قدرة الأفراد على المشاركة في سوق العمل. من جهته، فقد يغيّر الزواج على نطاق واسع حجم القوى العاملة وتوزيعها الجغرافي وتكوينها من حيث المهارات، سواء في بلدان المنشأ أو في الاقتصادات المضيفة. وقد تستمر هذه الآثار لفترة طويلة بعد انتهاء فترة الزواج المباشرة، لا سيما عندما يتعطل الوصول إلى التعليم والتدريب والتوظيف. ولذلك، فإن حماية رأس المال البشري وتيسير مشاركة السكان النازحين والمتضررين من النزاعات في سوق العمل أمران مهمان للحفاظ على القدرة الإنتاجية في بلدان المنشأ ودعم الاندماج الفعال في الاقتصادات المضيفة (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2026)

² في نهاية عام 2025، ثلاث من أصل خمس أكبر دول من حيث عدد اللاجئين على الصعيد العالمي كانوا جزءاً من دول منظمة التعاون الإسلامي سوريا (4.9 مليون)، أفغانستان (3.7 مليون) والسودان (2.8 مليون). كما كانت ثلاث من أصل خمس أكبر دول مستضيفة للاجئين أيضاً دولاً أعضاء في المنظمة: تركيا (2.4 مليون)، أوغندا (1.9 مليون) وإيران (1.7 مليون). ويبدو البعد المتعلق بمنظمة التعاون الإسلامي أكثر بروزاً على مستوى الزواج الداخلي: فقد كانت أربعة من البلدان الخمسة التي تستأثر بنسبة 46% من العدد الإجمالي للسكان النازحين داخلياً بسبب النزاعات دولاً أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (السودان، سوريا، اليمن، وأفغانستان) (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2026)

ويعدّ إنحسار فجوة المشاركة في العالم مشجعاً، إلا أنّ التغير المتواضع نسبياً في معدل منظمة التعاون الإسلامي والاختلافات الواسعة بين البلدان تشير إلى أن تعبئة العرض المتزايد لليد العاملة في المجموعة لا تزال تمثل تحدياً سياسياً مهماً. ويبدو هذا جلياً في تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول سوق العمل 2025 الصادر عن سيسرك، والذي خلص إلى أنه على الرغم من إحراز تقدم في عدة مجالات تشملها «استراتيجية سوق العمل لمنظمة التعاون الإسلامي لعام 2025»، فإن المؤشرات المتعلقة بالمشاركة في سوق العمل لم تشهد سوى تحسن محدود. وبناء على ذلك، فإن تعزيز المشاركة يتطلب تدابير مصممة خصيصاً لتناسب الظروف الوطنية، بما في ذلك تحسين الوصول إلى تنمية المهارات وخدمات التوظيف والفرص التي تسهل الدخول إلى سوق العمل والاستمرار فيه. ويمكن أن يساهم توسيع نطاق تبادل السياسات والممارسات المؤسسية الفعالة بين دول منظمة التعاون الإسلامي في دعم هذه الجهود بشكل أكبر (SESRIC, 2025).

2.1.2 العمالة

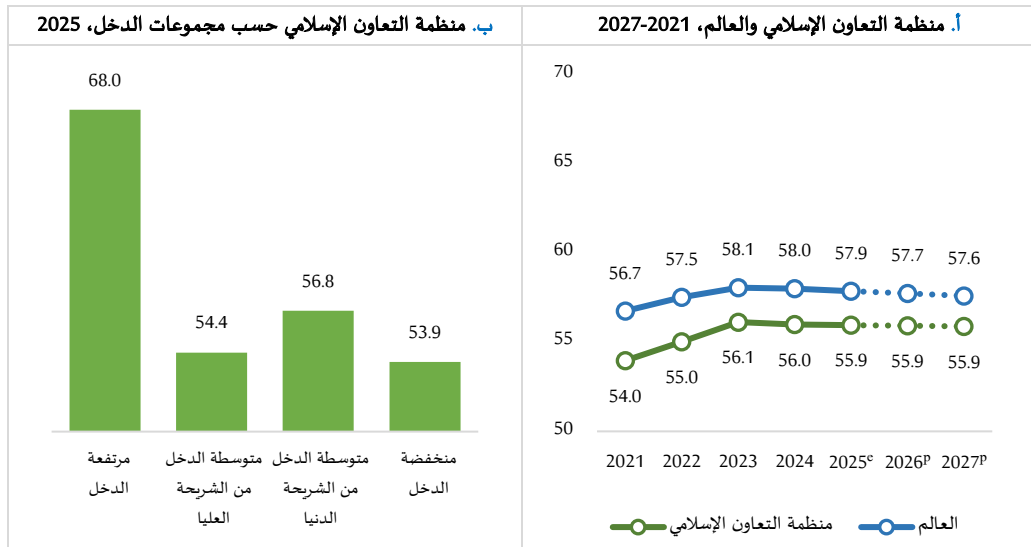
تُعتبر العمالة مقياساً رئيسياً لمدى مشاركة القوى العاملة المتاحة في النشاط الاقتصادي. تقاس نسبة العمالة إلى عدد السكان (EPR) نسبة السكان في سن العمل الذين يشغلون وظائف فعلية، وتكمّل بذلك معدّل المشاركة في القوة العاملة. ويشير ارتفاع نسبة العمالة إلى عدد السكان عموماً إلى أن نسبة أكبر من السكان في سن العمل تشارك في سوق العمل، على الرغم من أن هذا المؤشر لا يوفر بحد ذاته معلومات عن جودة تلك الوظائف أو إنتاجيتها أو أمنها الوظيفي.

وقد تحسّنت نتائج التوظيف في دول منظمة التعاون الإسلامي خلال النصف الأول من الفترة قيد الدراسة. إذ ارتفعت نسبة العمالة إلى عدد السكان من 54.0% في 2021 إلى 56.1% في 2023، قبل أن تشهد استقراراً نسبياً في حدود 55.9% عام 2025. واتباع المعدل العالمي نمطاً مماثلاً، حيث ارتفع من 56.7% إلى 61.0% بين عامي 2021 و2023 قبل أن ينخفض إلى ما يُقدَّر بـ 57.9% في عام 2025. ونتيجة لذلك، فقد تقلص الفارق بين معدلات دول منظمة التعاون الإسلامي والمعدلات العالمية من 2.7 نقطة مئوية في عام 2021 إلى 2.0 نقطة مئوية في عام 2025 (الشكل 4.2.أ). وتشير التوقعات الحالية إلى حدوث تطوّر بسيط حتى عام 2027، حيث يتوقّع أن تظلّ نسبة العمالة إلى عدد السكان قريبة من 55.9% في دول منظمة التعاون الإسلامي، في حين يتوقّع أن تنخفض النسبة العالمية بشكل هامشيّ إلى حدود 57.6%.

تشير الزيادة المسجّلة منذ عام 2021 إلى أنّ نموّ العمالة كان كافياً لرفع نسبة السكان في سنّ العمل والذين يشغلون وظائف، على الرغم من التوسّع المستمرّ في عرض العمالة. إلا أن معظم هذا التحسن حدث بحلول عام 2023، حيث استقرت النسبة بعد ذلك. وباعتبار استقرار معدل المشاركة في القوى العاملة، يُفهم أنّ التحسن الذي طرأ على الاستخدام الإجمالي لسوق العمل في مرحلة ما بعد الجائحة قد فقد بعض زخمه. ومع استمرار توسع القوى العاملة في دول منظمة التعاون الإسلامي، فإن الحفاظ على نسبة العمالة إلى عدد السكان أو زيادته سيتطلب خلق فرص عمل لمواكبة نمو السكان في سن العمل والسكان النشطين اقتصادياً.

كما تختلف نتائج التوظيف عبر فئات الدخل في دول منظمة التعاون الإسلامي، مما يعكس بصورة عامة النمط الملحوظ في معدلات المشاركة في القوى العاملة. ففي عام 2025، قُدِّرَت نسبة العمالة إلى عدد السَّكان بـ 68.0% في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ذات الدخل المرتفع، وهو ما يمثل نسبة أعلى بشكل ملحوظ مقارنةً بالنسب المسجلة في الفئات الأخرى. تليها البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى بنسبة 56.8%، في حين سجلت البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى والبلدان ذات الدخل المنخفض معدلات متشابهة بلغت 54.4% و53.9% على التوالي (الشكل 4.2.ب). وعلى غرار المشاركة في القوى العاملة، فإن هذا النمط لا يتوافق تماماً مع مستويات الدخل. إذ تشير نسب التوظيف المتقاربة نسبياً بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات الدخل المنخفض، والدخل المتوسط الأدنى، والدخل المتوسط الأعلى إلى أن الاختلافات في الدخل الفردي وحدها لا يمكن أن تفسر مدى انخراط السكان في سن العمل في سوق العمل.

الشكل 4.2: نسبة العمالة إلى عدد السكان في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (%)

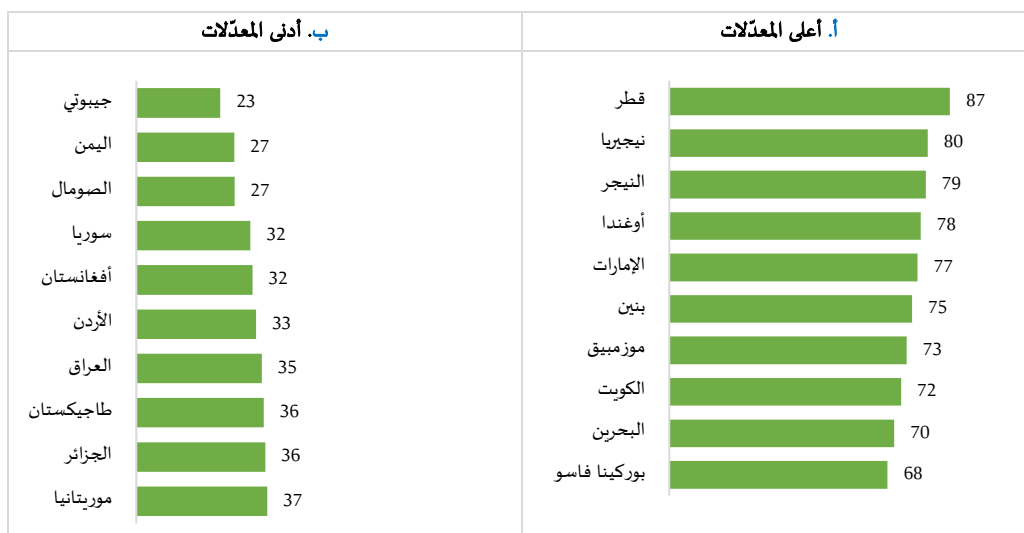


المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى التقديرات النموذجية لمنظمة العمل الدولية (ILO Modelled Estimates)، نوفمبر 2025 (%). ملاحظة: السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر. e = تقديرات؛ p = توقعات.

كما أنَّ التباين على المستوى القطري أوسع بكثير من الاختلافات بين فئات الدخل. فقد سجَّلت قطر أعلى معدلٍ تقديريٍّ لنسب العمالة إلى عدد السكان عام 2025، بنسبة 87%، تليها نيجيريا بنسبة 80%، ثم أوغندا بنسبة (78%) والإمارات العربية المتحدة (بنسبة 77%). من جهة أخرى، سجَّلت أدنى المعدَّلات في كلٍّ من جيبوتي (23%)، واليمن والصومال (27%)، وسوريا وأفغانستان (حوالي 32% لكلٍّ منهما) (الشكل 5.2).

وينبغي تفسير هذه الاختلافات في سياق هياكل أسواق العمل الوطنية. فارتفاع نسبة العمالة يشير إلى أن نسبة كبيرة من السكان في سن العمل تعمل، ولكنه لا يعني بالضرورة ارتفاع الإنتاجية أو العمالة الرسمية أو ظروف العمل المواتية. وفي المقابل، قد تعكس النسبة المنخفضة فرص عمل محدودة، أو مشاركة منخفضة في القوى العاملة، أو عوامل ديموغرافية، أو اضطرابات مرتبطة بالتزاعات وعدم الاستقرار الاقتصادي. ولذلك، يكون هذا المؤشر أكثر إفادةً عندما يُنظر إليه جنباً إلى جنب مع معدلات المشاركة والبطالة، ومقاييس جودة العمالة، إن توفرت.

الشكل 5.2: أعلى وأدنى نسب العمالة إلى السكان في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2025 (%)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى التقديرات النموذجية لمنظمة العمل الدولية (ILO Modelled Estimates)، نوفمبر 2025 (%). ملاحظة: أعمار 15 وما فوق.

3.1.2 البطالة

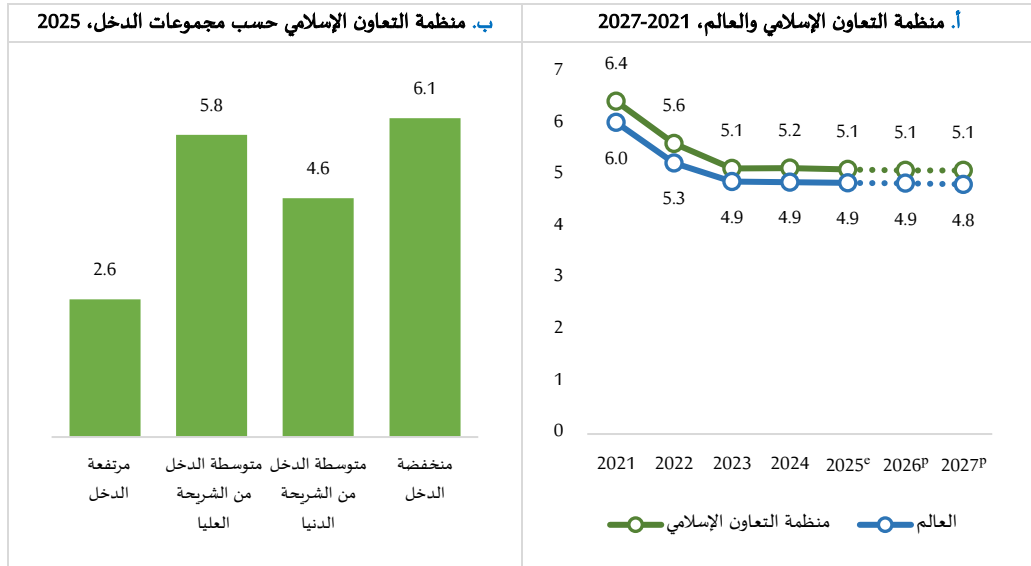
تُعد البطالة بُعدًا آخر لأداء سوق العمل، حيث تقيس الطلب غير الملبى على العمل بين الأشخاص الذين يشاركون بالفعل في القوة العاملة. ويمثل معدل البطالة نسبة القوة العاملة التي لا تعمل، والمتاحة للتوظيف، وتبحث بنشاط عن وظيفة. وبالتالي، ينبغي تفسيره جنبًا إلى جنب مع معدل المشاركة في القوة العاملة ومعدل التوظيف، حيث إن انخفاض معدل البطالة لا يشير بالضرورة إلى مشاركة واسعة النطاق في سوق العمل إذا كانت المشاركة نفسها محدودة.

وقد تحسّنت أوضاع البطالة في دول منظمة التعاون الإسلامي بشكل ملحوظ خلال الجزء الأول من الفترة قيد الدراسة. إذ انخفض معدل البطالة من 6.4% في عام 2021 إلى 5.1% في عام 2023، قبل أن يرتفع بشكل طفيف إلى 5.2% في عام 2024، ثم يعود إلى ما يقدر بنحو 5.1% في عام 2025. أما على الصعيد العالمي، فقد انخفض المعدل من 6.0% في عام 2021 إلى 4.9% في عام 2023 وظل عند هذا المستوى تقريبًا حتى عام 2025. وبناءً عليه، اقترب معدل منظمة التعاون الإسلامي بشكل كبير من المتوسط العالمي، حيث تقلص الفارق من 0.4 نقطة مئوية في عام 2021 إلى 0.2 نقطة مئوية في عام 2025 (الشكل 6.2.أ). وتشير التوقعات الحالية إلى استقرار معدل البطالة بشكل عام في بلدان منظمة التعاون الإسلامي عند 5.1% حتى عام 2027، في حين يُتوقع أن ينخفض المعدل العالمي بشكل طفيف إلى 4.8%.

يمكن ملاحظة هذا التحسن على مستوى القيمة المطلقة أيضًا. فقد انخفض عدد العاطلين عن العمل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 49.1 مليون في عام 2021 إلى ما يقدر بـ 42.4 مليون في عام 2025، أي بانخفاض قدره حوالي 6.7 مليون. وخلال الفترة نفسها، انخفض معدل البطالة العالمي من 215.9 مليون إلى

184.2 مليون. ونظرًا لأن الانخفاض العالمي كان أسرع إلى حد ما، فقد ارتفعت حصة دول منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي البطالة العالمية بشكل طفيف من 22.7% إلى 23.0%، على الرغم من انخفاض عدد العاطلين عن العمل داخل المجموعة. كما ظلت هذه الحصة أعلى من حصة منظمة التعاون الإسلامي البالغة 21.8% من القوة العاملة العالمية في عام 2025، مما يشير إلى أن عدد العاطلين عن العمل ظل متركزا، إلى حد ما، بصورة غير متناسبة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي مقارنةً بحصتها من القوى العاملة العالمية.

الشكل 6.2: معدل البطالة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (%)

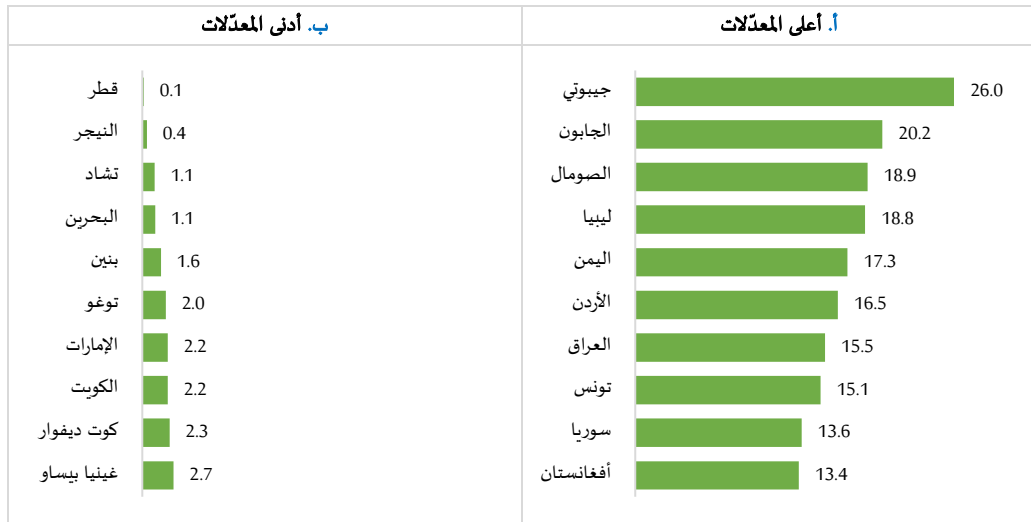


المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى التقديرات النموذجية لمنظمة العمل الدولية (ILO Modelled Estimates)، نوفمبر 2025 (%). ملاحظة: السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر. e = تقديرات؛ p = توقعات.

وتفاوتت معدلات البطالة عبر فئات الدخل في دول منظمة التعاون الإسلامي ففي عام 2025، قُدِّر المعدل بنسبة 2.6% في دول منظمة التعاون الإسلامي ذات الدخل المرتفع، مقارنةً بنسبة 4.6% في الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، و5.8% في الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى، و6.1% في الدول ذات الدخل المنخفض (الشكل 6.2 ب). وبلغ الفارق بين فئتي الدخل المرتفع والمنخفض 3.5 نقطة مئوية. وفي حين يشير هذا المنحى إلى صعوبة أكبر في استيعاب القوى العاملة المتاحة في بعض الاقتصادات ذات الدخل المنخفض، فإن الاختلافات في معدلات المشاركة، والهيكل الاقتصادي، والقطاع غير الرسمي، وظروف العمل تؤثر أيضاً على معدلات البطالة وينبغي أخذها في الاعتبار عند مقارنة الفئات.

وتكشف النتائج على المستوى القطري عن تباينات أكبر أكبر، شأنها في ذلك شأن مؤشرات سوق العمل الأخرى. فمن 54 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر عنها بيانات، سجلت 26 دولة معدلات بطالة أعلى من التقدير العالمي البالغ 4.9% في عام 2025، في حين بقيت 28 دولة دون هذا المستوى. وسُجِّلَت أعلى المعدلات التقديرية في جيبوتي (26.0%)، الغابون (20.2%)، الصومال (18.9%)، ليبيا (18.8%)، واليمن (17.3%). وعلى الطرف المقابل، سجّلت قطر معدل بطالة بلغ 0.1% فقط، تليها النيجر (0.4%)، وتشاد والبحرين (1.1% لكل منهما)، وبنين (1.6%) (الشكل 7.2).

الشكل 7.2: أعلى وأدنى معدلات البطالة في دول منظمة التعاون الإسلامي، 2025 (%)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى التقديرات النموذجية لمنظمة العمل الدولية (ILO Modelled Estimates)، نوفمبر 2025 (%). ملاحظة: أعمار 15 وما فوق. البيانات المتاحة تتعلق بـ 54 بلداً عضواً في منظمة التعاون الإسلامي، باستثناء لبنان وفلسطين والسودان.

وتفسّر هذه الاختلافات سبب عدم اعتماد البطالة مؤشراً منفرداً لقياس قوة سوق العمل. فارتفاع معدلات البطالة يشير إلى وجود طلب كبير غير ملبي على فرص العمل بين أولئك الذين يبحثون بنشاط عن عمل، وقد يدل على عدم كفاية خلق فرص العمل أو صعوبات في مطابقة العمال مع الفرص المتاحة. في المقابل، يمكن أن يترافق معدل البطالة شديد الانخفاض مع انخفاض معدل المشاركة، أو انتشار العمالة غير الرسمية أو ذات الإنتاجية المنخفضة، أو غير ذلك من خصائص سوق العمل التي لا يراها هذا المؤشر. وبالتالي فإن التحسن العام في معدلات البطالة في دول منظمة التعاون الإسلامي منذ عام 2021 أمر مشجع، لكن التباين الكبير بين البلدان والتحسين المحدود المتوقع حتى عام 2027 يؤكدان على أهمية تقييم البطالة جنباً إلى جنب مع معدل المشاركة، ومعدلات التوظيف، ونوعية العمل المتاح.

4.1.2 الشباب والنساء في سوق العمل

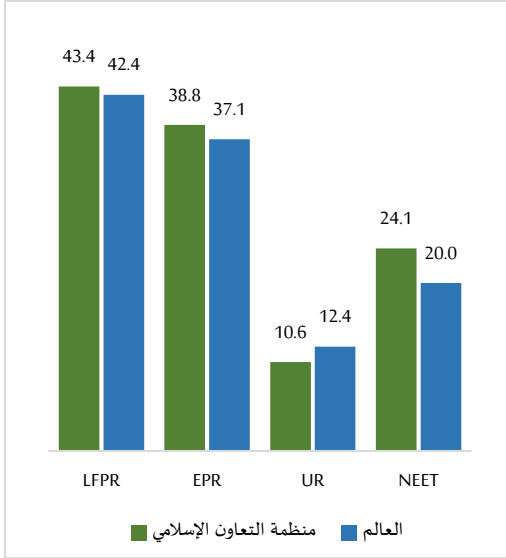
لا تعكس المؤشرات الرئيسية لسوق العمل بصورة كاملة التفاوتات بين مختلف فئات السكان. فغالبا ما يواجه الشباب صعوبة خاصة في الانتقال من مرحلة التعليم إلى مرحلة العمل، في حين قد تواجه النساء عوائق تؤثر على دخولهن إلى سوق العمل واستمرار مشاركتهن فيه. لذلك، فإن إلقاء نظرة فاحصة على هاتين الفئتين يوفر صورة أكثر اكتمالاً عن كيفية توزيع فرص سوق العمل داخل دول منظمة التعاون الإسلامي.

الشباب في سوق العمل

في 2025، قُدر معدل مشاركة الشباب³ في القوى العاملة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 43.4%، وهو ما يزيد قليلاً عن المعدل العالمي البالغ 42.4%. كما كانت نسبة العمالة بين الشباب إلى إجمالي السكان

³ في إطار هذا التحليل، يُقصد بالشباب الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاماً.

الشكل 8.2: مؤشرات سوق العمل للشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي والعالم، 2025 (%)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى التقديرات النموذجية لمنظمة العمل الدولية (ILO Modelled Estimates)، نوفمبر 2025 (%).

ملاحظة: يُقصد بالشباب الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً. LFPR = معدل المشاركة في القوى العاملة، EPR = نسبة العمالة إلى عدد السكان، UR = معدل البطالة، NEET = معدل الشباب خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب.

أعلى أيضاً، حيث بلغت 38.8%، مقارنة بـ 37.1% على الصعيد العالمي، في حين كانت نسبة البطالة بين الشباب أقل، بنسبة بلغت 10.6% مقابل 12.4% على الصعيد العالمي (الشكل 8.2). وبناءً على هذه المؤشرات الرئيسية، كانت مؤشرات سوق العمل للشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي، بالتالي، أفضل مقارنة بالمتوسطات العالمية في عام 2025.

وتبدو الصورة أقل إيجابية عند النظر إلى الشباب الذين لا يعملون ولا يلتحقون بالتعليم أو التدريب. فقد قُدر معدل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب (NEET) في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 24.1% في 2025، مقارنة بنسبة 20.0% على الصعيد العالمي. ويعد هذا الاختلاف مهماً لأن معدل البطالة لا يشمل سوى الشباب الذين يشاركون بنشاط في سوق العمل ويبحثون عن عمل، في حين أن مؤشر NEET يحدد أيضاً أولئك الذين انفصلوا عن كل من العمل والتعليم أو التدريب. ولذلك، فإن ارتفاع معدل NEET في بلدان منظمة التعاون الإسلامي يشير إلى تحديات تتجاوز

مجرد البحث عن عمل، لتشمل الانتقال الأوسع نطاقاً من التعليم إلى العمل والنشاط الاقتصادي.

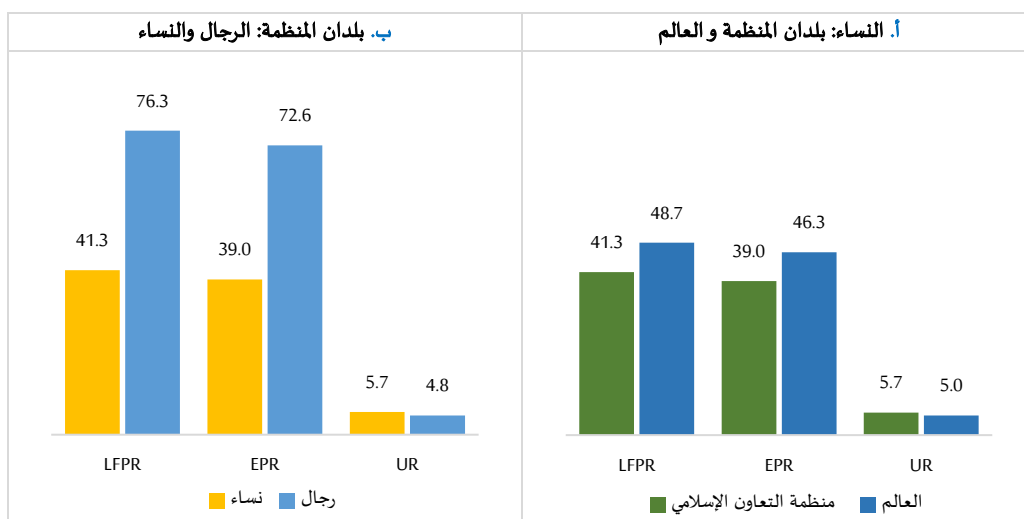
وتتجلى هذه التحديات بشكل خاص بين النساء الشبابات. ففي 2025، قُدرت نسبة الشبابات في دول منظمة التعاون الإسلامي اللواتي يندرجن ضمن فئة NEET بـ 33.7%، مقارنة بـ 14.9% من الشباب الذكور. كما تجاوزت النسبة بين الشبابات المتوسط العالمي البالغ 27.4%. ويشير هذا الفارق الكبير إلى أن الانتقال من التعليم إلى العمل يتأثر بتوافر الوظائف والمهارات ذات الصلة، فضلاً عن العوائق التي تؤثر على وصول الشباب إلى النشاط الاقتصادي ومشاركتهن المستمرة فيه.

وبالتالي، فإن تعزيز الانتقال من المدرسة إلى سوق العمل يتطلب الاهتمام بكل من الطلب على العمال الشباب والمسارات التي تربط التعليم بالتوظيف. ويمكن أن تساعد تنمية المهارات، والخبرة العملية، والتوجيه المهني، وخدمات التوظيف الفعالة الشباب على دخول سوق العمل، في حين قد تكون هناك حاجة إلى تدابير موجهة لمن انقطعوا بالفعل عن التعليم والتدريب والعمل. ويُعد برنامج الشباب التابع لـ "إيشكور" (İŞKUR) في تركيا مثالاً على مبادرة تجمع بين الخبرة العملية ودعم التوظيف لتسهيل الانتقال من التعليم إلى العمل (الإطار 1.2).

المرأة في سوق العمل

لا تزال مشاركة المرأة في سوق العمل مجالاً مهماً من مجالات الإمكانات الاقتصادية غير المستغلة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. في 2025، قُدِّر معدّل مشاركة الإناث في القوى العاملة بنسبة 41.3%، مقارنة بـ 48.7% على الصعيد العالمي. وفي المقابل، بلغ معدّل مشاركة الرجال 76.3% في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، أي بفارق قدره 35 نقطة مئوية، وهو فارق أكبر بكثير من الفارق العالمي المقدّر بـ 24 نقطة مئوية. ونجد نمطاً مماثلاً في مجال العمالة، فقط بلغت نسبة العمالة إلى عدد السكّان بين النساء في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 39.0%، مقارنة بـ 46.3% على الصعيد العالمي، في حين بلغت نسبة العمالة إلى عدد السكّان بين الرجال في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 72.6% (الشكل 9.2). وتشير الفجوات الكبيرة نسبياً في معدلات المشاركة والعمالة إلى أن عدم الاستفادة الكاملة من إمكانات النساء في سوق العمل يعود بدرجة كبيرة إلى العوائق التي تحول دون دخولهن سوق العمل والاستمرار في العمل، وليس فقط إلى صعوبة العثور على عمل بعد انخراطهن في النشاط الاقتصادي. ويتوافق هذا النمط مع الأدلة العالمية الحديثة التي تُظهر أن النساء لا زلن يواجهن معدلات مشاركة في القوى العاملة أقل بكثير من الرجال (ILO, 2026).

الشكل 9.2: مؤشرات سوق العمل للنساء في بلدان منظمة التعاون الإسلامي والعالم، 2025 (%)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى التقديرات النموذجية لمنظمة العمل الدولية (ILO Modelled Estimates)، نوفمبر 2025 (%). ملاحظة: أعمار 15 وما فوق. LFPR = معدل المشاركة في القوى العاملة، EPR = نسبة العمالة إلى السكان، UR = معدل البطالة

وعلى النقيض من ذلك، كانت الفروق في معدلات البطالة أقل بكثير. فقد قُدِّر معدل البطالة بين النساء في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 5.7% في عام 2025، مقارنةً بنسبة 4.8% بين الرجال و5.0% بين النساء على الصعيد العالمي. وبما أن معدل البطالة لا يشمل سوى الأفراد المشاركين بالفعل في القوى العاملة والباحثين بنشاط عن عمل، فإنّه ينبغي تفسير هذا الفارق الضئيل نسبياً بالتوازي مع الفجوات الأكبر بكثير في معدلات المشاركة والعمالة. وإجمالاً، تفيد هذه المؤشرات بأن زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة تتطلب إيلاء الظروف التي تمكّن المرأة من دخول سوق العمل والبقاء فيه والتقدم فيه اهتماماً خاصاً، بدلاً من التركيز فقط على البطالة بين أولئك اللواتي يبحثن بالفعل عن عمل.

وتختلف العوامل المؤثرة على هذه النتائج اختلافاً كبيراً باختلاف البلدان والظروف الفردية. إذ تشمل توافر خدمات رعاية الأطفال ووسائل النقل والخدمات التمكينية الأخرى من عدمها، وتكلفتها المعقولة؛ وترتيبات العمل؛ والمسؤوليات الأسرية؛ ومطابقة المهارات مع الوظائف؛ ومؤسسات سوق العمل؛ والتوقعات الاجتماعية؛ والتركيبية القطاعية للعمالة. وفي هذا الصدد، يؤكد تحليل أجراه البنك الدولي مؤخراً لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان أن مشاركة المرأة في سوق العمل تتشكل من خلال تفاعل بين ظروف الطلب على العمالة، وقرارات الأسرة، والحوافز القانونية والمؤسسية، والأعراف الاجتماعية، مع وجود محدودية في خدمات رعاية الأطفال ووسائل النقل الآمنة ضمن القيود التي تواجهها بعض الاقتصادات (World Bank, 2025). وتتفاوت أهمية هذه العوامل باختلاف ظروف أسواق العمل المحلية، مما يؤكد الحاجة إلى اتخاذ تدابير مصممة خصيصاً لتناسب ظروف كل بلد. وتوضح تجربة المملكة العربية السعودية كيف يمكن الجمع بين الإصلاحات والدعم الموجه لرعاية الأطفال، والتنقل، وترتيبات العمل لمعالجة العديد من هذه العوائق في آن واحد (الإطار 1.2).

الإطار 1.2: أطرٌ مختارة لدعم مشاركة الشباب والنساء في سوق العمل

تركيا - دعم الانتقال من التعليم إلى العمل

يعدّ "برنامج إيشكور الشبابي" برنامجاً فعالاً في سوق العمل تنفذه وكالة التوظيف التركية (İŞKUR) بالتعاون مع الجامعات الحكومية. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز قابلية الطلاب للتوظيف من خلال الجمع بين التعليم والخبرة العملية. حيث يحصل المشاركون على خبرة عملية ودعم مالي، بالإضافة إلى الاستشارة الفردية والتدريب في مجالات مثل مهارات البحث عن عمل، والمعرفة المالية، وإعداد السيرة الذاتية، وتقنيات إجراء المقابلات. ويمكن المشاركة لمدة تصل إلى ثلاثة أيام في الأسبوع، مما يتيح للطلاب اكتساب خبرة في مكان العمل مع مواصلة دراستهم. ويبين البرنامج كيف يمكن لخدمات التوظيف التأثير قبل التخرج لتعزيز الاستعداد للعمل وتسهيل الانتقال من التعليم إلى العمل (İŞKUR, n.d).

المملكة العربية السعودية - معالجة الحواجز المتعددة أمام مشاركة المرأة

تقدّم المملكة العربية السعودية نموذجاً لنهج أكثر شمولاً يجمع بين الإصلاح التنظيمي والبرامج التي تعالج الحواجز العملية أمام عمالة المرأة. ففي إطار رؤية 2030، سجل معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة زيادة جوهرية بالتزامن مع الإصلاحات القانونية وإصلاحات سوق العمل، والتدابير الرامية إلى توسيع فرص العمل. وتشمل هذه التدابير برنامج "قُرة" الذي يدعم رعاية الأطفال للمرأة العاملة، وبرنامج "وصول" الذي يدعم تكاليف النقل بين المنزل والعمل للمرأة في القطاع الخاص. كما ساهمت ترتيبات العمل المرنة والعمل عن بُعد في زيادة خيارات العمل المتاحة. وتبين هذه التدابير مجتمعة كيف يمكن للعمل المنسق بشأن رعاية الأطفال، والتنقل، وترتيبات العمل، وتنظيم سوق العمل، أن يدعم دخول المرأة إلى سوق العمل واستمرار مشاركتها فيه (Gomez Tamayo et al., 2026; HRDF, 2026a, 2026b; MHRSD, 2026).

كما تشكل ظروف العمل بعداً إضافياً. فمن بين النساء العاملات في دول منظمة التعاون الإسلامي، بلغت نسبة العاملات لحسابهن الخاص 43.9%، بينما بلغت نسبة العاملات المساهمات مع الأسرة 18.3% في عام 2025. ويمكن لهذه الأشكال من العمالة أن توفر فرصاً اقتصادية ومصادر دخل هامة، ولا سيما حيثما يكون العمل بأجر محدوداً، بيد أنها قد ترتبط أيضاً بأرباح تقل القدرة على التنبؤ بها، أو بفرص أكثر محدودية للحصول على مستحقات العمل والحماية الاجتماعية. ومن ثم، ينبغي تقييم التقدم المحرز في سوق عمل المرأة من حيث المشاركة والعمالة، وكذلك من حيث إمكانية الحصول على عمل منتج ومحّم بشكل كافٍ (SESRIC, 2026).

وإلى جانب التحديات المرتبطة بالمشاركة والعمالة، يعيد التغير التكنولوجي السريع بدوره تشكيل طبيعة العمل والمهارات المطلوبة في العديد من المهن. ويقوم الذكاء الاصطناعي التوليدي (GenAI)، على وجه الخصوص، بتغيير في مضمون المهام ومتطلبات المهارات للعديد من الوظائف، مما يخلق فرصاً وتحديات للتكيف سواء بالنسبة للعمال أو مؤسسات سوق العمل (الإطار 2.2).

الإطار 2.2: الذكاء الاصطناعي التوليدي والطبيعة المتغيرة للعمل

لاشكَّ أن التطورات السريعة في مجال الذكاء الاصطناعي التوليدي تضيف بعداً جديداً إلى عملية تحول سوق العمل. فوفقاً لتقييم منظمة العمل الدولية لعام 2025، يعمل نحو عامل واحد من بين كل أربعة عمال على مستوى العالم في مهنة معرضة لدرجة ما للذكاء الاصطناعي التوليدي، على الرغم من أن 3.3% فقط من العمالة العالمية تقع ضمن فئة التعرّض الأعلى. ويختلف هذا التعرّض أيضاً بين المرأة والرجل، حيث تقع 4.7% من عمالة الإناث و2.4% من عمالة الذكور في فئة التعرّض الأعلى (ILO, 2025).

ولكنّ هذا التعرّض لا يعني بالضرورة فقدان الوظائف. إذ يشير تقييم منظمة العمل الدولية إلى أن الأثر الأكثر احتمالاً يكمن في تحول الوظائف والمهام، وتتوقف النتائج في هذا الصدد على كيفية اعتماد التكنولوجيات وإدماجها في أماكن العمل. بالإضافة إلى ذلك، يتباين التعرّض تبايناً كبيراً باختلاف الهيكل الاقتصادي ومستوى الدخل، مما يشير إلى أن الآثار قد تختلف اختلافاً جوهرياً فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

وكما بيّنه تقرير سوق العمل في منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025، فإن الاستعداد لهذه التغيرات سيتطلب مواصلة الاستثمار في المهارات الرقمية، وإعادة تأهيل المهارات ورفع كفاءتها، والتعليم والتعلم مدى الحياة، إلى جانب وجود مؤسسات لسوق العمل قادرة على دعم العمال خلال مراحل الانتقال المهني (SESRIC, 2025).

تحيل هذه المؤشرات إلى وجود إمكانات كبيرة للموارد البشرية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، إلا أنّها تظلّ غير مستغلّة بالشكل الكافي. ولئن شهدت معدلات المشاركة في سوق العمل والعمالة والبطالة ارتفاعاً بعد عام 2021، فإنّها قد استقرت في السنوات الأخيرة مع استمرار توسع القوة العاملة. وتؤكد التحديات المستمرة في الانتقال من المدرسة إلى سوق العمل ومشاركة المرأة في سوق العمل، إلى جانب آثار الزوَج والتغير التكنولوجي السريع، أن التحدي المتعلق بالسياسات يتجاوز مجرد زيادة عدد الوظائف. فهو يشمل أيضاً توسيع نطاق الوصول إلى فرص عمل منتجة ومحمية بشكل كاف، وتعزيز المهارات والانتقال إلى سوق العمل، ومساعدة العمال على التكيف مع التكنولوجيات وأشكال العمل المتغيرة. وتظل هذه الاعتبارات مهمة في ظل استجابة أسواق العمل للضغوط الأوسع نطاقاً المتعلقة بالأسعار والاقتصاد الكلي التي سيتم بحثها في الأقسام التالية.

2.2 الأسعار والتضخم

يُعتبر استقرار الأسعار عنصراً مهماً من عناصر الاستقرار الاقتصادي الكلي، لما له من تأثير في القوة الشرائية للأسر، وتكاليف الإنتاج، وقرارات الاستثمار، والسياسات الاقتصادية. ويتحدد التضخم في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بفعل جملة من العوامل المحلية وضغوط الأسعار الخارجية، مع تفاوت كبير في الأهمية النسبية لهذه العوامل في كلّ دولة. ويمكن لتقلبات أسعار الصرف، وظروف الطلب والعرض المحليين، والسياسات النقدية والمالية، وهيكل الأسواق المحلية، أن تؤثر جميعها في انتقال زيادات الأسعار واستمرارها.

ومع ذلك، تظل التطورات العالمية جزءاً مهماً من هذه البيئة. إذ يمكن لتحركات الأسعار الدولية للغذاء والطاقة، والاضطرابات التي تطرأ على التجارة والنقل، أن تنتقل إلى التضخم المحلي من خلال أسعار الواردات وتكاليف الإنتاج. كما يمكن لحالة عدم اليقين الأوسع نطاقاً، الناجمة عن العوامل الجيوسياسية والسياسات العامة، أن تؤثر أيضاً في أسعار الصرف والتوقعات والسلوك الاقتصادي. ويختلف مدى انتقال هذه التأثيرات باختلاف درجة اعتماد البلدان على السلع المستوردة، وظروف أسعار الصرف، والقدرة المحلية على توفير السلع، وأطر السياسات المتبعة. توقّر الارتفاعات الحادة في أسعار السلع الأساسية العالمية خلال الفترة 2021-2022، وما أعقبها من اعتدال في الأسعار حتى عام 2025، وتجدد الضغوط في عام 2026، سياقاً مهماً لفهم تطورات التضخم الأخيرة وآفاقه المستقبلية.

وفي ضوء ذلك، يتناول التحليل تطورات التضخم الأخيرة وآفاقه في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك أوجه التباين بين مجموعات الدخل والبلدان، ودور ضغوط الأسعار المحلية والخارجية.

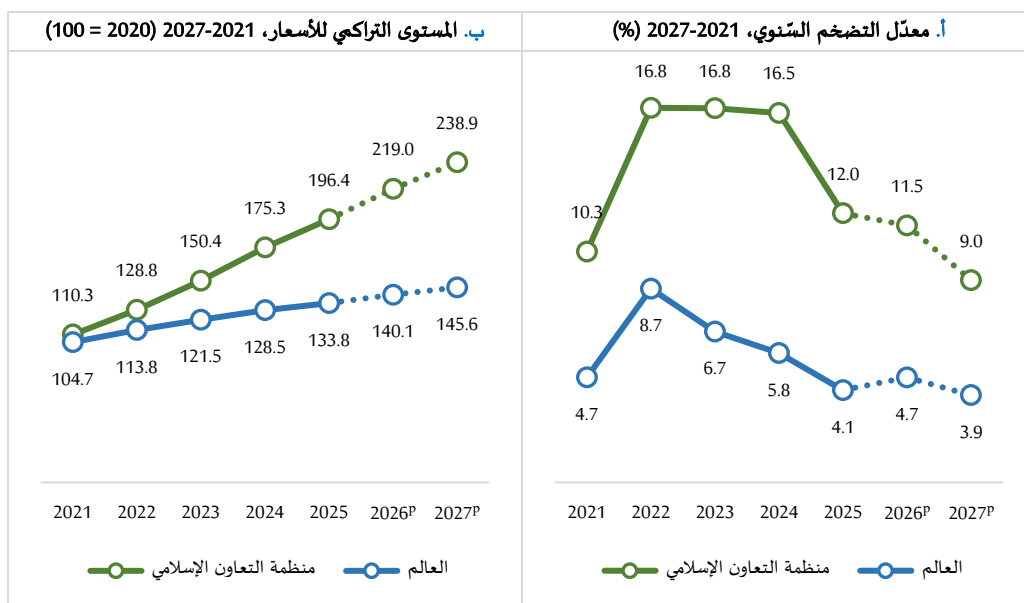
1.2.2 تطوّرات التضخّم وآفاقه

ظل التضخم في بلدان منظمة التعاون الإسلامي أعلى بشكل ملحوظ من المتوسط العالمي طوال الفترة 2021-2025، وإن كانت ضغوط الأسعار بدأت في التراجع بصورة أوضح في عام 2025. فقد ارتفع معدل التضخم في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 10.3% في عام 2021 إلى 16.8% في 2022، وظل مستقراً إلى حد كبير في 2023، قبل أن يتراجع بصورة طفيفة إلى 16.5% في عام 2024، وبصورة أكثر وضوحاً إلى 12.0% في 2025. أما التضخم العالمي، فقد اتّبع نمطاً مشابهاً بوجه عام، وإن كان بدرجة أقل حدة، إذ ارتفع من 4.7% في 2021 إلى 8.7% في 2022، قبل أن يتراجع بصورة مطردة ليصل إلى 4.1% في عام 2025 (الشكل 1.0.2.أ).

واتسع الفارق بين معدلي التضخم في بلدان منظمة التعاون الإسلامي والعالم بصورة كبيرة خلال فترة تصاعد ضغوط الأسعار. فقد ارتفع من 5.6 نقطة مئوية في 2021 إلى أكثر من 10 نقطة مئوية خلال عامي 2023-2024 قبل أن يتقلّص إلى 7.9 نقطة مئوية في 2025. وبذلك، وعلى الرغم من دخول التضخم مرحلة انحسار، ظلت وتيرة تراجعها على مستوى بلدان المنظمة ككل أبطأ من وتيرته على الصعيد العالمي.

تشير التوقعات الحالية إلى مزيد من الاعتدال في معدلات التضخم، وإن كان من المتوقع أن يظل التضخم على مستوى بلدان منظمة التعاون الإسلامي ككل أعلى من المعدل العالمي. ومن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 11.5% في 2026 و9.0% في 2027. أما على الصعيد العالمي، فيتوقع أن يبلغ نسبي 4.7% و3.9% على التوالي. ومن ثم، يُتوقع أن يواصل الفارق بين متوسط التضخم في بلدان منظمة التعاون الإسلامي والمتوسط العالمي تقلصه، من 7.9 نقطة مئوية في عام 2025 إلى 5.1 نقطة مئوية بحلول 2027. ويمثل ذلك استمراراً في مسار تراجع التضخم، وإن كان مستوى التضخم الإجمالي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي سيظل يواجه ضغوطاً سعرية أعلى بكثير من تلك السائدة في الاقتصاد العالمي. إلا أنّ الارتفاع المؤقت في التضخم العالمي المتوقع لعام 2026 يُظهر أن مسار انخفاض التضخم لا يزال معرضاً لضغوط الأسعار المتجددة. وبالنسبة إلى بلدان المنظمة، يشير الانخفاض المتوقع إلى تراجع تدريجي عن المستويات المرتفعة بصورة استثنائية المسجلة في السنوات الأخيرة، غير أنه من المرجح أن تستمر التفاوتات الكبيرة بين البلدان.

الشكل 10.2: تطورات التضخم والأسعار التراكمية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي والعالم



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مجموعة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، أبريل 2026؛ البيانات الخاصة بتوقعات الاقتصاد العالمي لفترة 2027-2026 تستند إلى تحديث تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يوليو 2026. ملاحظة: يشير التضخم إلى متوسط التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك. $p =$ التوقعات. متوسطات العالم تستثني فنزويلا. تم استثناء سوريا في فترة الدراسة بسبب عدم توفر البيانات. كما تستثني التوقعات بالنسبة لـ 2027-2026 أفغانستان ولبنان وفلسطين بسبب عدم توفر البيانات. وتمثل هذه البلدان حوالي 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي مجسّوياً على أساس تعادل القوة الشرائية (PPP)، وبالتالي، لا يؤثر التغير الناتج عن ذلك في نطاق تغطية البلدان إلا تأثيراً هامشياً في الإجمالي الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي. ويُحسب مؤشر المستوى التراكمي للأسعار الوارد في اللوحة ب عن طريق حساب معدلات التضخم السنوية المركبة. بحيث يكون عام 2020 = 100.

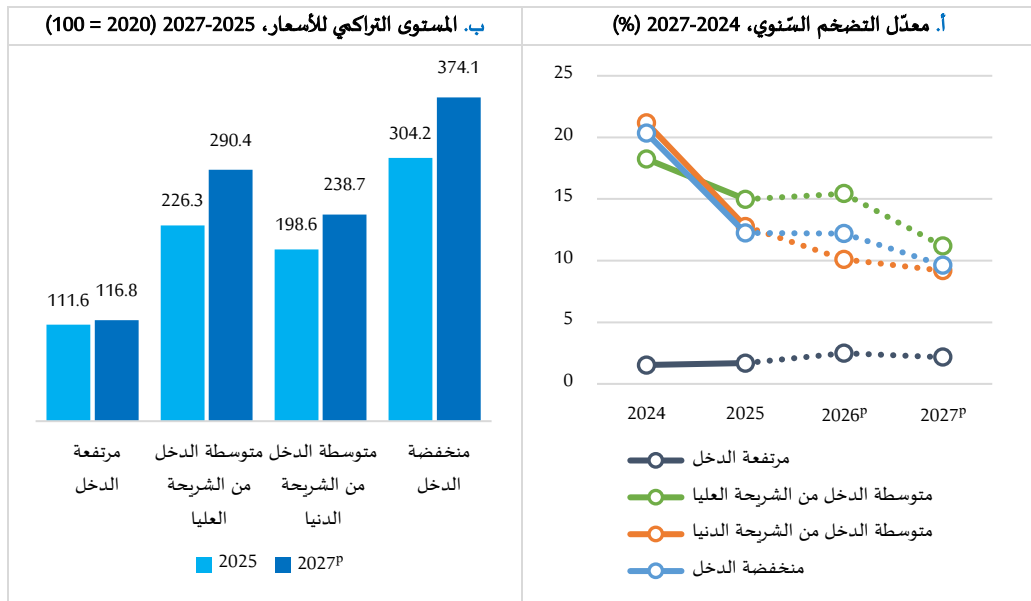
ويوفّر تحليل المستوى التراكمي للأسعار مكثلاً مهماً لمعدلات التضخم السنوية. وباعتبار عام 2020 نقطة مرجعية تساوي 100، بلغ مؤشر مستوى الأسعار في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 196.4 في عام 2025، أي أنّ متوسط أسعار المستهلك ارتفع بنحو 96% مقارنة بمستواه في عام 2020. في المقابل، بلغ المؤشر العالمي 133.8، مسجلاً زيادة تراكمية بنحو 34% خلال الفترة ذاتها (الشكل 10.2.ب). وعلى الرغم من اعتدال معدلات التضخم السنوية، يواصل مستوى الأسعار ارتفاعه. فوفقاً للتوقعات الحالية، من المتوقع أن يبلغ مؤشر بلدان منظمة التعاون الإسلامي 238.9 بحلول عام 2027، ممّا يعني أنّ متوسط أسعار المستهلك سيكون أعلى بنحو 139% من مستواه في عام 2020. ومن المتوقع أن يبلغ المؤشر العالمي المقابل 145.6، أي ما يعادل زيادة تراكمية بنحو 46%. ويحمل ذلك دلالة مهمة بالنسبة إلى الأسر وقطاع الأعمال، إذ إن انخفاض التضخم يبطئ وتيرة ارتفاع الأسعار، لكنه لا يعكس الارتفاع الكبير في مستويات الأسعار المتراكم منذ عام 2020.

تعكس الصورة العامة للتضخم في الآونة الأخيرة تفاوتاً كبيراً بين فئات الدخل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 11.2.أ). ففي عام 2024، سجل التضخم أعلى مستوياته بين البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى بنسبة بلغت 21.2%، تلتها البلدان منخفضة الدخل بنسبة 20.4%، ثم البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة العليا بنسبة بلغت 18.3%. في المقابل، حافظت البلدان ذات الدخل المرتفع في منظمة التعاون

الإسلامي على معدل تضخم أقل بكثير، حيث لم يتجاوز نسبة 1.5%. وتحسن الوضع بشكل ملحوظ في عام 2025 بالنسبة لمجموعي البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى والبلدان ذات الدخل المنخفض، حيث انخفض معدل التضخم إلى 12.8% و 12.3% على التوالي. كما تباطأ معدل التضخم في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، وإن كان ذلك بشكل تدريجي، ليصل إلى 15.0%، مما جعلها تسجل أعلى معدل تضخم في عام 2025. وظلت البلدان ذات الدخل المرتفع استثناءً، حيث ظل معدل التضخم مستقرًا بشكل عام عند 1.7%.

تشير التوقعات إلى مزيد من التراجع في معدلات التضخم لمختلف الفئات، وإن كان ذلك بوتائر متفاوتة. فمن المتوقع أن ينخفض التضخم في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى إلى 10.1% في 2026 و 9.2% في عام 2027. في حين يُتوقع أن يظل المعدل في البلدان ذات الدخل المنخفض دون تغيير يذكر عند 12.2% في عام 2026، قبل أن يتراجع إلى 9.6% في عام 2027 أما في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، فمن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم ارتفاعاً طفيفاً إلى 15.4% في عام 2026، قبل أن تتراجع بدورها بشكل أكبر إلى 11.2% في عام 2027. من المتوقع أن تحافظ البلدان مرتفعة الدخل على معدلات تضخم منخفضة نسبياً، تبلغ 2.5% في عام 2026 و 2.22% في عام 2027. وعليه، فعلى الرغم من توقع تراجع التضخم في معظم مجموعات الدخل، فإن وتيرة هذا التراجع ستظل متفاوتة، ومن المرجح أن تظل معدلات التضخم أعلى بكثير في بلدان المنظمة منخفضة ومتوسطة الدخل منها في الاقتصادات مرتفعة الدخل.

الشكل 11.2: تطورات التضخم والأسعار التراكمية في دول منظمة التعاون الإسلامي حسب فئات الدخل



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مجموعة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، أبريل 2026. ملاحظة: يشير التضخم إلى متوسط التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك (CPI). p = التوقعات. تم استثناء سوريا في فترة الدراسة بسبب عدم توفر البيانات. كما تستثني التوقعات بالنسبة لـ 2026-2027 أفغانستان ولبنان وفلسطين بسبب عدم توفر البيانات. ويُحسب مؤشر المستوى التراكمي للأسعار الوارد في اللوحة ب عن طريق حساب معدلات التضخم السنوية المركبة، بحيث يكون عام 2020 = 100.

تكشف المقارنة التراكمية لمستويات الأسعار عن فروق أكبر بكثير من تلك التي تعكسها معدلات التضخم السنوية. فبحلول 2025، بلغ مؤشر مستوى الأسعار 304.2 في البلدان ذات الدخل المنخفض الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مما يشير إلى أن متوسط أسعار المستهلكين أصبح يزيد بأكثر من ثلاثة أضعاف عن مستواه في عام 2020، أي بارتفاع قدره نحو 204%. في المقابل، قُدرت الزيادة في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى بـ 126%، وبـ 99% في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، في حين لم يتجاوز متوسط الأسعار في البلدان ذات الدخل المرتفع مستوى عام 2020 إلا بنحو 12% (الشكل 11.2.ب).

إذا تحققت التوقعات الحالية، فإنّ هذه الفروقات ستزداد اتساعاً من حيث الزيادة التراكمية بحلول 2027. ومن المتوقع أن يكون متوسط أسعار المستهلكين أعلى بنسبة 274% مقارنة بمستواها عام 2020 في البلدان منخفضة الدخل، وبحوالي 190% في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا و 139% في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. ومن المتوقع أن تظل الزيادة التراكمية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي مرتفعة الدخل محدودةً إلى حد كبير، عند نحو 17%. ويبرز اتساع الفجوة التراكمية الآثار طويلة الأمد للتضخم. فحتى مع تقارب معدلات التضخم السنوية تدريجياً، تظل مستويات الأسعار في الاقتصادات التي شهدت معدلات تضخم أعلى في السنوات السابقة أعلى بكثير.

2.2.2 التضخم في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

يخفي معدل التضخم الإجمالي لمنظمة التعاون الإسلامي تبايناً واسعاً للغاية في الأوضاع بين الدول الأعضاء. ففي عام 2025، تراوحت نسب التضخم من 100.2% في السودان إلى -4.6% في النيجر (الشكل 12.2). وسجل السودان أعلى نسبة بين دول منظمة التعاون الإسلامي بفارق كبير، تليه إيران (50.9%) وتركيا (34.9%) ونيجيريا (23.0%) واليمن (21.4%) ومصر (20.4%). واستكملت كل من لبنان وكازاخستان وفلسطين وبنغلاديش قائمة البلدان العشرة ذات أعلى معدلات التضخم، حيث تراوحت النسب بين 10.0% إلى 14.6%.

الشكل 12.2: أعلى وأدنى معدلات التضخم في دول منظمة التعاون الإسلامي، 2025 (%)

أ. أعلى المعدلات		ب. أدنى المعدلات	
السودان	100.2	النيجر	-4.6
إيران	50.9	تشاد	-2.6
تركيا	34.9	بوركينا فاسو	-0.5
نيجيريا	23.0	جيبوتي	-0.3
اليمن	21.4	بروناي	-0.3
مصر	20.4	البحرين	-0.1
لبنان	14.6	كوت ديفوار	0.1
كازاخستان	11.4	العراق	0.3
فلسطين	10.5	توغو	0.4
بنغلاديش	10.0	قطر	0.6

المصدر: مجموعة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، أبريل 2026. ملاحظة: يشير التضخم إلى متوسط التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك (CPI). البيانات المتاحة تتعلق بـ 56 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي، باستثناء سوريا.

كما صُنّف عدد من هذه الاقتصادات ضمن البلدان التي شهدت أعلى معدلات التضخم على مستوى العالم. فقد أدرجت سبعة سبعة بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ضمن الاقتصادات العشرين ذات أعلى معدلات التضخم عالميًا التي تتوافر عنها بيانات لعام 2025 وهي: السودان وإيران وتركيا ونيجيريا واليمن ومصر ولبنان. وسجّل السودان ثاني أعلى معدل تضخم على الصعيد العالمي، في حين احتلت إيران وتركيا المرتبتين الخامسة والسابعة على التوالي. ويسهم تركيز عدد من الاقتصادات الكبيرة في منظمة التعاون الإسلامي ضمن البلدان الأعلى تضخمًا في العالم بدرجة كبيرة في ارتفاع معدل التضخم الإجمالي لبلدان المنظمة.

يظهر توزيع معدلات التضخم بين البلدان أن ارتفاع التضخم ليس ظاهرة عامة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فمن بين 56 بلدًا من بلدان منظمة التعاون الإسلامي المتوفرة عنها بيانات، سجّل 19 بلدًا فقط معدل تضخم يتجاوز المتوسط العالمي البالغ 4.1% في عام 2025، في حين ظل المعدّل في 37 بلدًا دون هذا المتوسط. من جهة أخرى، تجاوزت سبعة بلدان فقط المعدل الإجمالي لمنظمة التعاون الإسلامي البالغ 12.0%. وفي الطرف الأدنى من التوزيع، سجّلت ستة بلدان انكماشًا في الأسعار، وهي: النيجر وتشاد وبوركينا فاسو وجيبوتي وبروناي دارالسلام والبحرين. في حين ظل معدل التضخم دون 1% في كوت ديفوار، العراق، توغو، قطر، المغرب وغينيا بيساو. ويشير هذا التوزيع إلى أن ارتفاع معدل التضخم الإجمالي في بلدان المنظمة يعزى أساسًا إلى معدلات التضخم المرتفعة بصورة استثنائية في عدد محدود من البلدان، ولا سيما البلدان ذات الأوزان الاقتصادية الكبيرة نسبيًا، وليس إلى ارتفاع التضخم بشكل عام في مختلف بلدان المنظمة.

وتشير البيانات القطرية أيضًا إلى تراجع واسع النطاق في معدلات التضخم بين عامي 2024 و2025. وقد تراجعت معدلات التضخم في 39 بلد من أصل 56 من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك تلك التي شهدت معدلات تضخم مرتفعة بشكل خاص في العام السابق. وسُجلت أكبر مستويات الانخفاض في السودان، حيث انخفض التضخم من 185.7% إلى 100.2%، تليه فلسطين (من 53.7% إلى 10.5%) ولبنان (من 45.2% إلى 14.6%) وتركيا (من 58.5% إلى 34.9%) وسيراليون (من 28.4% إلى 7.6%) وباكستان (من 23.4% إلى 4.5%). كما انخفضت معدلات التضخم بشكل كبير في كلّ من مصر ونيجيريا. ومثّلت إيران استثناءً لافتًا بين البلدان التي سجلت أعلى معدلات التضخم، حيث ارتفع معدل التضخم فيها من 32.5% عام 2024 إلى 50.9% في عام 2025.

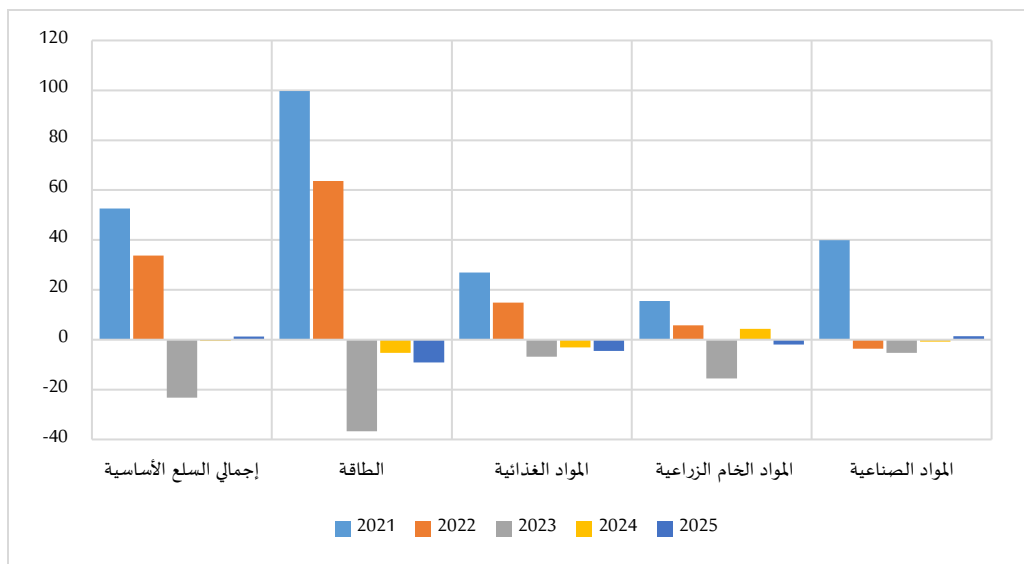
وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن استمرار ارتفاع معدلات التضخم يختلف بدرجة كبيرة من بلد إلى آخر. فقد سجّلت ستة بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (إيران ولبنان ونيجيريا والسودان وتركيا واليمن) معدلات تضخم من رقمين طول فترة السنوات الخمس قيد الدراسة، من 2021 إلى 2025. وفي عدد من البلدان الأخرى، تركّز ارتفاع التضخم في سنوات محددة، ثم تراجع بدرجة أكبر في السنوات اللاحقة. وتكتسي هذه التفرقة أهمية كبيرة، إذ أنّ التضخم المتسمّر قد يصبح جزءًا راسخًا في سلوكيات تحديد الأسعار والتوقعات، أما الارتفاعات المؤقتة في الأسعار فقد تعكس صدمات خارجية أو داخلية محدودة ويمكن تحديد أسبابها.

3.2.2 العوامل المحركة لأفاق التضخم والمخاطر المرتبطة بها

تشير الفروق الشاسعة بين البلدان المبيّنة أعلاه، إلى أن التضخم في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لا يمكن تفسيره بصدمة خارجية مشتركة فحسب. إذ تؤثر عدة عوامل في مدى انتقال صدمات الأسعار إلى المستهلكين، من بينها الاعتماد على واردات الأغذية والطاقة، وتحركات أسعار الصرف، والإنتاج المحلي والقدرة على توفير الإمدادات، وظروف الطلب، وأوضاع السياسات النقدية والمالية. كما تؤثر هذه العوامل أيضا في ما إذا كانت الصدمة الأولية ستظل مؤقتة أم ستترسخ في سلوك تحديد الأسعار وتوقعات التضخم على نطاق أوسع.

ومع ذلك، ظلت أسواق السلع الأساسية العالمية مصدراً مهماً لضغوط الأسعار الخارجية في السنوات الأخيرة. وقد بدا ذلك جلياً في عام 2021، حين ارتفعت أسعار الطاقة بنسبة 99.6%، وارتفع مؤشر أسعار السلع الأساسية الإجمالي بنسبة 52.6%، وأسعار المواد الصناعية بنسبة 39.9%، وأسعار المواد الغذائية بنسبة 27.0%. وقد استمرّ هذا الارتفاع عام 2022، فارتفعت أسعار الطاقة بنسبة بلغت 63.6%. كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 14.8%، مما ساهم في ارتفاع مؤشر أسعار السلع الأساسية الإجمالي بنسبة 33.7%، رغم الانخفاض البسيط الذي عرفته أسعار المواد الصناعية والذي قُدّر 3.6% (الشكل 13.2).

الشكل 13.2: التغيير السنوي في مؤشرات أسعار السلع الأساسية العالمية، 2021-2025 (%)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مجموعة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، أبريل 2026.

وتغير هذا الاتجاه بصورة ملحوظة في عام 2023. فقد انخفضت أسعار الطاقة بنسبة 36.7%، في حين تراجع مؤشر أسعار السلع الأساسية الإجمالي بنسبة 23.3%. من جهة، انخفضت أسعار المواد الخام الزراعية والمواد الغذائية والمواد الصناعية بنسب 15.6% و 6.8% و 5.3% على التوالي. وأصبحت تحركات الأسعار أكثر اعتدالاً بشكل ملحوظ. كما استمرت أسعار الطاقة والمواد الغذائية في الانخفاض خلال عامي 2024 و 2025، حيث سجلت تراجعاً قدره 9.1% و 4.6% على التوالي. في المقابل، ارتفعت أسعار المواد الصناعية

ومؤشر أسعار السلع الأساسية الإجمالي ارتفاعاً طفيفاً، بنسبة بلغت 1.3% لكلٍ منهما. وقد أسهم التراجع الواسع في أسعار الطاقة والغذاء خلال الفترة 2023-2025 في دعم تراجع التضخم عالمياً، وأوجد بيئة خارجية أكثر ملاءمة لاقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وإن اختلف مدى انتقال هذه الانخفاضات إلى الأسعار المحلية بدرجة كبيرة من بلد إلى آخر (IMF, 2026a).

ويجدر الذكر أن تحسّن بيئة أسعار السلع الأساسية، الذي لوحظ خلال عام 2025، لم يُلغِ مخاطر تجدد الضغوط الخارجية على الأسعار. إذ تعكس التوقعات الخاصة بعام 2026، عبر إصدارات متتالية من توقعات صندوق النقد الدولي، بوضوح ظهور مخاطر جديدة في أسواق السلع الأساسية. فقد تحولت التوقعات من انخفاض الأسعار أو ارتفاعها بوتيرة معتدلة نسبياً لعدد من السلع الأساسية إلى توقعات بارتفاعات أكبر بكثير في أحدث التقديرات (الجدول 1.2). وتوقّع تحديث توقعات الاقتصاد العالمي الصادر في يوليو 2026 (صندوق النقد الدولي، 2026ب)، استناداً إلى أسعار السوق في 10 يونيو 2026، ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار الطاقة، والمواد الغذائية، وسائر السلع الأساسية مقارنة بما كان متوقعاً في وقت سابق من العام ذاته.

الجدول 1.2: تطور توقعات صندوق النقد الدولي لنمو أسعار السلع الأساسية في إصداراته المتعاقبة لعام 2026 (%)

السلع الأساسية	تحديث يناير 2026 لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي (اعتباراً من 20 نوفمبر 2025)	تحديث أبريل 2026: التوقعات السابقة للتراجع (اعتباراً من 11 فبراير 2026)	تحديث أبريل 2026: التوقعات المرجعية (اعتباراً من 12 مارس 2026)	تحديث يوليو 2026 (اعتباراً من 10 يونيو 2026)
النفط الخام	-8.5	-4.5	21.6	31.7
الغاز الطبيعي	-7.2	-8.3	16.6	21.7
الغذاء	0.6	2.7	6.0	7.8
المواد الخام الزراعية	0.6	-4.4	1.3	8.1
الأسمدة	5.8	-0.9	12.2	25.6
المعادن الأساسية	4.2	15.2	18.9	22.9
المعادن الثمينة	23.4	46.3	56.2	37.8

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تحديث يوليو 2026: الاقتصاد العالمي بين تجاذبات الحرب والتكنولوجيا.

ملاحظة: تُظهر الأرقام التغيرات المتوقعة في أسعار السلع الأساسية في عام 2026 مقارنة بعام 2025.

تتجلى التغيرات بين إصدارات التوقعات المتعاقبة بوضوح خاص في قطاع الطاقة. فبين شهري يناير ويوليو، انتقلت التوقعات الخاصة بالنفط الخام من انخفاض متوقع بنسبة 8.5% إلى ارتفاع بنسبة 31.7%، وتحولت توقعات الغاز الطبيعي بدورها من انخفاض متوقع بنسبة 7.2% إلى ارتفاع بنسبة 21.7%. كما ارتفعت الزيادة المتوقعة في أسعار الأسمدة بصورة ملحوظة، من 5.8% إلى 25.6%، في حين ارتفع النمو المتوقع لأسعار المواد الغذائية من 0.6% إلى 7.8%. وشهدت أسعار المواد الخام الزراعية والمعادن الأساسية أيضاً مراجعات تصاعدية كبيرة. أما المعادن النفيسة فمثلت استثناءً من هذا النمط؛ فعلى الرغم من ارتفاع الزيادة المتوقعة في أسعارها في يوليو (37.8%)، فإنها ظلت أقلّ من الزيادة المفترضة في التوقع المرجعي لشهر أبريل والمقدّرة بـ 56.2%. وتؤكد هذه المراجعات حالة عدم اليقين المحيطة بآفاق التضخم في عام 2026، ومدى تأثر مسار تراجع التضخم بالتطورات في أسواق الطاقة والغذاء وغيرها من أسواق المدخلات. كما يعزو صندوق النقد الدولي ارتفاع توقعات أسعار المواد الغذائية لعام 2026، جزئياً، إلى زيادة تكاليف الطاقة والأسمدة وارتفاع تكاليف النقل.

لا تنعكس التغيرات في الأسعار العالمية المرجعية بشكل موحد على التضخم المحلي. فقد تختلف تكاليف الواردات وفقاً لنوع السلعة ومصدرها، وتكاليف النقل، والترتيبات التعاقدية. كما تؤثر الضرائب والإعانات وتنظيم الأسواق في مدى انتقال أثر هذه التغيرات إلى أسعار المستهلك. ويسلّط تقييم صندوق النقد الدولي الصادر في يوليو الضوء على التباين الكبير بين البلدان. في ما يتعلق بانتقال الزيادات الأخيرة في أسعار الطاقة. وتكتسي هذه الفروق أهمية خاصة بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي، نظراً لتنوع هياكلها الاقتصادية. ذلك أنّ الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على استيراد الأغذية والطاقة قد تكون أكثر عرضة بشكل مباشر لارتفاعات الأسعار العالمية، في حين أن انخفاض سعر الصرف قد يزيد من تكلفة السلع المستوردة والمدخلات الوسيطة بالعملة المحلية. كما يمكن لقيود العرض المحلية والاضطرابات التي تصيب الإنتاج أو التوزيع أن تؤدي إلى تفاقم هذه الآثار. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن تسهم قوة القدرة المحلية على توفير الإمدادات، وتنوع مصادر الواردات الحيوية، وتوافر هوامش كافية للسياسات الاقتصادية، في الحد من انتقال أثر الصدمات الخارجية إلى الأسعار المحلية.

وبالتالي، يمكن للصدمة الخارجية ذاتها أن تؤدي إلى نتائج تضخمية مختلفة جداً بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فقد تؤدي زيادة أسعار الطاقة إلى رفع تكاليف الطاقة والنقل التي تتحملها الأسر بصورة مباشرة، كما يمكن أن تؤثر بصورة غير مباشرة في نطاق أوسع يمسّ الكثير من السلع والخدمات من خلال تكاليف الإنتاج والتوزيع. يمكن كذلك أن يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة والأسمدة إلى زيادة أسعار المواد الغذائية. ويتوقف مدى تحول هذه الزيادات إلى تضخم أكثر استدامة على أوضاع الطلب المحلي، وتطورات أسعار الصرف، ومصداقية سياسات الاقتصاد الكلي واستجابتها، ومدى تكيف توقعات التضخم والسلوك الأوسع نطاقاً في تحديد الأسعار. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تُعزى الزيادة المؤقتة في التضخم العالمي في عام 2026 أساساً إلى ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية، مع التأكيد على أن ديناميكيات التضخم ستظل متفاوتة بسبب الاختلافات في انتقال أثر تغيرات أسعار الصرف إلى الأسعار، وعوامل أخرى خاصة بكل بلد.

تظل المخاطر المحيطة بآفاق التضخم كبيرة في كلا الاتجاهين. إذ أنّ حدوث مزيد من الاضطرابات في إنتاج السلع الأساسية أو نقلها أو في سلاسل الإمداد العالمية قد يؤدي إلى تفاقم الضغوط على أسعار الطاقة والمدخلات. كما يمكن لانخفاض مستويات المخزونات أن يفاقم أثر أي نقص إضافي في المعروض، في حين قد تؤدي القيود التي تؤثر في السلع الوسيطة الحيوية إلى نشوء اختناقات جديدة وارتفاع تكاليف الإنتاج. وقد يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة والأسمدة إلى زيادة الضغوط على أسعار المواد الغذائية، مع ما قد يترتب على ذلك من آثار أكبر على الاقتصادات منخفضة الدخل والاقتصادات المعتمدة على الواردات. وعلى العكس من ذلك، فإن عودة أسواق الطاقة إلى أوضاعها الطبيعية بوتيرة أسرع، وانخفاض أسعار السلع الأساسية إلى مستويات أدنى من الافتراضات الأساسية الحالية، من شأنهما أن يدعموا انخفاض التضخم بوتيرة أسرع.

يشير التباين الكبير في معدلات التضخم واستمراره ومدى التعرض للصدمات الخارجية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى ضرورة أن تكون الاستجابات على صعيد السياسات ملائمة لظروف كل بلد، بدلا من اتباع نهج موحد. ففي الحالات التي أصبح فيها التضخم المرتفع مستداماً، أو عندما تكون توقعات التضخم

معرضة لخطر فقدان ثباتها، تظل أطر السياسات النقدية والمالية ذات المصدقية عنصراً أساسياً لاستعادة استقرار الأسعار. أمّا في الحالات التي تنشأ فيها ضغوط الأسعار بشكل رئيسي عن صدمات عرض خارجية مؤقتة، فيجب أن تحقق الاستجابة السياسية التوازن بين استقرار الأسعار وتأثيراتها على النشاط الاقتصادي والقوة الشرائية للأسر. وتكون الدعم المالي، عند الحاجة إليها، أكثر فعالية عندما تكون مؤقتة وموجهة بصورة جيدة، في حين يمكن أن تكون الإعانات واسعة النطاق، أو التخفيضات الضريبية، أو ضوابط الأسعار مكلفة ويصعب التراجع عنها. وعلى المدى الأطول، يمكن أن يؤدي تعزيز الإمدادات المحلية من الغذاء والطاقة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة والقدرة على الصمود في سلاسل الإمداد، وتنوع مصادر الواردات الحيوية، إلى الحد من مواطن الضعف أمام الصدمات الخارجية المتكررة للأسعار (IMF, 2026b).

3.2 التطورات المالية

تحدد السياسة المالية الموارد المتاحة للخدمات العامة والاستثمار، فضلاً عن قدرة الحكومات على الاستجابة للصدمات الاقتصادية والاجتماعية. وتحدد التطورات في الإيرادات والنفقات الحكومية الرصيد المالي، وكذلك الاحتياجات التمويلية الناتجة عندما تتجاوز النفقات الإيرادات. لذلك، فإن تتبع هذه العناصر يوفر مؤشراً مفيداً لكيفية تطور المالية العامة.

وقد شهدت السنوات الأخيرة بيئة أكثر صعوبة بالنسبة للمالية العامة، حيث زادت تكاليف الاقتراض، واستمرت احتياجات الإنفاق، وتقلبت أسعار السلع الأساسية، وتفاقمت الاضطرابات الجيوسياسية، مما زاد من الضغوط القائمة. غير أن آثار هذه العوامل تختلف بدرجة كبيرة بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، نظراً إلى التباين الواسع في هياكل الإيرادات، ومدى التعرض لأسواق السلع الأساسية، وأعباء الديون، وظروف التمويل. وبالتالي، قد تعكس التحركات الإجمالية تطورات ضمنية تختلف من بلد إلى آخر.

وفي ضوء ذلك، يتناول هذا القسم التغيرات الأخيرة في إيرادات الحكومة العامة ونفقاتها وأرصدها المالية في دول منظمة التعاون الإسلامي، والاختلافات بين مجموعات الدول المصدرة والاقتصادات الفردية، والعلاقة بين الأرصدة المالية الإجمالية ومستويات الدين العام الحالية.

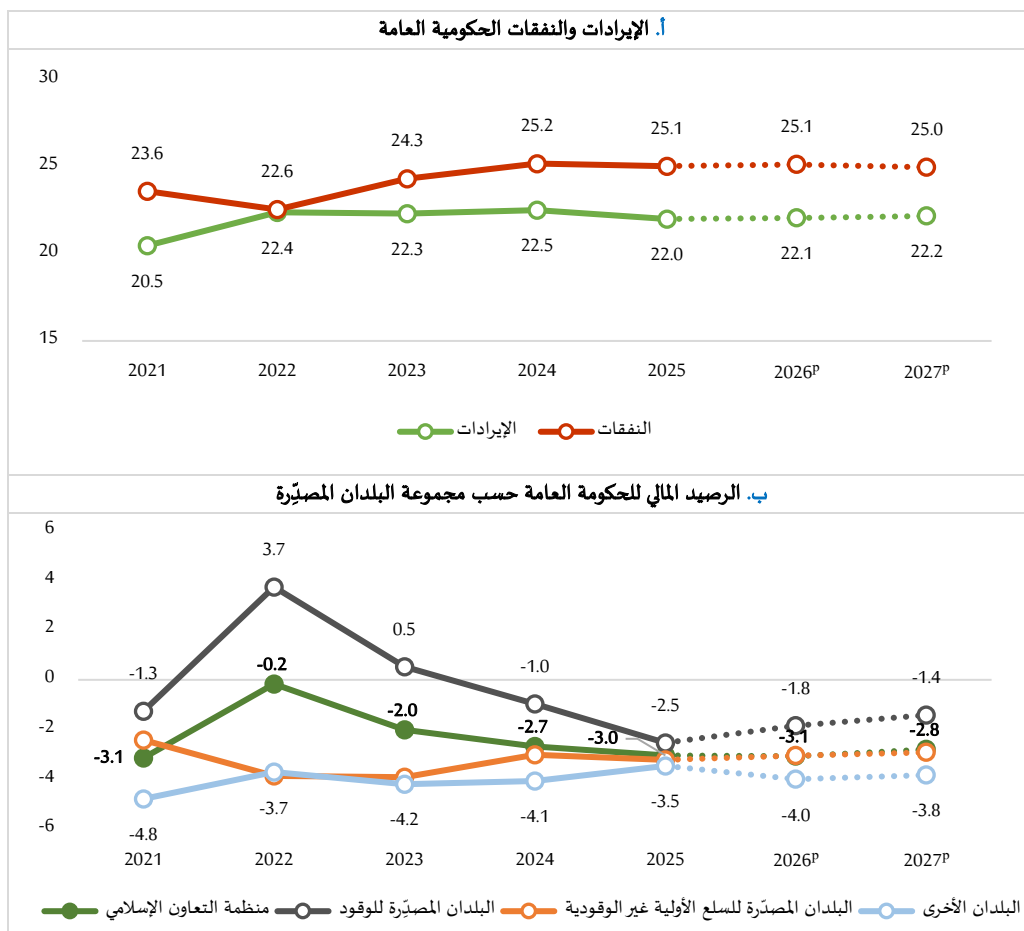
1.3.2 الإيرادات والنفقات والرصيد المالي

تحسن الرصيد المالي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي بشكل ملحوظ في عام 2022، قبل أن تتسع حالات العجز مجدداً خلال السنوات التالية. إذ تقلص العجز في الميزانية العامة من 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي في 2021 إلى 0.2% فقط في عام 2022. إلا أنه ارتفع لاحقاً إلى حدود 2.0% عام 2023، و2.7% عام 2024، و3.0% عام 2025 (الشكل 14.2). وعليه، لم يدم التحسن الأولي طويلاً، إذ عاد الوضع المالي الإجمالي تدريجياً إلى تسجيل عجز يقارب في حجمه العجز المسجل في عام 2021. ويعكس هذا النمط التغيرات في جانبي الحسابات المالية، والأهم من ذلك، الاختلافات الكبيرة بين مجموعات دول منظمة التعاون الإسلامي.

وتزامن التحسن الملحوظ في عام 2022 مع زيادة في إجمالي الإيرادات الحكومية من 20.5% إلى 22.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض في الإنفاق من 23.6% إلى 22.6% (الشكل 14.2.أ). إثر ذلك، ظلت الإيرادات

مستقرة بشكل عام عند حوالي 22% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين ارتفعت النفقات إلى 24.3% في عام 2023 وإلى 25.2% في عام 2024، وظلت مستقرة عند مستوى مماثل في 2025. وعليه، يعزى اتساع العجز بعد عام 2022 أساساً إلى استمرار النفقات عند مستويات أعلى مما كانت عليه قبل عام 2022، دون أن ترتفع الإيرادات بما يكفي لتعويض ذلك.

الشكل 14.2: إيرادات الحكومة العامة ونفقاتها وميزانها المالي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2021-2027 (من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مجموعة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، أبريل 2026. ملاحظة: ^p = توقعات. يشير الرصيد المالي إلى صافي إقراض الحكومة العامة (+) / صافي اقتراضها (-). وتتبع مجموعتنا البلدان المصدرة للوقود والمصدرة للمنتجات الأولية غير الوقودية تصنيف صندوق النقد الدولي (2026a) وفقاً للمصدر الرئيسي لإيرادات الصادرات. أما باقي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فقد تم تجميعها تحت فئة البلدان الأخرى الأعضاء في المنظمة لأغراض هذا التقرير. انظر الملحق (أ) للاطلاع على التفاصيل. تم استثناء سوريا في فترة الدراسة بسبب عدم توفر البيانات. كما تم استثناء فلسطين للفترة 2025-2027، وكل من أفغانستان ولبنان للفترة 2026-2027 بسبب عدم توفر البيانات. وتمثل هذه البلدان مجتمعة حوالي 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، وبالتالي، لا يؤثر التغيير الناتج عن ذلك في نطاق تغطية البلدان إلا تأثيراً هامشياً في الإجمالي الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي.

تُظهر النتائج على مستوى المجموعات أن وضع بلدان منظمة التعاون الإسلامي، القريب من التوازن في عام 2022، ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطورات التي شهدتها البلدان المصدرة للوقود (الشكل 14.2.ب) فقد انتقل وضعها المالي الإجمالي من عجز بنسبة 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي في 2021 إلى فائض بنسبة 3.7% في 2022، قبل أن يتراجع إلى فائض بنسبة 0.5% في 2023 ثم يعود إلى العجز بنسبة 1.0% في 2024 و 2.5% في 2025. ولم يكن التحسن في عام 2022 مشتركاً على نطاق واسع بين بلدان المنظمة، بل تأثر بدرجة كبيرة بالتحسن الكبير في الوضع المالي للبلدان المصدرة للوقود، التي استفادت إيراداتها من الظروف المواتية في أسواق السلع الأساسية. كما أسهمت عودة وضعها المالي إلى العجز بدرجة كبيرة في اتساع العجز الإجمالي لبلدان المنظمة بعد عام 2022.

واتبعت الأرصدة المالية بين المجموعات الأخرى مسارات مختلفة وأقل تقلباً بشكل عام. فقد سجلت البلدان المصدرة للسلع الأولية غير الوقودية عجزاً طوال فترة الدراسة، وقد اتسع هذا العجز من 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 إلى 3.9% في كل من عامي 2022 و 2023، قبل أن يتقلص إلى حوالي 3% في الفترة 2024-2025. كما واصلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي الأخرى تسجيل عجز طوال الفترة، وإن كان وضعها المالي قد تحسّن بانخفاض العجز من 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 إلى 3.5% في عام 2025. وتشير هذه الاختلافات إلى أن الاتجاه العام للمالية العامة في منظمة التعاون الإسلامي يعكس هياكل مالية ودرجات متفاوتة من التأثر بالعوامل الاقتصادية المختلفة، وليس مساراً موحدًا تشترك فيه جميع البلدان الأعضاء.

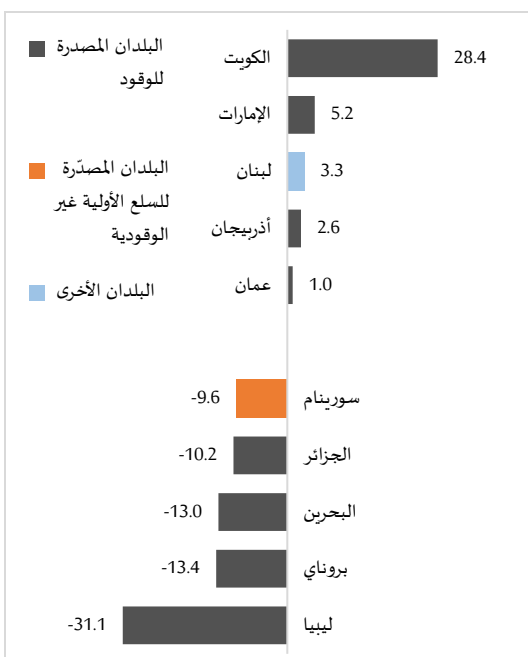
تشير التوقعات إلى استقرار عام يعقبه تحسّن طفيف. فمن المتوقع أن يظل العجز الإجمالي لمنظمة التعاون الإسلامي قريباً من مستواه المسجل في عام 2025 ليبلغ 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026، قبل أن يتقلص إلى حدود 2.8% في 2027. وبالنسبة للبلدان المصدرة للوقود، فيتوقع أن ينخفض العجز من 2.5% في 2025 إلى 1.8% في 2026 و 1.4% في 2027. أما البلدان المصدرة للسلع الأولية غير الوقودية، فمن المتوقع أن يظل عجزها قريباً من 3% في المقابل يُتوقع أن يتسع العجز في بلدان منظمة التعاون الإسلامي الأخرى بصورة مؤقتة ليبلغ 4.0% في 2026، قبل أن يتراجع قليلاً لحدود 3.8% في 2027. وتشير التوقعات بالتالي إلى أن ضبط أوضاع المالية العامة على مستوى بلدان المنظمة ككل من المرجح أن يكون تدريجياً، مع استمرار تسجيل عجوزات كبيرة في معظم مجموعات البلدان.

2.3.2 الأوضاع المالية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

في عام 2025، سجّلت ستة بلدان فقط من بلدان منظمة التعاون الإسلامي فائضاً مالياً، في حين سجّلت البلدان الـ 49 المتبقية التي تتوافر عنها بيانات عجزاً مالياً. وسجلت الكويت أكبر فائض على الإطلاق، بنسبة 28.4% من الناتج المحلي الإجمالي، تليها الإمارات العربية المتحدة (5.2%)، ولبنان (3.3%)، وأذربيجان (2.6%)، وعمان (1.0%) (الشكل 15.2). وكانت تركمانستان هي الدولة الأخيرة التي سجلت فائضاً، بنسبة 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى الطرف الآخر، سجّلت ليبيا أكبر عجز مالي بلغ 31.1% من الناتج المحلي الإجمالي. كما تجاوز العجز 10% من الناتج المحلي الإجمالي في كلّ من بروناي دار السلام (13.4%)، والبحرين (13.0%)، والجزائر (10.2%)، في حين سجّلت سورينام عجزا قدره 9.6%. ومن اللافت بشكل خاص وجود بلدان مصدّرة للوقود في طرفي هذا التوزيع، إذ إنّ أربعة من أكبر خمسة فوائض، وأربعة من أكبر خمسة عجوزات، سجّلت في بلدان من منظمة التعاون الإسلامي المصدّرة للوقود. ويشير ذلك إلى أن كون البلد مصدرا للوقود لا يكفي وحده لتفسير النتائج المالية. فقد تسهم إيرادات السلع الأساسية في تعزيز الأوضاع المالية عندما تكون الأسعار وظروف الإنتاج مواتية، إلا أن النتيجة الإجمالية تعتمد أيضا على التزامات الإنفاق، وقواعد المالية العامة، ومستويات الإنتاج، وخيارات السياسات الخاصة بكل بلد.

الشكل 15.2: أعلى مستويات الفائض والعجز المالي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2025 (%) من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مجموعة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، أبريل 2026. ملاحظة: يُقصد بالرصيد المالي صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-) للحكومة العامة. تم تصنيف مجموعتي البلدان المصدرة للوقود والبلدان المصدرة للمنتجات الأولية غير النفطية وفقا لتصنيف صندوق النقد الدولي (2026a) حسب المصدر الرئيسي لعائدات الصادرات. أما باقي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فقد تم تجميعها تحت فئة البلدان الأخرى الأعضاء في المنظمة لأغراض هذا التقرير. انظر الملحق (أ) للاطلاع على التفاصيل. البيانات المتاحة تتعلق بـ 55 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي، أي كل البلدان الأعضاء باستثناء سوريا وفلسطين.

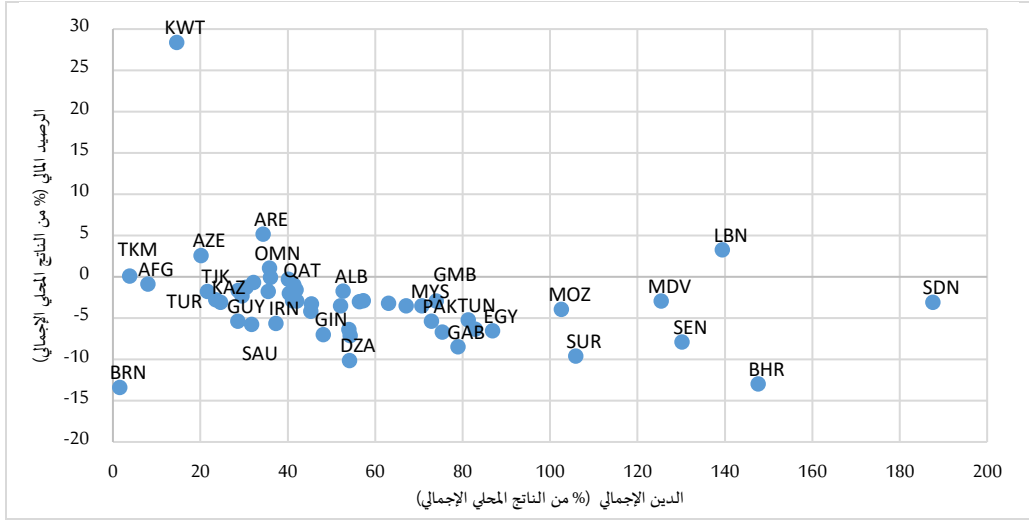
اختلفت التغيرات المسجّلة مقارنة بعام 2024 اختلافاً كبيراً بين البلدان. فمن بين 55 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي تتوافر عنها بيانات للعامين، تحسّن الرصيد المالي في 31 بلدا، في حين تدهور في 24 بلدا. ويكتسب ذلك أهمية خاصة، إذ اتسع العجز الإجمالي لمنظمة التعاون الإسلامي، رغم ذلك، من 2.7% إلى 3.0% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى أن التغير الإجمالي تأثر بحجم التغيرات في بعض البلدان وبثقلها الاقتصادي، وليس بتدهور واسع النطاق في الأوضاع المالية عبر بلدان المنظمة ككل. وسجّلت كلّ من المالديف والسنگال والجزائر وتوغو ولبنان تحسّنا ملحوظا، في حين شهدت سورينام والغابون وليبيا تراجعا كبيرا في أرصدها المالية.

وتؤكد النتائج على المستوى القطري أهمية النظر إلى الرصيد المالي الإجمالي جنباً إلى جنب مع الوضع الأوسع نطاقاً للمالية العامة. فقد تدخل بلدان تسجّل مستويات متشابهة من العجز السنة بمستويات مختلفة تماما من الدين الحكومي، كما يمكن أن تسجّل الاقتصادات ذات المستويات المنخفضة والمرتفعة من الدين على حد سواء عجوزات كبيرة. وتوفر العلاقة بين هذين المؤشرين منظورا أكثر شمولا لمواطن الضعف في المالية العامة.

3.3.2 الأرصدة المالية في سياق الدين العام

يعكس الرصيد المالي الفرق السنوي بين إيرادات الحكومة ونفقاتها، في حين يفيد الدين العام الالتزامات المتراكمة على مدى فترة زمنية. ويوفر النظر في المؤشرين معا سياقاً إضافياً لفهم النتائج على مستوى البلدان الواردة أعلاه. في عام 2025، تراوح إجمالي الدين الحكومي بين دول منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر عنها بيانات بين 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي في بروناي دار السلام و187.6% في السودان، إلى جانب اختلافات واسعة مماثلة في الأرصدة المالية (الشكل 16.2).

الشكل 16.2: إجمالي الدين الحكومي العام والرصيد المالي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2025



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مجموعة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، أبريل 2026. ملاحظة: يُقصد بالرصيد المالي صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-) للحكومة العامة. يُقصد بإجمالي الدين إجمالي دين الحكومة العامة. البيانات متاحة لـ 52 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي. تم استثناء ليبيا وفلسطين والصومال وسوريا واليمن لعدم توفر البيانات لسنة 2025 في كلا المؤشرين.

يُظهر توزيع البيانات أن الأرصدة المالية المتقاربة قد تقترن بمستويات مختلفة جداً من الدين العام، والعكس صحيح. فعلى سبيل المثال، سجّلت بروناي دار السلام أحد أكبر مستويات العجز المالي في منظمة التعاون الإسلامي، بنسبة بلغت 13.4% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين لم تتجاوز نسبة إجمالي الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة 1.5%. وفي المقابل، سجّلت البحرين عجزاً مماثلاً بلغ 13.0%، إلا أنّ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت 147.6%. ويظهر تباین مماثل بين البلدان التي سجّلت فوائض مالية. ومثال ذلك الكويت التي جمّعت بين أعلى فائض مالي، بلغ 28.4% من الناتج المحلي الإجمالي، ودين بلغ 14.6%. في حين سجّل لبنان فائضاً قدره 3.3% مقابل دين بلغت قيمته 139.4% من الناتج المحلي الإجمالي. كما ارتبطت مستويات الدين المرتفعة بأوضاع مالية شديدة التباين. فبالإضافة إلى البحرين ولبنان، تجاوز إجمالي الدين الحكومي نسبة 100% من الناتج المحلي الإجمالي في كلّ من السودان والسنغال والمالديف وسورينام وموزمبيق. وتراوحّت أرصدها المالية بين عجز بلغ 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي في المالديف

و9.6% في سورينام، في حين سجّل السودان، رغم امتلاكه أعلى نسبة للدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان المشمولة، عجزاً قدره 3.1%. ويؤكد هذا التباين أن الرصيد المالي الحالي لا يوفر مؤشراً مباشراً على حجم أعباء الدين المتراكمة أو على الدرجة الإجمالية للشفافية المالية.

إذ تظهر هذه المقارنة أنّ مستويات مماثلة من العجز السنوي قد تترافق مع أعباء دين متباينة بدرجة كبيرة، وأنّ ارتفاع مستويات الدين لا يعني بالضرورة تماثل الضغوط المالية الحالية بين البلدان. وبالتالي فإنّ الجمع بين هذين المؤشرين يعطي صورة أكثر شمولاً وإفادةً عن الأوضاع المالية العامة في الآونة الأخيرة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

4.2 ملاحظات ختامية ودلالات على صعيد السياسات

تشير نتائج هذا الفصل إلى وجود بيئة اقتصادية كلية تتعايش فيها التحسينات الأخيرة مع تحديات مستمرة ومتفاوتة على صعيد السياسات. فقد تحسنت أوضاع سوق العمل بوجه عام، وتراجعت الضغوط التضخمية، في حين اتسمت التطورات المالية العامة بقدر أكبر من التباين. غير أن هذه الاتجاهات الإجمالية لا تقدم سوى صورة جزئية، إذ لا تزال هناك فروق كبيرة بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي من حيث أداء سوق العمل، وديناميكيات التضخم، والأوضاع المالية، والقدرة على استيعاب الصدمات. ويُعد هذا التنوع من أبرز الرسائل التي يخلص إليها الفصل، وهو ما يستدعي اعتماد سياسات تراعي الظروف الوطنية، بدلاً من الاستناد إلى تشخيص موحد.

وتؤكد تطورات سوق العمل أهمية تحويل الإمكانيات المتزايدة للقوى العاملة في بلدان المنظمة إلى فرص عمل منتجة. فلئن شكلت التحسينات الأخيرة في معدلات المشاركة والتوظيف والبطالة تطوراً مشجعاً، فإنّ وتيرة التقدم أصبحت أكثر محدودة خلال السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى وجود مصادر مهمة من العمالة غير المستغلة بالكامل. وتبرز هذه التحديات بصورة خاصة في الانتقال من التعليم إلى العمل وفي مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، مما يجعل أولوية السياسات تتجاوز مجرد إيجاد فرص العمل. إذ يمكن أن يسهم تعزيز الروابط بين التعليم والمهارات واحتياجات سوق العمل، إلى جانب توفير خدمات توظيف فعالة، وإتاحة فرص عملية لاكتساب الخبرة، واعتماد تدابير تحدّ من العوائق أمام المشاركة في سوق العمل، في تحويل الإمكانيات الديموغرافية إلى مستويات أعلى من الإنتاجية ونمو أكثر استدامة. كما يزيد التغير التكنولوجي المتسارع من أهمية إعادة تأهيل المهارات، والتعلم مدى الحياة، ووجود مؤسسات قادرة على دعم العاملين خلال مراحل الانتقال بين المهن. وبالنسبة إلى البلدان التي تشهد نمواً سريعاً في أعداد السكان في سن العمل، سيكون تسريع خلق فرص العمل المنتجة مهماً بصفة خاصة لتحويل التغير الديموغرافي إلى مكاسب في النمو.

من جهتها تشير تحليلات التضخم إلى أن عملية تراجع التضخم التي شهدتها الفترة الأخيرة ينبغي اعتبارها تحسّناً، لا عودة مكتملة إلى الأوضاع السعيرية الطبيعية. ولا تزال الزيادة التراكمية في الأسعار كبيرة، في حين تتفاوت معدلات التضخم تفاوتاً ملحوظاً بين البلدان. ولازالت أسعار الغذاء والطاقة في الأسواق الخارجية تؤثر في مسار التضخم، غير أن آثارها المحلية تعتمد على أسعار الصرف، وظروف العرض، وأطر السياسات الاقتصادية الكلية المعتمدة. بناءً على ذلك، ستختلف الاستجابة الملائمة بين الاقتصادات التي أصبح فيها

التضخم مستمراً وتلك التي تنشأ فيها الضغوط التضخمية أساساً عن عوامل خارجية أو مؤقتة. وبالإضافة إلى اتباع سياسات اقتصادية كلية موثوقة، يمكن أن يسهم تعزيز القدرة على توفير السلع والخدمات محلياً، وتحسين قدرة سلاسل الإمداد على الصمود، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة، وتنويع مصادر الواردات الأساسية، في الحد من التعرض للصدمات الخارجية المتكررة ودعم استقرار الأسعار بصورة أكثر استدامة.

وتضيف التطورات المالية العامة مزيداً من التعقيد إلى المشهد. فلم يستمر التحسن الذي لوحظ في وقت سابق من فترة الدراسة بالوتيرة نفسها في جميع البلدان. كما تعكس التطورات اللاحقة تجارب متباينة بدرجة كبيرة بين مجموعات البلدان المصدرة للسلع الأساسية وبين البلدان كلّ على حدة. كما تظهر المقارنة بين الأرصدة المالية والدين العام أن الاحتياجات التمويلية الحالية وعبء الدين المتراكم قد يختلفان بدرجة كبيرة بين البلدان. لذلك، لا ينبغي تقييم الأوضاع المالية استناداً إلى معيار واحد للعجز. ويمكن أن يسهم تعزيز نظم الإيرادات، وتحسين كفاءة الإنفاق وتحديد أولوياته، والحفاظ على أطر موثوقة للمالية العامة على المدى المتوسط، في دعم استدامة المالية العامة، مع الحفاظ، حيثما أمكن، على الاستثمار المنتج والدعم الاجتماعي الموجّه بصورة جيدة. وبالنسبة إلى الاقتصادات التي تعتمد على السلع الأساسية بصفة خاصة، توفر فترات ارتفاع الإيرادات فرصة لإعادة بناء الهوامش المالية، والحد من الإنفاق المسائر للدورة الاقتصادية، وتعزيز القدرة على الصمود أمام صدمات السلع الأساسية والصدمات الخارجية في المستقبل.

وترتبط هذه النتائج ببعضها ارتباطاً وثيقاً. فمن شأن زيادة فرص العمل وتعزيز إنتاجيتها أن يدعم دخول الأسر وقاعدة الإيرادات العامة. كما يمكن لمزيد من استقرار الأسعار أن يحافظ على القوة الشرائية ويوفر بيئة أكثر قابلية للتنبؤ بالنسبة إلى الاستثمار. ويمكن لسلامة أوضاع المالية العامة أن تحافظ على قدرة الحكومات على مواصلة تقديم الخدمات الأساسية، والاستثمار في القدرات الإنتاجية، والاستجابة عند ظهور صدمات جديدة. وفي المقابل، يمكن أن يؤدي استمرار التضخم، وضعف نتائج سوق العمل، وضيق الحيز المالي إلى تعزيز بعضها بعضاً، مما يحد من رفاه الأسر وقدرة الحكومات على دعم النمو.

وعليه، فإن هدف السياسات يتجاوز مجرد تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي كلّ على حدة. وينبغي أن يعزز كل من العمالة المنتجة، واستقرار الأسعار، واستدامة المالية العامة، والقدرة على استيعاب الصدمات الخارجية بعضها بعضاً. ونظراً إلى التنوع الكبير بين اقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي، ستختلف الأولويات وتسلسلها بالضرورة، إلا أن تعزيز القدرات الإنتاجية، وبناء هوامش للسياسات، وتنمية رأس المال البشري، تمثل جميعها ركائز مشتركة لتحقيق استقرار اقتصادي كلي أكثر استدامة.

الآفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي
2026

الفصل

3

تطورات القطاع الخرجي



تعد الروابط الاقتصادية الخارجية جزءاً مهماً من الأداء الاقتصادي، إذ تربط بين الإنتاج والطلب المحليين من جهة، والأسواق والتمويل والتدفقات العابرة للحدود من جهة أخرى. وبالنسبة إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي، تعطي تجارة السلع والخدمات وأنماط التجارة مع الشركاء من داخل المنظمة وخارجها، إلى جانب تطورات الحساب الجاري، صورة شاملة عن كيفية اندماج اقتصادات البلدان الأعضاء في الاقتصاد العالمي، ومدى تأثير هذه الروابط في تشكيل أوضاعها الخارجية.

وتتباين هذه الروابط بدرجة كبيرة بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فالحجم الاقتصادي والموارد المتاحة والهيكل الإنتاجية واحتياجات الاستيراد والقدرة على تصدير الخدمات، كلها عوامل تؤثر في طبيعة الانخراط الخارجي ومستواه. ولئن ارتبطت بعض الاقتصادات ارتباطاً وثيقاً بأسواق السلع الأساسية والطاقة، فإن بعضها الآخر يعتمد بدرجة أكبر على الصناعات التحويلية أو الخدمات أو العلاقات التجارية المتنوعة. كما تصيف التجارة البينية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي بُعداً آخر، إذ تعكس مدى استفادة البلدان الأعضاء من الأسواق وعلاقات التوريد داخل منظومة المنظمة.

يركز هذا الفصل بصورة رئيسية على التطورات خلال الفترة 2021-2025، مع الاستعانة بمنظور زمني أطول أو استشرافي حيثما كان ذلك مناسباً وتوافرت البيانات اللازمة. ويجمع التحليل بين المستوى الإجمالي، والتحليل حسب مجموعات البلدان، والتحليل على مستوى كل بلد، مع مراعاة الاختلافات في نطاق تغطية البيانات بين المؤشرات. وترد التصنيفات التفصيلية ومجموعات البلدان المستخدمة في التحليل في الملحق ذي الصلة وملاحظات الأشكال.

وقد جرت التطورات في القطاع الخارجي خلال هذه الفترة في ظل بيئة دولية متغيرة اتسمت بتقلبات أسعار السلع الأساسية، وتغير ظروف التجارة العالمية، والتوترات الجيوسياسية، واضطرابات طرق النقل والطاقة الرئيسية. وفي الآونة الأخيرة، أضاف الصراع في الشرق الأوسط، الذي تركز في إيران وترتبت عنه تداعيات كبيرة في دول الخليج، مزيداً من أوجه عدم اليقين بشأن أسواق الطاقة والشحن وغيرها من الأنشطة العابرة للحدود. وفي ظل هذه التطورات، يستعرض الفصل التجارة الدولية في السلع والخدمات، والتجارة البينية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وأوضاع الحساب الجاري، مع إيلاء اهتمام خاص لتنوع الهياكل والروابط الخارجية بين بلدان المنظمة.

1.3 التجارة الدولية في السلع

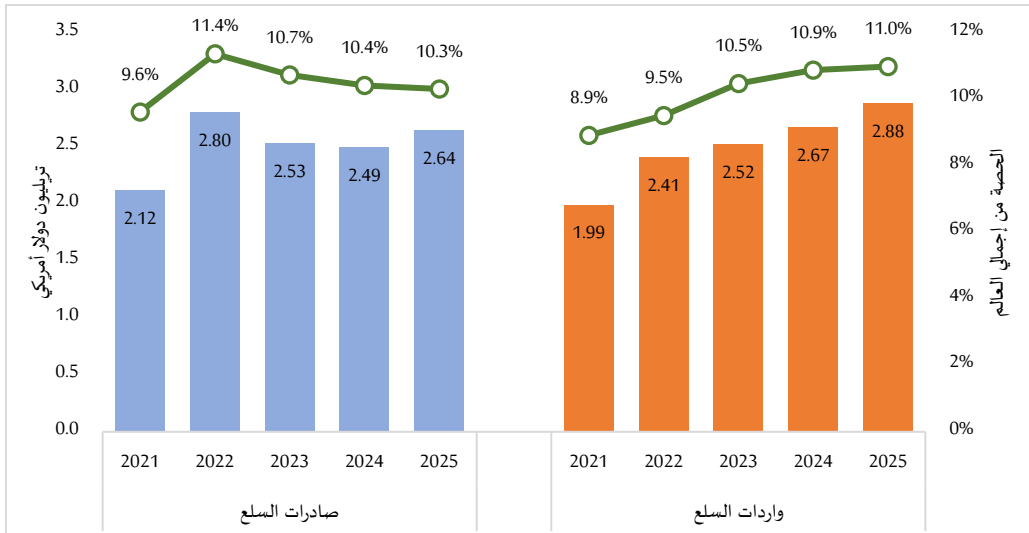
تُعدّ التجارة السلعية إحدى الآليات الرئيسية التي تتيح للاقتصادات النفاذ إلى الأسواق الدولية، والمشاركة في شبكات الإنتاج، وتأمين السلع الوسيطة والرأسمالية. ويؤثر حجمها وتركيبها في حصيلة الإيرادات من النقد الأجنبي والقدرة الإنتاجية ومدى التعرض للتغيرات في الطلب العالمي وأسعار السلع الأساسية والظروف التجارية. وتكتسي هذه الأبعاد أهمية خاصة بالنسبة إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وذلك باعتبار تنوع هياكل صادراتها، التي تتراوح بين اقتصادات تعتمد على تصدير الوقود والسلع الأولية، واقتصادات تتمتع بقاعدة أكثر تنوعاً في مجالي التصنيع والتجارة.

1.1.3 الاتجاهات الحديثة في تجارة السلع

شهدت تجارة السلع العالمية انتعاشاً ملحوظاً في 2025 إثر نمو متواضع نسبياً في 2024. إذ ارتفعت صادرات السلع العالمية بنسبة 6.9%، من 23.9 تريليون دولار أمريكي في 2024 إلى 25.6 تريليون دولار أمريكي في 2025. كما ارتفعت الواردات بنفس الوتيرة، من 24.5 تريليون دولار أمريكي إلى 26.2 تريليون دولار أمريكي.⁴ وشكل ذلك انتعاشاً واضحاً من الانخفاض المسجل عام 2023، ورفع قيمتي الصادرات والواردات إلى ما فوق مستويات الذروة السابقة التي سجلت في 2022.

واصلت التجارة السلعية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي نموها في عام 2025. فقد ارتفعت الصادرات بنسبة 5.9%، من 2.49 تريليون دولار أمريكي في 2024 إلى 2.64 تريليون دولار أمريكي في 2025، في حين نمت الواردات بوتيرة أسرع بلغت 7.9%، مرتفعةً من 2.67 تريليون دولار أمريكي إلى 2.88 تريليون دولار أمريكي. وتراجعت حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي الصادرات السلعية العالمية تدريجياً، من ذروتها البالغة 11.4% في 2022 إلى 10.3% في 2025. وبينما ارتفعت حصتها من الواردات السلعية العالمية من 8.9% في عام 2021 إلى 11.0% في 2025 (الشكل 1.3). وتشير هذه الاتجاهات المتباينة إلى أن التجارة السلعية لبلدان المنظمة واصلت توسعها من حيث القيمة المطلقة، غير أن نمو الواردات تجاوز بصورة متزايدة نمو الصادرات خلال الفترة محل الدراسة.

الشكل 1.3: التجارة الدولية في السلع في بلدان منظمة التعاون الإسلامي



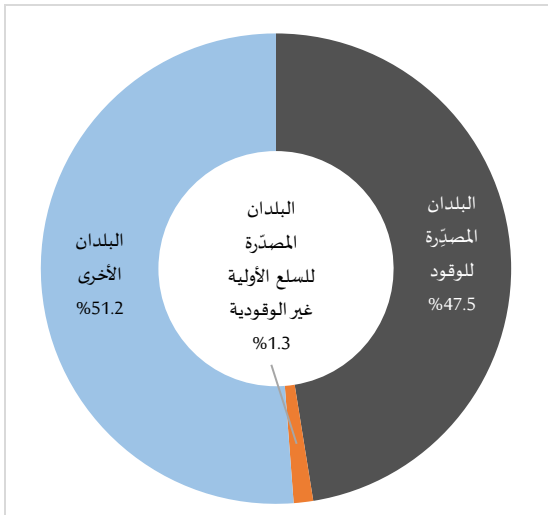
المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي، التجارة الدولية في السلع (حسب البلد الشريك) (IMTS).

⁴ على الصعيد العالمي، تتجاوز قيمة الواردات السلعية المبلغ عنها، في العادة، قيمة الصادرات المبلغ عنها، وذلك لأن الواردات تُقِيمُ عموماً على أساس التكلفة والتأمين وأجور الشحن (CIF)، بما يشمل تكاليف الشحن والتأمين حتى حدود البلد المستورد، في حين تُقِيمُ الصادرات عموماً على أساس التسليم على ظهر السفينة (FOB)، بما لا يشمل تلك التكاليف المتكبدة بعد حدود البلد المصدر. وقد تنشأ فروق إضافية نتيجة لاختلاف توقيت تسجيل المعاملات ونسبتها إلى البلدان والنظم التجارية المطبقة والتصنيفات المستخدمة ونطاق تغطية البيانات. وبالتالي فإن الفجوة بين إجمالي الصادرات والواردات على المستوى العالمي تعكس أوجه عدم التماثل الإحصائي واختلاف أسس التقييم، ولا ينبغي تفسيرها على أنها عجز في التجارة العالمية.

كان التوسع في صادرات بلدان منظمة التعاون الإسلامي واسع النطاق نسبياً. قد سجل 38 بلداً من البلدان الأعضاء زيادة في صادراتها السلعية خلال عام 2025، بإجمالي زيادة بلغ 207.7 مليار دولار أمريكي. في المقابل، شهدت البلدان الأعضاء الـ 19 المتبقية انخفاضاً في صادراتها، بلغ مجموعه 60.2 مليار دولار أمريكي. وسجلت الإمارات العربية المتحدة أكبر زيادة، بلغت 49.4 مليار دولار أمريكي، تلتها ماليزيا بزيادة قدرها 34.3 مليار دولار أمريكي، ثم المغرب (22.8 مليار دولار أمريكي)، وأوزبكستان (21.4 مليار دولار أمريكي)، وإندونيسيا (15.2 مليار دولار أمريكي). ومثلت هذه البلدان الخمسة مجتمعة 68.9% من إجمالي الزيادة المسجلة في البلدان التي شهدت نمواً في صادراتها. أما أكبر الانخفاضات، فقد سُجلت في قطر والعراق والجزائر.

أما نموّ الواردات، فيبدو جلياً في عدد أكبر من البلدان. إذ ارتفعت الواردات السلعية في 47 بلداً من بلدان المنظمة، بزيادة إجمالية قدرها 251.6 مليار دولار أمريكي، في حين سجلت عشرة بلدان انخفاضاً بلغ مجموعه 39.9 مليار دولار أمريكي. وسجلت ماليزيا أكبر زيادة، بلغت 38.8 مليار دولار أمريكي، تلتها المملكة العربية السعودية بزيادة قدرها 31.6 مليار دولار أمريكي، ثم المغرب (26.8 مليار دولار أمريكي)، والإمارات العربية المتحدة (26.4 مليار دولار أمريكي)، وتركيا (21.4 مليار دولار أمريكي). ومثلت هذه البلدان الخمسة مجتمعة 57.6% من إجمالي الزيادة المسجلة في البلدان التي شهدت نمواً في وارداتها. أما أكبر الانخفاضات، فقد سُجلت في نيجيريا وفلسطين وإيران ومصر.

الشكل 2.3: توزيع صادرات بلدان منظمة التعاون الإسلامي للسلع حسب مجموعة المصدرين، 2025



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي، التجارة الدولية في السلع (حسب البلد الشريك) (IMTS). ملاحظة: تم تصنيف مجموعتي البلدان المصدرة للوقود والبلدان المصدرة للمنتجات الأولية غير الوقودية وفقاً لتصنيف صندوق النقد الدولي (2026a) حسب المصدر الرئيسي لعائدات الصادرات. أما باقي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فقد تم تجميعها تحت فئة البلدان الأخرى الأعضاء في المنظمة لأغراض هذا التقرير. انظر الملحق أ للاطلاع على التفاصيل.

2.1.3 هيكل الصادرات وكبار الشركاء التجاريين

إلى جانب التغيرات في قيم التجارة، يظل هيكل الصادرات السلعية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي من الاعتبارات الهيكلية المهمة. إذ لا تزال عدة بلدان رئيسية تعتمد في جزء كبير من عائداتها التصديرية على الوقود وسائر السلع الأولية، مما يجعل إيراداتها الخارجية شديدة التأثر بالتطورات في أسواق السلع الأولية.

واستناداً إلى تصنيف صندوق النقد الدولي بحسب مصدر عائدات التصدير،⁵ استحوذت البلدان الأعضاء الـ 18 المصدرة للوقود على 47.5% من إجمالي الصادرات السلعية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2025 (الشكل 2.3). ولا تمثل هذه النسبة حصة الوقود من إجمالي صادرات المنظمة، وإنما تعكس إسهام الاقتصادات

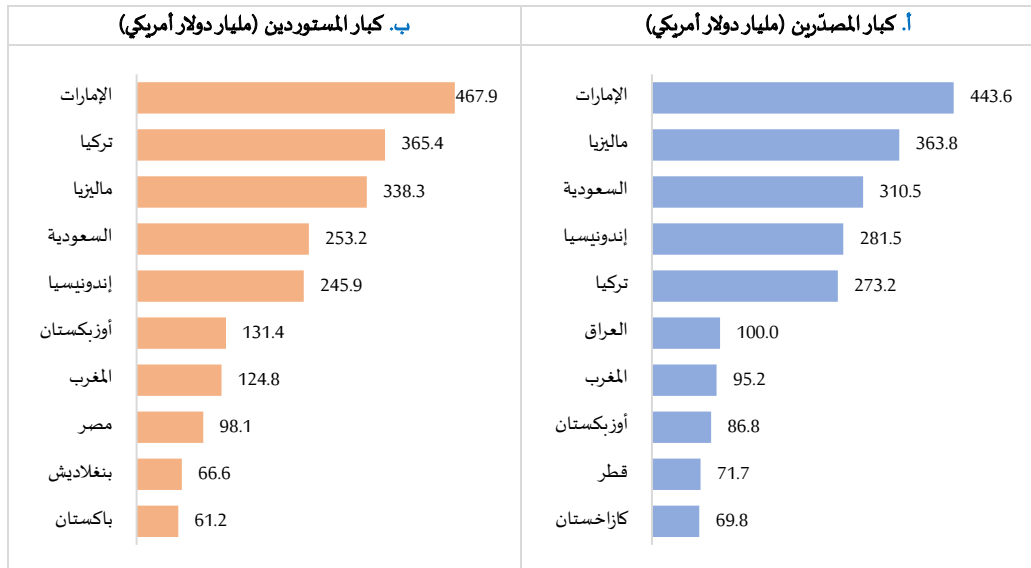
⁵ انظر الملحق (أ) للاطلاع على منهجية التصنيف وتكوين مجموعات بلدان منظمة التعاون الإسلامي وفقاً للمصدر الرئيسي لعائدات التصدير.

التي يشكل الوقود فيها المصدر الرئيسي لعائدات الصادرات السلعية. وبلغت حصة البلدان المصنفة ضمن فئة مصدري السلع الأولية غير الوقودية 1.3% من إجمالي الصادرات، في حين جاءت النسبة المتبقية، البالغة 51.2%، من اقتصادات لا تدرج ضمن أي من هاتين المجموعتين المعتمدتين على السلع الأولية.

يبرز هذا التوزيع فارقا مهما بين تركيز الصادرات والاعتماد على السلع الأولية. إذ جاءت أكثر من نصف الصادرات السلعية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي من اقتصادات لا تدرج ضمن مجموعتي البلدان المعتمدتين على السلع الأولية، مما يعكس الإسهام الكبير للبلدان التي لا تشكل صادرات الوقود أو السلع الأولية غير الوقودية قاعدة رئيسية لصادراتها. في الوقت نفسه، تعني الأهمية المستمرة للاقتصادات المصدرة للوقود أنّ التغيرات في الطلب العالمي على الطاقة وأسعارها يمكن أن يكون لها تأثير كبير في إجمالي عائدات التصدير والأرصدة التجارية لبلدان المنظمة. بناء على ذلك، فإن تعزيز تنوع المنتجات والأسواق، إلى جانب زيادة القيمة المضافة محليا، قد يسهم توسيع مصادر عائدات التصدير والحد من التعرض لتقلبات دورات أسعار السلع الأولية.

تركزت صادرات السلع بدورها لدى عدد محدود نسبيا من البلدان الأعضاء. فقد استحوذت أكبر خمس دول مصدرة على 63.4% من إجمالي صادرات السلع في دول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2025، في حين بلغت حصة أكبر عشر دول مصدرة 79.4%. وتصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة المصدّرين، بصادرات بلغت قيمتها 443.6 مليار دولار أمريكي، تلتها ماليزيا بقيمة 363.8 مليار دولار أمريكي، ثم المملكة العربية السعودية بقيمة 310.5 مليار دولار أمريكي وإندونيسيا بقيمة 281.5 مليار دولار أمريكي وتركيا بقيمة 273.2 مليار دولار أمريكي. واستكملت كل من العراق والمغرب وأوزبكستان وقطر وكازاخستان قائمة أكبر عشرة مصدّرين (الشكل 3.3 أ). ويعكس وجود ماليزيا وإندونيسيا وتركيا ضمن قائمة كبار المصدّرين، إلى جانب البلدان الرئيسية المصدّرة للمحروقات، تنوع الهياكل الإنتاجية والتجارية التي تستند إليها المراكز التصديرية الرائدة في منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 3.3: أبرز بلدان منظمة التعاون الإسلامي في التجارة الدولية للسلع، 2025



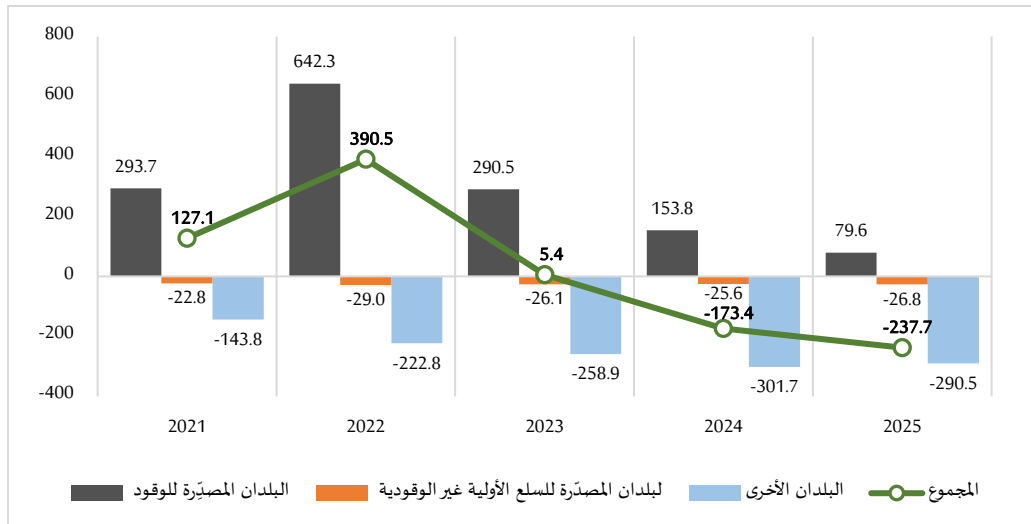
المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي، التجارة الدولية في السلع (حسب البلد الشريك) (IMTS).

من جهتها، اتسمت واردات السلع بدرجة مماثلة من التركيز. إذ حافظت دولة الإمارات العربية المتحدة على موقعها كأكبر مستورد للسلع بين دول المنظمة، بقيمة بلغت 467.9 مليار دولار أمريكي، تلتها تركيا وماليزيا والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا. وبلغت حصة هذه الاقتصادات الخمسة مجتمعة 58.1% من إجمالي واردات السلع لبلدان المنظمة، في حين استحوذت أكبر عشر دول مستوردة على 74.8% من إجمالي الواردات (الشكل 3.3.ب).

3.1.3 أرصدة تجارة السلع

شهدت أرصدة تجارة السلع في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تغيراً ملحوظاً خلال الفترة 2021-2025، وهو ما عكس إلى حد كبير التطورات في البلدان الأعضاء المصدرة للوقود. قد ارتفع الفائض الإجمالي من 127.1 مليار دولار أمريكي في 2021 إلى 390.5 مليار دولار أمريكي في 2022، قبل أن يتراجع بشكل حاد إلى 5.4 مليار دولار أمريكي في 2023، ثم يتحول إلى عجز بلغ 173.4 مليار دولار أمريكي في 2024 و 237.7 مليار دولار أمريكي في 2025 (الشكل 4.3).

الشكل 4.3: رصيد تجارة السلع في بلدان منظمة التعاون الإسلامي حسب فئة المصدرين، 2021-2025 (مليار دولار أمريكي)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي، التجارة الدولية في السلع (حسب البلد الشريك) (IMTS). ملاحظة: تم تصنيف مجموعتي البلدان المصدرة للوقود والبلدان المصدرة للمنتجات الأولية غير الوقودية وفقاً لتصنيف صندوق النقد الدولي (2026a) حسب المصدر الرئيسي لعائدات الصادرات. أما باقي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فقد تم تجميعها تحت فئة البلدان الأخرى الأعضاء في المنظمة لأغراض هذا التقرير. انظر الملحق أ للاطلاع على التفاصيل.

ويُعزى هذا التحول بالأساس إلى التراجع الحاد في الفائض الإجمالي لبلدان المنظمة المصدرة للوقود، إذ انخفض من 642.3 مليار دولار أمريكي في 2022 إلى 79.6 مليار دولار أمريكي في 2025. وظلت البلدان المصدرة للمنتجات الأولية غير الوقودية تسجل عجزاً محدوداً ومستقراً نسبياً طوال الفترة، في حين اتسع عجز بلدان منظمة التعاون الإسلامي الأخرى بشكل كبير، من 143.8 مليار دولار أمريكي في 2021 إلى 290.5 مليار دولار أمريكي في 2025. ونتيجة لذلك، كان الفائض الذي حققته البلدان المصدرة للوقود كافياً لتعويض عجوزات المجموعات الأخرى حتى عام 2023، لكنه لم يعد كذلك في عامي 2024 و 2025.

وتبلور النتائج على مستوى البلدان هذا التنوع بصورة أكبر. فقد سجل سبعة عشر بلدا من بلدان منظمة التعاون الإسلامي فوائض في تجارة السلع في عام 2025. وسجلت المملكة العربية السعودية أكبر فائض، بلغ 57.3 مليار دولار أمريكي، تلتها قطر (40.8 مليار دولار أمريكي) والعراق (40.7 مليار دولار أمريكي) وإندونيسيا (35.6 مليار دولار) ونيجيريا (26.5 مليار دولار) وماليزيا (25.5 مليار دولار). وتبين الفوائض الكبيرة التي سجلتها إندونيسيا وماليزيا أنّ المراكز القوية في تجارة السلع لم تقتصر على الاقتصادات المصدرة للوقود. وعلى الطرف الآخر، سجلت تركيا أكبر عجز، بلغ 92.2 مليار دولار أمريكي، تلتها مصر وأوزبكستان والكويت وإيران.

وجسد النزاع الذي شهده الشرق الأوسط مؤخرا، خاصة في إيران، وما له من تداعيات كبيرة طالت دول الخليج، عاملا مؤججا لحالة عدم اليقين في ما يتعلق بأفاق تجارة السلع، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان المصدرة للوقود. إذ قد يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادة عائدات الصادرات لدى المنتجين القادرين على الحفاظ على مستويات الإنتاج والاستمرار في الوصول إلى طرق الشحن. في الوقت نفسه، قد تؤدي الاضطرابات في إنتاج النفط والغاز أو نقلهما عبر مضيق هرمز إلى خفض أحجام الصادرات، وتأخير عمليات التسليم، ورفع تكاليف الشحن والتأمين (UNCTAD, 2026). وكما تم ذكره في القسم 3.2.2، يتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع أسعار النفط بنحو 32% في 2026 نتيجة الاضطرابات التي طالت الإنتاج والنقل في الشرق الأوسط. بناء على ذلك، يُرجح أن تتباين الآثار بين البلدان، كما قد يؤدي استمرار الاضطرابات لفترة طويلة إلى إضعاف الطلب العالمي ورفع تكاليف النقل بالنسبة إلى البلدان المصدرة للسلع غير الوقودية.

2.3 التجارة الدولية في الخدمات

أصبحت الخدمات التجارية مكونا متزايد الأهمية في التجارة الدولية، وذلك أنها تسهم في دعم الترابط والإنتاج وتبادل التكنولوجيا وتنقل الأشخاص والمعارف. وتشمل هذه الخدمات النقل والسفر، فضلا عن خدمات التشييد والخدمات المالية والتأمين والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من خدمات الأعمال. بالنسبة إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي، توفر تجارة الخدمات وسيلة مهمة لتنوع الإيرادات الخارجية بعيدا عن صادرات السلع، وتعزيز المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية التي يتزايد فيها دور الخدمات.

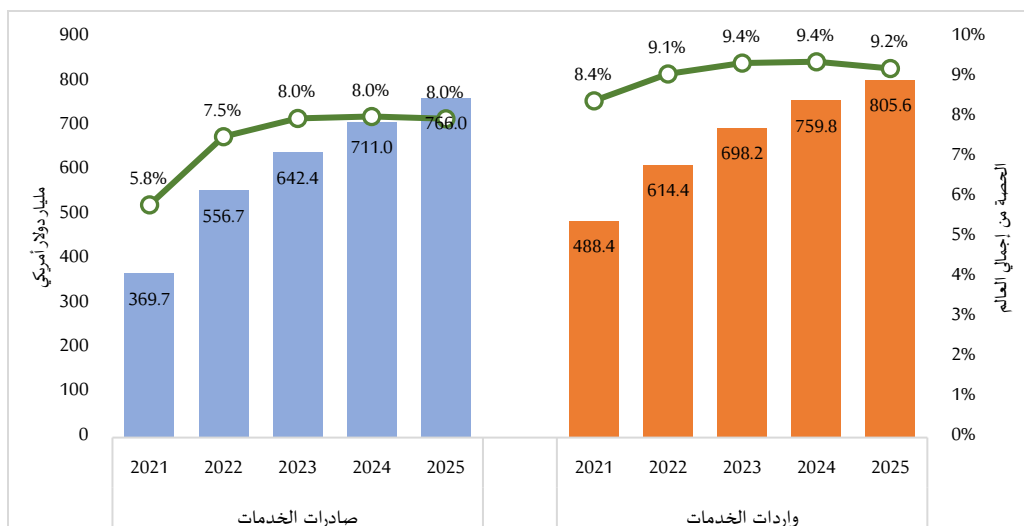
1.2.3 الاتجاهات الحديثة وأبرز البلدان في تجارة الخدمات

واصلت التجارة العالمية في الخدمات التجارية نموها القوي في عام 2025. فقد ارتفعت صادرات الخدمات العالمية المسجلة بنسبة 8.4%، من 8.85 تريليون دولار أمريكي في 2024 إلى 9.59 تريليون دولار أمريكي في 2025، في حين ارتفعت الواردات المسجلة بنسبة 7.9%، من 8.08 تريليون دولار أمريكي إلى 8.72 تريليون دولار أمريكي.⁶ كما حافظت تجارة الخدمات التجارية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي على اتجاهها التصاعدي. فارتفعت الصادرات بنسبة 7.7%، من 711.0 مليار دولار أمريكي في 2024 إلى 766.0 مليار دولار أمريكي في

⁶ على المستوى العالمي، يُفترض نظريا أن تتساوى صادرات الخدمات مع وارداتها. غير أنه في الواقع، تنشأ تفاوتات إحصائية كبيرة بسبب صعوبة قياس التجارة الدولية في الخدمات مقارنة بتجارة السلع، فضلا عن اختلاف البلدان في نطاق تغطية البيانات، وأساليب جمعها، وتصنيفها، وتوقيت تسجيلها، وممارسات تقديرها. بالتالي، لا ينبغي تفسير الفرق بين صادرات الخدمات العالمية المبلغ عنها ووارداتها المبلغ عنها على أنه فائض عالمي في تجارة الخدمات.

2025، في حين ارتفعت الواردات بنسبة 6.0%، من 759.8 مليار دولار أمريكي إلى 805.6 مليار دولار أمريكي. وظلت حصة منظمة التعاون الإسلامي من صادرات الخدمات العالمية مستقرة إلى حد كبير عند 8.0%، في حين انخفضت حصتها من الواردات العالمية انخفاضاً طفيفاً من 9.4% إلى 9.2% (الشكل 5.3). وأسهمت الزيادة الأكبر في الصادرات مقارنة بالواردات في 2025 في مزيد تقليص عجز المنظمة في تجارة الخدمات.

الشكل 5.3: التجارة الدولية في الخدمات التجارية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2025-2021



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التجارة العالمية.

من بين 49 بلداً من بلدان منظمة التعاون الإسلامي تتوافر لها بيانات قابلة للمقارنة على مستوى البلدان لعامي 2024 و2025،⁷ سجل 42 بلداً زيادة في صادرات الخدمات، بلغت قيمتها الجمالية 64.7 مليار دولار أمريكي. وسجلت دولة الإمارات العربية المتحدة أكبر زيادة، بلغت 11.4 مليار دولار أمريكي، تلتها ماليزيا (10.9 مليار دولار) والمملكة العربية السعودية (6.5 مليار دولار) وتركيا (5.5 مليار دولار) والمغرب (5.2 مليار دولار). ومثلت هذه البلدان الخمسة مجتمعة 61.0% من إجمالي الزيادة. كما سجلت كلٌّ من مصر وإندونيسيا وأوزبكستان زيادات كبيرة. ولم تراجع صادرات الخدمات إلا في سبعة بلدان تتوافر لها بيانات قابلة للمقارنة. وشكل الانخفاض في صادرات قطر معظم الانخفاض الإجمالي، إذ تراجعت صادراتها بمقدار 6.0 مليارات دولار أمريكي، أو بنسبة 20.3%، لتبلغ 23.6 مليار دولار. أما البلدان الستة الأخرى، فلم يتجاوز الانخفاض في أي منها 30 مليون دولار.

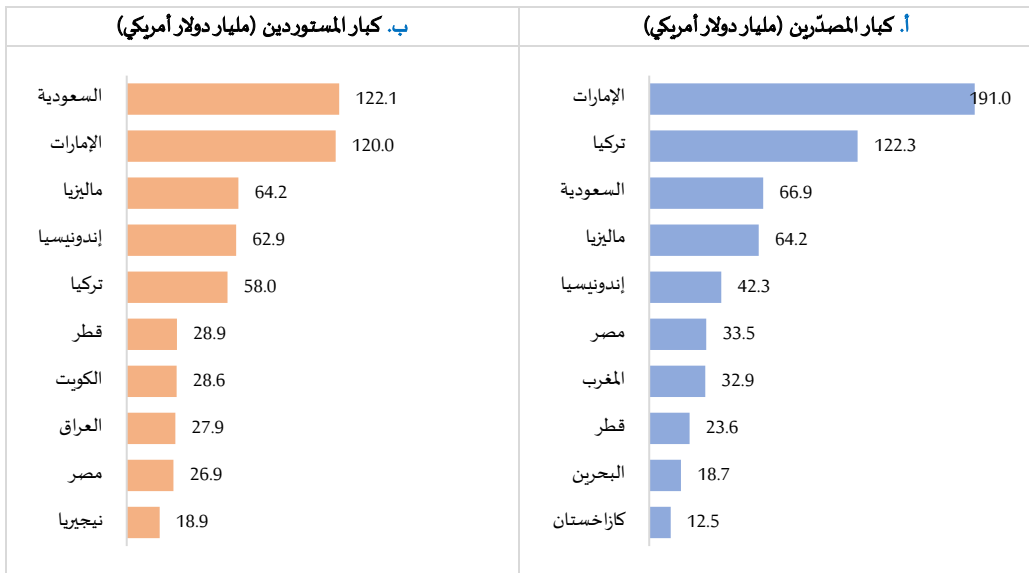
ارتفعت واردات الخدمات في 42 بلداً من مجموعة البلدان نفسها التي تتوافر عنها بيانات، مسجلة زيادة جمالية قدرها 53.2 مليار دولار أمريكي. وسجلت ماليزيا أكبر زيادة، بلغت 8.1 مليارات دولار أمريكي، تلتها إندونيسيا (5.4 مليارات دولار أمريكي) والمملكة العربية السعودية (5.0 مليارات دولار أمريكي) والإمارات العربية المتحدة (4.9 مليارات دولار أمريكي) وتركيا (3.4 مليارات دولار أمريكي). ومثلت هذه الاقتصادات الخمسة مجتمعة 50.2% من إجمالي الزيادة. كما تراجعت الواردات في سبعة بلدان، بإجمالي 5.8 مليارات دولار أمريكي. وسُجل معظم هذا الانخفاض في قطر والعراق.

⁷ البيانات غير متوفرة لكلٍّ من الكاميرون وغيانا وإيران وفلسطين والصومال وسوريا وتركمانستان واليمن.

ظلت تجارة الخدمات التجارية متركزة لدى عدد محدود نسبياً من البلدان الأعضاء. وكانت الإمارات العربية المتحدة أكبر مُصدّر للخدمات في منظمة التعاون الإسلامي في 2025، بقيمة بلغت 191.0 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل نحو ربع إجمالي صادرات الخدمات في المنظمة. وتلتها تركيا (122.3 مليار دولار أمريكي) والمملكة العربية السعودية (66.9 مليار دولار أمريكي) وماليزيا (64.2 مليار دولار أمريكي) واندونيسيا (42.3 مليار دولار أمريكي) (الشكل 6.3 أ). وبلغت حصة أكبر بلدين مصدّرين معاً 40.9% من إجمالي صادرات الخدمات في منظمة التعاون الإسلامي، في حين بلغت حصة البلدان العشرة الأكبر 79.4%.

أمّا على صعيد الواردات، فقد جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى بقيمة بلغت 122.1 مليار دولار أمريكي، متقدمة بفارق طفيف على دولة الإمارات العربية المتحدة التي بلغت وارداتها 120.0 مليار دولار أمريكي. وتلتها ماليزيا واندونيسيا وتركيا، إذ تراوحت واردات كل منها بين نحو 58 و64 مليار دولار أمريكي (الشكل 6.3 ب). وبلغت حصة أكبر خمسة مستوردين للخدمات 53.0% من إجمالي واردات منظمة التعاون الإسلامي، في حين بلغت حصة أكبر عشرة مستوردين 69.3%. وبالمقارنة مع الصادرات، يشير انخفاض درجة تركّز الواردات نسبياً إلى أن الطلب على الخدمات التجارية موزع على مجموعة أوسع من اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 6.3: أبرز بلدان منظمة التعاون الإسلامي في التجارة الدولية للخدمات التجارية، 2025 (مليار دولار أمريكي)

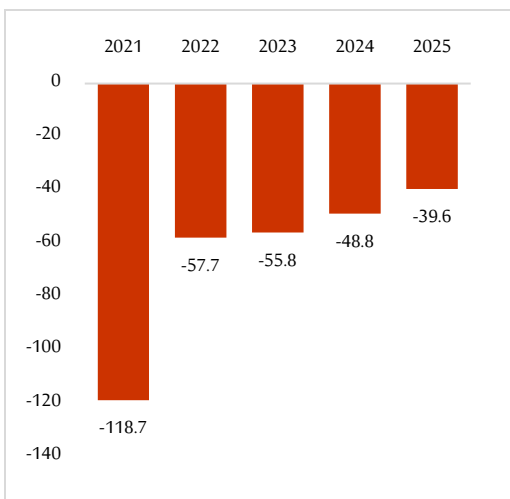


المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التجارة العالمية.
ملاحظة: البيانات الخاصة بعام 2025 غير متوفرة بالنسبة للكاميرون وإيران وفلسطين والصومال وسوريا وتركمانستان واليمن.

2.2.3 أرصدة تجارة الخدمات

ظلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي مستوردة صافية للخدمات التجارية طوال الفترة 2021–2025، رغم انخفاض العجز الإجمالي بصورة ملحوظة خلال هذه الفترة. فقد تراجع العجز من 118.7 مليار دولار أمريكي في 2021 إلى 57.7 مليار دولار أمريكي في 2022، وظل مستقراً إلى حد كبير في 2023، قبل أن يتراجع مجدداً إلى 48.8

الشكل 7.3: رصيد تجارة الخدمات التجارية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2021-2025



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التجارة العالمية.

مليار دولار أمريكي في 2024 و39.6 مليار دولار أمريكي في 2025 (الشكل 7.3). ويعكس هذا التحسن النمو الأسرع لصادرات الخدمات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي مقارنة ب وارداتها خلال السنوات الأخيرة.

وقد ساهمت التحسينات التي شهدتها العديد من البلدان الرئيسية المتخصصة في تجارة الخدمات في تضيق العجز في 2025. وكانت الإمارات العربية المتحدة قد سجلت أكبر تحسن في رصيد تجارة الخدمات، بقيمة 6.5 مليار دولار أمريكي، تلتها مصر (3.3 مليار دولار أمريكي) والعراق (2.9 مليار دولار أمريكي) وماليزيا والمغرب (2.8 مليار دولار أمريكي لكل منهما)، وتركيا (2.1 مليار دولار أمريكي). في المقابل، تدهور الرصيد بشكل ملحوظ في قطر وإندونيسيا، مما ساهم جزئياً في الحد من هذه المكاسب.

إلا أن أوضاع تجارة الخدمات على مستوى البلدان تشهد تفاوتاً كبيراً. فقد سجلت الإمارات العربية المتحدة وتركيا أكبر فوائض في تجارة الخدمات في عام 2025، بلغت 71.0 مليار دولار أمريكي و64.3 مليار دولار أمريكي على التوالي. كما سجل المغرب فائضاً كبيراً بلغ 17.8 مليار دولار أمريكي، تليه تونس ومصر والبحرين. في المقابل، سجلت المملكة العربية السعودية أكبر عجز في تجارة الخدمات، بلغ 55.2 مليار دولار أمريكي، تلتها إندونيسيا (20.6 مليار دولار أمريكي)، والعراق (16.8 مليار دولار أمريكي)، والكويت (16.5 مليار دولار أمريكي)، ونيجيريا (14.4 مليار دولار أمريكي). أما ماليزيا، فقد كان رصيد تجارة الخدمات لديها شبه متوازن.

ويمكن لأرصدة تجارة الخدمات أن تؤثر تأثيراً ملموساً في أوضاع التجارة الكلية للاقتصادات الفردية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ففي الإمارات العربية المتحدة، تجاوز فائض تجارة الخدمات عجز تجارة السلع في 2025، في حين أسهم هذا الفائض في تقليص العجز التجاري الكلي بدرجة كبيرة في تركيا. أما المملكة العربية السعودية وإندونيسيا، فقد أسهمت عجوزات تجارة الخدمات لدهما في امتصاص جزء كبير من فوائض تجارة السلع المسجلة. وبناء على ذلك، ينبغي النظر إلى تجارة السلع وتجارة الخدمات معاً عند تقييم الوضع التجاري الخارجي للبلدان الأعضاء، إذ قد تسجل اقتصادات ذات أرصدة متشابهة في تجارة السلع نتائج مختلفة بدرجة كبيرة على مستوى التجارة الكلية عند أخذ تجارة الخدمات في الاعتبار.

3.3 تجارة السلع بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي

تشكل التجارة البينية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي قناة مهمة لتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق، وتطوير علاقات التوريد الإقليمية، والحد من الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الخارجية. ولا يعتمد تطورها على حجم السلع المتبادلة فحسب، بل أيضاً على مدى تلبية بلدان المنظمة لاحتياجات بعضها البعض من الصادرات والواردات.

وقد ظل تعزيز التجارة بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي أولوية للتعاون الاقتصادي في إطار المنظمة على مدى سنوات طويلة. فقد تضمّن برنامج عمل المنظمة حتى عام 2025 هدفاً يتمثل في رفع حصة التجارة فيما بين بلدان المنظمة إلى نحو 25% من إجمالي التجارة السلعية لبلدان المنظمة بحلول عام 2025، بما يعادل زيادة بنحو 6 نقاط مئوية مقارنةً بمستواها البالغ 19% في ذلك الوقت. ويدعم نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC) هذا الهدف من خلال توفير نفاذ تفضيلي إلى الأسواق بين الدول المشاركة. وقد دخل النظام حيز التشغيل في 1 يوليو 2022، فيما يركز العمل الجاري في إطار لجنة المفاوضات التجارية على تحسين تنفيذ النظام، والنظر في توسيع نطاق المنتجات المشمولة، واستكشاف مجالات جديدة محتملة للتعاون (OIC, 2016; COMCEC, n.d.; COMCEC, 2026).

ويستعرض هذا القسم تطور التجارة السلعية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي وحصتها من إجمالي التجارة السلعية لبلدان المنظمة خلال السنوات الخمس الأخيرة (2021-2025). وعلى المستوى الإجمالي، تُقدّر قيمة التجارة البينية بين بلدان المنظمة باعتبارها المتوسط الحسابي للصادرات والواردات البينية المبلّغ عنها، في حين تُحسب حصتها بقسمة مجموع الصادرات والواردات البينية بين بلدان المنظمة على مجموع إجمالي صادرات وواردات بلدان المنظمة. أما التحليل على مستوى البلدان، فيتناول الصادرات إلى الشركاء من بلدان المنظمة والواردات منهم كلّ على حدة، مع تسليط الضوء على أكبر البلدان من حيث قيمة التجارة، وكذلك البلدان التي تتسم تجارتها السلعية بأعلى درجة من التوجه نحو أسواق بلدان المنظمة.

1.3.3 تطور تجارة السلع بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي

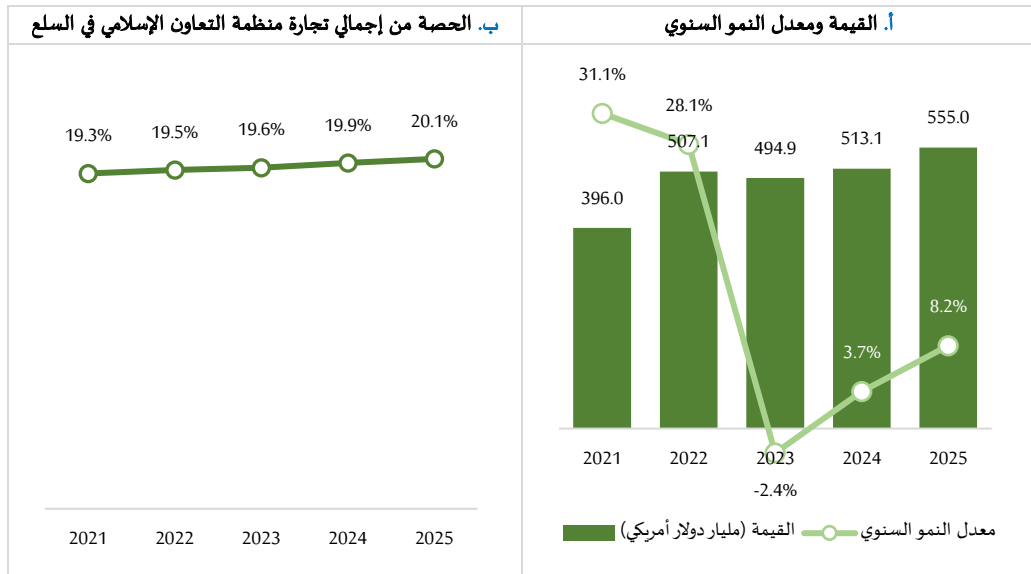
شهدت التجارة السلعية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي زيادة كبيرة خلال الفترة 2021-2025، وإن كانت حصتها من إجمالي التجارة السلعية لبلدان المنظمة لم تتحسن إلا تدريجياً. وكما يوضحه الشكل 8.3، ارتفعت القيمة المقدّرة للتجارة بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 396.0 مليار دولار أمريكي في عام 2021 إلى 555.0 مليار دولار أمريكي في عام 2025، أي بزيادة تراكمية تقدّر بـ 40.2%.

وسُجّل أقوى توسع خلال مرحلة التعافي التي أعقبت الجائحة. إذ زادت التجارة السلعية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 31.1% في 2021، تلتها زيادة بنسبة 28.1% في 2022، لتصل إلى 507.1 مليار دولار أمريكي. ثم تراجع التجارة بنسبة 2.4% في 2023، قبل أن تتعافى بنسبة 3.7% في 2024. ثم تسارع النمو إلى 8.2% في عام 2025، رافعا التجارة داخل منظمة التعاون الإسلامي إلى أعلى مستوى لها خلال تلك الفترة.

واتبعت حصة التجارة بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي التجارة السلعية لبلدان المنظمة مسارا أكثر استقراراً، إذ ارتفعت في كل عام من 19.3% في 2021 إلى 20.1% في 2025. ويشير الارتفاع المستمر في هذه الحصة، بما في ذلك فترة تراجع قيمة التجارة في 2023، إلى أن التجارة البينية لبلدان المنظمة سجلت بوجه عام، أداءً أفضل من إجمالي التجارة السلعية لبلدان المنظمة. ومع ذلك، لم تتجاوز الزيادة التراكمية في الحصة 0.8 نقطة مئوية، مما يشير إلى أن التوسع الكبير في قيمة التجارة رافقه تقدم محدود نسبياً في مستوى التكامل التجاري بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي

بحلول عام 2025، يُلاحظ أنّ حوالي خمس التجارة السلعية لدول منظمة التعاون الإسلامي يتم مع شركاء آخرين في المنظمة. ومع ذلك، ظل هذا المستوى أدنى بمقدار 4.9 نقاط مئوية من الهدف المحدد عند 25% في إطار برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025. وتشير هذه النتائج إلى استمرار الاتجاه نحو زيادة التجارة البينية بين بلدان المنظمة، غير أنها تؤكد في الوقت ذاته الحاجة إلى إحراز تقدم أكبر وأكثر استدامة من أجل تعزيز دور الشركاء من بلدان المنظمة في إجمالي تجارة السلع.

الشكل 8.3: تجارة السلع بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2021-2025



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي، التجارة الدولية في السلع (حسب البلد الشريك) (IMTS). ملاحظة: تُقدّر قيمة التجارة البينية للسلع داخل منظمة التعاون الإسلامي بمتوسط الصادرات والواردات السلعية المبلغ عنها داخل المنظمة. وتُحسب حصتها في إجمالي التجارة السلعية لمنظمة التعاون الإسلامي بمجموع الصادرات والواردات داخل المنظمة مقسوماً على مجموع إجمالي الصادرات والواردات لمنظمة التعاون الإسلامي. قد تنشأ فروق بين قيم الصادرات والواردات البينية بين بلدان المنظمة المبلغ عنها نتيجة لاختلافات في أساليب التقييم، وتوقيت تسجيل المعاملات، ونسبتها إلى الشركاء التجاريين، وإعادة التصدير، وغيرها من الاختلافات في أساليب الإبلاغ عن البيانات.

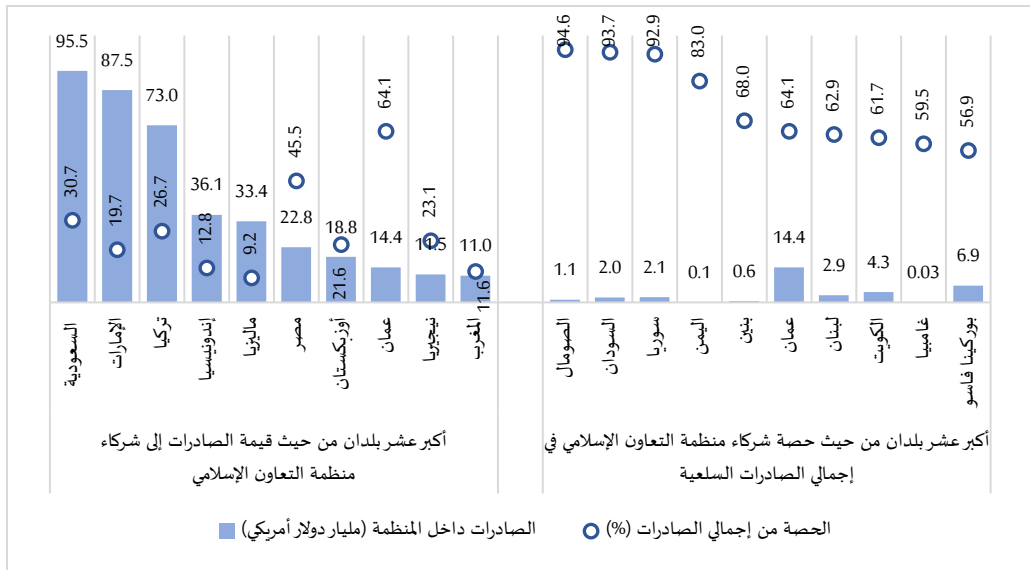
2.3.3 صادرات السلع بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي

بلغت قيمة صادرات السلع البينية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي 526.0 مليار دولار أمريكي في 2025، مسجلة زيادة بـ 6.3%، أي ما يعادل نحو 31.0 مليار دولار أمريكي، مقارنةً بـ 495.1 مليار دولار أمريكي في 2024. ويعكس ذلك تحسناً في وتيرة نمو الصادرات إلى الشركاء من بلدان المنظمة، بعد النمو الأكثر اعتدالاً، والبالغ 2.6% في العام السابق.

وعلى الرغم من الزيادة في القيمة، ظلت حصة شركاء منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي صادرات السلع للدول الأعضاء دون تغيير عند نسبة 19.9% في 2025. ويعني ذلك أن الصادرات البينية بين دول المنظمة نمت بوتيرة مماثلة تقريباً لنمو إجمالي صادراتها من السلع، وبالتالي لم تزد أهمية الأسواق البينية في هيكل صادراتها الإجمالي.

وظلت الصادرات البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي متركزة لدى عدد محدود نسبياً من كبار المصدّرين (الشكل 9.3). فقد تصدرت المملكة العربية السعودية قائمة المصدّرين إلى شركاء منظمة التعاون الإسلامي في 2025، بصادرات بلغت قيمتها 95.5 مليار دولار أمريكي، تلتها الإمارات العربية المتحدة بقيمة 87.5 مليار دولار أمريكي، ثم تركيا بقيمة 73.0 مليار دولار أمريكي. واستكملت إندونيسيا وماليزيا قائمة أكبر خمسة مصدّرين، بصادرات بلغت 36.1 مليار دولار أمريكي و33.4 مليار دولار أمريكي، على التوالي. واستحوذت هذه البلدان الخمسة مجتمعة على 61.9% من إجمالي صادرات السلع البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي، في حين بلغت حصة أكبر عشرة مصدّرين 76.8%.

الشكل 9.3: البلدان الرائدة في منظمة التعاون الإسلامي من حيث صادرات السلع البينية، 2025



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي، التجارة الدولية في السلع (حسب البلد الشريك) (IMTS).

وتباينت أهمية أسواق دول منظمة التعاون الإسلامي بدرجة كبيرة في هيكل صادرات هذه البلدان. فقد مثّلت الصادرات إلى شركاء المنظمة 30.7% من إجمالي صادرات السلع للمملكة العربية السعودية و26.7% من صادرات تركيا، مقابل 19.7% للإمارات العربية المتحدة و12.8% لإندونيسيا و9.2% لماليزيا. أما بين كبار المصدّرين الآخرين، فقد شكّل شركاء منظمة التعاون الإسلامي 64.1% من صادرات عُمان و45.5% من صادرات مصر، مما يشير إلى توجه أقوى نحو أسواق دول منظمة التعاون الإسلامي.

ظهرت مجموعة مختلفة من البلدان عند ترتيبها وفقاً لحصة دول منظمة التعاون الإسلامي الشريكة من إجمالي صادراتها. فقد وُجّه أكثر من 90% من صادرات السلع لكل من الصومال والسودان وسوريا إلى دول منظمة التعاون الإسلامي، في حين تجاوزت هذه الحصة 80% في اليمن. كما سُجلت حصص مرتفعة في كل من بنين وعُمان ولبنان والكويت وغامبيا وبوركينا فاسو. غير أن ارتفاع هذه الحصة ارتبط، في حالة عدد من هذه البلدان، بوجود قاعدة تصديرية محدودة نسبياً. وكانت عُمان البلد الوحيد الذي ظهر ضمن البلدان العشرة الأولى وفقاً لكل من قيمة الصادرات وحصتها من إجمالي الصادرات.

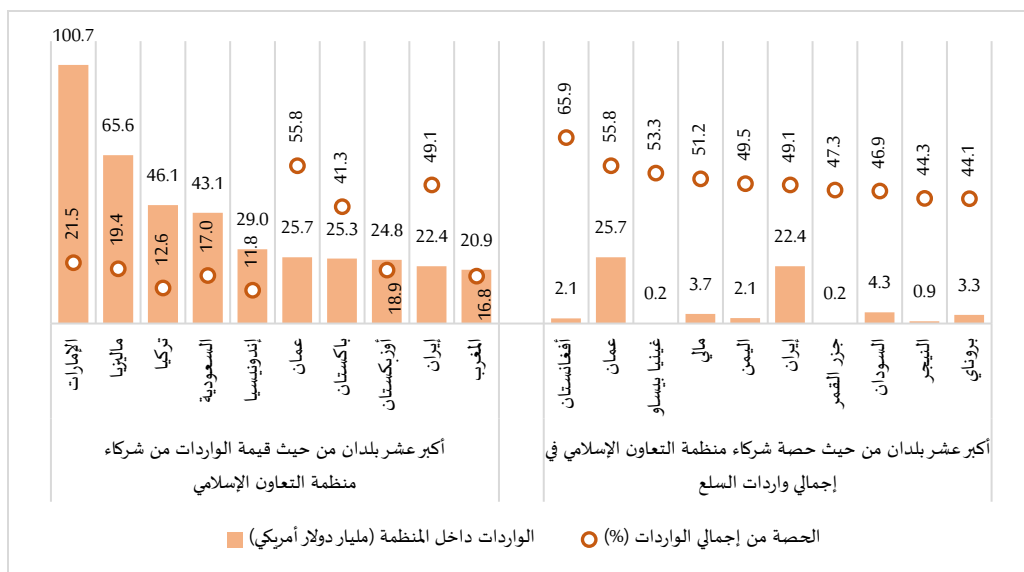
وتُبرز هذه النتائج الفرق بين البلدان التي تُعد أكبر مورّدي السلع إلى أسواق منظمة التعاون الإسلامي، وتلك التي تتجه صادراتها بدرجة أكبر نحو شركاء المنظمة. كما تُظهر أن الصادرات البينية بين بلدان المنظمة ظلت متركزة في عدد محدود من الاقتصادات الكبرى، في حين أن ارتفاع حصة الصادرات إلى دول المنظمة في بعض البلدان الأصغر يعكس، إلى جانب قوة العلاقات التجارية مع شركاء المنظمة، محدودية تنوع أسواق التصدير التي تعتمد عليها هذه البلدان.

3.3.3 واردات السلع بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي

شهدت المشتريات من شركاء منظمة التعاون الإسلامي نمواً أقوى في عام 2025 مقارنةً بالعام السابق. فقد ارتفعت الواردات البينية من السلع بين بلدان المنظمة بنسبة 10.0%، من 531.1 مليار دولار أمريكي في عام 2024 إلى 584.0 مليار دولار أمريكي في 2025. كما ارتفعت حصتها من إجمالي واردات السلع لبلدان منظمة التعاون الإسلامي من 19.9% إلى 20.3%، مما يعني أنّ الواردات من شركاء المنظمة نمت بوتيرة أسرع من الواردات من بقية دول العالم.

ويوضح الشكل 10.3 أن دولة الإمارات العربية المتحدة سجّلت أكبر قيمة للواردات من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بلغت 100.7 مليار دولار أمريكي، تلتها ماليزيا بقيمة 65.6 مليار دولار أمريكي. وبلغت قيمة واردات كل من تركيا والمملكة العربية السعودية 46.1 مليار دولار أمريكي و43.1 مليار دولار أمريكي، على التوالي، فيما جاءت إندونيسيا في المرتبة الخامسة بقيمة 29.0 مليار دولار أمريكي. وبلغت حصة أكبر خمسة بلدان مستوردة مجتمعة 48.7% من إجمالي الواردات البينية بين بلدان المنظمة، في حين ارتفعت هذه النسبة إلى 69.1% بالنسبة إلى أكبر عشرة بلدان مستوردة. وتشير هذه الأرقام إلى تركيز تدفقات الواردات بين عدد محدود من البلدان، وإن كان هذا التركيز أقل حدة مقارنةً بتدفقات الصادرات البينية بين بلدان المنظمة.

الشكل 10.3: البلدان الرائدة في منظمة التعاون الإسلامي من حيث واردات السلع البينية، 2025



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي، التجارة الدولية في السلع (حسب البلد الشريك) (IMTS).

ولا تعني ضخامة حجم الواردات بالضرورة ارتفاع درجة الاعتماد على موردي بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فقد بلغت حصة الواردات الإندونيسية من شركاء المنظمة 11.8% فقط من إجمالي وارداتها، مقابل 12.6% في تركيا. وبلغت هذه الحصة 17.0% في المملكة العربية السعودية، و19.4% في ماليزيا، و21.5% في دولة الإمارات العربية المتحدة. في المقابل، استحوذ شركاء منظمة التعاون الإسلامي على 55.8% من واردات عُمان، و49.1% من واردات إيران، و41.3% من واردات باكستان، مما يجعل هذه البلدان أكثر اندماجاً في شبكات التوريد البينية بين بلدان المنظمة.

وسُجّلت أعلى حصص الواردات من شركاء المنظمة غالباً في البلدان التي تتمتع بأسواق استيراد إجمالية أصغر حجماً. إذ استوردت أفغانستان 65.9% من إجمالي وارداتها السلعية من شركاء المنظمة، وهي أعلى نسبة مسجلة بين البلدان الأعضاء. وجاءت عُمان في المرتبة التالية بنسبة 55.8%، تلتها غينيا بيساو بنسبة 53.3%، ثم مالي بنسبة 51.2%. كما اقتربت هذه الحصة من النصف في كل من اليمن وإيران، وتجاوزت 44% في جزر القمر والسودان والنيجروبروناي دار السلام.

ولم تُدرج سوى عمان وإيران ضمن البلدان العشرة الأولى وفقاً لكلٍ من قيمة الواردات السلعية من شركاء منظمة التعاون الإسلامي وحصة هؤلاء الشركاء من إجمالي الواردات السلعية لكل بلد. ويُظهر هذا التداخل المحدود أن البلدان التي تستورد أكبر قيمة من أسواق المنظمة ليست بالضرورة البلدان الأكثر اعتماداً على مورديها. إذ يتأثر ترتيب البلدان من حيث قيمة الواردات بحجم الطلب الوطني على الواردات بدرجة كبيرة، في حين تعكس المرتبة من حيث الحصة مدى حضور شركاء منظمة التعاون الإسلامي في هيكل التوريد لكل بلد.

وتظهر البيانات أنّ التجارة البينية في السلع بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي واصلت نموها في عام 2025، لتبلغ 555.0 مليار دولار أمريكي، ولتمثل 20.1% من إجمالي التجارة السلعية لبلدان المنظمة. ويمثل ذلك تقدماً إضافياً نحو تحقيق الهدف المنشود، غير أن هذه النسبة لا تزال دون المستوى المستهدف البالغ 25%، والمحدد في إطار برنامج عمل المنظمة حتى عام 2025. وتكشف الأنماط على مستوى البلدان عن شكلين مختلفين للمشاركة في التجارة البينية للمنظمة. ففي حين استأثر عدد محدود من الاقتصادات الكبيرة بجزء كبير من القيمة الإجمالية للتجارة البينية داخل المنظمة، أظهرت عدة بلدان أصغر حجماً اعتماداً أكبر على أسواق المنظمة، سواء كوجهات لصادراتها أو كمصادر ل وارداتها. وبالتالي فإنّ توسيع نطاق التجارة البينية بين بلدان المنظمة سيتطلب، في آن واحد، تعزيز مشاركة كبار المتعاملين التجاريين وزيادة القدرات التصديرية وتنوع الأسواق على نطاق أوسع بين البلدان الأعضاء. ويمكن أن يسهم التنفيذ الفعال لنظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC)، إلى جانب تحسين تيسير التجارة، وتعزيز الربط في مجال النقل، وتطوير الإجراءات الجمركية، وتوثيق التعاون في مجال المعايير، وزيادة التكامل والتكاملية بين المنتجات، في إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال.

4.3 رصيد الحساب الجاري

توفر تطورات الحساب الجاري صورة أكثر شمولاً للمراكز الخارجية لدول منظمة التعاون الإسلامي، إذ تضم التجارة في السلع والخدمات، إلى جانب الدخل الأولي والتحويلات الجارية. بالتالي، قد تختلف هذه التطورات اختلافاً كبيراً عن الأرصدة التجارية التي نوقشت في القسمين 1.3 و 2.3، ولا سيما في الاقتصادات التي يكتسي فيها دخل الاستثمار أو تحويلات العاملين أهمية كبيرة.

ويغطي التحليل الفترة 2021-2025، ويتناول أرصدة الحساب الجاري بالقيمة الجارية بالدولار الأمريكي، وكذلك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ولتوفير صورة أدق عن أوجه الاختلاف في هياكل التجارة الخارجية، تُصنف دول منظمة التعاون الإسلامي إلى دول مصدرة للوقود ودول مصدرة للمنتجات الأولية غير الوقودية، وفقاً لتصنيف صندوق النقد الدولي، في حين تُدرج البلدان الأعضاء المتبقية ضمن مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي الأخرى.

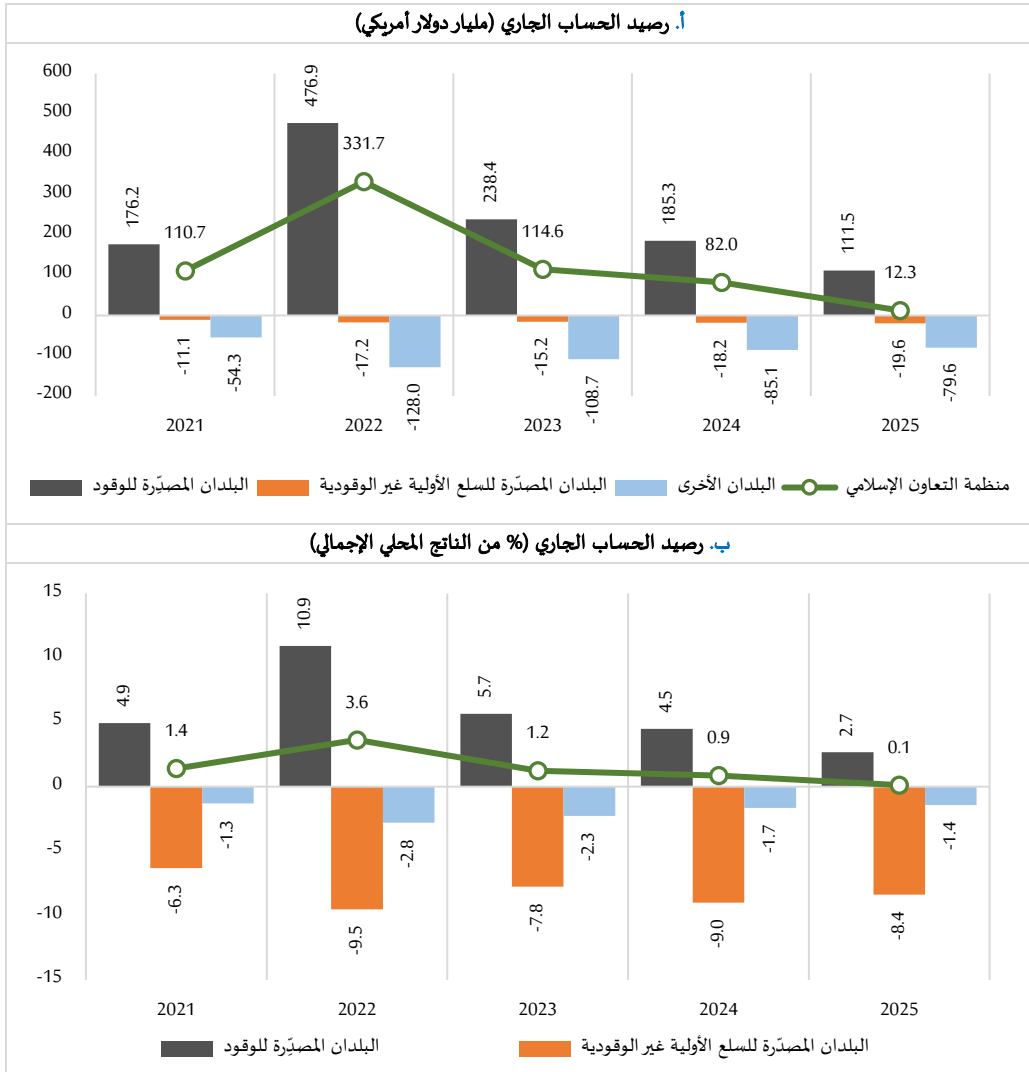
1.4.3 تطورات الحساب الجاري

حافظ الحساب الجاري للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تسجيل فائض طوال الفترة الممتدة بين 2021 و 2025، وإن كان هذا الفائض قد تقلص بصورة ملحوظة بعد بلوغه ذروته في 2022. وكما يبيّنه الشكل 11.3، ارتفع إجمالي فائض الحساب الجاري من 110.7 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي في 2021، إلى 331.7 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022. وعقب ذلك، انخفض الفائض إلى 114.6 مليار دولار أمريكي في عام 2023، ثم إلى 82.0 مليار دولار أمريكي في عام 2024، قبل أن يتراجع بوتيرة أكبر ليبلغ 12.3 مليار دولار أمريكي فقط، أي ما يعادل 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي في 2025. وبذلك، اقترب رصيد الحساب الجاري المجمع للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من التوازن بحلول نهاية الفترة.

ارتبط هذا المسار ارتباطاً وثيقاً بتطورات تجارة السلع التي تم تناولها في القسم 1.3. إذ اتسع فائض تجارة السلع في دول منظمة التعاون الإسلامي بصورة ملحوظة، من 127 مليار دولار أمريكي في 2021 إلى 390 مليار دولار أمريكي في 2022، مما أسهم في الوقت نفسه في تعزيز رصيد الحساب الجاري. ثم تراجع فائض التجارة السلعية إلى 5 مليارات دولار أمريكي فقط في 2023، قبل أن يتحول إلى عجز بلغ 173 مليار دولار أمريكي في 2024 و 238 مليار دولار أمريكي في 2025. في المقابل، تقلص عجز تجارة الخدمات بصورة مطردة، من 119 مليار دولار أمريكي في 2021 إلى 40 مليار دولار أمريكي في 2025، مما أسهم جزئياً في الحد من أثر التدهور المسجل في تجارة السلع. كما أن بقاء الحساب الجاري في وضع فائض، وإن كان هامشياً، في 2025، رغم تسجيل عجز كبير في كل من تجارة السلع والخدمات، يبرز أهمية تدفقات الدخل الأولي والدخل الثانوي في تحديد الرصيد الخارجي الكلي⁸.

⁸ لا تتطابق إحصاءات تجارة السلع بالكامل مع مكوّن السلع في إحصاءات ميزان المدفوعات، إذ قد تختلف فيما بينها من حيث نطاق التغطية، والتقييم، والتوقيت، وغير ذلك من أساليب المعالجة الإحصائية. وبالتالي فإنّ المقارنات مع أرصدة تجارة السلع والخدمات تهدف إلى توضيح العلاقات العامة والاتجاهات الرئيسية، ولا يُقصد بها تقديم مطابقة محاسبية للحساب الجاري.

الشكل 11.3: رصيد الحساب الجاري في بلدان منظمة التعاون الإسلامي حسب فئة المصدرين، 2021-2025



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مجموعة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، أبريل 2026. ملاحظة: تم تصنيف مجموعتي البلدان المصدرة للوقود والبلدان المصدرة للمنتجات الأولية غير الوقودية وفقاً لتصنيف صندوق النقد الدولي (2026a) حسب المصدر الرئيسي لعائدات الصادرات. أما باقي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فقد تم تجميعها تحت فئة البلدان الأخرى الأعضاء في المنظمة لأغراض هذا التقرير. انظر الملحق أ للاطلاع على التفاصيل. يشمل التحليل 55 بلداً من بلدان منظمة التعاون الإسلامي تتوفر عنها بيانات مكتملة عن رصيد الحساب الجاري والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2025-2021، أي كل البلدان الأعضاء باستثناء فلسطين وسوريا.

تظهر نتائج التحليل حسب المجموعات الفرعية أن الفائض المسجل على مستوى منظمة التعاون الإسلامي ككل كان مدفوعاً بالدرجة الأولى بالبلدان المصدرة للوقود. فقد ارتفع فائض الحساب الجاري لهذه البلدان مجتمعة من 176.2 مليار دولار أمريكي في 2021 إلى 476.9 مليار دولار أمريكي في 2022، أي ما يعادل 10.9% من ناتجها المحلي الإجمالي المجمع. وجاء هذا التطور متماشياً إلى حد كبير مع تطورات رصيد تجارة السلع

لديها، إذ ارتفع الفائض من 294 مليار دولار أمريكي إلى 642 مليار دولار أمريكي خلال الفترة نفسها، في ظل ارتفاع أسعار الطاقة. إثر ذلك، شهد كلا الرصدين تراجعاً. وبحلول عام 2025، انخفض فائض تجارة السلع لدى البلدان المصدرة للوقود إلى 80 مليار دولار أمريكي، في حين تراجع فائض الحساب الجاري إلى 111.5 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

أما المجموعتان الأخريان، فقد ظلتا، على أساس إجمالي، تسجلان عجزاً في الحساب الجاري طوال فترة الدراسة. ففي مجموعة البلدان المصدرة للمنتجات الأولية غير الوقودية، ارتفع العجز من 11.1 مليار دولار أمريكي في 2021 إلى 19.6 مليار دولار أمريكي في 2025، في حين ظل عجز تجارة السلع لديها مستقراً نسبياً، حيث تراوح بين 23 و29 مليار دولار أمريكي سنوياً. وبالنسبة إلى حجم اقتصاداتها، سجلت هذه المجموعة أكبر اختلالات في الحساب الجاري، إذ تراوح العجز بين 6.3% و9.5% من إجمالي الناتج المحلي، وبلغ 8.4% في عام 2025.

أما للاقتصادات الأخرى، التي تضم دول منظمة التعاون الإسلامي التي لا تندرج ضمن فئتي البلدان المصدرة للوقود أو البلدان المصدرة للمنتجات الأولية غير الوقودية، فقد سجلت عجزاً أكبر بكثير من حيث القيمة الإسمية. إذ بلغ عجز الحساب الجاري لديها 128.0 مليار دولار أمريكي في 2022، قبل أن يتراجع إلى 79.6 مليار دولار أمريكي في 2025. وقد انخفض عجز الحساب الجاري هذا رغم الارتفاع الكبير في عجز تجارة السلع، إذ ارتفع عجز تجارة السلع للمجموعة المماثلة، باستثناء سوريا وفلسطين، من 133 مليار دولار أمريكي في 2021 إلى 266 مليار دولار أمريكي في 2025. ويشير هذا التباين إلى أن تطورات الحساب الجاري لا تتحدد بتجارة السلع وحدها، بل تتأثر أيضاً بأرصدة تجارة الخدمات وتدفقات الدخل والتحويلات.

توضح التطورات المسجلة في عام 2025 إلى أي مدى أسهمت هذه المراكز المتباينة في تشكيل الرصيد الكلي لمنظمة التعاون الإسلامي. فقد انخفض فائض الحساب الجاري لدى البلدان المصدرة للوقود بمقدار 73.8 مليار دولار أمريكي مقارنة بالعام السابق، وهو ما يمثل الجزء الأكبر من الانخفاض البالغ 69.7 مليار دولار أمريكي في الفائض الكلي للمنظمة. وتزامن ذلك مع انخفاض إضافي قدره 74.2 مليار دولار أمريكي في فائض تجارة السلع لهذه البلدان. في المقابل، تقلص عجز الحساب الجاري لدى الاقتصادات الأخرى، في الوقت الذي اتسع فيه عجز البلدان المصدرة للمنتجات الأولية غير الوقودية بصورة طفيفة. ونتيجة لذلك، جرى تعويض نحو 90% من الفائض الذي حققته البلدان المصدرة للوقود في عام 2025 بالعجز المسجل لدى المجموعتين الأخريين.

وتوفر توقعات صندوق النقد الدولي المتاحة لـ 52 بلداً عضواً في منظمة التعاون الإسلامي، باستثناء أفغانستان ولبنان وباكستان وفلسطين وسوريا، مؤشراً على اتجاهات الحساب الجاري بعد عام 2025. وبالنسبة إلى هذه المجموعة القابلة للمقارنة، بلغ فائض الحساب الجاري 26.0 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 0.27% من الناتج المحلي الإجمالي في 2025. ومن المتوقع أن يتراجع الفائض إلى 21.0 مليار دولار أمريكي، أو 0.20% من الناتج المحلي الإجمالي في 2026، قبل أن يتحول إلى عجز طفيف قدره 18.8 مليار دولار أمريكي، أو 0.17% من الناتج المحلي الإجمالي في 2027. ويعكس هذا التدهور المتوقع بصورة رئيسية اتساع العجز لدى مجموعة الاقتصادات الأخرى، في حين يتوقع أن تواصل البلدان المصدرة للوقود تسجيل فائض على أساس إجمالي.

إذ تظل أرصدة الحساب الجاري في دول منظمة التعاون الإسلامي عرضة للتأثر بتطورات أسواق السلع الأولية، والطلب العالمي، والظروف الجيوسياسية. وبالنسبة إلى البلدان المصدرة للوقود، ستكون أسعار الطاقة وحجم الصادرات من العوامل بالغة الأهمية، ولا سيما في ظل التوترات الجيوسياسية وما يرتبط بها من مخاطر تهدد الإنتاج ومسارات النقل. أما البلدان المصدرة للمنتجات الأولية غير الوقودية، فمن المرجح أن تتأثر آفاق حسابها الجاري بدرجة أكبر بتطورات أسعار المنتجات الزراعية والمعادن وغيرها من السلع الأولية والطلب عليها، فضلا عن تكلفة الطاقة وغيرها من الواردات. وفي الاقتصادات الأخرى، يرجح أن يظل الطلب الخارجي، وتكاليف واردات الطاقة، وعائدات السياحة والخدمات الأخرى، والتحويلات، وظروف التمويل الخارجي من العوامل الرئيسية المؤثرة في أرصدة الحساب الجاري. وقد تؤدي هذه العوامل إلى مسارات متباينة بدرجة كبيرة لأرصدة الحساب الجاري بين بلدان المنظمة، حتى في الحالات التي لا يشهد فيها الرصيد الكلي للمنظمة سوى تغير محدود.

2.4.3 أرصدة الحساب الجاري على مستوى البلدان

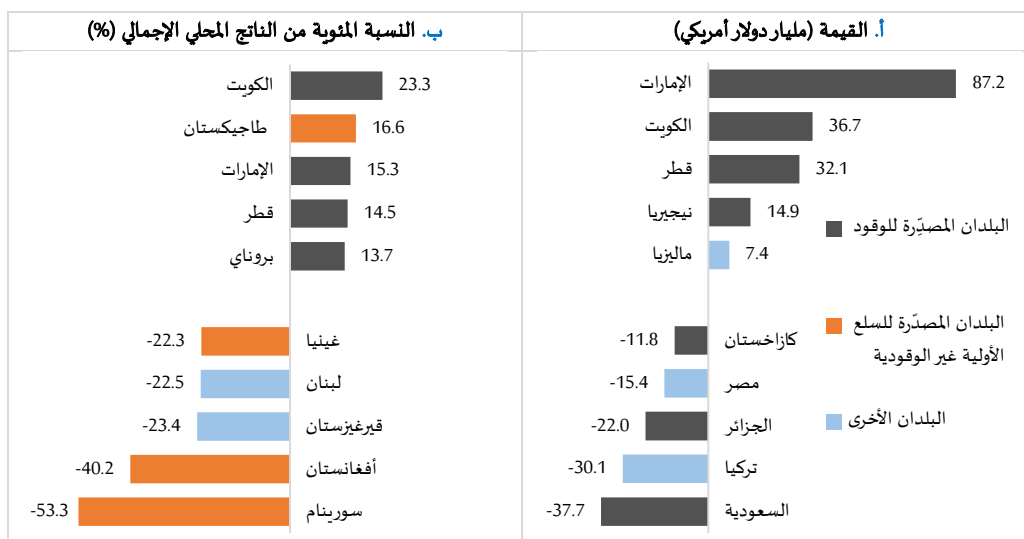
اتسمت أوضاع الحساب الجاري بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي بتباين كبير، خلافا لما قد يوحي به الرصيد الإجمالي شبه المتوازن للمنظمة. فمن بين البلدان الـ 55 المشمولة، سجل 18 بلدا فقط فوائض في الحساب الجاري، في حين سجل 37 بلدا عجزا. علاوة على ذلك، تركزت الفوائض لدى عدد محدود نسبيا من الاقتصادات، إذ استحوذت البلدان الخمسة التي سجلت أكبر فوائض على نحو 87% من إجمالي الفوائض المسجلة على مستوى المجموعة.

وكما يبيّنه الشكل 12.3، سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة أكبر فائض في الحساب الجاري من حيث القيمة، وبفارق كبير، إذ بلغ 87.2 مليار دولار أمريكي، تلتها الكويت بفائض بلغ 36.7 مليار دولار أمريكي، وقطر بفائض بلغ 32.1 مليار دولار أمريكي. واستكملت نيجيريا وماليزيا البلدان الخمسة التي سجلت أكبر فوائض، بقيمة بلغت 14.9 مليار دولار أمريكي و7.4 مليارات دولار أمريكي، على التوالي. من ناحية أخرى، سجلت المملكة العربية السعودية أكبر عجز، بقيمة 37.7 مليار دولار، تلتها تركيا (30.1 مليار دولار)، والجزائر (22.0 مليار دولار)، ومصر (15.4 مليار دولار)، وكازاخستان (11.8 مليار دولار).

برزت البلدان المصدرة للوقود بصورة لافتة على جانبي الترتيب الإسمي. إذ ضمت أربعة من البلدان الخمسة التي سجلت أكبر الفوائض، وفي الوقت نفسه ثلاثة من البلدان الخمسة التي سجلت أكبر العجزات. ويؤكد هذا التباين داخل المجموعة أن الفائض الإجمالي للبلدان المصدرة للوقود لا يعني بالضرورة تمتع البلدان الأعضاء فيها بمراكز قوية ومتجانسة في الحساب الجاري.

ويدفع التعبير عن رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى تسليط الضوء على مجموعة مختلفة من البلدان. فقد سجلت الكويت أكبر فائض، بنسبة 23.3% من الناتج المحلي الإجمالي، تلتها طاجيكستان بنسبة 16.6%، والإمارات العربية المتحدة بنسبة 15.3%، وقطر بنسبة 14.5%، وبروني دار السلام بنسبة 13.7%. وكانت أربعة من هذه البلدان الخمسة من البلدان المصدرة للوقود، بما يتسق مع الوضع الإجمالي القوي نسبيا لهذه المجموعة في عام 2025.

الشكل 12.3: أعلى الفوائض والعجز في الميزان الجاري لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2025



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مجموعة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، أبريل 2026. ملاحظة: تشير القيم الموجبة إلى فوائض في الحساب الجاري، بينما تشير القيم السالبة إلى عجز في الحساب الجاري. تم تصنيف مجموعتي البلدان المصدرة للوقود والبلدان المصدرة للمنتجات الأولية غير الوقودية وفقا لتصنيف صندوق النقد الدولي (2026a) حسب المصدر الرئيسي لعائدات الصادرات. أما باقي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فقد تم تجميعها تحت فئة البلدان الأخرى الأعضاء في المنظمة لأغراض هذا التقرير. انظر الملحق (أ) للاطلاع على التفاصيل. يشمل التحليل 55 بلدا من بلدان منظمة التعاون الإسلامي تتوفر عنها بيانات عن رصيد الحساب الجاري والناتج المحلي الإجمالي لعام 2025، باستثناء فلسطين وسوريا.

غير أن أكبر العجزات مقارنة بحجم الاقتصاد سُجِّلَت خارج مجموعة البلدان المصدرة للوقود. فقد بلغ عجز الحساب الجاري 53.3% من الناتج المحلي الإجمالي في سورينام و40.2% في أفغانستان، وهما مصنفتان ضمن البلدان المصدرة للمنتجات الأولية غير الوقودية. وجاءت بعدهما قيرغيزستان (23.4%)، ولبنان (22.5%)، وغينيا (22.3%). ويبيّن الاختلاف عن الترتيب الإسمي أهمية استخدام كلا المقياسين. إذ يمكن للاقتصادات الكبيرة أن تسجل أرصدة كبيرة من حيث قيمتها بالدولار دون أن تسجل أكبر الأرصدة أو العجزات قياساً إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين قد تسجل الاقتصادات الأصغر اختلالات خارجية كبيرة مقارنةً بحجم اقتصاداتها.

شهدت أوضاع البلدان على مستوى الحساب الجاري تغيرات ملحوظة أيضاً بين عامي 2024 و2025. ومن حيث القيمة، سُجِّلَت أكبر التدهورات في المملكة العربية السعودية والجزائر وتركيا، حيث ازداد عجز الحساب الجاري بمقدار 21.5 مليار دولار أمريكي و19.2 مليار دولار أمريكي و17.1 مليار دولار أمريكي، على التوالي. في المقابل، سجلت أكبر التحسينات في إندونيسيا (7.1 مليار دولار أمريكي)، وبنغلاديش (6.7 مليار دولار أمريكي)، ومصر (5.4 مليار دولار أمريكي)، وباكستان (4.0 مليار دولار أمريكي). وتجدر الإشارة إلى أن بنغلاديش وباكستان انتقلتا من تسجيل عجز في الحساب الجاري في عام 2024 إلى تحقيق فائض طفيف في عام 2025، في حين تراجع حجم العجز في كل من إندونيسيا ومصر. أمّا بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد كانت بعض التغيرات أكثر وضوحاً. فقد اتسع عجز سورينام من 12.9% إلى 53.3% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين ارتفع عجز غينيا من 14.7% إلى 22.3%، وعجز الجزائر من 1.1% إلى 7.7%. وعلى النقيض من ذلك، ارتفع فائض طاجيكستان من 6.1% إلى 16.6% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تحولت بوركينا فاسو من عجز بلغ 3.5% إلى فائض بلغ 6.7%.

تشير توقعات صندوق النقد الدولي أيضا إلى تفاوتات كبيرة في المسار المتوقع لأوضاع الحساب الجاري على مستوى البلدان. فمن بين أكبر الاقتصادات التي سجلت فائضا في عام 2025، يُتوقع أن تحافظ دولة الإمارات العربية المتحدة على فائض كبير، وإن كان من المتوقع تراجعها من 87.2 مليار دولار أمريكي (15.3% من الناتج المحلي الإجمالي) في 2025 إلى 70.9 مليار دولار أمريكي (11.4%) في 2026، ثم إرتفاعه إلى 73.8 مليار دولار أمريكي (11.4%) في 2027. كما يتوقع أن يتقلص فائض قطر من 32.1 مليار دولار أمريكي (14.5% من الناتج المحلي الإجمالي) إلى نحو 23.4 مليار دولار أمريكي (9.9%) بحلول 2027، في حين يُتوقع أن تحافظ الكويت على وضع قوي للغاية، مع ارتفاع فائضها إلى 45.0 مليار دولار أمريكي (26.0% من الناتج المحلي الإجمالي) في 2026، قبل أن يتراجع إلى 38.1 مليار دولار أمريكي (21.8%) في 2027.

أما التوقعات بشأن الاقتصادات الرئيسية التي تعاني من عجز، فتبدو أكثر تباينا. إذ من المتوقع أن يتراجع عجز المملكة العربية السعودية من 37.7 مليار دولار أمريكي في 2025 إلى 22.3 مليار دولار أمريكي في 2026، قبل أن يتسع مجدداً ليلبلغ 42.3 مليار دولار أمريكي في 2027. وفي المقابل، يُتوقع أن يرتفع عجز تركيا من 30.1 مليار دولار أمريكي إلى 46.7 مليار دولار أمريكي في 2026، قبل أن يتراجع إلى 41.4 مليار دولار أمريكي في 2027. أما الجزائر، فمن المتوقع أن يتقلص عجزها بصورة كبيرة، من 22.0 مليار دولار أمريكي (أي 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي) في 2025 إلى 3.8 مليارات دولار أمريكي (1.2%) في 2026، قبل أن يرتفع بصورة طفيفة في عام 2027. ومن بين الحالات الأخرى اللافتة، يُتوقع أن يتراجع عجز غينيا من 22.3% من الناتج المحلي الإجمالي في 2025 إلى 3.6% في 2026، وأن يقترب الحساب الجاري من حالة التوازن في 2027. في المقابل، يتوقع أن تظل سورينام تسجل عجزا مرتفعا جدا مقارنةً بحجم اقتصادها، يتجاوز 40% من الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من حدوث بعض التحسن.

وتجدر الإشارة إلى أن التوقعات المتعلقة بأوضاع الحساب الجاري لاقتصادات الخليج تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين. فمن شأن ارتفاع أسعار النفط والغاز أن يدعم عائدات الصادرات، إلا أن هذه المكاسب قد تقابلها انخفاضات في أحجام الإنتاج والصادرات، كما يمكن أن تؤثر الاضطرابات التي تطال حركة الشحن والطيران والسياحة والخدمات اللوجستية أيضا في إيرادات الخدمات وتكاليف الواردات. وتتفاوت درجة تعرض اقتصادات الخليج لهذه المخاطر من بلد إلى آخر. فعمان أقل اعتمادا نسبيا على مضيق هرمز للوصول البحري، في حين أن قطر أكثر عرضة للاضطرابات التي تؤثر في إنتاج الغاز الطبيعي المسال وصادراته. وتمتلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بعض القدرة على إعادة توجيه صادرات النفط الخام عبر مسارات بديلة، وإن كانت هذه القدرة لا تعوّض سوى جزء من التدفقات التي قد تتعطل عبر المضيق. وبناءً على ذلك، فإن المآلات الفعلية لأوضاع الحساب الجاري في اقتصادات الخليج لن تتوقف على أسعار الطاقة فحسب، بل ستأثر أيضا بأحجام الصادرات، ومدة الاضطرابات التي تطال حركة النقل، وأداء الأنشطة غير الهيدروكربونية (IEA, 2026a, 2026b; IMF, 2026b, 2026c).

بشكل عام، يلاحظ أن تقلص فائض الحساب الجاري لمنظمة التعاون الإسلامي بعد عام 2022 ترافق مع اختلافات كبيرة بين البلدان الأعضاء، ومن المتوقع أن تستمر هذه الاختلافات في المدى القريب. ولا تزال

الفوائض الكبيرة في عدد محدود من الاقتصادات تعوّض العجز المسجل في مجموعة أوسع بكثير من البلدان، في حين تظل أوضاع الحساب الجاري الأساسية حساسة لتطورات أسعار السلع الأساسية، والطلب الخارجي، وتدفقات الخدمات والدخل، إلى جانب الظروف العالمية والجيوسياسية الأوسع نطاقاً. وبالنسبة إلى البلدان التي تسجل عجوزات كبيرة مقارنةً بالنتائج المحلي الإجمالي، ستعتمد التداعيات أيضاً على العوامل الكامنة وراء هذه الاختلالات وعلى كيفية تلبية احتياجاتها من التمويل الخارجي.

5.3 ملاحظات ختامية ودلالات على صعيد السياسات

تتحدد آفاق القطاع الخارجي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي بدرجة أقل بنمط تجاري مشترك واحد، وبدرجة أكبر بتنوع هياكلها الإنتاجية وقواعدها التصديرية وروابطها الاقتصادية الخارجية. وتواجه البلدان المصدرة للسلع الأولية والاقتصادات الصناعية التحويلية والبلدان ذات الاقتصادات الموجهة نحو الخدمات والبلدان المعتمدة على الواردات فرصاً ومواطن ضعف متفاوتة. ويجعل هذا التنوع المؤشرات الإجمالية لمنظمة التعاون الإسلامي أداة مفيدة في تحديد الاتجاهات العامة، إلا أن أولويات السياسات تظل، في نهاية المطاف، بحاجة إلى استجابة من الهياكل الاقتصادية الأساسية لكل بلد. وفي ظل هذه الظروف المختلفة، يتمثل التحدي الرئيسي في تعزيز قدرة الانخراط الاقتصادي الخارجي على دعم التحول الإنتاجي، وتوليد إيرادات مستدامة من النقد الأجنبي، وتعزيز الاندماج في الأسواق الإقليمية والعالمية.

فيما يتعلق بتجارة السلع، تظل زيادة تنوع الصادرات وتعزيز القيمة المضافة المحلية من الأولويات الرئيسية. ومن المتوقع أن تظل الوقود والسلع الأولية الأخرى مصدراً مهماً لعائدات التصدير في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وبالتالي ينبغي توظيف هذه المزايا النسبية بصورة استراتيجية، بدلاً من النظر إليها باعتبارها قيداً على التنمية. إذ يمكن توجيه الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية نحو الاستثمار في البنية التحتية وتنمية المهارات والتكنولوجيا والأنشطة التحويلية اللاحقة بما يساهم في تعميق الروابط الإنتاجية المحلية وتوسيع قاعدة الصادرات. أما الاقتصادات التي تتمتع بهياكل إنتاجية أكثر تنوعاً، فيمكن أن يساهم الانتقال نحو منتجات ذات قيمة مضافة أعلى وتعزيز شبكات الموردين المحليين وتوسيع نطاق المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، في استدامة نمو الصادرات والحد من الاعتماد على عدد محدود من المنتجات أو الأسواق.

يوفر الدور المتنامي للخدمات التجارية مساراً إضافياً للتنوع. إذ يمكن لقطاعات النقل والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية وخدمات الأعمال أن تولّد إيرادات من النقد الأجنبي، فضلاً عن إسهامها في دعم تجارة السلع والنشاط الاقتصادي على نطاق أوسع. ويتطلب تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الخدمات الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية الرقمية، وتطوير أطر تنظيمية أكثر كفاءة وتعزيز الربط والاتصال وزيادة قدرة الشركات المحلية على تقديم خدماتها في الأسواق الدولية. وبالتالي ينبغي النظر إلى السياسات المتعلقة بالسلع والخدمات باعتبارها مكوّنات مترابطة، لا سيما أن أنماط الإنتاج والتجارة الحديثة تعتمد على الخدمات اللوجستية والتمويل والاتصالات والخدمات الرقمية وغيرها من مدخلات الخدمات. وتوضح الأرصدة المتباينة لتجارة السلع والخدمات في الاقتصادات الرئيسية في منظمة التعاون الإسلامي بالفعل مدى قوة التفاعل بين هذين البعدين.

يمكن لتعزيز التجارة البينية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي أن يكمل هذه الجهود من خلال توسيع الأسواق وإتاحة فرص إضافية لإقامة روابط إنتاجية وروابط ضمن سلاسل الإمداد بين البلدان الأعضاء. كما يبين استمرار نمو هذه التجارة البينية وجود قاعدة واسعة وراسخة بالفعل. غير أن إحراز مزيد من التقدم سيتطلب الانتقال من مجرد زيادة حجم التجارة من حيث القيمة إلى تحقيق قدر أعمق من التكامل بين أسواق بلدان المنظمة. ويمكن أن يسهم التنفيذ الفعال لنظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC)، وتحسين الإجراءات الجمركية وتيسير التجارة وتعزيز الربط والنقل والتعاون في مجال المواصفات والمعايير وزيادة التكامل بين المنتجات في الحد من الحواجز التي تعوق التجارة البينية للمنظمة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتوسيع نطاق المشاركة بما يتجاوز العدد المحدود نسبياً من كبار المتعاملين التجاريين، وتمكين الاقتصادات الأصغر من تطوير القدرات الإنتاجية والتصديرية اللازمة للاستفادة بصورة أكبر من الأسواق داخل المنظمة.

من جهتها، تتطلب أوضاع الحساب الجاري هي الأخرى نهجاً متبايناً في مجال السياسات. فوجود عجز في الحساب الجاري لا يعني بالضرورة ضعفاً في الوضع الخارجي، لا سيما إذا كان هذا العجز ناجماً عن استثمارات إنتاجية تسهم في توسيع القدرة التصديرية مستقبلاً، كما أن تسجيل فائض لا يضمن، في حد ذاته، قوة الوضع الخارجي أو تنوعه. وبالتالي فإن تكوين الاختلالات الخارجية واستمراريتها وسبل تمويلها لا تقل أهمية عن حجمها. وتحتاج البلدان التي تواجه مستويات عجز كبيرة أو ممتدة إلى ضمان استدامة التمويل الخارجي، والتأكد من أن الواردات من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة تسهم في تعزيز القدرات الإنتاجية. في المقابل، تتمتع الاقتصادات التي تحقق فوائض خارجية كبيرة بفرصة لتوجيه جزء من هذه الموارد نحو التنوع والاستثمارات المعززة للإنتاجية. ويظل الحفاظ على هوامش أمان خارجية كافية وأطر سليمة للاقتصاد الكلي أمراً مهماً لكلا المجموعتين.

لقد أكدت التطورات الجيوسياسية الأخيرة بشكل جلي أهمية ضمان أمن شبكات التجارة والنقل وتنويعها. فقد أسهم النزاع في الشرق الأوسط، المتمحور حول إيران وما ترتب عليه من تداعيات واسعة النطاق على دول الخليج، في زيادة حالة عدم اليقين المحيطة بإنتاج الطاقة ومسارات الشحن وتكاليف نقل البضائع ونشاط قطاع الخدمات. وبالنسبة إلى البلدان التي تتعرض بدرجة كبيرة لمخاطر مرتبطة بسلع محددة أو ممرات بحرية بعينها، يمكن أن يسهم تنوع مسارات التصدير وتعزيز البنية التحتية اللوجستية ووضع خطط للطوارئ في الحد من الآثار الاقتصادية الناجمة عن أي اضطرابات. كما يمكن لتعزيز الربط الإقليمي أن يوفر قنوات بديلة للتجارة عندما تتعرض المسارات الدولية الرئيسية لضغوط أو اضطرابات.

وإجمالاً، ينبغي أن تهدف سياسات القطاع الخارجي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ليس فقط إلى زيادة حجم التجارة، وإنما أيضاً إلى تحسين نوعية الانخراط في الاقتصاد العالمي وتنويعه وتعظيم أثره في التنمية. ويمكن لتعزيز القدرات الإنتاجية، ورفع القدرة التنافسية لقطاع الخدمات، وتعميق الروابط الاقتصادية والتجارية البينية بين بلدان المنظمة، والحفاظ على أرصدة خارجية مستدامة، أن تتضافر في تعزيز قدرة اقتصادات المنظمة على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية.

الآفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي
2026

الفصل

4

التمويل الخارجي ومكامن الضعف
وهوامش الأمان



تؤدي التدفقات المالية الخارجية والسيولة الدولية دورا جوهريا في قدرة البلدان على تمويل الاستثمارات^E والوفاء بالتزاماتها الخارجية والصمود في وجه الأزمات الاقتصادية. إذ من شأن الاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم في تعزيز القدرة الإنتاجية ودعم الارتقاء التكنولوجي ودمج الاقتصادات في سلاسل القيمة العالمية، في حين أن الاقتراض الخارجي والمساعدة الإنمائية الرسمية يشكلان موارد لتلبية احتياجات التنمية والتمويل العام. وتسهم التحويلات الشخصية على نحو مباشر في مستويات دخل الأسر وتعزيز إيرادات النقد الأجنبي، فيما توفر الاحتياطيات الدولية هامش سيولة حيوي لمواجهة الضغوط على ميزان المدفوعات والتقلبات في التمويل الخارجي. هناك تفاوت كبير في مستوى استقرار هذه المصادر والتكلفة والاستحقاق أيضا في مدى قدرتها على الإسهام في تحقيق التنمية طويلة الأجل.

باتت البيئة العالمية التي تحشد في ظلها هذه الموارد تتسم بتنامي التحديات يوما بعد يوم. فالتوترات الجيوسياسية والنزاعات، وحالة عدم اليقين التي تشوب تنفيذ السياسات التجارية، وتقلبات أسعار السلع الأساسية، وتشدد الأوضاع المالية العالمية كلها عوامل تؤثر على قرارات الاستثمار وتكاليف الاقتراض وتدفقات رأس المال والاحتياجات من المدفوعات الخارجية. وفي ذات الوقت، أخذ الاستثمار الدولي يسير في منحى يتميز بانتقائية أكبر وتركز أكثر في عدد محدود من الاقتصادات والقطاعات الاستراتيجية. ونتيجة لذلك، قد تكون البلدان التي تتحمل أعباء مرتفعة من الديون الخارجية، أو تواجه احتياجات تمويلية كبيرة، أو لا تتمتع بما يكفي من احتياطيات، أكثر عرضة للتأثر بالتغيرات في توجهات المستثمرين العالمية إزاء المخاطر والتحويلات في ظروف التمويل الدولي.

في ظل هذا الوضع، يستعرض هذا الفصل حجم وتكوين أبرز التدفقات المالية الخارجية وهوامش السيولة المتاحة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي وأهميتها النسبية. ويركز على خمسة مجالات رئيسية: الاستثمار الأجنبي المباشر، والدين الخارجي، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتحويلات الشخصية، والاحتياطيات الدولية. يقارن التحليل بين مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي والعالم، إلى جانب استعراض درجة التركيز والتبعية ومواطن الضعف على مستوى عدد من البلدان. وبحكم الاختلاف في مستويات توفر البيانات والفترات المرجعية ودورات نشر البيانات بخصوص مختلف المؤشرات، ترد الفترات المرجعية موضوع التحليل وتغطية البلدان والاعتبارات المنهجية في الأقسام المعنية وفي الملاحظات المتضمنة تحت الأشكال.

1.4 الاستثمار الأجنبي المباشر: التدفقات والأرصدة ونشاط المشاريع

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) من مصادر التمويل الخارجي المهمة، إذ من شأنه المساهمة في تعزيز القدرة الإنتاجية وتوفير فرص العمل ونقل التكنولوجيا وتنمية المهارات وتنوع الصادرات والاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. غير أن أثره على التنمية ليس رهينا فقط بحجم الاستثمارات المستقطبة، بل يتوقف أيضا على توجهه القطاعي واستدامته وروابطه مع الشركات المحلية ومدى اتساقه مع أولويات التنمية الوطنية. وفي ظل بيئة الاستثمار العالمية المتسمة بتزايد حدة التنافسية والتشردم، تواجه البلدان ضغوطا متزايدة لتعزيز مناخ الاستثمار والبنية التحتية ورأس المال البشري وأطر السياسات، بهدف استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر عالي الجودة واستبقائه.

يستعرض هذا القسم أحدث التطورات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة 2021-2025، مع التركيز بالخصوص على نتائج أحدث سنة متاحة. يتناول في الأول أهم التطورات العالمية التي تحدد معالم مشهد الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم يقدم تحليلاً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي وأرصدهه الواردة القائمة في هذه البلدان، بما في ذلك تطورها وحصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، ومدى تركيزها في أهم الاقتصادات المستقطبة للاستثمارات. ويتطرق القسم أيضاً لمشاريع الاستثمار الجديدة المعلنة بوصفها مؤشراً استشرافياً يسلط الضوء على مدى اهتمام المستثمرين والقدرة الإنتاجية المحتملة في المستقبل. وهذه المؤشرات مجتمعة توفر أساساً جيداً من أجل تقييم شامل للحجم الحالي للاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان منظمة التعاون الإسلامي وللاتجاهات الناشئة في أنشطة الاستثمار الدولي.

1.1.4 التطورات العالمية ترسم معالم مشهد الاستثمار الأجنبي المباشر

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي تقلبات كبيرة خلال فترة 2021-2025، فبعد أن سجلت التدفقات الواردة انتعاشاً قوياً ليبلغ حجمها 1.78 تريليون دولار أمريكي في عام 2021، تراجعت بنسبة 19.1% لتسجل معدل 1.44 تريليون دولار في 2022، وبنسبة إضافية بلغت 8.1% ليبلغ حجمها 1.32 تريليون دولار عام 2023. ويأتي هذا التراجع في ظل تزامن ضغوط اقتصادية وجيوسياسية متعددة، من بينها الحرب في أوكرانيا، وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، وارتفاع تكاليف التمويل، وتراجع الآفاق الاقتصادية، وتنامي حالة عدم اليقين في مجال السياسات. وبعد هذه الفترة سجل تحسن في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حتى بلغ حجمها 1.53 تريليون دولار أمريكي عام 2024 و1.62 تريليون دولار في 2025. لكن مستوى عام 2025 كان أقل بنسبة 8.6% من أعلى معدل سجل عام 2021 (8.6%) ما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي لم يستعد بالكامل مستواه السابق لفترة التراجع (UNCTAD, 2023, 2024, 2026a).

في عام 2025، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الواردة بنسبة 6.0%، عقب انتعاش قوي بلغت نسبته 16.0% في العام السابق. غير أنه، باستثناء التدفقات العابرة التي تمر من خلال المراكز المالية الأوروبية الرئيسية، لم يتجاوز حجم الزيادة 4%. فمن شأن التدفقات العابرة والمعاملات الاستثنائية وإعادة هيكلة الشركات المساهمة في إحداث تغيرات كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المسجلة، من دون أن تقترب بالضرورة بزيادة في الاستثمار المنتج. وتعزز المؤشرات الأوسع نطاقاً المتعلقة بالمشاريع فكرة ضرورة توخي الحذر في تفسير هذه الأرقام، فقد انخفضت قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود بنسبة 7%، وحافظ نشاط مشاريع الاستثمار الجديدة المعلنة على معدلات قريبة من المستوى المسجل في عام 2024، كما واصل عدد صفقات تمويل المشاريع الدولية تراجعها، رغم ارتفاع قيمتها الإجمالية على نحو طفيف (UNCTAD, 2026a).

يواصل الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي حضوره الكثيف في عدد محدود من البلدان. فقد استأثرت الاقتصادات الأربعة الأكثر استقطاباً للاستثمارات، أي الولايات المتحدة وسنغافورة وهونغ كونغ (الصين) والصين، مجتمعة بحصة تناهز 40% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية في عام 2025. وبصورة عامة، استقطبت الاقتصادات العشرين الأكثر جذباً للاستثمارات أكثر من 80% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية. وهذا يدل على التركيز الشديد للاستثمار في عدد محدود من الوجهات. وفي الوقت ذاته، اتسم

نمو الاستثمار بالتوجه أكثر صوب مجموعة محدودة من الأنشطة كثيفة رأس المال والتكنولوجيا، إذ حظيت مجالات البنية التحتية الرقمية وأشباه الموصلات وبعض الصناعات المرتبطة بالطاقة بالحصّة الأكبر من المشاريع الكبيرة الواردة. فيما استأثرت القطاعات الاستراتيجية، بما في ذلك البنية التحتية للذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والمعادن الحيوية وتكنولوجيات وخدمات التحول في مجال الطاقة، بنسبة 44% من القيمة العالمية لمشاريع الاستثمار الجديدة المعلنة عام 2025، مقارنة بنسبة 16% المسجلة في 2020. وأدت مراكز البيانات دورا مهما كمحركات لهذه الزيادة، في حين كان دور النشاط الاستثماري أضعف في العديد من قطاعات التصنيع التقليدية والتنمية المستدامة. تشير هذه التطورات إلى أن القدرات التكنولوجية، والمنظومات الصناعية، والبنية التحتية، وأطر السياسات الداعمة باتت عوامل حاسمة في مواقع الاستثمار وتزداد أهمية بمرور الوقت (UNCTAD, 2026a).

أصبحت الاعتبارات الجيوسياسية بدورها تحظى بأهمية متزايدة في قرارات الاستثمار الدولي. فهناك دور كبير ومتزايد للهواجس المتعلقة بالأمن الاقتصادي، وإعادة تشكيل سلاسل التوريد، والمنافسة التكنولوجية، والتوسع في تدابير فحص الاستثمارات والسياسات الصناعية، في تحديد وجهة وطبيعة استثمارات الشركات متعددة الجنسيات. وهذا التحول قد يمهّد الطريق أمام البلدان القادرة على ترسيخ موقعها ضمن شبكات الإنتاج المعاد تشكيلها، لكنه قد يؤدي أيضا إلى تعزيز مستويات التركيز القائمة وزيادة الحواجز أمام الاقتصادات التي تعاني من ضعف البنية التحتية أو القدرات التكنولوجية أو الدعم المؤسسي. وقد خلص بحث تجريبي سابق لصندوق النقد الدولي إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر بين التكتلات المتباعدة جيوسياسيا قد تراجع على نحو ملحوظ مقارنة بالتدفقات الواردة في اتجاه نفس التكتلات، وهذا يعني أن هناك إمكانية أن يؤدي التشرذم الجيوسياسي المطول إلى إعادة تشكيل أنماط الاستثمار الدولي (Gopinath et al., 2024).

تشير الأرقام إلى وجود حالة من عدم اليقين الشديد في آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال عام 2026. ويرى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) أن حالة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية، والتوترات والنزاعات الجيوسياسية، وارتفاع تكاليف التمويل، والتشرذم الاقتصادي من أبرز عوامل الخطر التي قد تدفع بالشركات لتأجيل أو تعليق أو إلغاء مشاريع الاستثمار. وقد أدى تصاعد النزاع في الشرق الأوسط مطلع عام 2026 إلى تفاقم حالة عدم اليقين، بسبب ما ترتب عنه من اضطرابات في أسواق الطاقة، وظروف التمويل، وطرق النقل البحري الرئيسية. وعلى نفس المنوال، يحذر صندوق النقد الدولي من أن اتساع رقعة النزاع أو استمراره لفترة أطول، أو تفاقم التشرذم الجيوسياسي، أو تجدد التوترات التجارية، قد يضعف النمو الاقتصادي ويزعزع استقرار الأسواق المالية. هذه التطورات من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار وزيادة التصورات بشأن المخاطر، مما قد يحد من تدفق الاستثمارات العابرة للحدود ويتسبب في توجيه رؤوس الأموال نحو نطاق أضيق من الاقتصادات والأنشطة الاستراتيجية. وفي الوقت نفسه، قد يكون استمرار الاستثمارات المتعلقة بالتكنولوجيا والظروف المالية القوية لبعض الشركات متعددة الجنسيات عاملا داعما للاستثمار في بعض الصناعات ذات القيمة العالية. وإن كان ذلك قد يفضي إلى زيادة مستويات تركيز الأنشطة الاستثمارية المسجل عام 2025 (IMF, 2026a; UNCTAD, 2026a, 2026b).

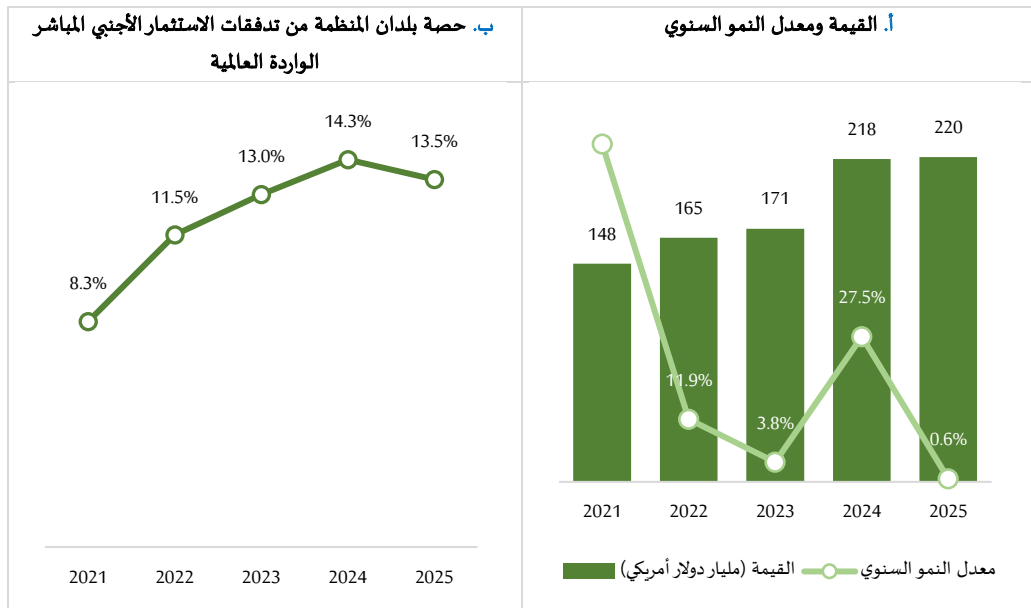
اتسم مشهد الاستثمار العالمي في 2025 إثر ذلك بتعاف في التدفقات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر، رغم أن هذا التعافي لم يكن تاماً ولا موزعاً بالتساوي، إلى جانب استمرار انحصار الاستثمارات في مناطق معينة، وتزايد الانتقائية القطاعية، وارتفاع مستوى عدم اليقين على الصعيد الجيوسياسي وأيضاً على مستوى السياسات. يوفر هذا السياق إطاراً أوسع لتقييم أداء بلدان منظمة التعاون الإسلامي في الآونة الأخيرة من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحديد موقعها ضمن الأنماط المتغيرة للاستثمار الدولي.

2.1.4 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي زيادة كبيرة خلال فترة 2025-2021، إذ ارتفع حجمها من 148 مليار دولار أمريكي المسجل عام 2021 إلى 220 مليار دولار في 2025. وهذا ما يمثل زيادة قدرها 72 مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل 48.6%، خلال الفترة قيد الاستعراض. كما ارتفعت حصة بلدان المنظمة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بشكل ملحوظ من 8.3% في 2021 إلى 13.5% في 2025، ما يشير إلى تحسن مكانتها مجتمعة ضمن بيئة الاستثمار العالمية.

يبين الشكل 1.4 أن أكبر زيادة سنوية سجلت في عام 2021، حينما زاد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 64.0% في خضم التعافي العام في الاستثمار الدولي الذي ميزت به مرحلة ما بعد جائحة كورونا. لاحقاً، تباطأ معدل النمو ليسجل 11.9% عام 2022 و 3.8% عام 2023. لكن مع استمرار ارتفاع التدفقات إلى بلدان المنظمة خلال هذه السنوات، في الوقت الذي تراجع فيه معدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، زادت حصة بلدان المنظمة من التدفقات العالمية من 8.3% المسجلة عام 2021 إلى 13.0% عام 2023.

الشكل 1.4: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2021-2025



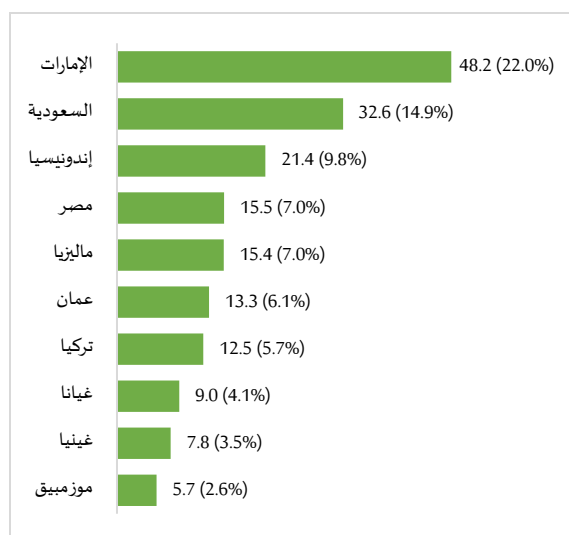
المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2026، الجداول المرفقة.

زاد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة إضافية بلغت 27.5% عام 2024، لتبلغ قيمتها 218 مليار دولار أمريكي. هذا ما ساهم في تعزيز حصتها من التدفقات العالمية لتبلغ أعلى مستوى لها خلال الفترة، متمثلاً في نسبة 14.3%. لكن في عام 2025، لم تنمو التدفقات سوى بنسبة 0.6%، لتبلغ بذلك قيمتها 220 مليار دولار أمريكي. وفي ظل نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بوتيرة أسرع خلال العام، تراجعت حصة بلدان المنظمة إلى 13.5%. وعلى الرغم من هذا التراجع، حافظت الحصة على مستوى أعلى بكثير من المستوى المسجل عام 2021.

تشير الأرقام الإجمالية إلى تنامي دور بلدان منظمة التعاون الإسلامي في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة 2021-2025، رغم ما شهده عام 2025 من نقص في الزخم. لكن وراء هذا الأداء الإجمالي تختفي تفاوتات كبيرة بين بلدان المنظمة، ولا يعكس ما إذا كانت الزيادة موزعة على نطاق واسع أم أن الفضل يعود لعدد محدود من البلدان الرئيسية المستقطبة للاستثمارات.

يبرز الشكل 2.4 أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت منحصرة إلى حد كبير في عدد قليل نسبياً من اقتصادات مجموعة بلدان المنظمة في 2025. واعتلت الإمارات العربية المتحدة القائمة باستقطابها استثمارات بقيمة 48.2 مليار دولار أمريكي، بما يعادل 22.0% من إجمالي تدفقات الاستثمار الواردة إلى بلدان المنظمة. تلتها المملكة العربية السعودية بقيمة بلغت 32.6 مليار دولار أمريكي، أو 14.9% من الإجمالي، بينما استقطبت إندونيسيا ما قيمته 21.4 مليار دولار أمريكي من

الشكل 2.4: أكبر الوجهات استقطاباً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2025 (مليار دولار أمريكي)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2026، الجداول المرفقة.

ملاحظة: تمثل الأرقام المعروضة بين قوسين حصة كل بلد في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

الاستثمارات، بما يمثل 9.8%. واستقطبت كل من مصر وماليزيا نحو 15.4 مليار دولار أمريكي، بما يعادل 7.0% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان المنظمة. وهذه البلدان الخمسة مجتمعة استأثرت بحصة 60.6% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مجموعة بلدان المنظمة.

وتمثل البلدان السالفة الذكر إلى جانب كل من عمان وتركيا وغيانا وغينيا وموزمبيق البلدان العشر الأكثر استقطاباً للاستثمارات. واستأثرت هذه الاقتصادات العشرة مجتمعة بحصة 82.6% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وهذا ما يعكس مدى اقتراب الاستثمار الأجنبي المباشر على عدد قليل نسبياً من الوجهات. كما استأثرت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وحدهما فقط بحصة 36.9% من إجمالي التدفقات إلى بلدان المنظمة.

وتكمن وراء الزيادة الهامشية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي عام 2025 تغيرات كبيرة وذات أثر عكسي على مستوى البلدان. فقد تحسنت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 41 بلدا عضوا في المنظمة، وتراجعت في 13 بلدا آخر، ولم تشهد تغيرا في ثلاثة بلدان، لم تسجل أفغانستان والسودان وسوريا أي تغير، لأن التدفقات ظلت عند مستوى الصفر، ما يعكس استمرار التحديات الهيكلية والجيوسياسية. وسجلت المملكة العربية السعودية أكبر زيادة، إذ ارتفعت التدفقات بمقدار 11.3 مليار دولار أمريكي، تلتها غينيا بزيادة قدرها 6.4 مليار دولار وماليزيا بزيادة قدرها 5.2 مليار دولار. كما سجلت زيادات ملحوظة في بلدان أخرى، تراوحت بين نحو 1.4 و 2.6 مليار دولار أمريكي، في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر ونيجيريا وموزمبيق والمغرب وتركيا وأوزبكستان وسورينام.

هذه الزيادات تأثرت إلى حد كبير بالانخفاض المسجل في مصر بقيمة 31.1 مليار دولار أمريكي. وهذا يعكس في المقام الأول ارتفاع مستوى التدفقات بصورة استثنائية في عام 2024، التي بلغت 46.6 مليار دولار أمريكي، وهو مستوى ارتبط بالمشروع العملاق في رأس الحكمة، وليس بضعف مماثل في النشاط الاستثماري الأساسي. وباستثناء هذه الحالة، تحسنت التدفقات إلى مصر بنحو الربع في عام 2025 (UNCTAD, 2026a). وسجلت إندونيسيا ثاني أكبر مستوى تراجع، بقيمة بلغت 3.4 مليارات دولار أمريكي، تلتها السنغال بقيمة 3.3 مليارات دولار، والبحرين بقيمة 2.0 مليار دولار. وشهدت كازاخستان تحولا من أرقام إيجابية من حيث التدفقات في عام 2024 إلى تسجيل أرقام سلبية تمثلت في 0.9 مليار دولار أمريكي عام 2025، في حين واصل العراق تسجيل تدفقات سالبة كبيرة بلغت قيمتها 7.6 مليارات دولار في عامي 2024 و 2025، ومرد ذلك إلى حد كبير سداد الالتزامات المستحقة لشركات النفط الأجنبية.⁹

لم يعكس النمو المحدود في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2025 أداء ضعيفا بصورة متقاربة عبر مختلف البلدان الأعضاء. بل على العكس، أثر التراجع الكبير في بعض الاقتصادات الرئيسية المستقبلية للاستثمارات، ولا سيما مصر، إلى حد كبير على الزيادات المسجلة في العديد من البلدان الأعضاء. كما أن ارتفاع مستوى انحصار الاستثمار الأجنبي المباشر في مناطق دون غيرها يدل على أن الأداء الإجمالي لبلدان المنظمة يبقى حساسا للمعاملات الكبيرة والتغيرات في تدفقات الاستثمار في عدد محدود من البلدان الرئيسية المستقبلية للاستثمار.

3.1.4 رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

شهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي زيادة كبيرة خلال فترة 2021-2025، إذ ارتفع حجمها من 2.16 تريليون دولار أمريكي في 2021 إلى 3.22 تريليون دولار في 2025. وقد مثل ذلك زيادة قدرها 1.06 تريليون دولار أمريكي، أو 49.0%، مقارنة بزيادة بنسبة 24.2% في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الصعيد العالمي خلال الفترة نفسها. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة بلدان المنظمة من الإجمالي العالمي من 4.6% المسجلة في عام 2021 إلى 5.6% في 2025.

⁹ وفقا للبنك المركزي العراقي، عكست أرقام عام 2024 إلى حد كبير سداد تكاليف رأس المال لحقول النفط الخاضعة لعقود الخدمة لصالح شركات النفط الأجنبية، وبذلك تواصل نمطا مماثلا سجل في السنوات السابقة (Central Bank of Iraq, 2023, 2024, 2025).

وكما هو موضح في الشكل 3.4، زاد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي في كل أعوام الفترة قيد النظر. ففي عام 2022، زاد هذا الرصيد بنسبة 9.9% ليصل إلى 2.37 تريليون دولار أمريكي، على الرغم من انخفاض الرصيد العالمي بنسبة 6.1%. وهذا ما ساهم في ارتفاع حصة مجموعة بلدان المنظمة من 4.6% إلى 5.4%. تباطأ النمو إلى 4.9% في عام 2023، أي ما يمثل أقل من الزيادة البالغة 9.2% المسجلة على الصعيد العالمي، وهنا تراجعت قليلا حصة بلدان المنظمة إلى 5.2%.

الشكل 3.4: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2021-2025 (تريليون دولار أمريكي)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2026، الجداول المرفقة.

تسارعت وتيرة الزيادة خلال العامين الأخيرين من الفترة قيد الدراسة. ففي عام 2024، ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 9.3%، ليبلغ بذلك حجمه 2.72 تريليون دولار أمريكي، مقارنة بنمو عالمي بلغ 5.9%، وهذا ما جعل حصة بلدان المنظمة تسجل من جديد قيمة 5.4%. وفي عام 2025، ارتفع الرصيد بمقدار 0.50 تريليون دولار أمريكي، أي بنسبة 18.2%، ليصل حجمه إلى 3.22 تريليون دولار. وهذا الرقم أكبر من الزيادة البالغة 14.5% في الرصيد العالمي، وبذلك ارتفعت حصة بلدان المنظمة إلى أعلى مستوى لها خلال الفترة، أي 5.6%.

تشير هذه النتائج إلى نمو ملحوظ في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال فترة 2021-2025. ومع ذلك، ظلت حصتها من الرصيد العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر

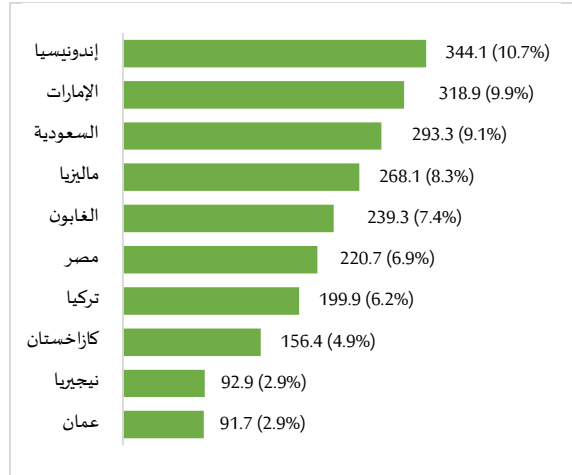
الوارد أقل بكثير من حصتها من التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، التي بلغت 13.5% في عام 2025. وهذا الفرق يعكس إلى حد ما الطبيعة التراكمية لأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتدني مستويات تراكم الاستثمارات في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وبالإضافة إلى ذلك، التغيرات في أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر لا تعكس فقط التدفقات الجديدة، بل يمكن أن تنشأ أيضا بسبب تقلبات أسعار الصرف والتغيرات في أسعار الأصول وباقي أشكال التسويات القيمية. وقد يختفي أيضا وراء النمو الإجمالي درجة كبيرة من التركيز على مستوى عدد محدود من الاقتصادات المستقطبة للاستثمارات.

تشير المعطيات إلى أن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كان منحصرا بين عدد قليل نسبيا من اقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2025 (الشكل 4.4). وسجلت إندونيسيا أكبر رصيد، بلغ حجمه 344.1 مليار دولار أمريكي، بما يعادل 10.7% من إجمالي رصيد بلدان المنظمة. وتلتها كل من الإمارات العربية المتحدة بقيمة 318.9 مليار دولار، والمملكة العربية السعودية بقيمة 293.3 مليار دولار، وماليزيا بقيمة 268.1 مليار

دولار، ثم الغابون بمعدل 239.3 مليار دولار. استأثرت هذه البلدان الخمسة مجتمعة بحصة 45.5% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المنظمة.

شكلت هذه البلدان الخمسة، إلى جانب كل من مصر وتركيا وكازاخستان ونيجيريا وعمان قائمة الاقتصادات العشرة الأكثر تسجيلا لأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر. واستأثرت هذه الاقتصادات العشرة الرئيسية بحصة 69.2% من إجمالي رصيد بلدان منظمة التعاون الإسلامي. مع ذلك، يبقى هذا التركيز أقل من مستوى التركيز المسجل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية، حيث استأثرت الجهات العشر الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر بحصة 82.6% من إجمالي التدفقات إلى بلدان المنظمة في 2025. وتدني مستوى تركيز أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر يعكس طبيعتها التراكمية، إذ تشمل قيمة أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد مجموع الاستثمارات المتراكمة على مدى سنوات عديدة، وليس المعاملات المسجلة خلال سنة واحدة فقط.

الشكل 4.4: بلدان منظمة التعاون الإسلامي ذات أعلى الأرقام من حيث أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، 2025 (مليار دولار أمريكي)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2026، الجداول المرفقة.

ملاحظة: تمثل الأرقام المعروضة بين قوسين حصة كل بلد في إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بين عامي 2021 و 2025 في 51 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي، وتراجع في أربعة بلدان، في حين لم تسجل سوريا أي تغير.¹⁰ وسجلت الغابون أكبر زيادة في حجم الرصيد، إذ ارتفع بمعدل 223.8 مليار دولار أمريكي، وإن كان هذا التغير الاستثنائي الكبير قد يعكس جزئيا آثار التقدير والتسويات القيمية.¹¹ وسجلت الإمارات العربية المتحدة ثاني أعلى معدلات الزيادة، إذ بلغ حجم الزيادة ما قيمته 147.3 مليار دولار أمريكي، تلتها المملكة العربية السعودية بزيادة قدرها 111.7 مليار دولار. وسجلت كل من مصر وإندونيسيا وماليزيا زيادات تجاوزت 80 مليار دولار أمريكي، في حين أضافت تركيا 62.2 مليار دولار إلى رصيدها. واستأثرت هذه البلدان السبعة مجتمعة بحصة تناهز ثلاثة أرباع الزيادة الإجمالية في

¹⁰ الحسابات الخاصة بالعراق مختلفة نوعا ما، إذ أبلغت الأونكتاد عن معدل صفر أو ضئيل جدا لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد منذ عام 2015، رغم تسجيل تدفقات سلبية كبيرة في كل سنة.

¹¹ الزيادة الكبيرة جدا المسجلة في الغابون، التي رفعت ترتيبها من وضع استثماري منخفض نسبيا في عام 2021، بلغت قيمته 15.4 مليار دولار أمريكي، إلى المرتبة الخامسة من حيث رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2025، تعكس جزئيا آثار التقدير والتسويات القيمية. وكما هو الحال بالنسبة إلى عدد من البلدان الأخرى، تستند هذه الأرقام إلى تقديرات الأونكتاد، كما يمكن للتغيرات في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر أن تعكس تحركات أسعار الصرف، والمراجعات الإحصائية، والتسويات الأخرى، بالإضافة إلى معاملات الاستثمار المتراكمة.

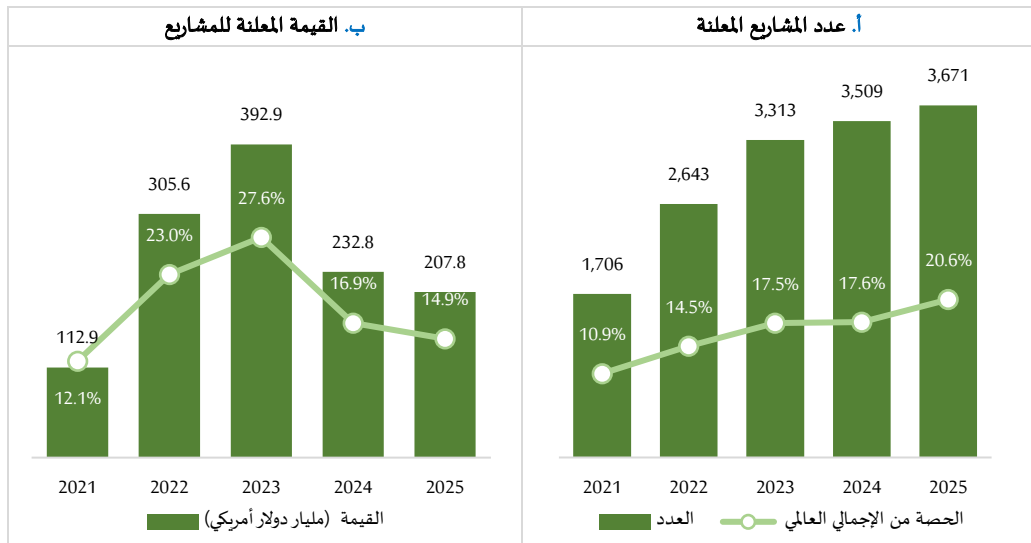
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة قيد النظر. ومن بين البلدان القليلة التي شهدت انخفاضاً، سجلت أذربيجان أكبر مستويات التراجع، بلغ 4.8 مليارات دولار أمريكي، تلتها أفغانستان وبروناي دار السلام واليمن.

في السياق العالمي، صنفت بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2025 خارج نطاق مجموعة الاقتصادات التي تضم أعلى أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم. وظلت الولايات المتحدة أكبر اقتصاد مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ استأثرت بحصة 31.1% من الإجمالي العالمي، في حين رفعت كل من الصين وسنغافورة وهولندا والمملكة المتحدة حصة أكبر خمسة اقتصادات مستقطبة للاستثمارات مجتمعة إلى 52.8%. ومن باب المقارنة، استأثرت إندونيسيا، وهي أكبر اقتصاد مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر من بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بنحو 0.6% من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، واحتلت المرتبة 23 عالمياً. وهذه المقارنة تبين حجم الفجوة القائمة بين مراكز الاستثمار العالمية الرئيسية وفرادى بلدان منظمة التعاون الإسلامي، رغم الزيادة المسجلة في الحصة الجماعية لبلدان المنظمة خلال فترة 2021-2025.

4.1.4 مشاريع الاستثمار الجديدة المعلنة

مشروع الاستثمار الجديد هو كل عملية تجارية ومرافق إنتاجية جديدة يطلقها أو يوسع نطاق نشاطها مستثمرون أجانب. ومن شأن هذه المشاريع أن تسهم في تعزيز القدرات الإنتاجية، وتوفير فرص العمل، ونقل التكنولوجيا والمهارات، وتنمية الصادرات، والمشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. وبالنسبة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، توفر مشاريع الاستثمار التأسيسية المعلنة مؤشراً استشرافياً على النشاط الاستثماري المحتمل، وإن كانت المشاريع المعلنة في بعض الأحيان تتأخر أو تخضع لتعديلات أو لا تنفذ بالكامل، ومن ثم لا ينبغي اعتبارها تدفقات محققة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل 5.4: مشاريع الاستثمار الجديدة المعلنة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2021-2025



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2026، الجداول المرفقة.

وكما هو موضح في الشكل 5.4، ارتفع عدد المشاريع التأسيسية المعلنة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بصورة كبيرة بين عامي 2021 و 2025، إذ زاد من 1706 في 2021 إلى 3671 مشروعا عام 2025. وهذا ما مثل زيادة بنسبة 115.2%، مقارنة بزيادة قدرها 14.3% على الصعيد العالمي. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة بلدان المنظمة من الإجمالي العالمي على نحو مطرد، من 10.9% عام 2021 إلى 20.6% في 2025، ما يشير إلى أن أكثر من مشروع واحد من كل خمسة مشاريع تأسيسية معلنة على مستوى العالم في عام 2025 كانت وجهته أحد بلدان المنظمة.

شهد عامي 2022 و 2023 زيادة بمستويات قوية نسبيا، إذ ارتفع عدد المشاريع التأسيسية المعلنة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 54.9% و 25.3%، على التوالي. لاحقا، تباطأ معدل النمو ليسجل 5.9% عام 2024 و 4.6% عام 2025. لكن في مقابل الزيادة المستمرة في عدد المشاريع المعلنة في بلدان المنظمة عام 2025 سجل تراجع على الصعيد العالمي بنسبة بلغت 10.4%، وهذا ما أدى إلى ارتفاع حصة بلدان المنظمة بمعدل ثلاث نقاط مئوية، من 17.6% إلى 20.6%.

رغم هذه الزيادة المسجلة في عدد المشاريع، لم تكن هناك زيادة موازية في قيمتها المعلنة. فقد ارتفعت القيمة الإجمالية للمشاريع التأسيسية المعلنة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 112.9 مليار دولار أمريكي في عام 2021 إلى 207.8 مليار دولار في عام 2025، بزيادة قدرها 84.1%. وقد ارتفعت القيمة بصورة حادة في عام 2022، وبلغت أعلى مستوى لها خلال الفترة بتسجيل قيمة 392.9 مليار دولار أمريكي في عام 2023، قبل أن تتراجع إلى 232.8 مليار دولار عام 2024 وإلى 207.8 مليار دولار في عام 2025. وهذا ما ساهم في تعزيز حصة مجموعة بلدان المنظمة في الإجمالي العالمي من 12.1% في عام 2021 إلى 27.6% في 2023، قبل أن تتراجع إلى 14.9% في 2025.

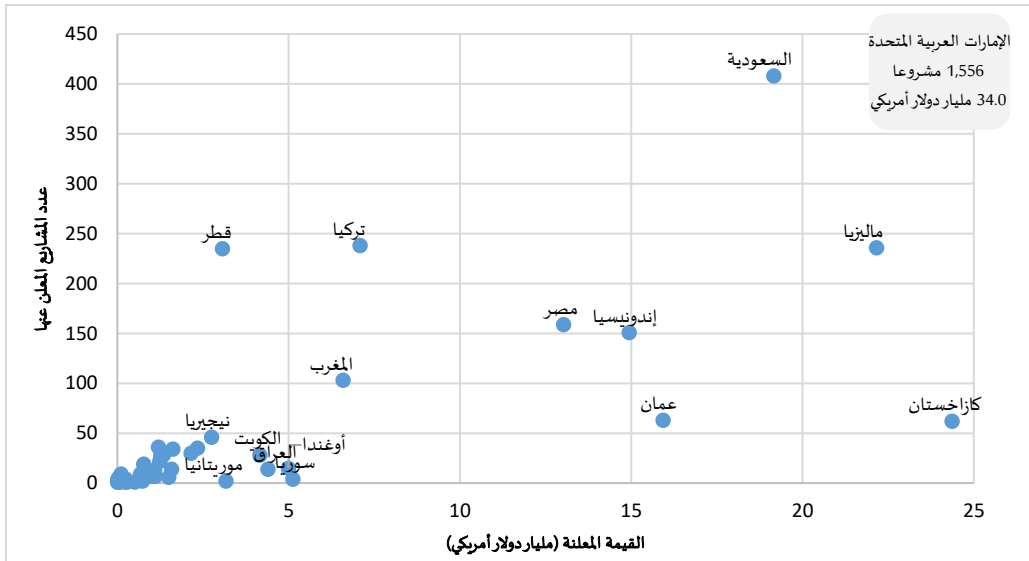
في العامين الأخيرين بات الفرق جليا أكثر بين عدد المشاريع المعلنة وقيمتها. ففي الوقت الذي استقطبت فيه بلدان منظمة التعاون الإسلامي عددا وحصة متزايدة من المشاريع العالمية، واصلت القيمة المعلنة لهذه المشاريع تراجعها. وانخفض متوسط القيمة الضمني لكل مشروع من نحو 118.6 مليون دولار أمريكي المسجل عام 2023 إلى 66.3 مليون دولار في 2024 و 56.6 مليون دولار عام 2025. وهذا التباين يشير إلى أن النمو في عدد المشاريع على مدار السنوات الأخيرة لم يصاحبه زيادة مماثلة في حجم الاستثمارات المعلنة، وأنه تأثر نسبيا بالمشاريع الضخمة التي سجلت خلال عامي 2022 و 2023.

الأرقام في الوضع الأنف الذكر تعكس صورة يشوبها التباين وفي ذات الوقت توحى بنتائج واعدة بشأن أنشطة الاستثمار التأسيسي المعلنة. والتزايد المستمر في عدد المشاريع المعلنة يدل على أن اهتمام المستثمرين ببلدان منظمة التعاون الإسلامي لا يزال قويا وبدل أيضا على اتساع نطاق الاستثمارات المرتقبة. وفي ذات الوقت، يشير التراجع في القيم المعلنة ومتوسط حجم المشاريع منذ عام 2023 إلى أن الزيادة في عدد المشاريع لم تنعكس على صورة زيادة مماثلة في الإنفاق الرأسمالي المتوقع.

هناك تفاوت كبير في توزيع مشاريع الاستثمار التأسيسية المعلنة على مستوى البلدان في عام 2025 سواء من حيث العدد أو القيمة (الشكل 6.4). وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة، بفارق كبير، الوجهة الأبرز من حيث عدد المشاريع، إذ استقطبت 1556 مشروعا، أي ما يعادل 42.4% من إجمالي المشاريع في بلدان منظمة

التعاون الإسلامي، بقيمة معلنة بلغت 34.0 مليار دولار أمريكي. وتلتها المملكة العربية السعودية بمعدل 408 مشاريع، وتركيا بمعدل 238 مشروعاً، وماليزيا بمعدل 236 مشروعاً، وقطر بمعدل 235 مشروعاً. وهذه البلدان الخمسة مجتمعة استأثرت بحصة 72.8% من جميع المشاريع المعلنة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، في حين استأثرت الجهات العشر الأكثر استقطاباً للمشاريع بحصة 87.5%، ما يشير إلى درجة عالية من التركيز.

الشكل 6.4: عدد وقيمة مشاريع الاستثمار الجديدة المعلنة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2025



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استناداً إلى الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2026، الجداول المرفقة.
ملاحظة: الإمارات العربية المتحدة غير ظاهرة في الشكل البياني لأن قيمها خارج نطاق المقياس المعروض. فقد سجلت 1556 مشروعاً معلناً بقيمة إجمالية بلغت 34.0 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 42.4% من عدد المشاريع المعلنة في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي و16.4% من قيمتها.

هناك اختلاف كبير حين الترتيب وفق القيمة المعلنة. فقد ظلت الإمارات العربية المتحدة الوجهة الرئيسية، وتلتها كازاخستان في المرتبة الثانية بقيمة معلنة بلغت 24.4 مليار دولار أمريكي، تلتها ماليزيا بقيمة 22.2 مليار دولار، ثم المملكة العربية السعودية بقيمة 19.2 مليار دولار، وسلطنة عُمان بقيمة 15.9 مليار دولار. وكانت حصة 55.7% من إجمالي القيمة المعلنة من نصيب هذه البلدان الخمسة مجتمعة، في حين بلغت حصة الجهات العشر الأولى 78.2%.

تبرز الفروقات بين الترتيبين وجود تباين في أنماط الاستثمار. فقد استقطبت تركيا وقطر عدداً كبيراً نسبياً من المشاريع، لكن القيم المعلنة متواضعة، ما يعني تركيز كبير للمشاريع الصغيرة نسبياً. وبالمقابل، سجلت كازاخستان وسلطنة عُمان عدداً أقل من المشاريع، ولكن القيم المعلنة المسجلة أعلى بكثير، مما يدل على الدور المهم للاستثمارات الكبيرة. وبلغ متوسط القيمة المعلنة لكل مشروع حوالي 393 مليون دولار أمريكي في كازاخستان و253 مليون دولار في عُمان، مقارنة بمبلغ 47 مليون دولار في المملكة العربية السعودية و22 مليون دولار في الإمارات العربية المتحدة. وحقق عدد قليل من المشاريع الضخمة المعلنة نتائج استثنائية في بلدان مثل سوريا وموريتانيا، اللتين سجلتا أربعة ومشروعين فقط على التوالي، لكن قيمتهما المعلنة بلغت 5.1 و3.2 مليار دولار أمريكي.

ويُعزى ارتفاع العدد الإجمالي للمشاريع في عام 2025 إلى حد كبير إلى الزيادة المسجلة في الإمارات العربية المتحدة. فقد ارتفع عدد المشاريع فيها بمقدار 173 مشروعاً، متجاوزاً بذلك الزيادة الصافية البالغة 162 مشروعاً المسجلة في جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي؛ وباستثناء الإمارات العربية المتحدة، تراجع العدد الإجمالي للمشاريع تراجعاً طفيفاً في عام 2025. كما سجلت كل من قطر وعمان والمملكة العربية السعودية وألبانيا ومصر وكوت ديفوار زيادات ملحوظة في عدد المشاريع، في حين شهدت أوزبكستان وإندونيسيا وبنغلاديش وتركيا مستويات تراجع هي الأعلى.

وتتميز الانخفاض في القيمة الإجمالية للمشاريع المعلنة بدوره بعدد محدود من التغيرات الكبيرة على مستوى البلدان. فقد سجلت مصر انخفاضاً قدره 40.9 مليار دولار أمريكي مقارنة بمستواها المرتفع بصورة استثنائية في عام 2024، في حين سُجلت انخفاضات كبيرة أيضاً في تونس وماليزيا وإندونيسيا. وهذا التراجع في هذه البلدان غطى على الزيادات الكبيرة المسجلة في الإمارات العربية المتحدة وعمان وكازاخستان وسوريا وأوغندا والعراق. ويؤكد ذلك التقلب الكبير في القيم السنوية لمشاريع الاستثمار التأسيسية المعلنة، وحساسيتها لتوقيت الإعلان عن كل مشروع كبير على حدة. وفي ضوء ذلك، لاستقطاب عدد كبير من المشاريع يتعين سن سياسات تمكن هذه المشاريع من تعزيز أثرها التنموي، وروابطها بالاقتصاد المحلي، وإسهامها على المدى الطويل في التحول الإنتاجي، على النحو الذي يناقشه الإطار 1.4.

الإطار 1.4: جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عالي الجودة في مشهد استثماري عالمي متسم بالتشردم والانتقائية

بات مشهد الاستثمار في العالم يتسم بمستوى عالٍ من الانتقائية. فالتوترات الجيوسياسية، وحالة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية، والمنافسة التكنولوجية، وشواغل الأمن الاقتصادي، تؤثر بصورة متزايدة في مواقع استثمار الشركات وفي كيفية تنظيمها لعمليات الإنتاج. كما يتركز نمو الاستثمار في عدد محدود من الاقتصادات المضيفة وفي أنشطة كثيفة رأس المال والتكنولوجيا. فيما استأثرت القطاعات الاستراتيجية، بما في ذلك البنية التحتية للذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والمعادن الحيوية وتكنولوجيات وخدمات التحول في مجال الطاقة، بنسبة 44% من القيمة العالمية لمشاريع الاستثمار الجديدة المعلنة عام 2025، مقارنة بنسبة 16% المسجلة في 2020 (UNCTAD, 2026a). وهذا الوضع يتيح فرصاً للبلدان القادرة على توفير قدرات تنافسية وظروف استثمار موثوقة، لكنه يزيد أيضاً من خطر تجاوز الاستثمارات للاقتصادات التي تعاني من ضعف البنية التحتية والمهارات وتفتقر للدعم المؤسسي.

تشير النتائج الخاصة بالفترة الأخيرة على صعيد بلدان منظمة التعاون الإسلامي لوجود فرص وتحديات في الوقت ذاته. فقد استقطبت بلدان المنظمة أكثر من خمس المشاريع الاستثمارية التأسيسية المعلنة على مستوى العالم في عام 2025، إلا أن حصتها من القيمة العالمية للمشاريع المعلنة انخفضت إلى 14.9%، وفي نفس الوقت ظل الاستثمار متركزاً في عدد محدود من الوجهات. لذلك ينبغي ألا يقتصر الهدف على زيادة عدد المشاريع أو قيمتها الإجمالية المعلنة فحسب. بل ينبغي أن تدعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات الجودة جهود النهوض بالقدرات الإنتاجية، وتوفير فرص العمل، ونقل التكنولوجيا والمهارات، وتنويع الصادرات، وزيادة القيمة المضافة المحلية، وتعزيز الروابط مع الشركات المحلية.

الأولوية للفرص الواقعية. ليس من الضروري أن تدخل البلدان في تنافس فيما بينها على صعيد جميع القطاعات الاستراتيجية. فالمقاربات الأكثر فعالية هي التي تبدأ من المتاح والقائم من الإمكانيات والموارد الطبيعية ومهارات القوى العاملة والبنية التحتية ومستوى قابلية الوصول إلى الأسواق والروابط المحتملة مع الشركات المحلية. وقد تنشأ فرص، بحسب الظروف الوطنية لكل بلد، في مجالات مثل تجهيز المنتجات الزراعية وتصنيعها، والخدمات اللوجستية، والسياحة، والخدمات المدعومة بالتكنولوجيا الرقمية، والصناعات الدوائية، ومكونات الطاقة المتجددة، أو قطاعات مختارة من الصناعات التحويلية

المتقدمة. وينبغي مواءمة سياسات تشجيع الاستثمار مع سياسات الصناعة والتجارة والتعليم والبنية التحتية والابتكار، وتركيزها على عدد محدود من الأولويات واضحة الأهداف.

تعزيز تيسير الاستثمار، وخدمات الرعاية اللاحقة، والروابط المحلية. يمكن أن تسهم الأطر التنظيمية القابلة للتنبؤ، والإجراءات الشفافة، والخدمات الرقمية عبر نافذة واحدة، في خفض التكلفة وأوجه عدم اليقين المرتبطة بإنشاء وتفعيل الاستثمارات. فخدمات الرعاية اللاحقة قد تساعد في الإبقاء على المستثمرين، وتشجيع إعادة الاستثمار، ومعالجة التحديات والمعوقات التشغيلية. كما يمكن لبرامج تنمية الموردين أن تحدد الشركات المحلية التي تتمتع بالقدرات اللازمة، وتدعم امتثالها لمعايير الجودة، وتحسن فرص حصولها على التمويل والتكنولوجيا، وتربطها بالشركات التابعة للمؤسسات الأجنبية. وينبغي لسياسات تنمية المهارات بدورها أن تستجيب للاحتياجات الفعلية والمحتملة للمستثمرين.

هناك مبادرات أطلقت حديثاً في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تجسد هذا التحول بوضوح. مثلاً، تحدد استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا لفترة 2024-2028 ثمانية أنماط للاستثمار الأجنبي المباشر عالي الجودة، وترتبط استقطاب الاستثمار بالتحوّل الأخضر والرقمي، وسلاسل القيمة العالمية، والمهارات، والتنمية الإقليمية (Investment Office of the Presidency of Türkiye, 2024). ويربط "الإطار الجديد للحوافز" في ماليزيا الحوافز بنتائج قابلة للقياس، تشمل جودة الوظائف، ونقل التكنولوجيا، والروابط ضمن سلاسل الإمداد، والاستدامة (MIDA, 2026a; MIDA, 2026b). وتجمع مبادرة الجيل التالي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (NextGenFDI) في الإمارات العربية المتحدة بين الترويج الموجه للشركات التي تستفيد من التقنيات الرقمية وتسريع إجراءات الترخيص وإصدار التأشيرات والخدمات المصرفية (MOET, 2022; UNCTAD, 2022). وعلى نفس المنوال، تربط الاستراتيجية الوطنية للاستثمار في المملكة العربية السعودية زيادة حجم الاستثمار بالقطاعات ذات الأولوية، وتنويع مصادر التمويل، وتهيئة بيئة استثمارية أكثر تنافسية (Ministry of Investment of Saudi Arabia, n.d).

استخدام الحوافز بصورة انتقائية تشير تقارير الأونكتاد إلى أن الحوافز شكلت نصف تدابير سياسة الاستثمار المواتية للمستثمرين في عام 2025، ما يعني احتدام المنافسة على الاستثمارات الاستراتيجية (UNCTAD, 2026a). وبالنسبة للعديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، الانخراط في منافسة واسعة النطاق لتقديم الإعانات قد يكون مكلفاً من الناحية المالية. ويمكن للحوافز أو أشكال الدعم المحددة المدة والشفافة، والمرتبطة بتحقيق نتائج في مجالات مثل التوظيف، أو التدريب، أو البحث، أو الصادرات، أو كفاءة استخدام الطاقة، أو تطوير الموردين، أن توفر أساساً أقوى لتقييم القيمة التي تحققها هذه التدابير للاقتصاد والمجتمع.

تعميق التعاون فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي. حث منتدى 2025 لحوار السياسات لوكالات تشجيع الاستثمار الأفريقية والآسيوية في منظمة التعاون الإسلامي على الاستفادة من تجارب الأقران واعتماد مقاربات مشتركة في مجال ترويج الاستثمار، بينما تتيح عملية تحديث اتفاقية الاستثمار لمنظمة التعاون الإسلامي فرصة لتحديث الإطار الاستثماري الإقليمي (IsDB & ICDT, 2025; OIC, 2025). ويمكن لمؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تقديم مزيد من الدعم في مجالات إعداد المشاريع، والتمويل، والتأمين، وأدوات تخفيف مخاطر الاستثمار (IsDB, 2025a).

وللمضي قدماً يتعين الانتقال من حملات الترويج المنفصلة إلى استراتيجيات متكاملة للاستثمار والتنمية. وفي هذا الإطار، سيتوقف تحويل اهتمام المستثمرين إلى مكاسب اقتصادية ملموسة على مدى نجاح البلدان في مواءمة أولوياتها الواضحة مع تدابير الدعم العملية، وتعزيز القدرات المحلية، وتطبيق حوافز تستند إلى نتائج قابلة للقياس، وتعميق التعاون فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي بما يكفل استدامة الأثر الاقتصادي على المدى الطويل.

يشير التحليل إلى أن بلدان منظمة التعاون الإسلامي عززت موقعها في الاستثمار العالمي خلال فترة 2021-2025، إلا أن النتائج ظلت متركزة في مناطق معينة وحساسة للمعاملات الكبيرة والمشاريع العملاقة. وبالتالي ينبغي تحويل الزيادة المسجلة في عدد المشاريع المعلنة إلى استثمارات حاضرة بقوة على أرض الواقع تسهم في تعزيز القدرة الإنتاجية، والعمالة، والتكنولوجيا، والروابط مع الاقتصاد المحلي.

2.4 الدين الخارجي وضغوط خدمة الدين¹²

يعد الدين الخارجي من مصادر التمويل الهامة في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، لأنه يدعم الاستثمار وتطوير البنية التحتية واحتياجات ميزان المدفوعات وتمويل العجز المالي. وفي الوقت نفسه، يمكن لارتفاع مستويات الدين الخارجي، وزيادة التزامات خدمة الدين، والتعرض لظروف التمويل العالمية، أن يحد من الحيز المتاح للسياسات ويزيد من فرص التعرض للصدمات الخارجية. يتناول التحليل الوارد في هذا القسم أرصدة الدين الخارجي وعيئه وبنيته، إلى جانب ضغوط خدمة الدين، والتفاوتات القائمة بين مجموعات الدخل ومختلف بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

1.2.4 السياق العالمي للدين الخارجي وظروف التمويل

بانت مواطن الضعف المرتبطة بالدين الخارجي في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل تتأثر بصورة متزايدة بالتفاعل بين أرصدة الدين، والتزامات خدمة الدين، وظروف التمويل العالمية. في فترة ما بعد الجائحة، شهدت العديد من البلدان زيادة في تكاليف الاقتراض، واحتياجات كبيرة لإعادة التمويل، وضيقا في الحيز المالي (World Bank, 2025a; IMF, 2025)، وهذا ما جعل تقييم أوضاع الدين الخارجي يعتمد بدرجة متزايدة على القدرة على السداد وظروف التمويل، وليس على المستويات الاسمية للدين فقط. ساهم هذا الوضع في عودة الاهتمام بالمؤشرات التي تربط أرصدة الدين بالدخل والصادرات وقدرة خدمة الدين، وأيضا بتركيبية الالتزامات الخارجية وبنية آجال استحقاقها.

تشير الأدلة الدولية الحديثة إلى أن بيئة الدين الخارجي أصبحت أكثر صعوبة بالنسبة للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. ووفقا لتقرير البنك الدولي عن الدين الدولي لعام 2025، بلغ إجمالي رصيد الدين الخارجي للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل مستوى قياسيا قدره 8.9 تريليون دولار أمريكي في عام 2024، في حين بلغ رصيد الدين الخارجي للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية مستوى قياسيا قدره 1.2 تريليون دولار أمريكي. ويشير التقرير أيضا إلى أن البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل سجلت صافي تدفقات خارجية للدين الخارجي بلغت 741 مليار دولار أمريكي خلال فترة 2022-2024، وهو أكبر تدفق من هذا النوع خلال 50 عاما، إذ تجاوزت مدفوعات خدمة الدين قيمة التمويل الخارجي الجديد خلال هذه الفترة (World Bank, 2025a; World Bank, 2025b). يشير ذلك إلى أن ضغوط الدين الخارجي لا تنعكس فقط في حجم أرصدة الدين، بل أيضا في صافي تحويل الموارد المالية إلى الخارج للوفاء بالتزامات خدمة الدين.

وأصبحت تكلفة خدمة الدين عائقا كبيرا أمام الخدمات المالية العامة والإنفاق على التنمية. تشير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن تزايد أعباء خدمة الدين يقلل من الحيز المالي والقدرة على

¹² يستند هذا التحليل إلى قاعدة بيانات إحصاءات الديون الدولية للبنك الدولي، ويغطي فترة 2020-2024، وهي أحدث فترة متصلة من خمس سنوات تتوفر بشأنها البيانات. تغطي قاعدة البيانات بصورة أساسية البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، وغيانا هي الاستثناء باعتبارها من البلدان مرتفعة الدخل. ولضمان قابلية المقارنة مع تغطية البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في قاعدة البيانات، يستبعد هذا القسم البلدان مرتفعة الدخل من التحليل، بما في ذلك غيانا. مجموعة البيانات لا تشمل ليبيا وماليزيا وفلسطين من بين كل البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.

الاقتراض اللازم لتمويل أولويات التنمية المستدامة (OECD, 2025a). وعلى نفس المنوال، تؤكد الأونكتاد أن تزايد التزامات خدمة الدين بات يقيد الإنفاق على التنمية بصورة متزايدة، لا سيما في الاقتصادات منخفضة الدخل، حيث تستأثر مدفوعات الدين الخارجي بحصة كبيرة من عائدات الصادرات والإيرادات العامة (UNCTAD, 2025a; UNCTAD, 2025b).

وبصرف النظر عن الدين الخارجي على وجه التحديد، هناك أيضا ما يتعلق بتشدد الضغوط المتعلقة بالدين العام بصورة عامة. تقدر الأونكتاد أن الدين العام العالمي بلغ مستوى قياسيا قدره 102 تريليون دولار أمريكي في عام 2024، حيث استأثرت البلدان النامية بحصة متزايدة من هذا الدين. فقد دفعت البلدان النامية ما قدره 921 مليار دولار أمريكي كفوائد صافية على الدين العام في عام 2024، بزيادة قدرها 10% مقارنة بالعام السابق، في حين خصصت 61 دولة نامية 10% أو أكثر من إيراداتها الحكومية لسداد الفوائد (UNCTAD, 2025b; UNCTAD, 2025c). وفي سياق ذي صلة بتدفقات التمويل الخارجي، تقدر الأونكتاد أن البلدان النامية دفعت 384 مليار دولار أمريكي كفوائد على سندات الدين الخارجي في عام 2024، مما يؤكد الصلة المباشرة بين تكاليف التمويل الخارجي، وضغوط خدمة الدين، والقيود التي تواجه المالية العامة (UNCTAD, 2026c).

تتفاقم هذه الضغوط المرتبطة بالدين في أي بيئة اقتصادية كلية عالمية تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين. ويتوقع تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية الصادر عن البنك الدولي أن يتباطأ النمو العالمي إلى 2.5% عام 2026، مع وجود مخاطر للتدهور مرتبطة بالتوترات الجيوسياسية واضطرابات أسواق السلع الأساسية وحالة عدم اليقين على مستوى السياسات (World Bank, 2026a). ويشير أيضا تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي إلى تجدد المخاطر الناجمة عن الأزمات المرتبطة بالتزاعات، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وتوقعات التضخم، وتزايد توجهات المستثمرين للخيارات التي تشوبها مستويات أقل من المخاطر، في حين يسلط تقرير الاستقرار المالي العالمي الضوء على المخاطر المتزايدة التي تهدد الاستقرار المالي وقنوات التضخيم المحتملة التي قد تؤثر في فرص الوصول إلى الأسواق وظروف التمويل بالنسبة للاقتصادات الناشئة والنامية (IMF, 2026a; IMF, 2026b). تحظى هذه التطورات بأهمية خاصة في تحليل الدين الخارجي، إذ يمكن لتباطؤ النمو، وتقلب عائدات الصادرات، والضغوط على أسعار الصرف، أو ارتفاع علاوات المخاطر العالمية، أن تؤثر في القدرة على السداد وظروف إعادة التمويل.

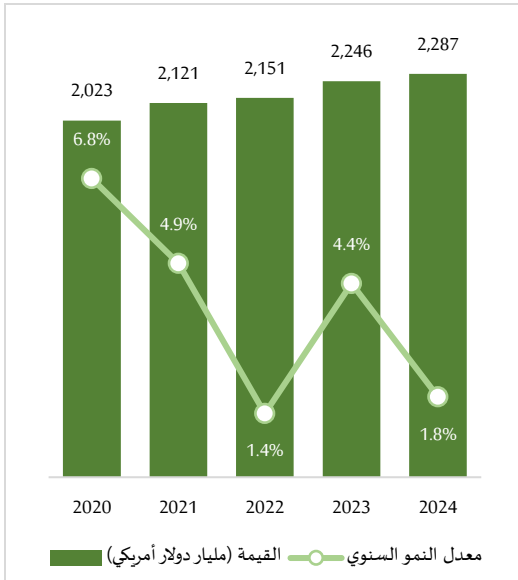
وفي هذا السياق، يتطلب تحليل الدين الخارجي قراءة متكاملة لرصيد الدين، وبنيته، ومؤشرات خدمة الدين. تشير أرصدة الدين الاسمية إلى حجم الالتزامات، لكنها لا توضح ما إذا كان الدين مرتفعا نسبة إلى مستوى الدخل، أو ما إذا كانت التزامات السداد مرتفعة مقارنة بالصادرات، أو ما إذا كان الدين متركزا في سندات قصيرة الأجل أو سندات قائمة على السوق. وبنفس النمط، توفر مؤشرات خدمة الدين نظرة أكثر تفصيلا على ضغوط السداد الفورية، في حين تساعد مؤشرات هيكل الدين على تحديد ما إذا كانت الالتزامات الخارجية ترتبط بدرجة أكبر باقتراض القطاع العام، أو اقتراض القطاع الخاص، أو التمويل قصير الأجل، أو الالتزامات تجاه صندوق النقد الدولي. لذلك، تتناول الأقسام الفرعية التالية الدين الخارجي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي منخفضة ومتوسطة الدخل من خلال هذه الأبعاد المتكاملة.

2.2.4 رصيد الدين الخارجي وعبء الدين

إن تقييم أرصدة الدين الخارجي إلى جانب مؤشرات عبء الدين من الأمور المهمة للتمييز بين حجم الاقتراض الخارجي والعبء النسبي الذي يفرضه على الاقتصاد. وبحكم تنوع اقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي من حيث مستويات الدخل، وحجم الاقتصاد، وهياكل الصادرات، وإمكانية الحصول على التمويل الخارجي، فإن المستوى نفسه من الدين الخارجي قد تكون له آثار مختلفة بدرجة كبيرة من بلد إلى آخر. لهذا يعزز تحليل إجمالي رصيد الدين الخارجي بمؤشرات مثل نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي، ونصيب الفرد من إجمالي الدين الخارجي، التي توفر أساساً أكثر توازناً لتقييم العبء الإجمالي للدين.

واصل إجمالي رصيد الدين الخارجي للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ارتفاعه خلال عام 2024، ولكن بوتيرة أبطأ نسبياً مقارنة بالعام الذي قبله. فقد بلغت قيمته 8937 مليار دولار أمريكي في عام 2024، بزيادة قدرها 1.1% عن عام 2023، أي ما يعادل زيادة بنحو 101 مليار دولار. وجاء ذلك في أعقاب زيادة أسرع نسبياً بلغت 1.8% في عام 2023. ويتوافق هذا التباطؤ في تراكم الدين مع بيئة التمويل الخارجي السائدة التي تواجهها البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، حيث تسهم تكاليف الاقتراض المرتفعة، وتشدد ظروف التمويل، وارتفاع التزامات خدمة الدين في الحد من نطاق الاقتراض الخارجي الجديد في العديد من الاقتصادات (World Bank, 2025a; World Bank, 2025c).

الشكل 7.4: إجمالي رصيد الدين الخارجي للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 2020-2024

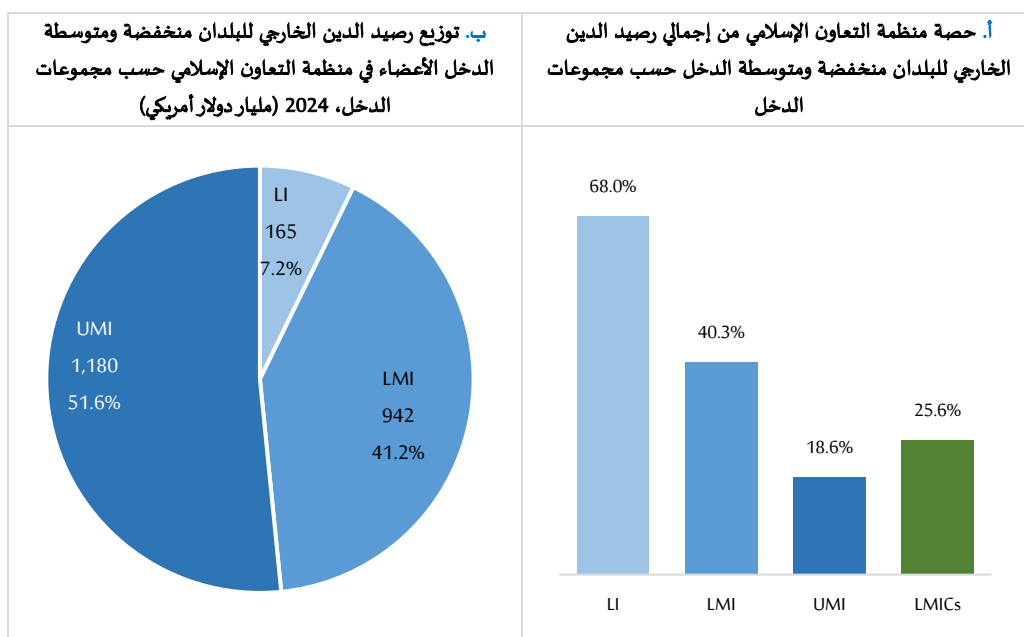


المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات إحصاءات الديون الدولية، البنك الدولي.
ملاحظة: مجموعة البيانات لا تشمل ليبيا وماليزيا وفلسطين.

وسجل تراجع مماثل في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. فقد ارتفع إجمالي رصيدها من الدين الخارجي بنسبة 1.8% في عام 2024، مقارنة بنسبة 4.4% عام 2023، لبلغ 2287 مليار دولار أمريكي (الشكل 7.4). وبالقيمة المطلقة، مثل هذا الرقم زيادة قدرها 40.9 مليار دولار أمريكي مقارنة بالعام السابق. ورغم أن الدين الخارجي في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في المنظمة زاد بوتيرة أسرع نسبياً من متوسط زيادة الدين الخارجي في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ككل من حيث النسبة المئوية، فإن مساهمة هذه البلدان في الزيادة الإجمالية في الدين الخارجي للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل تراجعت بصورة ملحوظة. فقد استأثرت بلدان المنظمة منخفضة ومتوسطة الدخل بحصة 41.0% من إجمالي الزيادة في رصيد الدين الخارجي للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في عام 2024، مقارنة بحصة 61.0% عام 2023.

لحدود عام 2024، استأثرت البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بحصة 25.6% من إجمالي رصيد الدين الخارجي لجميع البلدان من نفس المجموعة. إلا أن هذه الحصة الإجمالية تخفي وراءها تفاوتات بين مختلف مجموعات الدخل. فقد شكلت البلدان منخفضة الدخل الأعضاء في المنظمة ما يصل إلى 68.0% من إجمالي رصيد الدين الخارجي للبلدان منخفضة الدخل، في حين استأثرت البلدان الأعضاء المنظمة من مجموعة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا بحصة 40.3% من الإجمالي المقابل. وعلى النقيض من ذلك، لم تمثل بلدان المنظمة من فئة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا سوى 18.6% من إجمالي رصيد الدين الخارجي للبلدان من الفئة نفسها (الشكل 8.4.أ).¹³ تشير هذه الأرقام إلى أن بلدان منظمة التعاون الإسلامي تتأثر بحصة كبيرة من الدين الخارجي في الاقتصادات منخفضة الدخل والاقتصادات من مجموعة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا مقارنة بالاقتصادات من فئة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا.

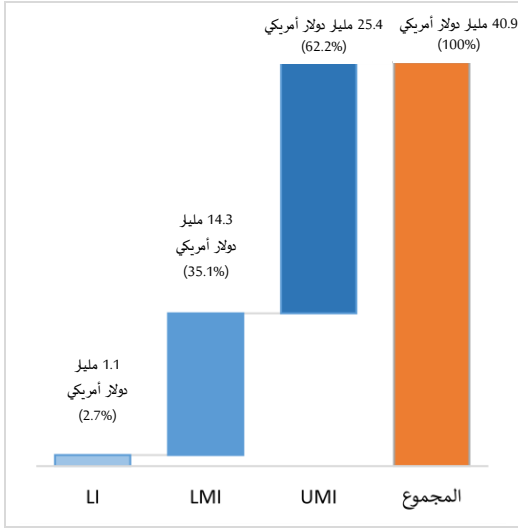
الشكل 8.4: رصيد الدين الخارجي للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حسب مجموعات الدخل، 2024



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات إحصاءات الديون الدولية، البنك الدولي. ملاحظة: مجموعة البيانات لا تشمل ليبيا وماليزيا وفلسطين. LI = منخفضة الدخل، LMI = متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، UMI = متوسطة الدخل من الشريحة العليا.

¹³ بلغ إجمالي الدين الخارجي للصين، وهي من فئة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، أكثر من 2.4 تريليون دولار أمريكي في عام 2024، وهو ما يمثل بمفرده 27.1% من إجمالي الدين الخارجي للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وعند استثناء الصين، ترتفع حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من مجموعة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا من إجمالي رصيد الدين الخارجي للبلدان من الفئة نفسها من 18.6% إلى 30.0%، في حين ارتفعت حصة بلدان المنظمة من فئة البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في إجمالي رصيد الدين الخارجي لجميع البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل من 25.6% إلى 35.1%.

الشكل 9.4: التغير في رصيد الدين الخارجي حسب مجموعات الدخل في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 2024



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات إحصاءات الديون الدولية، البنك الدولي. ملاحظة: مجموعة البيانات لا تشمل ليبيا وماليزيا وفلسطين. LI = منخفضة الدخل، LMI = متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، UMI = متوسطة الدخل من الشريحة العليا.

واستأثرت حصة بلدان المنظمة من الفئة متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا بحصة 35.1% من هذه الزيادة، في حين لم تتجاوز مساهمة البلدان منخفضة الدخل 2.7% (الشكل 9.4).

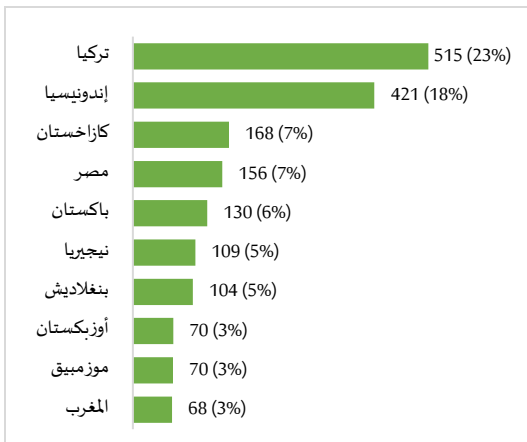
هناك بالتالي تفاوت بين مستويات توزيع الدين الخارجي حسب مجموعات الدخل وتوزيع عبء الدين. فالبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تستأثر بأكبر رصيد اسمي من الدين الخارجي، وهو ما يعكس، في جانب منه، كبر حجم اقتصاداتها ومدى إمكانية وصولها إلى التمويل الخارجي، في حين قد تواجه الاقتصادات منخفضة الدخل ضغوطاً أكبر عند تقييم الدين في ضوء مستويات دخلها وقدرتها على السداد. لذلك، ينبغي أن تكون مؤشرات عبء الدين مكتملة لإجمالي رصيد الدين الخارجي في التحليل، ومنها نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي وصيب الفرد من الدين الخارجي. وقبل الاعتماد على هذه المؤشرات، يوفر توزيع رصيد الدين الخارجي الاسمي على مستوى البلدان بدوره صورة أوضح عن مدى تركيز الدين في مجموعة البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في المنظمة.

وعلى مستوى البلدان، يتركز رصيد الدين الخارجي بدرجة كبيرة في عدد محدود من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي عام 2024، سجلت تركيا أكبر رصيد من الدين الخارجي ضمن هذه البلدان، إذ بلغ حجمه 515 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 22.5% من إجمالي رصيد الدين الخارجي لهذه المجموعة، تلتها إندونيسيا برصيد بلغ 421 مليار دولار أمريكي، أو ما نسبته 18.4%.

وعلى صعيد مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي نفسها، يبقى الدين الخارجي متركزاً في البلدان من مجموعتي البلدان متوسطة الدخل من الشريحتين الدنيا والعليا. وفي عام 2024، بلغ إجمالي الدين الخارجي لبلدان المنظمة من الفئة متوسطة الدخل من الشريحة العليا 1180 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 51.6% من إجمالي الدين الخارجي لبلدان المنظمة من الفئة منخفضة ومتوسطة الدخل. وتلتها بلدان المنظمة من الفئة متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، بإجمالي بلغ 942 مليار دولار أمريكي، أو ما نسبته 41.2%، في حين بلغ إجمالي الدين الخارجي للبلدان منخفضة الدخل الأعضاء ما قدره 165 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 7.2% (الشكل 8.4 ب). وكانت الزيادة المسجلة في عام 2024 بفضل البلدان الأعضاء من الفئة متوسطة الدخل من الشريح العليا في المقام الأول، التي أسهمت بنسبة 62.25% من إجمالي الزيادة في رصيد الدين الخارجي لبلدان المنظمة.

وهذان البلدان معا استأثرا بحصة 40.9% من إجمالي رصيد الدين الخارجي لمجموعة البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في المنظمة. وتلتها كازاخستان ومصر وباكستان ونيجيريا وبنغلاديش وأوزبكستان وموزمبيق والمغرب. وبصورة عامة، استأثرت البلدان الخمسة المعتلية للقائمة بحصة 60.8% من إجمالي الرصيد، في حين كان للبلدان العشرة الأولى نصيب بنحو 79.2%. ما يشير إلى درجة عالية من التركيز في أرصدة الدين الخارجي الاسمية لدى عدد صغير نسبيا من كبار المقترضين (الشكل 10.4). وعلى الصعيد العالمي، كانت تركيا وإندونيسيا أيضا من بين أكبر المدينين الخارجيين ضمن مجموعة البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، إذ احتلتا المرتبتين الخامسة والسادسة، على التوالي، بعد الصين والهند والبرازيل والمكسيك.

الشكل 10.4: البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات أعلى أرصدة الدين الخارجي، 2024 (مليار دولار أمريكي)



المصدر: حسابات موظفي سيرك بناء على قاعدة بيانات إحصاءات الديون الدولية، البنك الدولي.

ملاحظة: مجموعة البيانات لا تشمل ليبيا وماليزيا وفلسطين. الأرقام بين قوسين تشير إلى حصة كل بلد من إجمالي رصيد الدين الخارجي للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

بانخفاض قدره 3.9 مليار دولار، والعراق وأذربيجان بانخفاض قدره 2.8 مليار دولار لكل منهما، ثم تونس بانخفاض قدره 1.9 مليار دولار. وسجلت مستويات تراجع إضافية تجاوزت مليار دولار أمريكي في كل من المغرب وباكستان والصومال.

ومن بين البلدان التي سجلت انخفاضات ملحوظة، تبرز حالات مصر والصومال كيف يمكن أن تعكس التغيرات في أرصدة الدين الخارجي الاسمية عوامل تتجاوز الاقتراض الجديد أو سداد الديون. ففي مصر، جاء انخفاض رصيد الدين الخارجي في سياق حصول البلاد على دعم تمويلي خارجي كبير في عام 2024، بما في ذلك صفقة رأس الحكمة الاستثمارية بقيمة 35 مليار دولار أمريكي، وزيادة حجم البرنامج المدعوم من صندوق النقد الدولي وإعادة جدولة بعض مدفوعاته، مما أسهم في تخفيف الضغوط على ميزان المدفوعات على المدى القريب وتعزيز سيولة النقد الأجنبي (IMF, 2024a; Reuters, 2024). أما الصومال، فتمثل حالة

مختلفة، إذ ارتبط انخفاض رصيد الدين الخارجي ارتباطاً وثيقاً بتخفيف أعباء الديون. فبعد بلوغ الصومال نقطة الإنجاز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون¹⁴ (HIPC) في ديسمبر 2023، حققت البلاد وفورات في خدمة الدين بلغت ما قدره 4.5 مليار دولار أمريكي، مما أسهم في خفض نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 64% في عام 2018 إلى أقل من 6% بحلول نهاية عام 2023 (IMF & World Bank, 2023). وتوضح هاتان الحالتان أن التغيرات في أرصدة الدين الخارجي الاسمية قد لا تعكس عمليات الاقتراض أو السداد الجديدة فحسب، بل قد تتأثر أيضاً بتدفقات التمويل الكبيرة، وإعادة الهيكلة، وتخفيف أعباء الديون، وتسويات التقييم، والتطورات في القطاع الخارجي بصورة عامة.

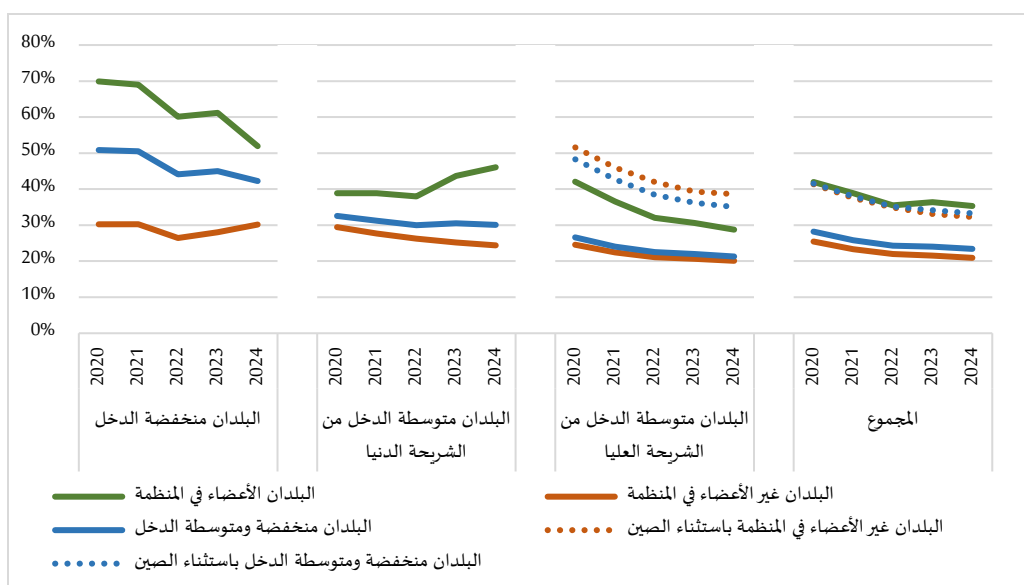
وعند قياس حجم الدين الخارجي نسبة إلى الدخل، ظل عبء الدين الخارجي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي منخفضة ومتوسطة الدخل أعلى من المتوسط المسجل على صعيد نفس المجموعة عالمياً. فقد انخفضت نسبة إجمالي رصيد الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في المنظمة من 42.0% في عام 2020 إلى 35.4% في عام 2024، بما يشير إلى تراجع عبء الدين الخارجي مقارنة بالدخل خلال هذه الفترة. لكن هذه النسبة ظلت أعلى بكثير من مقابلتها على صعيد جميع البلدان من مجموعة الدخل هذه، التي بلغت 23.4% في عام 2024، ومن النسبة المسجلة لدى نفس المجموعة على صعيد البلدان غير الأعضاء في المنظمة، التي بلغت 21.0% (الشكل 11.4).

تتأثر هذه الفجوة جزئياً بالوزن الكبير للصين في إجمالي البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وعند استثناء الصين من الحساب، ترتفع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي لجميع البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل إلى 33.3% بالنسبة لعام 2024، وهذا ما يمكن من تضيق الفجوة مع البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في المنظمة. وعلى نفس المنوال، ترتفع النسبة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل غير الأعضاء في المنظمة، باستثناء الصين، إلى 32.3%. هذا الوضع يشير إلى أن ارتفاع عبء الدين الخارجي لدى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في المنظمة يبقى قائماً، وإن كانت الفجوة بينها وبين البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل المقابلة تضيق بصورة ملحوظة عند استبعاد الصين. ويسهم الانخفاض النسبي لعبء الدين الخارجي في الصين، المقدر بنحو 13% من الناتج القومي الإجمالي، بدرجة كبيرة في خفض المتوسطات الإجمالية للمجموعات المقارنة.

¹⁴ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)، التي أطلقها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 1996، هي إطار يروم تخفيف عبء الديون على البلدان منخفضة الدخل المؤهلة التي تواجه أعباء ديون غير قابلة للاستدامة. ومن بين 39 بلدا مؤهلا أوقد يكون مؤهلا للحصول على المساعدة في إطار المبادرة، بلغ 37 بلدا مرحلة ما بعد نقطة الإنجاز بعد أن بلغت الصومال نقطة الإنجاز في ديسمبر 2023. وفي المقابل، لا يزال السودان في المرحلة الانتقالية، بينما لا تزال إريتريا في مرحلة ما قبل نقطة القرار. ومن بين هذه البلدان، هناك 20 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي بلغ مرحلة ما بعد نقطة الإنجاز، والسودان عضو في المنظمة أيضا، ليلبلغ بذلك العدد الإجمالي لبلدان المنظمة المؤهلة أو التي قد تكون مؤهلة للحصول على المساعدة في إطار المبادرة 21 بلدا. والبلدان الأعضاء في المنظمة التي بلغت مرحلة ما بعد نقطة الإنجاز هي: أفغانستان وبنين وبوركينا فاسو والكاميرون وتشاد وجزر القمر وكوت ديفوار وغامبيا وغينيا وبسوا وغيانا ومالي وموريتانيا وموزمبيق والنيجر والسنغال وسيراليون والصومال وتوغو وأوغندا (IMF, 2023a; IMF & World Bank, 2023).

وعلى مستوى مختلف مجموعات الدخل، سُجل أعلى عبء للدين الخارجي ضمن مجموعة البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في البلدان منخفضة الدخل منها. فقد بلغ رصيد الدين الخارجي لهذه البلدان ما يعادل 51.9% من الناتج القومي الإجمالي في عام 2024، وهو ما يجسد تراجعاً عن معدل 69.9% المسجل في عام 2020. وعلى الرغم من هذا الانخفاض الكبير، ظلت النسبة أعلى من المتوسط المسجل على مستوى جميع البلدان منخفضة الدخل، الذي بلغ 42.2%، وأعلى بكثير من المتوسط المسجل على مستوى البلدان منخفضة الدخل غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، البالغ 30.2%. يشير ذلك إلى أن عبء الدين الخارجي مرتفع نسبياً في البلدان منخفضة الدخل الأعضاء في المنظمة، على الرغم من أن مساهمتها الاسمية في الزيادة التي طرأت على رصيد الدين الخارجي للمنظمة كانت محدودة.

الشكل 11.4: رصيد الدين الخارجي كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل حسب مجموعات الدخل، 2020-2024



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات إحصاءات الديون الدولية، البنك الدولي.
ملاحظة: مجموعة البيانات لا تشمل ليبيا وماليزيا وفلسطين.

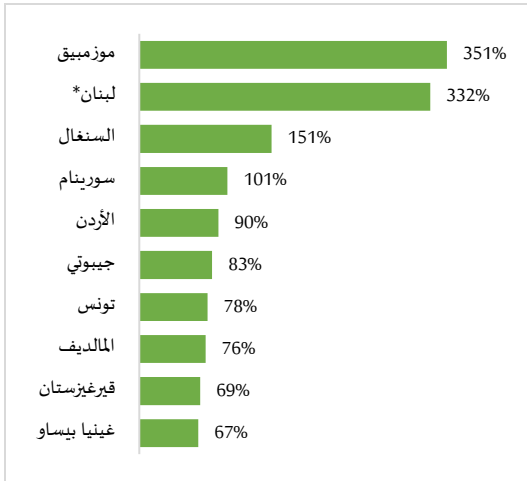
أما البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا الأعضاء في المنظمة، فقد أخذت مساراً مختلفاً. فقد ارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي فيها من 38.9% المسجلة في عام 2020 إلى 46.0% عام 2024، ما يجعلها مجموعة الدخل الوحيدة ضمن بلدان المنظمة التي شهدت زيادة في عبء الدين خلال هذه الفترة. وبالمقارنة، انخفض متوسط هذه النسبة لجميع البلدان من مجموعة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا بصورة طفيفة، من 32.6% إلى 30.1%، في حين تراجعت النسبة على صعيد البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا غير الأعضاء في المنظمة من 29.5% إلى 24.4%. يشير هذا التباين إلى أن تراكم الدين الخارجي في بلدان المنظمة من مجموعة الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا فاق نمو قاعدة دخلها بدرجة أكبر مما كان عليه الحال لدى نظيراتها غير الأعضاء في المنظمة.

في المقابل، سجلت البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا الأعضاء في المنظمة تراجعاً مطرداً في نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي، من 42.1% في عام 2020 إلى 28.8% عام 2024. ورغم أن هذه النسبة كانت أعلى من المتوسط المسجل على صعيد جميع البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا عند احتساب الصين ضمن المجموعة، فإن الصورة تتغير عند استثناء الصين. ففي هذه الحالة، يرتفع متوسط البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا إلى 35.0%، في حين تبلغ 38.7% لدى البلدان من الفئة نفسها غير الأعضاء في المنظمة. ويشير ذلك إلى أن بلدان المنظمة من فئة الدخل المتوسط من الشريحة العليا كانت في عام 2024 تتمتع بعبء دين خارجي أقل نسبياً مقارنة بالبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا باستثناء الصين.

يقدم تحليل نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي صورة أكثر دقة لعبء الدين مقارنة بالنظر إلى رصيد الدين الاسمي وحده. ففي حين استأثرت البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا الأعضاء في المنظمة بالحصة الأكبر من إجمالي رصيد الدين الخارجي، فإن عبء ديونها مقارنة بالدخل انخفض خلال الفترة موضوع التحليل. أما البلدان منخفضة الدخل الأعضاء في المنظمة، فعلى الرغم من أنها لا تتأثر سوى بحصة صغيرة من إجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان المنظمة منخفضة ومتوسطة الدخل، فقد واجهت أعلى مستويات عبء الدين. البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا الأعضاء في المنظمة تستدعي اهتماماً

خاصاً، إذ تجمع بين حصة كبيرة من رصيد الدين الخارجي للمنظمة وارتفاع نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي خلال فترة 2020-2024.

الشكل 12.4: البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات أعلى معدلات الدين الخارجي نسبة إلى الدخل القومي الإجمالي، 2024



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات إحصاءات الديون الدولية، البنك الدولي. ملاحظة: مجموعة البيانات لا تغطي ليبيا والجزيرة وفلسطين، بينما لا تتوفر بيانات بشأن اليمن لفترة 2020-2024. * البيانات المتعلقة بلبنان تعود لعام 2023، آخر سنة متاحة.

وعلى مستوى البلدان، تكشف نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي عن عدة حالات تتسم بارتفاع عبء الدين بصفة خاصة. ففي عام 2024، سجلت موزمبيق أعلى نسبة من بين جميع بلدان المنظمة، بلغت 351%، تلتها لبنان بنسبة 332%، وذلك استناداً إلى أحدث البيانات المتاحة لعام 2023. كما سجلت السنغال نسبة بلغت 151%، تلتها كل من سورينام والأردن وجيبوتي وتونس وجزر المالديف وجمهورية قيرغيزستان وغينيا بيساو (الشكل 12.4). والجدير بالذكر أن ثلاثة بلدان أعضاء في المنظمة صنفت ضمن البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ذات أعلى نسب الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي، إذ احتلت موزمبيق المرتبة الأولى، ولبنان المرتبة الثانية، والسنغال المرتبة الرابعة.

ينبغي تفسير هذه النسب المرتفعة بصورة استثنائية في ضوء الظروف الخاصة بكل بلد، وألا تستخدم كمقياس موحد لدراسة عبء الدين. ففي موزمبيق، تعكس هذه النسبة مزيجاً من صغر قاعدة الدخل نسبياً وكبر الالتزامات الخارجية، في حين ترتبط الأفاق على المدى المتوسط ارتباطاً وثيقاً بتطوير مشاريع الغاز الطبيعي المسال وبالإدارة الفعالة لعائدات الموارد في المستقبل. وتشير تقييمات صندوق النقد الدولي أيضاً إلى أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى إدارة مكان الضعف المرتبطة بالدين، إلى جانب دعم استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ والأمن (IMF, 2024b). وفي لبنان، تعكس هذه النسبة المرتفعة العملية الاستثنائية لتكيف الاقتصاد الكلي التي شهدتها البلد في السنوات الأخيرة، بما في ذلك الانكماش الحاد في الناتج، والحاجة المستمرة إلى تنفيذ إصلاحات شاملة لاستعادة الاستدامة المالية واستدامة الدين (IMF, 2023b).

وفي المقابل، سجلت فقط أربعة بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نسباً تقل عن 10% للدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي في عام 2024، ويتعلق الأمر بكل من إيران (2.2%) والجزائر (2.7%) وتركمانستان (5.2%) والعراق (6.2%). تشير هذه النسب المنخفضة إلى محدودية رصيد الدين الخارجي المسجل مقارنة بالدخل القومي. ومع ذلك، لا ينبغي تفسير انخفاض نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي، في حد ذاته، كدليل على تحسن أوضاع القطاع الخارجي أو انخفاض مستوى مكان الضعف بوجه عام. فإمكانية الحصول على التمويل الخارجي، وهيكل الصادرات، وأنماط التمويل المحلي، وظروف أسعار الصرف، والظروف الخاصة بكل بلد، كلها عوامل تؤثر بدورها في الصورة العامة للدين الخارجي.

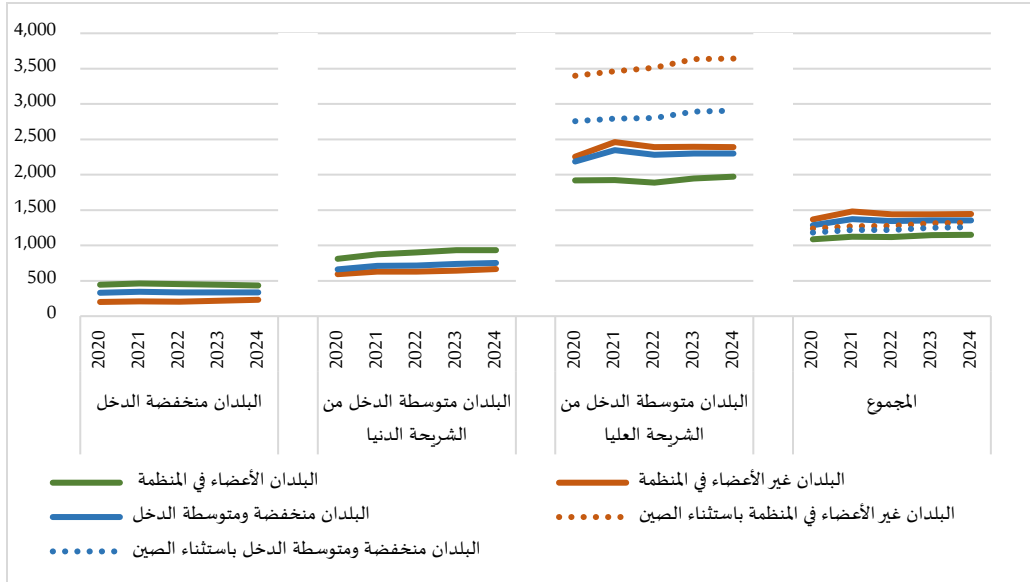
تعكس التغيرات المسجلة خلال فترة 2020-2024 مدى مستوى التفاوت بين مختلف البلدان الأعضاء من حيث ديناميات عبء الدين. فقد سجلت لبنان أكبر زيادة في نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي، حيث ارتفعت النسبة فيها بمقدار 107 نقطة مئوية،¹⁵ تلتها السنغال بزيادة قدرها 42.8 نقطة مئوية، ونيجيريا بزيادة قدرها 39.6 نقاط مئوية، وغامبيا بزيادة قدرها 12.4 نقاط مئوية، ثم بنين بزيادة قدرها 11.8 نقاط مئوية. وعلى النقيض من ذلك، سُجلت أكبر الانخفاضات في موزمبيق، حيث تراجعت النسبة بمقدار 81.6 نقطة مئوية، تلتها سورينام بانخفاض قدره 58.3 نقطة مئوية، وجمهورية قبرغيزستان بانخفاض قدره 48.2 نقطة مئوية، والسودان بانخفاض قدره 47.8 نقاط مئوية، ثم قرغيزستان بانخفاض قدره 39.0 نقاط مئوية. كما سجلت مستويات تراجع إضافية لا تقل عن 25 نقطة مئوية في كل من الصومال وطاجيكستان وجزر المالديف وألبانيا وموريتانيا. وقد تعكس هذه التغيرات مجموعات مختلفة من العوامل، بما في ذلك سداد الديون، وإعادة هيكلتها، وتخفيف أعبائها، والتغيرات في مستويات الدخل، وآثار التقييم، وتنقيحات بيانات الدين الخارجي.

وبالنظر من زاوية نصيب الفرد تبرز طريقة إضافية لتفسير حجم الانكشاف على الدين الخارجي الاسمي مقارنة بحجم السكان. وعلى المستوى الإجمالي، ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الدين الخارجي في بلدان المنظمة منخفضة ومتوسطة الدخل بصورة معتدلة، من 1088 دولاراً أمريكياً في عام 2020 إلى 1149 دولاراً في عام

¹⁵ بالنسبة إلى لبنان، التغير يخص الفترة الممتدة بين عامي 2020 و 2023، وهي أحدث سنة تتوفر بشأنها البيانات.

2024. وهذا المستوى أدنى من المتوسط المسجل على صعيد جميع البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، الذي ارتفع من 1286 إلى 1355 دولاراً أمريكياً خلال الفترة نفسها، كما ظل أدنى من المتوسط المسجل على صعيد البلدان غير الأعضاء في المنظمة، البالغ 1444 دولاراً أمريكياً في عام 2024 (الشكل 13.4).

الشكل 13.4: نصيب الفرد من إجمالي الدين الخارجي في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل حسب مجموعات الدخل، 2020-2024 (دولار أمريكي)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات إحصاءات الديون الدولية، البنك الدولي.
ملاحظة: مجموعة البيانات لا تشمل ليبيا وماليزيا وفلسطين.

إن انخفاض نصيب الفرد من الدين الخارجي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي منخفضة ومتوسطة الدخل يعكس بالأساس تركيبة المجموعة والتفاوتات القائمة بين مختلف مجموعات الدخل. أما على صعيد البلدان منخفضة الدخل، فقد سجلت البلدان الأعضاء في المنظمة مستوى أعلى لنصيب الفرد من الدين الخارجي مقارنة بمتوسط البلدان منخفضة الدخل ومتوسط البلدان منخفضة الدخل غير الأعضاء في المنظمة. ففي عام 2024، بلغ نصيب الفرد من الدين الخارجي 434 دولاراً أمريكياً في البلدان منخفضة الدخل الأعضاء في المنظمة، مقارنة بقيمة 338 دولاراً أمريكياً في جميع البلدان منخفضة الدخل و229 دولاراً أمريكياً في البلدان منخفضة الدخل غير الأعضاء في المنظمة. ومع ذلك، انخفض نصيب الفرد من الدين الخارجي في البلدان منخفضة الدخل الأعضاء في المنظمة من 446 دولاراً أمريكياً في عام 2020، بينما زاد خلال الفترة ذاتها في كل من مجموعة البلدان منخفضة الدخل ككل، من 331 إلى 338 دولاراً أمريكياً، وفي مجموعة البلدان منخفضة الدخل غير الأعضاء في المنظمة، من 201 إلى 229 دولاراً أمريكياً.

وفي مجموعة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، سجلت بلدان المنظمة كذلك مستويات أعلى من حيث نصيب الفرد من الدين الخارجي مقارنة بالمجموعات المقارنة على العموم. فقد ارتفع نصيب الفرد في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا الاعضاء في المنظمة من 812 دولاراً أمريكياً في عام 2020 إلى 931

دولارا أمريكية في 2024، مقارنة بمعدل 751 دولارا أمريكية في جميع البلدان من مجموعة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، و664 دولارا أمريكية في البلدان من نفس مجموعة الدخل غير الأعضاء في المنظمة عام 2024. وهذا الاتجاه متسق مع الارتفاع المسجل في نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا الأعضاء في المنظمة، ويؤكد الوضع أن هذه الفئة تمثل أحد أبرز مواطن تركيز مخاطر الدين الخارجي.

وعلى النقيض من ذلك، سجلت البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا الأعضاء في المنظمة مستويات أقل من حيث نصيب الفرد من الدين الخارجي مقارنة بنظيراتها غير الأعضاء في المنظمة. فقد زاد نصيب الفرد زيادة طفيفة من مبلغ 1920 دولارا أمريكية المسجل عام 2020 إلى 1972 دولارا أمريكية في عام 2024، وظل بذلك أدنى من متوسط جميع البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، البالغ 2300 دولارا أمريكية، ومن متوسط البلدان من نفس فئة الدخل غير الأعضاء في المنظمة، البالغ 2390 دولارا أمريكية. وهذا الفارق يصبح أكثر جلاء عند استثناء الصين من الحسابات. ففي عام 2024، بلغ نصيب الفرد من الدين الخارجي 2905 دولارات أمريكية في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا باستثناء الصين، مقارنة بمعدل 3643 دولارا أمريكية في البلدان من الفئة نفسها غير الأعضاء في المنظمة باستثناء الصين. وبلغ نصيب الفرد من الدين الخارجي في الصين 1717 دولارا أمريكية عام 2024، وهو ما يعني أن إدراجها يؤدي إلى خفض متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي في مجموعة البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، في حين يسهم في رفع متوسطه على مستوى إجمالي البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ككل.



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات إحصاءات الديون الدولية، البنك الدولي. ملاحظة: مجموعة البيانات لا شمل ليبيا وماليزيا وفلسطين.

بوجه عام، يؤكد تحليل نصيب الفرد من الدين الخارجي النتائج التي أظهرها تحليل نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي. وتشير البيانات إلى أن البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل من

الشريحة الدنيا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تسجل مستويات أعلى نسبيا من التعرض للدين الخارجي مقارنة بنظيراتها من نفس فئة الدخل غير الأعضاء في المنظمة. وفي المقابل، تستأثر البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا الأعضاء في المنظمة بالحصة الأكبر من رصيد الدين الخارجي الاسمي ضمن البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في المنظمة، لكنها تسجل مستويات أقل من الدين الخارجي عند قياسه نسبة إلى عدد السكان والدخل.

وعلى مستوى البلدان، هناك تفاوت كبير بين مختلف بلدان المنظمة من حيث نصيب الفرد من إجمالي الدين الخارجي. ففي عام 2024، سجلت لبنان أعلى مستوى من بين بلدان المنظمة، إذ بلغ المعدل 11607 دولارات أمريكية للفرد، ليحتل المرتبة الثالثة بين جميع البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل على مستوى العالم. وتلتها جزر المالديف، بواقع 8891 دولاراً أمريكياً للفرد (الخامسة عالمياً)، وكازاخستان بمعدل 8136 دولاراً أمريكياً (السابعة عالمياً). كما صنفق سورينام وتركيا والأردن وألبانيا وتونس وجيبوتي والغابون ضمن البلدان العشرة الأولى بين البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في المنظمة من حيث نصيب الفرد من الدين الخارجي (الشكل 14.4). وتركز مستويات عالية لنصيب الفرد من الدين الخارجي في عدد من الاقتصادات الصغيرة نسبياً أو الأكثر اندماجاً في النظام المالي العالمي يبرز أهمية تفسير مستويات الدين المقاسة على أساس نصيب الفرد بالاقتران مع مؤشرات الدخل وخدمة الدين.

وعلى الطرف المقابل من السلم، لم تسجل سوى أفغانستان والصومال مستوى يقل عن 100 دولار أمريكي كنصيب للفرد من إجمالي الدين الخارجي عام 2024، إذ بلغ 78 و 95 دولاراً أمريكياً، على التوالي. وسجلت مجموعة أخرى من البلدان مستويات تراوحت بين 100 و 200 دولار أمريكي للفرد، وشملت إيران والجزائر وتشاد واليمن وسوريا والنيجر. وتعكس هذه المستويات المنخفضة محدودية نصيب الفرد من رصيد الدين الخارجي المسجل، لكنها لا تعكس بالضرورة تحسن أوضاع القطاع الخارجي. فقد يرتبط بمحدودية إمكانية الحصول على التمويل الخارجي، أو الاستفادة من عمليات تخفيف أعباء الديون، أو العقوبات، أو القيود الناجمة عن النزاعات، أو غير ذلك من الظروف الخاصة بكل بلد، وغيرها من الأسباب الممكنة.

وتبرز التغيرات المسجلة خلال فترة 2020-2024 أنماطاً متباينة على مستوى البلدان. فقد سجلت أكبر زيادة اسمية في نصيب الفرد من الدين الخارجي في جزر المالديف، حيث ارتفعت القيمة بمقدار 1599 دولاراً أمريكياً، تلتها السنغال بزيادة قدرها 999 دولاراً، ثم تركيا (874 دولاراً) وأوزبكستان (826 دولاراً) والأردن (564 دولاراً). وفي المقابل، سُجل أكبر انخفاض في كازاخستان، حيث تراجع نصيب الفرد من الدين الخارجي بمقدار 739 دولاراً، تلتها الغابون بانخفاض قدره 643 دولاراً، ثم لبنان (476 دولاراً) وأذربيجان (428 دولاراً) وتركمانستان (387 دولاراً).

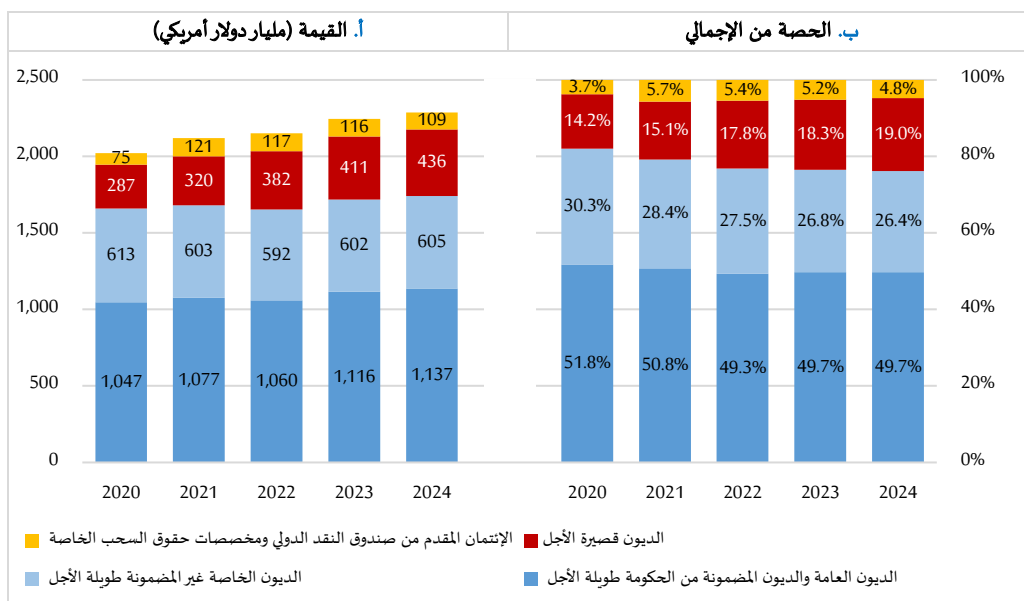
تُبين مؤشرات حجم الدين وعبئه أن مستويات الدين الاسمية وحدها لا تقدم سوى صورة جزئية عن حجم الانكشاف على الديون الخارجية. فبينما يتركز الدين الخارجي في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في المنظمة على مستوى عدد محدود من كبار المقترضين، فإن العبء النسبي يبدو أكثر حدة في بعض البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا الأعضاء في المنظمة. كما يشير مؤشر نسبة الدين إلى إجمالي الدخل القومي ونصيب الفرد من الدين إلى أن حجم الدين الخارجي وشدته وتداعياته تتفاوت بشكل كبير بين البلدان. هذه التفاوتات تبرز أهمية النظر أبعد من إجمالي رصيد الدين ودراسة هيكله، ولا سيما التوازن بين الالتزامات طويلة الأجل وقصيرة الأجل، ودور الديون العامة والديون المضمونة من قبل القطاع العام، والالتزامات المرتبطة بصندوق النقد الدولي.

3.2.4 هيكل الدين الخارجي

إلى جانب الحجم الإجمالي للدين الخارجي، يُعدّ هيكله عاملاً أساسياً لفهم طبيعة التمويل الخارجي وتحديد القنوات التي قد تنشأ من خلالها المخاطر المرتبطة بالدين. فقد يوفر الدين طويل الأجل مصدراً أكثر استقراراً للتمويل، في حين قد يؤدي الاعتماد على الدين قصير الأجل إلى زيادة مخاطر إعادة التمويل وضغوط السيولة، لا سيما في ظل تشديد أوضاع التمويل العالمية. وبالمثل، فإن التمييز بين الدين العام، والدين المضمون حكومياً، والدين الخاص غير المضمون، يساعد على تحديد مدى ارتباط الالتزامات الخارجية بإدارة ديون القطاع العام أو بديناميات الاقتراض في القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، يوفر هيكل الدين الخارجي حلقة وصل مهمة بين مؤشرات رصيد الدين وعبئه التي نوقشت أعلاه، وضغوط خدمة الدين التي سيتم تناولها لاحقاً في هذا القسم.

يوضح الشكل 15.4 هيكل إجمالي رصيد الدين الخارجي للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات الدخل المتوسط والمنخفض، حسب المكونات الرئيسية. واعتباراً من عام 2024، بلغ الدين الخارجي طويل الأجل من إجمالي رصيد الدين الخارجي البالغ حوالي 2.3 تريليون دولار أمريكي، 1,742 مليار دولار أمريكي، ما يمثل 76.2% من الإجمالي. وفي إطار الديون طويلة الأجل، بلغت الديون العامة والديون المضمونة حكومياً 1,137 مليار دولار أمريكي، في حين بلغت الديون الخاصة غير المضمونة 605 مليار دولار أمريكي. وبناءً على ذلك، شكلت ديون القطاع العام والديون المضمونة حكومياً 49.7% من إجمالي رصيد الدين الخارجي و 65.3% من الدين الخارجي طويل الأجل، مما يشير إلى أن الالتزامات المتعلقة بالقطاع العام ظلت أكبر مكون منفرد للدين الخارجي في البلدان الأعضاء في المنظمة ذات الدخل المتوسط والمنخفض.

الشكل 15.4: هيكل إجمالي رصيد الدين الخارجي للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 2020-2024



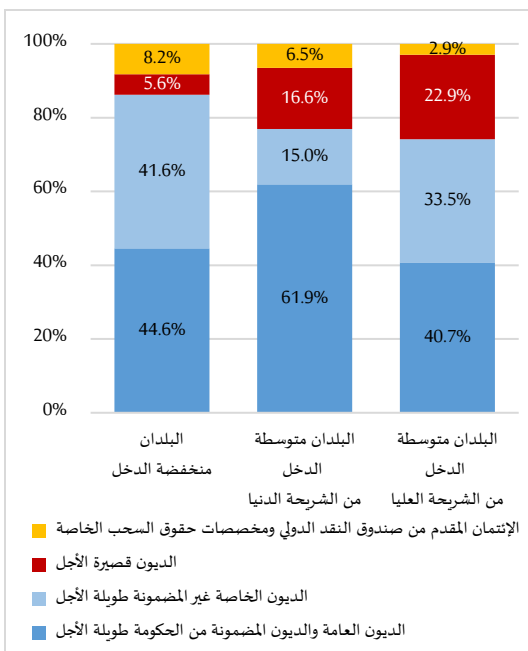
المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناءً على قاعدة بيانات إحصاءات الديون الدولية، البنك الدولي.
ملاحظة: مجموعة البيانات لا تشمل ليبيا وماليزيا وفلسطين. قد لا يطابق حاصل جمع المكونات الإجمالية بسبب عمليات التقريب.

خلال الفترة 2020-2024، تغير هيكل الدين الخارجي تدريجياً من طويل الأجل نحو الالتزامات قصيرة الأجل وتلك تجاه صندوق النقد الدولي. وانخفضت حصة الدين طويل الأجل من 82.1% من إجمالي رصيد الدين الخارجي المسجلة عام 2020 إلى 76.2% في عام 2024. ويعكس ذلك انخفاضاً في حصة الديون العامة والمضمونة حكومياً، من 51.8% إلى 49.7%، والديون الخاصة غير المضمونة، من 30.3% إلى 26.4%. ومع ذلك، ارتفعت قيمة الديون العامة والمضمونة حكومياً بمقدار 89.8 مليار دولار أمريكي خلال تلك الفترة، بينما انخفضت قيمة الديون الخاصة غير المضمونة انخفاضاً طفيفاً بمقدار 7.9 مليار دولار أمريكي. ويشير هذا إلى أن الانخفاض النسبي في الديون طويلة الأجل كان مدفوعاً بشكل رئيسي بالنمو السريع للمكونات الأخرى، وليس بانكماش الديون العامة والمضمونة حكومياً. وبالنظر تحديداً إلى التغير السنوي المسجل عام 2024، فإن الزيادة البالغة 40.9 مليار دولار أمريكي في إجمالي رصيد الدين الخارجي كانت مدفوعة بشكل رئيسي بالديون قصيرة الأجل، التي ارتفعت بمقدار 24.5 مليار دولار أمريكي، والديون العامة والمضمونة حكومياً، التي زادت بمقدار 20.7 مليار دولار أمريكي، في حين سجلت الديون الخاصة غير المضمونة زيادة طفيفة فقط بلغت 2.4 مليار دولار أمريكي، وانخفضت الالتزامات تجاه صندوق النقد الدولي بمقدار 6.6 مليار دولار أمريكي.

وسجلت الديون الخارجية قصيرة الأجل الزيادة الأبرز بين المكونات الرئيسية خلال فترة الخمس سنوات قيد الدراسة. فقد ارتفعت من 287 مليار دولار أمريكي المسجلة عام 2020 إلى 436 مليار دولار أمريكي في عام 2024، بزيادة بلغت حوالي 148 مليار دولار أمريكي. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصتها في إجمالي رصيد الدين الخارجي من 14.2% إلى 19.0%. ويشير ذلك إلى أن الالتزامات قصيرة الأجل أصبحت أكثر بروزاً في هيكل الدين الخارجي للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات الدخل المتوسط والمنخفض خلال فترة الخمس سنوات، مما قد يزيد من أهمية اعتبارات تجديد القروض والسيولة، لا سيما في ظل ظروف تمويل خارجي أكثر تشدداً.

ظلت الالتزامات تجاه صندوق النقد الدولي، والتي تشمل استخدام قروض الصندوق ومخصصات حقوق السحب الخاصة، صغيرة نسبياً على المستوى الإجمالي، لكنها ارتفعت مقارنة بقيمتها المسجلة عام 2020، التي بلغت 75 مليار دولار أمريكي إلى 109 مليار دولار أمريكي في عام 2024، وهو ما يعكس إلى حد كبير تأثير التخصيص العام لحقوق السحب الخاصة الذي نفذته صندوق النقد الدولي في عام 2021 لدعم السيولة العالمية خلال فترة التعافي من جائحة كوفيد-19 (IMF, 2021; SESRIC, 2021). وضمن هذا الإجمالي، ظل استخدام موارد صندوق النقد الدولي مستقراً إلى حد كبير خلال الفترة 2020-2023، حيث تراوح بين نحو 50 و 52 مليار دولار أمريكي، قبل أن يتراجع إلى حوالي 45 مليار دولار أمريكي في عام 2024. في المقابل، ارتفعت مخصصات حقوق السحب الخاصة (SDR) ارتفاعاً حاداً من 23 مليار دولار أمريكي المسجلة عام 2020 إلى 69 مليار دولار أمريكي في عام 2021، قبل أن تنخفض انخفاضاً طفيفاً إلى 64 مليار دولار أمريكي في عام 2024. ونتيجة لذلك، ينبغي تفسير الزيادة في الالتزامات تجاه صندوق النقد الدولي خلال تلك الفترة في المقام الأول على أنها مرتبطة بمخصصات حقوق السحب الخاصة (SDR) وليس بتوسع مماثل في استخدام الائتمان المقدم من الصندوق.

الشكل 16.4: هيكل إجمالي رصيد الدين الخارجي للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حسب مجموعات الدخل، 2024



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات إحصاءات الدين الدولية، البنك الدولي.
ملاحظة: مجموعة البيانات لا شمل ليبيا وماليزيا وفلسطين.

والمضمونة حكوميا بنسبة (44.6%)، والدين الخاصة غير المضمونة بنسبة (41.6%). وسجلت هذه المجموعة أدنى حصة للدين قصيرة الأجل بنسبة 5.6%، غير أنها سجلت في الوقت ذاته أعلى حصة للالتزامات تجاه صندوق النقد الدولي، والتي تشمل استخدام ائتمان الصندوق ومخصصات حقوق السحب الخاصة، بنسبة 8.2%.

وكانت بلدان منظمة التعاون الإسلامي ذات الدخل الأدنى من المتوسط صاحبة الهيكل التمويلي الأكثر تركزا نحو الدين العامة والمضمونة حكوميا. فقد استحوذت هذه الأخيرة على 61.9% من إجمالي رصيد دينها الخارجي المسجل عام 2024، وهي الحصة الأعلى بين مجموعات الدخل الثلاث، في حين لم تمثل الدين الخاصة غير المضمونة سوى 15.0%. وشكلت الدين قصيرة الأجل 16.6% من إجمالي الدين الخارجي، بينما مثلت الالتزامات تجاه صندوق النقد الدولي 6.5%. ويشير هذا إلى أن الدين الخارجي في بلدان المنظمة متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا كان أكثر ارتباطا بالاقتراض العام والمضمون حكوميا منه بالاقتراض الخاص غير المضمون.

في المقابل، أظهرت بلدان منظمة التعاون الإسلامي متوسطة الدخل من الشريحة العليا تركيبة أكثر تنوعا. فقد استحوذت الدين العامة والمضمونة حكوميا على 40.7% من إجمالي رصيد الدين الخارجي، في حين مثلت الدين الخاصة غير المضمونة 33.5%. وسجلت هذه المجموعة أيضا أعلى حصة للدين قصيرة الأجل بنسبة 22.9%، وأدنى حصة للالتزامات تجاه صندوق النقد الدولي بنسبة 2.9%. ومقارنة ببلدان المنظمة

وإن الهيكل الإجمالي للدين الخارجية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات الدخل المتوسط والمنخفض تخفي اختلافات مهمة بين مختلف فئات الدخل. وتكتسب هذه الاختلافات أهمية بالغة؛ نظرا لأن الأوزان النسبية للدين العامة والمضمونة حكوميا، والدين الخاصة غير المضمونة، والدين قصيرة الأجل، والالتزامات تجاه صندوق النقد الدولي، قد تتباين حسب مستويات الدخل، وفرص الحصول على التمويل الخارجي، والاحتياجات التمويلية للقطاع العام، علاوة على القدرة التمويلية للقطاع الخاص.

ويُظهر تحليل هيكل الدين حسب مجموعات الدخل أن الدين طويلة الأجل ظلت المكون المهيمن في هيكل الدين الخارجي لجميع مجموعات الدخل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال عام 2024، على الرغم من التفاوت الملحوظ في تركيبها بين هذه المجموعات (الشكل 16.4). ففي بلدان المنظمة منخفضة الدخل، استحوذت الدين طويلة الأجل على 86.2% من إجمالي رصيد الدين الخارجي، وانقسمت بالتساوي تقريبا بين الدين العامة

متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، حظيت البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا بحصة أعلى بكثير من الديون الخاصة غير المضمونة والديون قصيرة الأجل، بينما كان اعتمادها على الديون العامة والمضمونة حكوميا والالتزامات تجاه صندوق النقد الدولي أقل بدرجة ملحوظة.

ويتباين هيكل الدين الخارجي أيضا بشكل ملحوظ بين مجموعات الدخل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. فقد سجلت البلدان منخفضة الدخل أعلى حصة مجمعة للديون طويلة الأجل وأعلى حصة للالتزامات تجاه صندوق النقد الدولي، في حين كانت البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا تحت هيمنة الديون العامة والمضمونة حكوميا، واستحوذت البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا على أعلى حصة من الديون قصيرة الأجل.

ويستكمل الشكل 17.4 التحليلين الإجمالي والمتبع حسب مجموعات الدخل، من خلال تحديد البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تمثل فيها مكونات محددة حصصا مرتفعة بشكل خاص من إجمالي رصيد الدين الخارجي. ويُظهر الشكل أن هياكل الدين على مستوى البلدان تختلف اختلافا كبيرا، حتى بين البلدان التي تنتمي إلى الفئة الواسعة النطاق نفسها من حيث مستوى الدخل.

الشكل 17.4: البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات أعلى حصص للمكونات من إجمالي رصيد الدين الخارجي، 2024

	البنجر	تركمانستان	مالي	جزر المالديف	غينيا بيساو
الديون العامة والديون المضمونة من الحكومة طويلة الأجل	85.3%	87.1%	87.2%	87.7%	91.4%
الديون الخاصة غير المضمونة طويلة الأجل	37.6%	46.3%	46.7%	66.9%	83.5%
الديون قصيرة الأجل	28.3%	34.6%	38.1%	39.4%	41.8%
الإلتزام المقدم من صندوق النقد الدولي ومخصصات حقوق السحب الخاصة	26.1%	32.6%	36.1%	58.2%	65.4%
	ألبانيا	قيرغيزستان	بوركينا فاسو	كازاخستان	موزمبيق
	لبنان	تركيا	الأردن	تونس	الصومال
	تشاد	أفغانستان	سيراليون	الجزائر	إيران

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات إحصاءات الديون الدولية، البنك الدولي.
ملاحظة: مجموعة البيانات لا تشمل ليبيا وماليزيا وفلسطين. لا تشير الحصص المرتفعة لمكونات الدين بالضرورة إلى ارتفاع حجم المديونية بالقيمة المطلقة؛ وإنما تعكس، بالأحرى، الأهمية النسبية لكل مكون ضمن هيكل الدين الخارجي الخاص بكل بلد.

وشكّل الدين العام والدين المضمون حكوميا المكوّن الأكبر في عدد من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، إلا أن هيمنته كانت واضحة بشكل خاص في كل من غينيا بيساو، والمالديف، ومالي، وتركمانستان، والنيجر، حيث مثّل أكثر من 85% من إجمالي رصيد الدين الخارجي. وتشير هذه الحالات إلى هياكل للدين الخارجي ترتبط إلى حد كبير بالالتزامات المستحقة على القطاع العام أو الالتزامات التي تضمنها الحكومة، مع حصص محدودة نسبيا من الالتزامات الخاصة غير المضمونة والالتزامات قصيرة الأجل. وعلى النقيض من ذلك، تركز الدين الخاص غير المضمون بدرجة كبيرة في عدد أقل من البلدان. وقد برزت موزمبيق وكازاخستان بشكل خاص، حيث شكّل الدين الخاص غير المضمون 83.5% و 66.9% من إجمالي رصيد الدين الخارجي، على التوالي، تليهما كل من بوركينا فاسو، وجمهورية قيرغيزستان، وألبانيا. وفي كازاخستان، تتسق الحصص المرتفعة للدين الخاص غير المضمون مع الدور المهم الذي تؤديه الالتزامات الخارجية للقطاع الخاص والالتزامات الخارجية بين الشركات في هيكل الدين الخارجي للبلد، إذ تشير المصادر الوطنية ومصادر البنك الدولي إلى أهمية التزامات القطاع الخاص والقروض بين الشركات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر في هيكل الدين الخارجي لكازاخستان (National Bank of Kazakhstan, 2026; World Bank, 2024). وفي موزمبيق، ينبغي تفسير الحصص المرتفعة جدا للدين الخاص غير المضمون في ضوء السياق الأوسع نطاقا للموارد الطبيعية والمشروعات الضخمة في البلاد، بما في ذلك دور الاستثمارات الكبيرة المرتبطة بالغاز الطبيعي المسال وديناميات التمويل الخارجي المرتبطة بها (IMF, 2024b).

وكان الدين الخارجي قصير الأجل مصدرا آخر مهما للتباين المسجل بين البلدان. فقد تجاوزت نسبة الدين قصير الأجل المتوسط التجميعي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي منخفضة ومتوسطة الدخل البالغ 19.0% في عدد من البلدان، منها الصومال، وتونس، والأردن، وتركيا، ولبنان، والجزائر، وإيران، والسودان، ونيجيريا، ومصر. ومن بين هذه البلدان، سجلت الصومال، وتونس، والأردن، وتركيا، ولبنان أعلى نسب للدين قصير الأجل، حيث تراوحت بين 28.3% في لبنان و 41.8% في الصومال. وتشير هذه الحالات إلى أهمية اعتبارات إعادة التمويل ومخاطر السيولة في البلدان التي تشكل فيها الالتزامات الخارجية قصيرة الأجل نسبة كبيرة من إجمالي رصيد الدين الخارجي. ومع ذلك، تظل الخصوصية القطرية عاملا مهما في تفسير هذه النسب. ففي تركيا، على سبيل المثال، يرتبط الدين الخارجي قصير الأجل بصورة رئيسية بالالتزامات القطاع المصرفي، وائتمانات التجارة، والالتزامات الخارجية ذات الصلة بالبنك المركزي، وفقا لما تعكسه الإحصاءات الوطنية للدين الخارجي قصير الأجل (CBRT, 2026). أما في الصومال، فينبغي تفسير النسبة المرتفعة للدين الخارجي قصير الأجل في ضوء الانخفاض الحاد في رصيد الدين الخارجي عقب بلوغ البلاد نقطة الإنجاز ضمن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)، وهو ما أحدث تحولا كبيرا في هيكل رصيد الدين المتبقي (IMF & World Bank, 2023).

تباينت الالتزامات تجاه صندوق النقد الدولي بدرجة كبيرة أيضا بين البلدان. فقد سُجلت أعلى حصة لها في كل من إيران والجزائر، حيث بلغت 65.4% و 58.2% من إجمالي رصيد الدين الخارجي، على التوالي. غير أن هذه النسب في كلا البلدين تعكس مخصصات حقوق السحب الخاصة (SDRs)، وليس استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي، إذ بلغ الاستخدام المسجل لائتمان الصندوق صفرا في كل منهما. وعليه، لا ينبغي تفسير هذه الحصص المرتفعة باعتبارها دليلا على الاقتراض في إطار برامج صندوق النقد الدولي، وإنما باعتبارها

انعكاسا للأهمية النسبية لمخصصات حقوق السحب الخاصة في بلدان ذات أرصدة صغيرة جدا من الدين الخارجي. وعلى النقيض من ذلك، سجلت سيراليون وأفغانستان وتشاد حصصا مرتفعة من الالتزامات تجاه صندوق النقد الدولي، تضمنت استخداما أكثر وضوحا لائتمان صندوق النقد الدولي، حيث بلغت هذه النسب 19.4% في سيراليون، و 18.8% في تشاد، و 14.4% في أفغانستان.

يؤكد التحليل على مستوى البلدان أن هيكل الدين الخارجي للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي منخفضة ومتوسطة الدخل لا يمكن فهمه بالاعتماد على المتوسطات التجميعية أو متوسطات مجموعات الدخل وحدها. فبعض البلدان تتسم بهيمنة واضحة للدين العام والدين المضمون حكوميا، في حين تسجل بلدان أخرى حصصا مرتفعة من الدين الخاص غير المضمون المرتبط بالالتزامات الخارجية للقطاع الخاص أو بالالتزامات الخارجية ذات الصلة بتمويل المشروعات، بينما تسجل مجموعة أخرى نسبة مرتفعة نسبيا من الدين قصير الأجل أو الالتزامات تجاه صندوق النقد الدولي. وتكتسب هذه الفروق أهمية خاصة نظرا إلى اختلاف طبيعة المخاطر المرتبطة بكل مكون من مكونات الدين؛ إذ يرتبط الدين العام والدين المضمون من حكوميا بصورة أوثق بإدارة الدين في القطاع العام، بينما يرتبط الدين الخاص غير المضمون بديناميات القطاع الخاص وتمويل المشروعات، ويرتبط الدين قصير الأجل بمخاطر إعادة التمويل والسيولة. في حين ترتبط الالتزامات تجاه صندوق النقد الدولي بالتمويل الرسمي والالتزامات ذات الصلة بالاحتياجات.

4.2.4 ضغوط خدمة الدين والقدرة على السداد

في حين توضح مؤشرات رصيد الدين الخارجي حجم الالتزامات القائمة وهيكلها، تعكس مؤشرات خدمة الدين التزامات السداد الفعلية المستحقة خلال سنة معينة. ومن ثم، ترتبط خدمة الدين بصورة أكثر مباشرة بضغوط السيولة، والحيز المالي، واحتياجات النقد الأجنبي، والقدرة على السداد. وقد يكون لدى بلد ما رصيد دين يمكن تحمّله من حيث القيمة الاسمية، لكنه قد يظل يواجه ضغوطا إذا كانت أقساط أصل الدين ومدفوعات الفائدة كبيرة مقارنة بالتمويل المتاح، أو حصيلة الصادرات، أو الإيرادات العامة، أو الاحتياطيات.

يوضح الشكل 18.4 أن إجمالي خدمة الدين الخارجي في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ارتفع من 270.5 مليار دولار أمريكي المسجل عام 2020 إلى 352.4 مليار دولار أمريكي في عام 2024. وكانت الزيادة ملحوظة بشكل خاص في عام 2024، عندما ارتفعت خدمة الدين بمقدار 50.9 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة 16.9%، مقارنة بالعام السابق. وقد مثلت هذه الزيادة أقوى ارتفاع سنوي مسجل خلال الفترة 2020-2024. وبالمقارنة مع عام 2020، ارتفع إجمالي خدمة الدين في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بمقدار 81.9 مليار دولار أمريكي في عام 2024، بما يعادل زيادة قدرها 30.3%.

وكانت الزيادة المسجلة عام 2024 مدفوعة بصورة رئيسية بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من فئتي الدخل المتوسط من الشريحتين العليا والدنيا. فقد ارتفعت قيمة خدمة الدين في البلدان الأعضاء في المنظمة من فئة الدخل المتوسط من الشريحة العليا من 197.0 مليار دولار أمريكي المسجلة عام 2023 إلى 225.0 مليار دولار أمريكي في عام 2024، بزيادة قدرها 28.1 مليار دولار أمريكي. وسجلت البلدان الأعضاء في

المنظمة من فئة الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا زيادة قدرها 23.6 مليار دولار أمريكي، لترتفع خدمة الدين من 94.6 مليار دولار أمريكي إلى 118.2 مليار دولار أمريكي. وعلى النقيض من ذلك، انخفضت خدمة الدين في البلدان الأعضاء في المنظمة منخفضة الدخل بشكل طفيف، من 9.9 مليار دولار أمريكي إلى 9.2 مليار دولار أمريكي. ونتيجة لذلك، استحوذت البلدان من فئة الدخل المتوسط من الشريحة العليا على 63.9% من إجمالي خدمة الدين في البلدان الأعضاء في المنظمة منخفضة ومتوسطة الدخل في عام 2024، تلتها البلدان من فئة الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا بنسبة 33.5%، في حين لم تتجاوز حصة البلدان منخفضة الدخل 2.6% من حيث القيمة الاسمية.

يتناقض ارتفاع خدمة الدين في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مع الاتجاه العام المسجل بين جميع البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. فقد انخفض إجمالي خدمة الدين في جميع البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل بمقدار 138.5 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة 9.7%، في عام 2024، ليبلغ 1,293 مليار دولار أمريكي. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في المنظمة من إجمالي خدمة الدين لجميع البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل بشكل ملحوظ، من 21.1% المسجلة عام 2023 إلى 27.3% في عام 2024. كما تجاوزت هذه النسبة الحصة المسجلة عام 2020، والبالغة 25.4%. وكانت هذه الزيادة ملحوظة عبر مختلف فئات الدخل، ولا سيما بين البلدان الأعضاء في المنظمة من فئة الدخل المتوسط من الشريحة العليا، حيث ارتفعت حصتها من إجمالي خدمة دينها من 17.1% المسجلة عام 2023 إلى 23.3% في عام 2024. كما واصلت البلدان الأعضاء في المنظمة منخفضة الدخل استحوادها على حصة كبيرة جدا من إجمالي خدمة دينها، حيث بلغت 75.5% في عام 2024.



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات إحصاءات الديون الدولية، البنك الدولي.
ملاحظة: مجموعة البيانات لا شمل ليبيا وماليزيا وفلسطين.

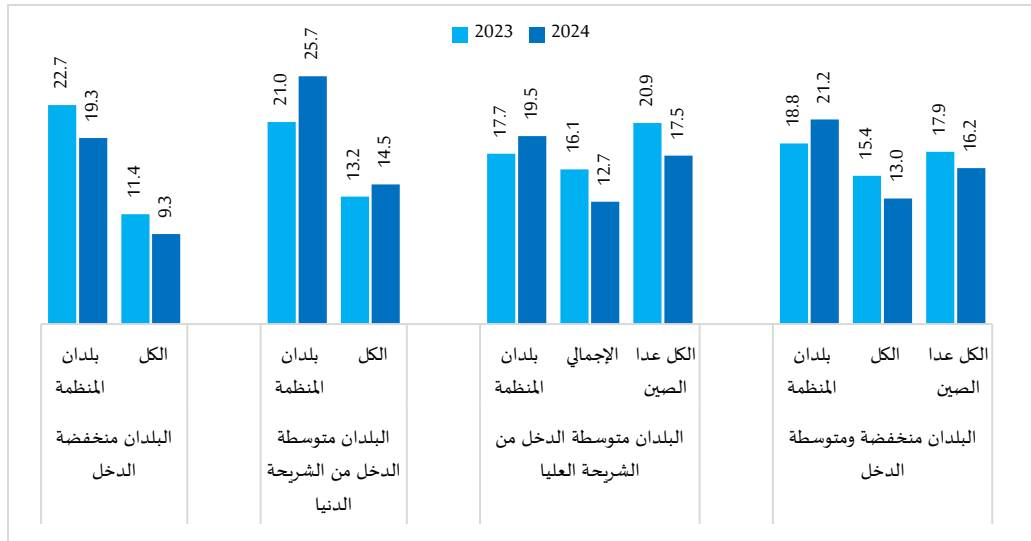
وعلى المستوى القطري، تركزت الزيادة في خدمة الدين في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2024 في عدد محدود من البلدان. وسجلت إندونيسيا أكبر زيادة، حيث ارتفعت خدمة الدين فيها بمقدار 16.1 مليار دولار أمريكي، تلتها تركيا بزيادة قدرها 13.1 مليار دولار أمريكي، ثم مصر بزيادة قدرها 11.5 مليار دولار أمريكي. وبلغ مجموع الزيادة المسجلة في هذه البلدان الثلاثة نحو 40.7 مليار دولار أمريكي، بما يعادل نحو أربعة أخماس صافي الزيادة في إجمالي خدمة الدين في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في المنظمة في عام 2024. ويشير هذا التركيز إلى أن الزيادة الإجمالية كانت مدفوعة

بصورة رئيسية بعدد محدود من المقترضين ذوي أحجام الاقتراض الكبيرة، رغم أن عدة بلدان أعضاء سجلت انخفاضاً في مدفوعات خدمة الدين خلال العام نفسه.

يعرض الشكل 19.4 إجمالي خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات والدخل الأساسي، وهو ما يوفر مؤشراً على عبء السداد مقارنةً بالعوائد الخارجية. وعلى خلاف مقياس خدمة الدين بالقيمة الاسمية، يعكس هذا المؤشر مدى استيعاب التزامات خدمة الدين للتدفقات الداخلة من النقد الأجنبي المتأتية من الصادرات.

في عام 2024، بلغ إجمالي خدمة الدين في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 21.2% من صادرات السلع والخدمات والدخل الأساسي، مرتفعاً من 18.8% المسجل عام 2023. وتتناقض هذه الزيادة مع الاتجاه العام المسجل في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، حيث انخفضت هذه النسبة من 15.4% إلى 13.0% خلال الفترة نفسها. وحتى عند استبعاد الصين¹⁶ من إجمالي البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، انخفضت النسبة من 17.9% المسجلة عام 2023 إلى 16.2% في عام 2024. ونتيجة لذلك، سجلت البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في المنظمة في عام 2024 نسبة خدمة الدين إلى الصادرات أعلى من كل من متوسط البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ككل، ومتوسط البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل باستثناء الصين.

الشكل 19.4: إجمالي خدمة الدين كنسبة مئوية من الصادرات في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، حسب مجموعات الدخل، 2023-2024 (%)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات إحصاءات الديون الدولية، البنك الدولي.
ملاحظة: الصادرات تشير إلى صادرات السلع والخدمات والدخل الأساسي مجموعة البيانات لا تشمل ليبيا وماليزيا وفلسطين.

¹⁶ للصين تأثير ملحوظ على المجاميع المستخدمة للمقارنة. ففي عام 2024، استحوذت الصين على 36.4% من إجمالي خدمة الدين في البلدان من فئة الدخل المتوسط من الشريحة العليا، وعلى 27.3% من إجمالي خدمة الدين في جميع البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. ومع انخفاض نسبة خدمة الدين إلى الصادرات في الصين من 11.8% المسجلة عام 2023 إلى 8.6% في عام 2024، فإن إدراج الصين يؤدي إلى خفض نسبة خدمة الدين إلى الصادرات في كل من إجمالي البلدان من فئة الدخل المتوسط من الشريحة العليا وإجمالي البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.

وعلى مستوى فئات الدخل، سجلت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من فئة الدخل المتوسط من الشريعة الدنيا أعلى نسبة لخدمة الدين إلى الصادرات في عام 2024، بلغت 25.7%، مقارنة بنسبة 21.0% المسجلة عام 2023. وكانت هذه النسبة أعلى بكثير من المتوسط المقابل لجميع البلدان من فئة الدخل المتوسط من الشريعة الدنيا، والبالغ 14.5%. كما سجلت البلدان الأعضاء في المنظمة من فئة الدخل المتوسط من الشريعة العليا ارتفاعاً في هذه النسبة، من 17.7% إلى 19.5%، في حين انخفضت النسبة في جميع البلدان من فئة الدخل المتوسط من الشريعة العليا من 16.1% إلى 12.7%. وعند استبعاد الصين، يرتفع متوسط البلدان من فئة الدخل المتوسط من الشريعة العليا إلى 17.5% في عام 2024، لكنه يظل أدنى من النسبة المسجلة لدى البلدان الأعضاء في المنظمة من فئة الدخل المتوسط من الشريعة العليا.

وعلى النقيض من ذلك، سجلت البلدان منخفضة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي انخفاضاً في هذه النسبة، من 22.7% المسجلة عام 2023 إلى 19.3% في عام 2024. وعلى الرغم من هذا التحسن، ظلت النسبة أكثر من ضعف المتوسط المسجل لجميع البلدان منخفضة الدخل، والبالغ 9.3% في عام 2024. ويشير ذلك إلى أنه، رغم انخفاض النسبة مقارنة بالعام السابق، واصلت التزامات خدمة الدين استيعاب حصة كبيرة نسبياً من العوائد المتأتية من الصادرات في البلدان منخفضة الدخل الأعضاء في المنظمة.

وتشير نسبة خدمة الدين إلى الصادرات إلى وجود عبء سداد أكثر وضوحاً في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مقارنة بمجموعة البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ككل في عام 2024. وكانت الزيادة ملحوظة بشكل خاص بين البلدان الأعضاء في المنظمة من فئتي الدخل المتوسط من الشريحتين الدنيا والعليا، في حين واصلت البلدان منخفضة الدخل الأعضاء في المنظمة تسجيل نسبة مرتفعة، رغم تحسنها مقارنة بالعام السابق.

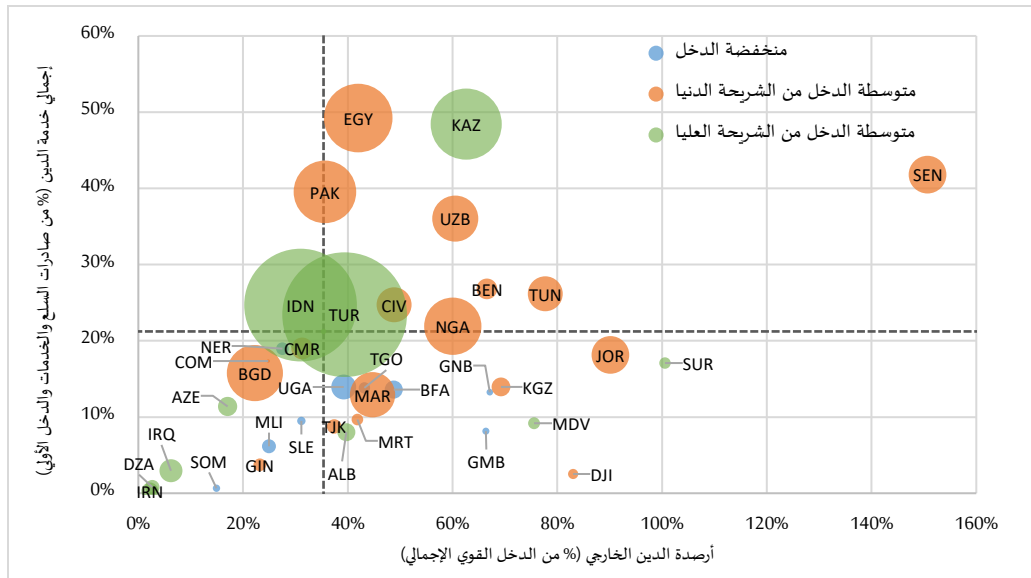
على المستوى القطري، تباينت نسب خدمة الدين إلى الصادرات على نطاق واسع بين البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2024. وسجلت أربعة بلدان نسباً مرتفعة بشكل خاص، تراوحت بين 40% و 50%، وهي: مصر بنسبة 49.2%، وكازاخستان بنسبة 48.4%، وموزمبيق بنسبة 46.5%، ثم السنغال بنسبة 41.8%. كما سجلت باكستان وأوزبكستان نسباً مرتفعة بلغت 39.5% و 36.0%، على التوالي. وبوجه عام، سجل 12 بلداً من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في المنظمة نسباً تجاوزت متوسط هذه البلدان البالغ 21.2%. وإضافة إلى البلدان الستة المذكورة أعلاه، شملت هذه البلدان بنين، وتونس، وكوت ديفوار، وإندونيسيا، وتركيا، ونيجيريا. ومن بين البلدان التي تتوفر عنها بيانات، سجلت الجزائر والصومال وإيران نسباً تقل عن 1%، بما يشير إلى محدودية مدفوعات خدمة الدين مقارنة بصادرات السلع والخدمات والدخل الأساس في عام 2024.

اختلفت التغيرات المسجلة بين عامي 2023 و 2024 أيضاً بشكل كبير بين البلدان. وسجلت مصر أكبر زيادة، حيث ارتفعت النسبة فيها بمقدار 18.8 نقطة مئوية، تلتها السنغال بزيادة قدرها 11.6 نقطة مئوية، وبنين بزيادة قدرها 8.7 نقاط مئوية، ونيجيريا بزيادة قدرها 6.5 نقاط مئوية، ثم جزر القمر بزيادة قدرها 5.8 نقاط مئوية. وعلى النقيض من ذلك، سُجلت أكبر الانخفاضات في أوغندا، حيث تراجعَت النسبة بمقدار 16.0

نقطة مئوية، تلتها لبنان بانخفاض قدره 13.5 نقطة مئوية، وجمهورية قبرغيزستان بانخفاض قدره 13.4 نقطة مئوية، وتشاد بانخفاض قدره 8.5 نقاط مئوية، ثم سورينام بانخفاض قدره 7.1 نقاط مئوية. وقد تعكس هذه التغيرات توليفات مختلفة من مدفوعات خدمة الدين، وأداء الصادرات، وتأثيرات أسعار الصرف، وجداول السداد الخاصة بكل بلد. كما توضح هذه التغيرات سبب ضرورة تقييم ضغوط خدمة الدين بالاقتران مع مؤشرات أوسع نطاقا لرصيد الدين، كما هو معروض في مصفوفة مواطن الضعف أدناه.

يجمع الشكل 20.4 بين مؤشرات رصيد الدين الخارجي ومؤشرات خدمة الدين لتقديم لمحة على مستوى البلدان عن مواطن الضعف المرتبطة بالدين الخارجي بين البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويمثل المحور الأفقي رصيد الدين الخارجي كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي (GNI)، في حين يمثل المحور الرأسي إجمالي خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات والدخل الأساسي. وتشير الخطوط المرجعية المتقطعة إلى متوسطات البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في المنظمة للمؤشرين. أما البلدان الواقعة فوق كلا الخطين، فتجمع بين رصيد دين خارجي مرتفع وضغوط سداد مرتفعة نسبيا، في حين يعكس حجم الفقاعة الحجم الاسمي لرصيد الدين الخارجي.

الشكل 20.4: مصفوفة مواطن ضعف الدين الخارجي في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 2024



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات إحصاءات الديون الدولية، البنك الدولي.

ملاحظة: يعكس حجم الفقاعة إجمالي رصيد الدين الخارجي في عام 2024. وتشير الخطوط المتقطعة إلى متوسطات البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لرصيد الدين الخارجي كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي، وإجمالي خدمة الدين كنسبة مئوية من الصادرات. ولا تظهر البلدان التي تفتقر إلى بيانات لأي من المحورين، بما في ذلك أفغانستان، وتشاد، والغابون، ولبنان، والسودان، وسوريا، وتركمانستان، واليمن. وتقع موزمبيق خارج نطاق المحور الأفقي، إذ بلغ رصيد الدين الخارجي فيها 350.6% من الدخل القومي الإجمالي، فيما بلغت خدمة الدين 46.5% من الصادرات. مجموعة البيانات لا تشمل ليبيا وماليزيا وفلسطين.

تمركزت عدة بلدان في الجزء العلوي الأيمن من المصفوفة، بما يشير إلى تسجيلها قيما أعلى من المتوسط لكل من رصيد الدين الخارجي مقارنة بالدخل القومي الإجمالي، وخدمة الدين مقارنة بالصادرات. وبرزت مصر، وكازاخستان، والسنغال، وباكستان، وأوزبكستان ضمن هذه المجموعة، إذ سجلت نسبة مرتفعة لخدمة الدين إلى الصادرات، إلى جانب نسب للدين إلى الدخل القومي الإجمالي تتجاوز متوسط البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما تدرج موزمبيق ضمن هذه المنطقة الأكثر عرضة لمواطن الضعف، وإن كانت لا تظهر في الشكل لأن رصيد الدين الخارجي لديها يمثل قيمة متطرفة بلغت 350.6% من الدخل القومي الإجمالي. وتستدعي هذه البلدان اهتماما خاصا لأنها تجمع بين أعباء دين كبيرة والتزامات سداد سنوية مرتفعة نسبيا، بما يشير إلى ضغوط على كل من القدرة على تحمّل الدين في الأجل المتوسط والسيولة الخارجية في الأجل القريب.

سجلت مجموعة ثانية من البلدان أيضا قيما تتجاوز كلا الخططين المرجعيين، وإن كانت نسب خدمة الدين لديها أقل ارتفاعا نسبيا. وشملت هذه المجموعة بنين، وتونس، وكوت ديفوار، وتركيا، ونيجيريا. وتستأثر تركيا ونيجيريا بأهمية خاصة من حيث القيمة الاسمية، كما يتضح من كبر أحجام الفقاعات التي تمثلها، رغم أن نسب خدمة الدين إلى الصادرات فهما لم تتجاوز متوسط البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلا بدرجة متوسطة. وتمثل إندونيسيا حالة مختلفة؛ إذ سجلت نسبة لخدمة الدين إلى الصادرات أعلى من المتوسط، كما كان لديها أحد أكبر أرصدة الدين الخارجي بالقيمة الاسمية بين البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في المنظمة، إلا أن نسبة الدين الخارجي إلى الدخل القومي الإجمالي ظلت أدنى من متوسط هذه البلدان.

وتحدد المصفوفة أيضا بلدانا سجلت رسيدا مرتفعا للدين الخارجي مقارنةً بالدخل القومي الإجمالي، ولكنها واجهت ضغوطا أقل لخدمة الدين في عام 2024. وتدرج ضمن هذه الفئة كل من الأردن، وسورينام، والمالديف، وجمهورية قيرغيزستان، وغينيا بيساو، وغامبيا، وجيبوتي. وتشير هذه الحالات إلى أن ارتفاع رصيد الدين لا يؤدي بالضرورة إلى ضغوط سداد فورية بالقدرة نفسه من الارتفاع. ومع ذلك، قد تظل هذه البلدان تواجه مخاطر تمويلية في المستقبل، تبعا لأجل استحقاق الدين، وأسعار الفائدة، واحتياجات إعادة التمويل، وأداء الصادرات.

وفي الطرف الأدنى من المصفوفة، سجلت عدة بلدان قيما منخفضة نسبيا لكلا المؤشرين، من بينها الجزائر، وإيران، والعراق، والصومال. وفي هذه الحالات، كانت مدفوعات خدمة الدين محدودة مقارنة بالصادرات، كما كان رصيد الدين الخارجي منخفضا أو متوسطا مقارنة بالدخل. ومع ذلك، لا ينبغي تفسير الوضع الموالي في المصفوفة باعتباره تقييما شاملا لقدرة القطاع الخارجي على الصمود، إذ قد تسهم عوامل أخرى، مثل إمكانية الحصول على التمويل الخارجي، والعقوبات، وتركيز الصادرات، والاحتياطيات، وأوضاع أسعار الصرف، وظروف التمويل المحلي، في تشكيل مواطن الضعف أيضا.

وتُظهر مصفوفة مواطن الضعف، من ثم، أهمية النظر إلى مؤشرات رصيد الدين ومؤشرات خدمة الدين بصورة مشتركة. فالبلدان التي لديها أرصدة كبيرة للدين الخارجي بالقيمة الاسمية لا تواجه بالضرورة أعلى

مستويات ضغط السداد النسبي، في حين قد تسجل البلدان ذات النسب المرتفعة للدين إلى الدخل القومي الإجمالي أنماطا مختلفة لخدمة الدين في الأجل القريب، تبعاً لأجل استحقاق التزاماتها وهيكلها. ومن ثم، يوفر الجمع بين مؤشرات رصيد الدين ومؤشرات السداد أساساً أكثر توازناً لتحديد البلدان التي قد تكون مواطن الضعف المرتبطة بالدين الخارجي فيها أكثر بروزاً.

وعليه، توفر نتائج هذا القسم البعد المرتبط بالدين ضمن مواطن الضعف الخارجية في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتُظهر هذه النتائج أن الضغوط المرتبطة بالدين الخارجي قد تنشأ من خلال قنوات مختلفة، بما في ذلك ارتفاع أرصدة الدين، وتغير هيكل الدين، والالتزامات قصيرة الأجل، وارتفاع التزامات السداد. وينبغي النظر إلى هذه الضغوط المرتبطة بالدين إلى جانب تدفقات التمويل الخارجي الأخرى وهوامش الأمان المتاحة، التي يمكن أن تسهم إما في تخفيف أثر التزامات الدين الخارجي على استقرار الاقتصاد الكلي أو في تضخيمه.

3.4 المساعدة الإنمائية الرسمية

تظل المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) مصدراً مهماً للتمويل الخارجي للعديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما البلدان منخفضة الدخل، وأقل البلدان نمواً، والاقتصادات الهشة والمتأثرة بالنزاعات.¹⁷ وتكتسب هذه المساعدة أهمية أكبر في الحالات التي يكون فيها الحيز المالي محدوداً، ويكون الوصول إلى التمويل القائم على آليات السوق مقيداً، بينما تظل احتياجات التمويل الإنمائي أو الإنساني مرتفعة.

ويغطي التحليل تطورات المساعدة الإنمائية الرسمية على المستوى العالمي، وحجم المساعدة التي تلقتها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتوزيعها وأهميتها النسبية خلال الفترة 2020-2024. كما يتناول التحليل التطورات الأولية المسجلة عام 2025، حيثما كانت البيانات متاحة.

1.3.4 الاتجاهات العالمية للمساعدة الإنمائية الرسمية ومشهد الجهات المانحة

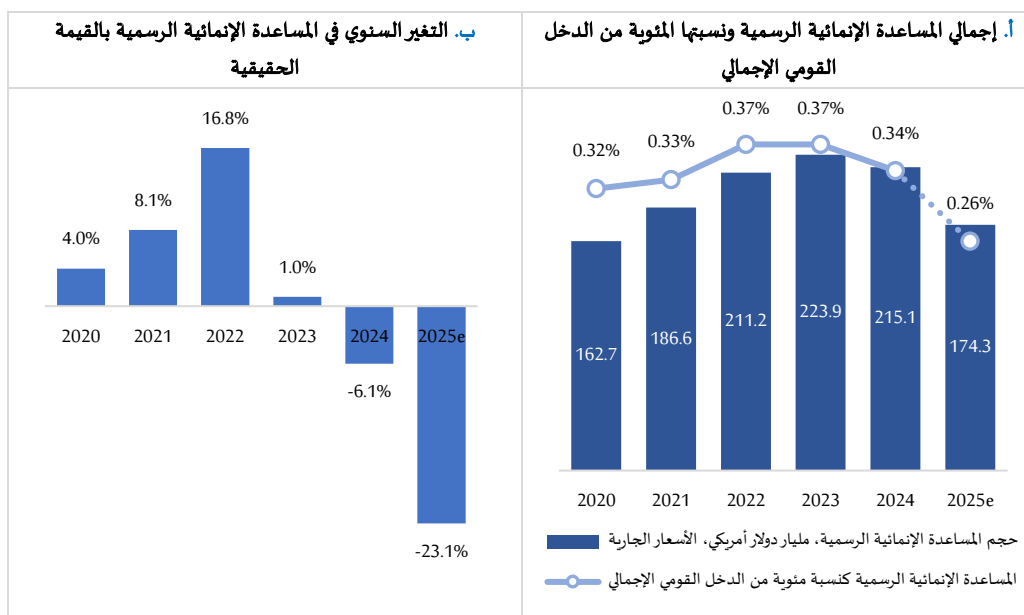
ارتفع حجم المساعدة الإنمائية الرسمية على المستوى العالمي بشكل ملحوظ خلال النصف الأول من عقد 2020، مما يعكس الدور المهم للتعاون الإنمائي في الاستجابة للالتزامات العالمية المتعاقبة. وعلى أساس ما يعادل المنح، ارتفع إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) من 162.7 مليار دولار أمريكي المسجل عام 2020 إلى 223.9 مليار دولار أمريكي في عام 2023، قبل أن ينخفض إلى 215.1 مليار دولار أمريكي في عام 2024 (الشكل 21.4 أ). وعلى الرغم من هذا الانخفاض المسجل عام 2024، ظلت المساعدة الإنمائية الرسمية أعلى بمقدار 52.5 مليار دولار أمريكي مقارنة بمستواها في عام 2020. وبالنسبة

¹⁷ تعرّف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) المساعدة الإنمائية الرسمية بأنها المساعدات الحكومية الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية ورفاه البلدان النامية، وذلك بصورة رئيسية من خلال المنح، والقروض الميسرة، والمساعدة التقنية (OECD, n.d). وتُجمع إحصاءات المساعدة الإنمائية الرسمية في إطار لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (DAC)، التي تمثل بلدانها الأعضاء المصادر التقليدية الرئيسية للمساعدة الإنمائية.

إلى الدخل القومي الإجمالي المجمع للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية من 0.32% المسجلة عام 2020 إلى 0.37% في كل من عامي 2022 و 2023، قبل أن تنخفض إلى 0.34% في عام 2024.

تأثر التوسع المسجل خلال الفترة 2020-2023 بعدة عوامل استثنائية. ففي بداية الفترة، ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية استجابة لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك تقديم الدعم للنظم الصحية، واللقاحات، والاستجابة للطوارئ، والاحتياجات الأوسع نطاقاً للتعافي في البلدان النامية. كما ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل حاد في عامي 2022 و 2023، على خلفية الحرب في أوكرانيا، وزيادة المساعدات الإنسانية، وارتفاع الإنفاق من جانب البلدان المانحة على استضافة اللاجئين. وتُظهر هذه التطورات أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية خلال هذه الفترة تأثرت بدرجة كبيرة بالاحتياجات المرتبطة بالآزمات، سواء داخل البلدان المتلقية أو داخل البلدان المانحة نفسها (OECD, 2024; OECD, 2025b).

الشكل 21.4: المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، 2020-2025



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مستكشف بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لجنة المساعدة الإنمائية 1: التدفقات حسب الجهة المانحة (المساعدة الإنمائية الرسمية + التدفقات الرسمية الأخرى + القطاع الخاص).

ملاحظة: يعرض الجزء (أ) المساعدة الإنمائية الرسمية على أساس ما يعادل المنح، بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي، ونسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى إجمالي الدخل القومي الإجمالي المجمع للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. ويعرض الجزء (ب) التغيرات السنوية في المساعدة الإنمائية الرسمية بالأسعار الثابتة لعام 2024، بعد تعديلها وفقاً للتضخم وتقلبات أسعار الصرف. وتُعد بيانات عام 2025 أولية.

وفي عام 2024، انخفض إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية بمقدار 8.8 مليارات دولار أمريكي مقارنة بالعام السابق، ليتراجع من 223.9 مليار دولار أمريكي إلى 215.1 مليار دولار أمريكي. كما انخفضت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي من 0.37% إلى 0.34%. ووفقاً لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ارتبط الانخفاض المسجل في عام

2024 بتراجع المساهمات المقدمة إلى المنظمات الدولية، وانخفاض المساعدات المقدمة إلى أوكرانيا، وتراجع المساعدات الإنسانية، وانخفاض الإنفاق على استضافة اللاجئين في البلدان المانحة (OECD, 2025b). ويمثل ذلك تحولا عن التوسع الاستثنائي المدفوع بالأزمات الذي لوحظ في وقت سابق من العقد، وإن ظل مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2024 أعلى بكثير من المستوى المسجل عام 2020.

تشير البيانات الأولية لعام 2025 إلى انكماش أكثر حدة في المساعدة الإنمائية الرسمية. فقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية إلى 174.3 مليار دولار أمريكي على أساس ما يعادل المنح، في حين تراجعت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي إلى 0.26%. ويمثل ذلك انخفاضا قدره 40.9 مليار دولار أمريكي مقارنة بعام 2024، مما أعاد المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيمة الاسمية إلى مستوى قريب من مستواها المسجل عام 2020، وأدنى بكثير من الذروة التي بلغت في عام 2023. وتشير هذه الأرقام الأولية إلى أنه، بعد التوسع المرتبط بالأزمات في المساعدة الإنمائية الرسمية خلال الفترة 2020-2023، والتراجع التدريجي الذي لوحظ في عام 2024، تعرضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من جانب البلدان المانحة لضغوط كبيرة في عام 2025 (OECD, 2026a).

وكان الانخفاض المسجل في المساعدة الإنمائية الرسمية واسع النطاق، وإن تفاوتت حدته بين البلدان المانحة. وتُظهر البيانات الأولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن 26 بلدا من أصل 34 بلدا عضوا في لجنة المساعدة الإنمائية خفّضت مساعدتها الإنمائية الرسمية في عام 2025، في حين استأثرت أكبر خمسة بلدان مانحة، وهي فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بحصة الأسد من معدل الانخفاض الإجمالي، بنسبة 95.7%. وفي الوقت نفسه، واصلت مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية تفاوتها بدرجة كبيرة بين الجهات المانحة. وفي عام 2025، أصبحت ألمانيا أكبر مانح للمساعدة الإنمائية الرسمية بين البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية للمرة الأولى، تلتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان ثم فرنسا. ومن بين البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، لم تتجاوز الهدف الذي حددته الأمم المتحدة، والمتمثل في تقديم مساعدة إنمائية رسمية تعادل 0.7% من الدخل القومي الإجمالي، سوى الدنمارك ولوكسمبورغ والنرويج والسويد (OECD, 2026a).

"انخفض إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 23.1% بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام 2024. ويمثل ذلك أكبر انكماش سنوي مسجل في تاريخ المساعدة الإنمائية الرسمية، مما أعاد مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ما كانت عليه في بداية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030." (OECD, 2026a)

وبالقيمة الحقيقية، بعد تعديلها وفقا لكل من التضخم وتقلبات أسعار الصرف، ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية بصورة مطردة خلال الفترة 2020-2023، قبل أن تنخفض في عامي 2024 و 2025، بما يعكس الأثر التراكمي للدعم المرتبط بالجائحة، والمساعدات المقدمة إلى أوكرانيا، والإنفاق على المساعدات الإنسانية، وتكاليف استضافة

اللاجئين في البلدان المانحة. وانعكس هذا الاتجاه في عام 2024، عندما انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 6.1%، تلاه انخفاض أكثر حدة بلغ 23.1% في عام 2025، استنادا إلى البيانات الأولية (الشكل 21.4.ب). وتؤكد هذه التغيرات بالقيمة الحقيقية أن التراجع الذي ظهر في سلسلة البيانات بالأسعار الجارية في عام 2024 تطور إلى انكماش كبير في عام 2025.

تفسر عدة عوامل الضغوط الأخيرة التي تعرضت لها تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. فعلى جانب البلدان المانحة، أسهم ضبط أوضاع المالية العامة، وارتفاع الإنفاق على الدفاع والأمن، والضغوط على الموازنات المحلية، وتغير الأولويات السياسية في تقييد موازنات المساعدات. وعلى جانب البلدان المتلقية، ظل الطلب على التمويل الميسر مرتفعاً بسبب تداخل عدد من التحديات، من بينها النزاعات، والنزوح، وانعدام الأمن الغذائي، والصدمات المرتبطة بالمناخ، والاحتياجات الصحية، ومحدودية الحيز المالي في العديد من البلدان النامية. وتشير توقعات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على المدى القريب إلى أن تخفيضات المساعدات قد تؤثر بصورة غير متناسبة في أفقر البلدان وأكثرها عرضة للمخاطر، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، والبلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وقطاعات مثل المساعدات الإنسانية، والصحة، والبنية التحتية الاجتماعية (OECD, 2026b).

تكتسب هذه التطورات أهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي تضم العديد منها اقتصادات منخفضة الدخل، وأقل البلدان نمواً، والاقتصادات الهشة والمتأثرة بالنزاعات أو التي تواجه قيوداً مالية. وقد يؤدي انكماش المساعدة الإنمائية الرسمية على المستوى العالمي إلى الحد من توافر الموارد الميسرة في وقت تظل فيه احتياجات التمويل الإنمائي مرتفعة. كما قد يؤثر ذلك في المساعدات الإنسانية، والصحة، والحوكمة، والحماية الاجتماعية، وبرامج بناء القدرة على الصمود، ولا سيما في البلدان التي تعتمد بدرجة كبيرة على عدد محدود من الجهات المانحة. ومن ثم، يوفر الانكماش في المساعدة الإنمائية الرسمية من جانب البلدان المانحة سياقاً مهماً لتقييم كل من حجم المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها البلدان الأعضاء في المنظمة وتوزيعها، ومدى تعرض البلدان المتلقية لانخفاض التمويل الميسر.

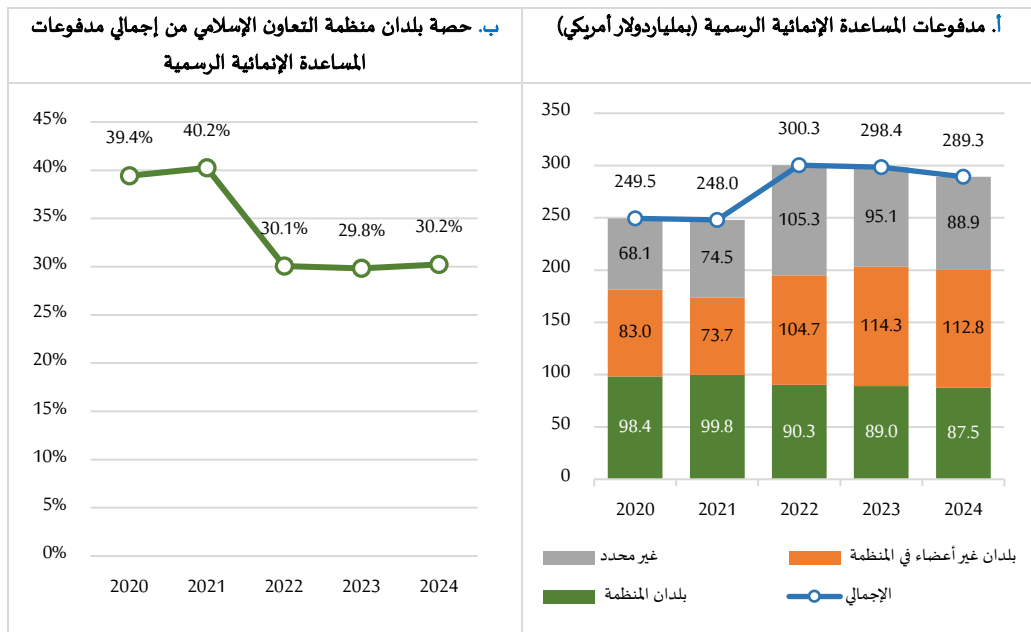
2.3.4 مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية

في حين تناول القسم الفرعي السابق المساعدة الإنمائية الرسمية من منظور البلدان المانحة، يركز هذا القسم الفرعي على جانب البلدان المتلقية من خلال تحليل إجمالي مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية المصروفة للبلدان النامية. وعلى خلاف الأرقام الرئيسية المتعلقة بالجهات المانحة الواردة أعلاه، والتي تُعرض على أساس ما يعادل المنح، يستند التحليل من جانب البلدان المتلقية في هذا القسم الفرعي إلى إجمالي المبالغ المصروفة من جميع الجهات المانحة الرسمية، معبرا عنها بالأسعار الثابتة لعام 2024. ويتيح ذلك للتحليل التركيز على حجم المساعدة الإنمائية الرسمية التي صُرفت فعلياً إلى البلدان النامية، وإبراز المستوى الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتطورها بمرور الوقت.

كما يوضح الشكل 2.4.2^أ، ارتفع إجمالي مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية المصروفة إلى البلدان النامية من 249.5 مليار دولار أمريكي المسجل عام 2020 إلى 289.3 مليار دولار أمريكي في عام 2024، مسجلاً زيادة صافية قدرها 39.8 مليار دولار أمريكي خلال الفترة. وتأثرت هذه الزيادة الإجمالية بارتفاع ملحوظ في عام 2022، مدفوعاً بدرجة كبيرة بزيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما أوكرانيا، إلى جانب ارتفاع المخصصات غير المحددة أو الموجهة على المستوى الإقليمي.

شهدت مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية المصروفة إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي انخفاضاً تدريجياً خلال السنوات الأربع الماضية، إذ تراجعت من 99.8 مليار دولار أمريكي المسجلة عام 2021 إلى 87.5 مليار دولار أمريكي في عام 2024، بانخفاض قدره 12.3 مليار دولار أمريكي. وينعكس هذا التحول أيضاً في حصة البلدان الأعضاء في المنظمة من إجمالي مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية المصروفة (الشكل 22.4.ب). فقد استأثرت البلدان الأعضاء في المنظمة على 39.4% من إجمالي مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية المصروفة إلى البلدان النامية في عام 2020، وعلى 40.2% في عام 2021. غير أن حصتها انخفضت بشكل حاد إلى 30.1% في عام 2022، وظلت مستقرة إلى حد كبير عند 29.8% في عام 2023 و 30.2% في عام 2024. ومن ثم، عكس انخفاض حصة البلدان الأعضاء في المنظمة بعد عام 2021 تطورين متزامنين، هما انخفاض مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية المصروفة إليها، والزيادة الملحوظة في المبالغ المصروفة إلى الجهات المتلقية غير الأعضاء في المنظمة والجهات المتلقية غير المحددة.

الشكل 22.4: مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية حسب فئة المستفيدين، 2020-2024

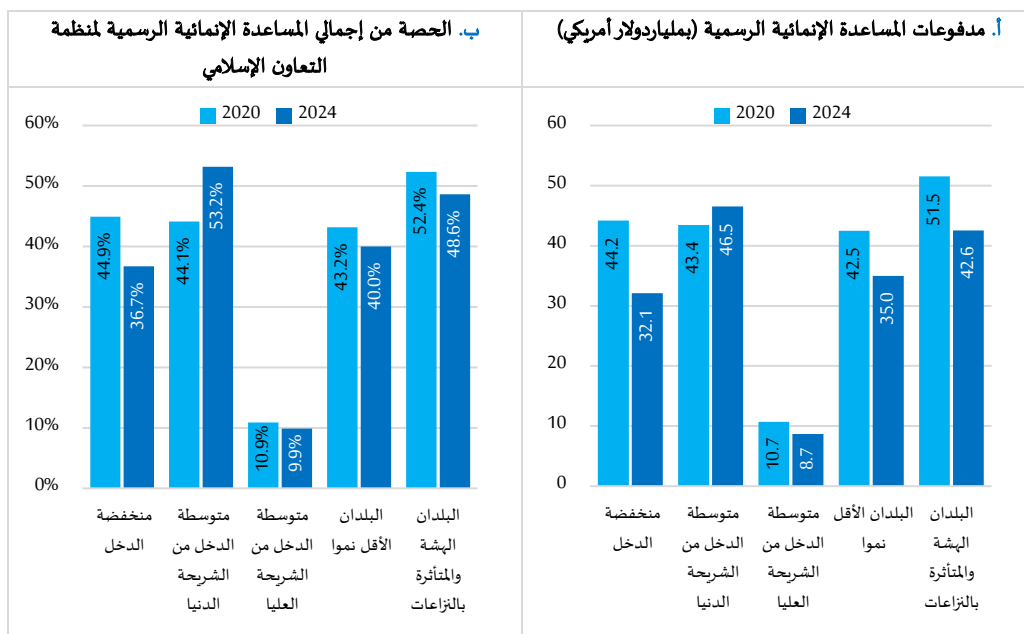


المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مستكشف بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، CRS: نظام الإبلاغ عن الدائنين (التدفقات). ملاحظة: تشير بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى إجمالي المبالغ المصروفة من جميع الجهات المانحة الرسمية، وهي معبر عنها بالأسعار الثابتة لعام 2024. وتشمل فئة "غير محددة" تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التي لم تُخصص لبلدان متلقية محددة. وتستثني مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كلا من البحرين، وبروناي دار السلام، والكويت، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة. وقد لا يُطابق حاصل جمع المكونات القيم الإجمالية بسبب عمليات التقريب.

يوضح الشكل 23.4 أن مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية المصروفة إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ظلت متركزة في مجموعات البلدان منخفضة الدخل والأكثر عرضة للمخاطر، وإن كان التوزيع الداخلي لهذه المبالغ قد تغير خلال الفترة 2020-2024. وبالقائمة المطلقة، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان منخفضة الدخل الأعضاء في المنظمة من 44.2 مليار دولار أمريكي المسجلة عام

2020 إلى 32.1 مليار دولار أمريكي في عام 2024. كما انخفضت حصتها من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء في المنظمة من 44.9% إلى 36.7%. وفي المقابل، ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء في المنظمة من فئة الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا من 43.4 مليار دولار أمريكي إلى 46.5 مليار دولار أمريكي خلال الفترة نفسها، لترتفع حصتها من 44.1% إلى 53.2%. ونتيجة لذلك، أصبحت البلدان من فئة الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا أكبر مجموعة من حيث الدخل تتلقى المساعدة الإنمائية الرسمية داخل منظمة التعاون الإسلامي بحلول عام 2024.

الشكل 23.4: مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي حسب فئة الدخل ومستوى الضعف، 2020 و 2024

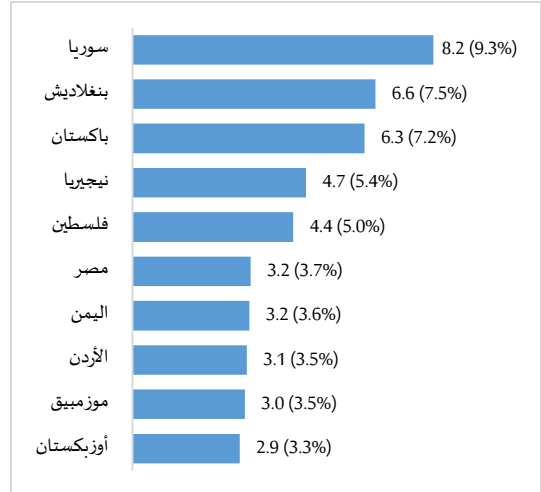


المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مستكشف بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، CRS: نظام الإبلاغ عن الدائنين (التدفقات). ملاحظة: تشير بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى إجمالي المبالغ المصروفة من جميع الجهات المانحة الرسمية، وهي معرّ عنها بالأشعار الثابتة لعام 2024. مجموعات الدخل متعارضة فيما بينها، في حين أن أقل البلدان نمواً والبلدان الهشة والمتأثرة بالزلاعات لا تتعارض مع مجموعات الدخل، وقد تتداخل أيضاً فيما بينها. LDCs = أقل البلدان نمواً؛ FCS = البلدان الهشة والمتأثرة بالزلاعات، استناداً إلى تصنيف صندوق النقد الدولي. وتُستبعد البلدان الأعضاء في المنظمة مرتفعة الدخل من الشكل، إذ تُعد غيانا البلد الوحيد مرتفع الدخل من بين البلدان الأعضاء في المنظمة الذي يتلقى المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك عام 2024، حيث تلقت غيانا 184 مليون دولار أمريكي، بما يعادل 0.2% من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء في المنظمة. وقد لا يُطابق حاصل جمع المكونات القيم الإجمالية بسبب عمليات التقريب.

وظلت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من فئة الدخل المتوسط من الشريحة العليا محدودة نسبياً، إذ انخفضت من 10.7 مليارات دولار أمريكي المسجلة عام 2020 إلى 8.7 مليارات دولار أمريكي في عام 2024. كما ظلت حصتها من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء في المنظمة مستقرة إلى حد كبير، عند نحو 10% خلال الفترة. وتُستبعد البلدان الأعضاء في المنظمة مرتفعة الدخل من الشكل، إذ تُعد غيانا البلد الوحيد مرتفع الدخل من بين البلدان الأعضاء في المنظمة الذي يتلقى المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك عام 2024، حيث تلقت غيانا 184 مليون دولار أمريكي، بما يعادل 0.2% من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء في المنظمة.

يُظهر المنظور القائم على مجموعات مواطن الضعف أن أقل البلدان نمواً والبلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات واصلت الحصول على حصة كبيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية المصروفة لصالح البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. فقد تلقت البلدان الأعضاء في المنظمة المصنفة ضمن أقل البلدان نمواً 35.0 مليار دولار أمريكي في عام 2024، بما يعادل 40.0% من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء في المنظمة. في حين تلقت البلدان الأعضاء الهشة والمتأثرة بالنزاعات 42.6 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 48.6% من الإجمالي. وعلى الرغم من أن كلتا المجموعتين سجلتا مبالغ مصروفة أقل مما كان عليه الحال في عام 2020، ظلت حصتها ما كبرت، مما يشير إلى أن ما يقرب من نصف المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء في المنظمة لا يزال مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمواطن الضعف الإنمائية، والهشاشة، والاحتياجات المرتبطة بالأزمات.

الشكل 24.4: أكثر بلدان منظمة التعاون الإسلامي استفادة من المساعدات الإنمائية الرسمية، 2024 (مليار دولار أمريكي)



على المستوى القطري، تركزت مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية المصروفة لصالح البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بدرجة متوسطة بين عدد محدود من الجهات المتلقية في عام 2024 (الشكل 24.4). وكانت سوريا أكبر جهة متلقية، إذ تلقت 8.2 مليارات دولار أمريكي، بما يعادل 9.3% من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء في المنظمة. تلته بنغلاديش بمبلغ 6.6 مليارات دولار أمريكي، وباكستان بمبلغ 6.3 مليارات دولار أمريكي، ونيجيريا بمبلغ 4.7 مليارات دولار أمريكي، ثم فلسطين بمبلغ 4.4 مليارات دولار أمريكي. وبلغت حصة أكبر خمسة بلدان متلقية مجتمعة 34.4% من إجمالي مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية المصروفة لصالح البلدان الأعضاء في المنظمة. أما أكبر عشرة بلدان متلقية، والتي شملت أيضاً مصر واليمن والأردن وموزمبيق وأوزبكستان، فقد استأثرت مجتمعة بنسبة 52.0% من الإجمالي، مما يشير إلى أن عشرة بلدان فقط تلقت ما يزيد قليلاً على نصف إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المصروفة لصالح البلدان الأعضاء في المنظمة في عام 2024.

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مستكشف بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، CRS: نظام الإبلاغ عن الدائنين (التدفقات). ملاحظة: تشير بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى إجمالي المبالغ المصروفة من جميع الجهات المانحة الرسمية، وهي معبر عنها بالأسعار الثابتة لعام 2024. وتستثني مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كلا من البحرين، وبروناي دار السلام، والكويت، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، بحيث أنها ليست جهات متلقية للمساعدة الإنمائية الرسمية. تمثل النسب المئوية المعروضة بين قوسين حصة كل بلد في إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي في 2024.

تعكس تركيبة أكبر مجموعة من البلدان المتلقية كلا من الاحتياجات الكبيرة لتمويل التنمية ومواطن الضعف المرتبطة بالأزمات. فقد تلقت البلدان ذات الكثافة السكانية الكبيرة، مثل بنغلاديش وباكستان ونيجيريا، أحجاماً كبيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيمة المطلقة، في حين يشير تموضع سوريا وفلسطين واليمن في مقدمة

الترتيب إلى استمرار أهمية المساعدات الإنسانية والمساعدات المرتبطة بالأزمات ضمن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

تُظهر التغيرات المسجلة بين عامي 2023 و 2024 أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ظلت تتأثر بالتطورات الخاصة بكل بلد ودورات صرف المساعدة السنوية. وسُجلت أكبر الزيادات في أوزبكستان، حيث ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية بمقدار 1.5 مليار دولار أمريكي، تلتها مصر بزيادة قدرها 1.1 مليار دولار أمريكي. كما لوحظت زيادات ملحوظة في تشاد وفلسطين والسودان ونيجيريا وباكستان، حيث سجل كل منها زيادة تراوحت بين نحو 0.5 و 0.7 مليار دولار أمريكي. غير أن هذه الزيادات قابلها أكثر من انخفاضات كبيرة في عدد من البلدان المتلقية الرئيسية. وسجلت سوريا أكبر انخفاض، إذ تراجعت المساعدة الإنمائية الرسمية بمقدار 2.1 مليار دولار أمريكي، تلتها اليمن بانخفاض قدره 1.2 مليار دولار أمريكي، ثم أفغانستان بانخفاض قدره 1.0 مليار دولار أمريكي. كما سجلت كل من السنغال وبنغلاديش وتركيا انخفاضات ملحوظة. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من الزيادات الكبيرة المسجلة في عدد من البلدان، انخفض إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء في المنظمة في عام 2024 بمقدار 1.5 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة 1.7%.

تستدعي الانخفاضات الكبيرة المسجلة في عدد من البلدان المتلقية الرئيسية، ولا سيما سوريا واليمن وأفغانستان، اهتماما وثيقا في ضوء التوقعات الأوسع نطاقا بشأن الجهات المانحة التي نوقشت في القسم الفرعي السابق. وتُعد هذه البلدان من بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تواجه احتياجات كبيرة في مجالات المساعدات الإنسانية، ومواجهة الهشاشة، وتمويل التنمية. ومن ثم، فإن استمرار انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى مثل هذه السياقات قد تكون له تداعيات مهمة على استمرارية المساعدات الإنسانية، والخدمات الصحية، والحماية الاجتماعية، والحوكمة، وجهود بناء القدرة على الصمود. ولا سيما إذا استمر الانكماش المتوقع في المساعدة الإنمائية الرسمية على المستوى العالمي خلال السنوات المقبلة (OECD, 2026b).

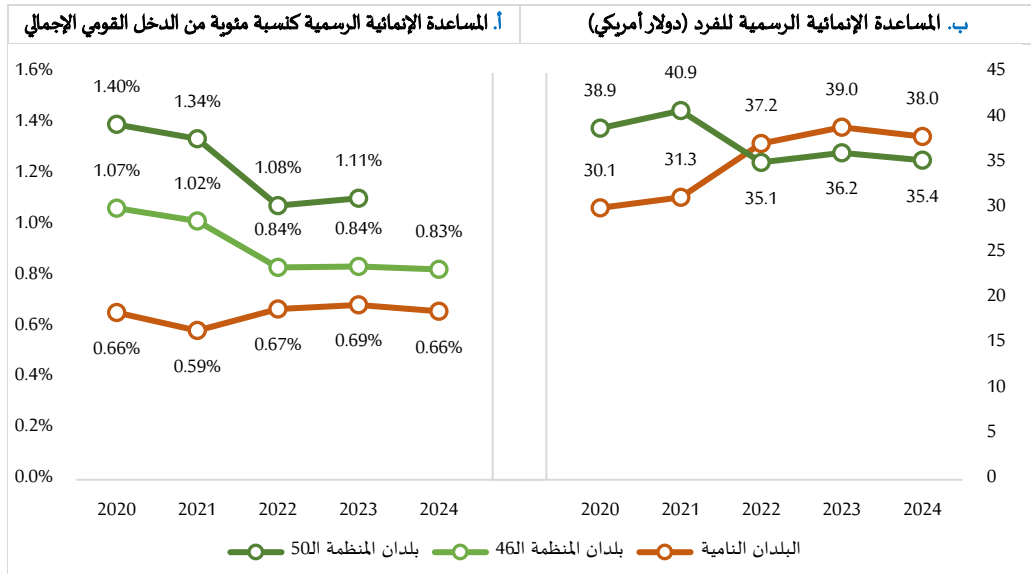
3.3.4 الأهمية النسبية للمساعدة الإنمائية الرسمية

في حين تُظهر أحجام المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيمة المطلقة البلدان التي تُصرف إليها أكبر مبالغ المساعدة، فإنها لا تعكس بصورة كاملة الأهمية النسبية للمساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة إلى اقتصادات البلدان المتلقية. فقد تتلقى البلدان الكبيرة تدفقات كبيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيمة الاسمية، في حين قد تعتمد البلدان الأصغر حجما، والبلدان منخفضة الدخل، وأقل البلدان نمواً، والبلدان الهشة، بدرجة أكبر على المساعدة الإنمائية الرسمية مقارنة بدخلها أو عدد سكانها. ومن ثم، يتناول هذا القسم الفرعي الأهمية النسبية للمساعدة الإنمائية الرسمية داخل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بالتركيز على مؤشرين اثنين: المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي والمساعدة الإنمائية الرسمية للفرد.

يوفر المؤشر الأول، أي المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي، منظور الاقتصاد الكلي بشأن دور المساعدة الإنمائية الرسمية مقارنة بحجم اقتصاد البلد المتلقي. ويساعد هذا المؤشر على تحديد البلدان التي تمثل فيها المساعدة الإنمائية الرسمية مصدراً مهماً لتمويل التنمية الخارجية مقارنة بالدخل المحلي. أما المؤشر الثاني، أي المساعدة الإنمائية الرسمية للفرد، فيوفر منظوراً يأخذ عدد السكان في الاعتبار، ويساعد على بيان البلدان التي تكون فيها تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية مرتفعة نسبياً مقارنة بعدد السكان المقيمين فيها. وعند استخدام المؤشرين معاً، فإنهما توفران نظرة أكثر توازناً لأهمية المساعدة الإنمائية الرسمية في بلدان المنظمة مقارنة بمستويات الصرف الاسمية وحدها.

يقارن الشكل 25.4 بين المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي والمساعدة الإنمائية الرسمية للفرد في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبلدان النامية المتلقية للمساعدة خلال الفترة 2020-2024. في الجزء (أ)، تُعرض سلسلة البيانات الكاملة للبلدان الأعضاء في المنظمة الخمسين حتى عام 2023 فقط، نظراً لعدم توفر بيانات الدخل القومي الإجمالي لعام 2024 لكل من أفغانستان ولبنان وسوريا واليمن. أما سلسلة البيانات القابلة للمقارنة للبلدان الأعضاء في المنظمة الـ 46، والتي تستبعد هذه البلدان الأربعة، فتُعرض لكامل الفترة 2020-2024.

الشكل 25.4: المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي والمساعدة الإنمائية الرسمية للفرد، 2020-2024



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مستكشف بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لجنة المساعدة الإنمائية 2: مدفوعات المساعدة (المساعدة الإنمائية الرسمية) لصالح البلدان والمناطق. ملاحظة: تستند المؤشرات إلى صافي مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية المصروفة من جميع الجهات المانحة الرسمية، وهي معبّر عنها بالأسعار الجارية. وتشير مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الـ 50 إلى البلدان الأعضاء المتلقية للمساعدة، مع استبعاد البحرين وبروناي دار السلام والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، التي لا تتلقى المساعدة الإنمائية الرسمية. وتستبعد مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الـ 46، بالإضافة إلى ذلك، أفغانستان ولبنان وسوريا واليمن، التي لا تتوفر عنها بيانات الدخل القومي الإجمالي لعام 2024.

ومثلت المساعدة الإنمائية الرسمية حصة أكبر من الدخل القومي الإجمالي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المتلقية للمساعدة مقارنة بالبلدان النامية طوال الفترة. وبالنسبة إلى العينة الكاملة للبلدان الأعضاء في المنظمة الـ 50، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية 1.40% من الدخل القومي الإجمالي في عام 2020 و1.34% في عام 2021، قبل أن تنخفض إلى 1.08% في عام 2022 و1.11% في عام 2023. وظلت هذه النسب أعلى بكثير من المتوسطات المقابلة للبلدان النامية، التي تراوحت بين 0.59% و0.69% خلال الفترة نفسها. ويشير ذلك إلى أنه، مقارنة بحجم اقتصادات البلدان المتلقية، كانت المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر أهمية للبلدان الأعضاء في المنظمة منها للبلدان النامية ككل.

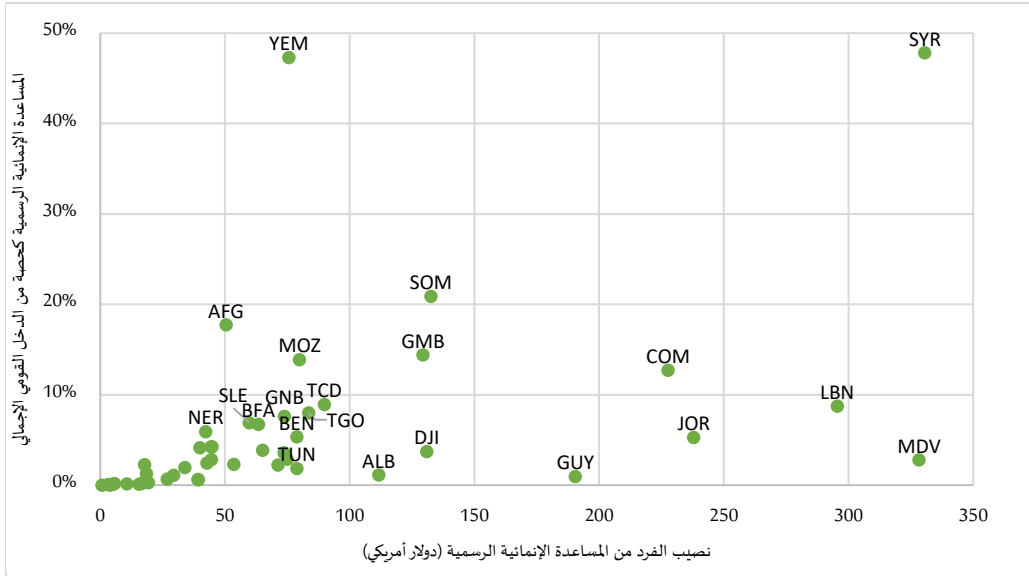
تُظهر سلسلة البيانات القابلة للمقارنة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الـ 46 نمطا مماثلا، وإن كان عند مستويات أدنى. فقد بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية 1.07% من الدخل القومي الإجمالي في عام 2020، ثم انخفضت إلى 0.84% في عامي 2022 و 2023، وبلغت 0.83% في عام 2024. ويعكس انخفاض مستوى سلسلة الـ 46 بلدا عضوا في المنظمة استبعاد أربعة من كبار متلقي المساعدة الإنمائية الرسمية، التي لا تتوفر عنها بيانات الدخل القومي الإجمالي لعام 2024، والتي استأثرت مجتمعة على حصة كبيرة من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء في المنظمة (21% في عام 2024). ومع ذلك، وحتى مع هذا الاستبعاد، ظلت نسبة هذه السلسلة أعلى من متوسط البلدان النامية في كل عام، بما في ذلك عام 2024، عندما بلغت 0.83% مقارنة بـ 0.66% للبلدان النامية.

ويعرض الجزء (ب) المساعدة الإنمائية الرسمية للفرد، مما يوفر منظورا من حيث تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية يأخذ عدد السكان في الاعتبار. وارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية للفرد في البلدان الأعضاء في المنظمة المتلقية للمساعدة من 38.9 دولارا أمريكيا المسجلة عام 2020 إلى 40.9 دولارا أمريكيا في عام 2021، قبل أن تنخفض إلى 35.1 دولارا أمريكيا في عام 2022، وتظل مستقرة إلى حد كبير عند 36.2 دولارا أمريكيا في عام 2023 و 35.4 دولارا أمريكيا في عام 2024. وفي المقابل، ارتفع متوسط البلدان النامية من 30.1 دولارا أمريكيا المسجلة عام 2020 إلى 38.0 دولارا أمريكيا في عام 2024، وهو ما يعكس بصورة رئيسية الزيادة الأوسع نطاقا في مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية المصروفة إلى الجهات المتلقية غير الأعضاء في المنظمة والجهات المتلقية غير المحددة خلال الفترة.

ونتيجة لذلك، تغيرت المكانة النسبية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المتلقية للمساعدة بمرور الوقت. ففي عامي 2020 و 2021، كانت المساعدة الإنمائية الرسمية للفرد في البلدان الأعضاء في المنظمة أعلى من متوسط البلدان النامية. غير أنها، اعتبارا من عام 2022، انخفضت إلى ما دون متوسط البلدان النامية، رغم أن المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي ظلت أعلى في البلدان الأعضاء في المنظمة. ويشير هذا التباين إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية ظلت أكثر أهمية للبلدان الأعضاء في المنظمة مقارنة بحجم اقتصاداتها، ولكنها لم تكن بالضرورة أعلى على أساس نصيب الفرد بعد عام 2021. ويعكس هذا الاختلاف الآثار المشتركة للتغيرات في توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية، وحجم السكان، وتركيز التدفقات المرتبطة بالآزمات خارج مجموعة البلدان الأعضاء في المنظمة خلال هذه الفترة.

يوفر الشكل 26.4 عرضاً على المستوى القطري للأهمية النسبية للمساعدة الإنمائية الرسمية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، من خلال مقارنة المساعدة الإنمائية الرسمية للفرد بالمساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي. ويظهر الشكل أن البلدان التي تتسم بارتفاع كثافة المساعدة الإنمائية الرسمية ليست بالضرورة البلدان نفسها التي تتلقى أكبر أحجام المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيمة المطلقة. وبدلاً من ذلك، تتجلى الأهمية النسبية للمساعدة الإنمائية الرسمية بصورة أكبر في الاقتصادات الأصغر حجماً، والهشة، والمتأثرة بالتزاعات، أو التي تعتمد بدرجة كبيرة على المساعدات.

الشكل 26.4: المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي والمساعدة الإنمائية الرسمية للفرد في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2020 أو آخر سنة متاحة



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مستكشف بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لجنة المساعدة الإنمائية 2 أ: مدفوعات المساعدة (المساعدة الإنمائية الرسمية) لصالح البلدان والمناطق. ملاحظة: تستند المؤشرات إلى صافي مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية المصروفة من جميع الجهات المانحة الرسمية، وهي معزّ عن الأسعار الجارية. وتُحسب المساعدة الإنمائية الرسمية للفرد باستخدام بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية والسكان لعام 2024. وتشير المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي إلى عام 2024، باستثناء أفغانستان ولبنان وسوريا واليمن، التي تُستخدم لها قيم عام 2023 بسبب عدم توفر بيانات الدخل القومي الإجمالي لعام 2024. وتستثني مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كلا من البحرين، وبروناي دارالسلام، والكويت، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، التي ليست جهات متلقية للمساعدة الإنمائية الرسمية. ولا تظهر فلسطين في الشكل بسبب ارتفاع قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية للفرد فيها، والبالغة 819 دولاراً أمريكياً، وقد بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي 26.0% في عام 2024.

وفي عدد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، شكلت المساعدة الإنمائية الرسمية حصة كبيرة من الدخل القومي في عام 2024 أو في أحدث سنة تتوفر عنها بيانات. وبرزت سوريا واليمن بنسب بلغت 47.8% و 47.3%، على التوالي، تلتها فلسطين بنسبة 26.0%، والصومال بنسبة 20.9%، وأفغانستان بنسبة 17.7%، وغامبيا بنسبة 14.4%، وموزمبيق بنسبة 13.9%، ثم جزر القمر بنسبة 12.7%. وتشير هذه النسب المرتفعة إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية تمثل مصدراً كبيراً للتمويل الخارجي مقارنة بحجم هذه

الاقتصادات. وفي كثير من هذه الحالات، ترتبط المساعدة الإنمائية الرسمية ارتباطا وثيقا بالهشاشة، والنزاعات، والاحتياجات الإنسانية، والنزوح، أو محدودية القدرة على تعبئة الموارد المحلية.

يُبرز منظور المساعدة الإنمائية الرسمية للفرد مجموعة مختلفة جزئيا من البلدان. فقد سجلت فلسطين أعلى قيمة للمساعدة الإنمائية الرسمية للفرد بفارق كبير، إذ بلغت 819 دولارا أمريكيا. وسجلت كل من سوريا والمالديف قيمة للمساعدة الإنمائية الرسمية للفرد تجاوزت 300 دولار أمريكي، تلتها لبنان والأردن وجزر القمر ثم غيانا. وتوضح هذه الحالات أن ارتفاع المساعدة الإنمائية الرسمية للفرد نسبيا قد يحدث في البلدان ذات الأعداد السكانية الأصغر، أو التي تواجه احتياجات إنسانية أو احتياجات كبيرة مرتبطة باللاجئين، أو التي تتلقى مستويات مرتفعة من المساعدة الخارجية مقارنة بحجم سكانها.

والبلدان الواقعة في الجزء العلوي الأيمن من الشكل هي البلدان التي تعتبر المساعدة الإنمائية الرسمية فيها بالغة الأهمية على كلا البعدين. وتجمع سوريا وفلسطين وجزر القمر ولبنان والصومال وغامبيا بين نسب مرتفعة نسبيا للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي، وقيم مرتفعة نسبيا للمساعدة الإنمائية الرسمية للفرد. وتسجل اليمن وأفغانستان وموزمبيق نسبيا مرتفعة للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي، ولكن قيما أقل على أساس نصيب الفرد، مما يعكس أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية مقارنة بحجم اقتصاداتها، حتى عندما تكون المبالغ المصروفة للفرد أكثر اعتدالا. وعلى النقيض من ذلك، سجلت عدة اقتصادات كبيرة في منظمة التعاون الإسلامي، من بينها إندونيسيا وتركيا ومصر وإيران والجزائر، قيما منخفضة على كلا المؤشرين، مما يشير إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية تؤدي دورا أكثر محدودية مقارنة بحجم دخلها وعدد سكانها.

وتؤكد الأدلة على مستوى البلدان أن الأهمية النسبية للمساعدة الإنمائية الرسمية تتفاوت بدرجة كبيرة بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتفيد تصنيفات الجهات المتلقية من حيث المبالغ المطلقة في تحديد البلدان التي تُصرف إليها أكبر أحجام المساعدة الإنمائية الرسمية، غير أن مؤشري المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي والمساعدة الإنمائية الرسمية للفرد يوضحان مدى أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية مقارنة بالحجم الاقتصادي وعدد السكان. وتكتسب هذه التفرقة أهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان الأعضاء في المنظمة الأصغر حجما، والهشة، والمتأثرة بالنزاعات، حيث يمكن حتى للمبالغ المعتدلة من المساعدة الإنمائية الرسمية أن تمثل مصدرا رئيسيا للتمويل الخارجي للتنمية والمساعدات الإنسانية.

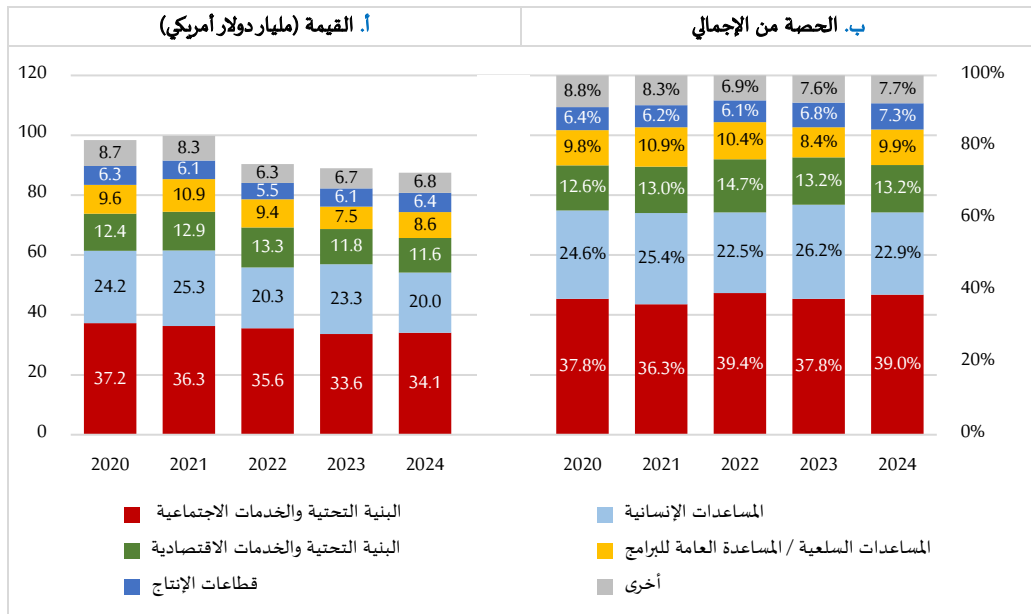
4.3.4 التوزيع القطاعي للمساعدة الإنمائية الرسمية

يوفر توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية عبر القطاعات مؤشرا على أنواع الاحتياجات الإنمائية ومجالات السياسات التي يدعمها التمويل الخارجي الميسر. وفي سياق البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تكتسب الأنماط القطاعية أهمية خاصة، نظرا إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تُستخدم فقط لدعم الأولويات الإنمائية طويلة الأجل، مثل الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية، وإنما تُستخدم أيضا للاستجابة الإنسانية، والدعم الطارئ، والمساعدة المقدمة في إطار البرامج في البلدان المتأثرة بالهشاشة أو النزاعات أو النزوح أو القيود المالية.

كما يوضح الشكل 27.4، ظلت البنية التحتية والخدمات الاجتماعية أكبر فئة قطاعية من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي طوال الفترة 2020-2024. وانخفضت المبالغ المصروفة لهذه الفئة من 37.2 مليار دولار أمريكي المسجلة عام 2020 إلى 34.1 مليار دولار أمريكي في عام 2024، غير أن حصتها من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء في المنظمة ارتفعت قليلا من 37.8% إلى 39.0%. ويشير ذلك إلى أنه، على الرغم من الانخفاض الإجمالي في مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية المصروفة إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حافظت البنية التحتية والخدمات الاجتماعية على مكانتها المحورية في الهيكل القطاعي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وكانت المساعدات الإنسانية ثاني أكبر فئة، رغم أنها سجلت انخفاضا ملحوظا خلال الفترة. فقد انخفضت مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية المصروفة للمساعدات الإنسانية من 24.2 مليار دولار أمريكي المسجلة عام 2020 إلى 20.0 مليار دولار أمريكي في عام 2024. كما انخفضت حصتها من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من 24.6% إلى 22.9%، بعد أن بلغت 26.2% في عام 2023. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، ظلت المساعدات الإنسانية تمثل نحو ربع إجمالي مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية المصروفة إلى البلدان الأعضاء في المنظمة في عام 2024، مما يعكس استمرار أهمية الاستجابة للأزمات، والمساعدات الطارئة، ودعم الفئات السكانية الهشة.

الشكل 27.4: مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي حسب القطاعات، 2020-2024



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مستكشف بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، CRS: نظام الإبلاغ عن الدائنين (التدفقات). ملاحظة: تشير بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى إجمالي المبالغ المصروفة من جميع الجهات المانحة الرسمية، وهي معبر عنها بالأسعار الثابتة لعام 2024. وتستثني مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كلا من البحرين، وبروناي دار السلام، والكويت، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، التي ليست جهات متلقية للمساعدة الإنمائية الرسمية. وقد لا يُطابق حاصل جمع المكونات القيم الإجمالية بسبب عمليات التقريب.

وظلت البنية التحتية والخدمات الاقتصادية مستقرة نسبياً من حيث القيمة والحصة. وبلغت المبالغ المصروفة 11.6 مليار دولار أمريكي في عام 2024، مقارنة بـ 12.4 مليار دولار أمريكي المسجلة عام 2020، في حين ارتفعت حصتها قليلاً من 12.6% إلى 13.2%. وانخفضت المساعدات السلعية والمساعدة العامة للبرامج من 9.6 مليارات دولار أمريكي المسجلة عام 2020 إلى 8.6 مليارات دولار أمريكي في عام 2024، مع بقاء حصتها قريبة من 10% خلال معظم الفترة. أما القطاعات الإنتاجية، فقد حصلت على حصة أصغر ولكنها شهدت زيادة تدريجية، إذ ارتفعت من 6.4% من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء في المنظمة المسجلة عام 2020 إلى 7.3% في عام 2024.

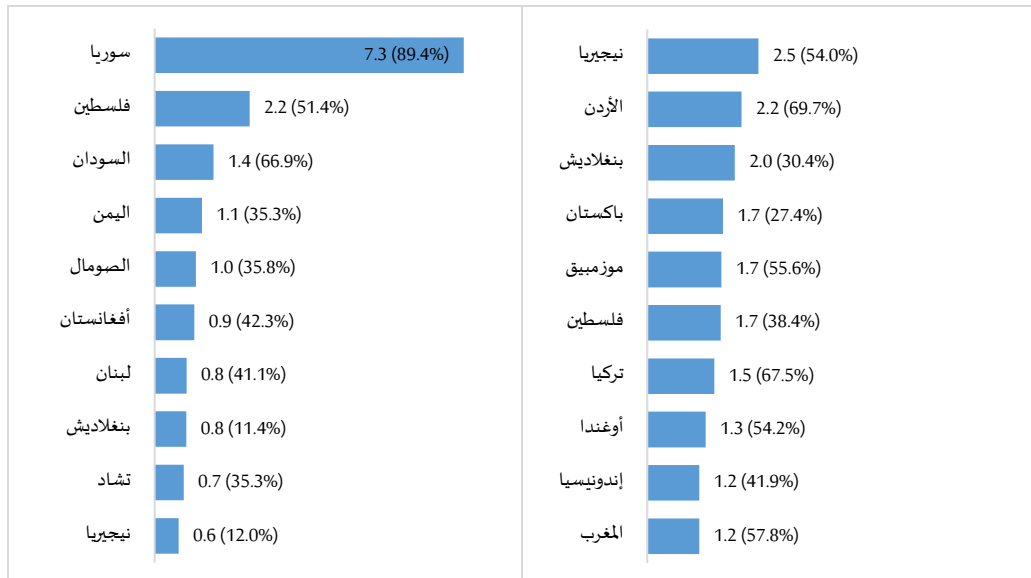
وتُظهر هذه الاتجاهات أن الهيكل القطاعي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ظل متركزاً بدرجة كبيرة في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والمساعدات الإنسانية. وقد استأثرت هاتان الفئتان معاً على 61.9% من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء في المنظمة في عام 2024، وهي نسبة قريبة من حصتهما المجمعة البالغة 62.4% المسجلة عام 2020. ويشير ذلك إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء في المنظمة لا تزال موجهة بدرجة كبيرة نحو احتياجات التنمية الاجتماعية والاستجابة للأزمات، في حين تمثل البنية التحتية الاقتصادية، والقطاعات الإنتاجية، والمساعدة المقدمة في إطار البرامج مكونات أصغر حجماً، وإن كانت لا تزال مهمة، من مزيج التمويل الخارجي الميسر.

ويُظهر التوزيع على مستوى البلدان للمساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للبنية التحتية والخدمات الاجتماعية أن هذه الفئة تتسم بانتشار نسبي واسع النطاق بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المتلقية للمساعدة (الشكل 28.4). وفي عام 2024، كانت نيجيريا أكبر جهة متلقية، إذ تلقت 2.5 مليار دولار أمريكي من المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للبنية التحتية والخدمات الاجتماعية، تلتها الأردن بمبلغ 2.2 مليار دولار أمريكي، ثم بنغلاديش بمبلغ 2.0 مليار دولار أمريكي. وتلقت كل من باكستان وموزمبيق وفلسطين 1.7 مليار دولار أمريكي. كما صنفت كل من تركيا وأوغندا واندونيسيا والمغرب ضمن أكبر البلدان المتلقية. واستأثرت أكبر عشرة بلدان متلقية مجتمعة على نحو نصف إجمالي مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية المصروفة إلى البلدان الأعضاء في المنظمة في هذا القطاع، مما يشير إلى درجة متوسطة من التركيز. وفي الوقت نفسه، تفوقت أهمية هذا القطاع بدرجة كبيرة ضمن حافضة المساعدة الإنمائية الرسمية على المستوى الوطني. فقد استأثرت البنية التحتية والخدمات الاجتماعية على أكثر من ثلثي إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية في الأردن وتركيا، وعلى أكثر من نصفها في نيجيريا وأوغندا وموزمبيق والمغرب، مما يشير إلى أن هذا القطاع يشكل ركيزة أساسية من ركائز دعم المساعدة الإنمائية الرسمية في هذه البلدان.

وعلى النقيض من ذلك، كانت المساعدات الإنسانية أكثر تركيزاً بدرجة كبيرة في مجموعة أصغر من الجهات المتلقية (الشكل 29.4). وفي عام 2024، تلقت سوريا أكبر حجم من المساعدات الإنسانية بفارق كبير، بلغ 7.3 مليارات دولار أمريكي، بما يعادل 89.4% من إجمالي مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية المصروفة إليها. وتلتها فلسطين بمبلغ 2.2 مليار دولار أمريكي، ثم السودان بمبلغ 1.4 مليار دولار أمريكي. وأتممت اليمن والصومال وأفغانستان ولبنان وبنغلاديش وتشاد ونيجيريا قائمة أكبر عشرة بلدان متلقية. ومن اللافت أن

جميع هذه البلدان العشرة، باستثناء بنغلاديش، مصنفة ضمن البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات (FCS) وفقا لصندوق النقد الدولي. واستأثرت هذه البلدان العشرة مجتمعة على أكثر من أربعة أخماس إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للمساعدات الإنسانية والمقدمة إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مما يشير إلى مستوى أعلى بكثير من التركيز مقارنة بالبنية التحتية والخدمات الاجتماعية. وفي عدد من البلدان، شكلت المساعدات الإنسانية أيضا حصة كبيرة جدا من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما في سوريا والسودان وفلسطين وأفغانستان ولبنان. ويؤكد ذلك أن المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للمساعدات الإنسانية في البلدان الأعضاء في المنظمة لا تزال موجهة بدرجة كبيرة نحو البلدان التي تواجه نزاعات حادة، أو نزوحا، أو انعداماً للأمن الغذائي، أو احتياجات أخرى مرتبطة بحالات الطوارئ.

الشكل 28.4: أكثر بلدان منظمة التعاون الإسلامي استفادة **الشكل 29.4: أكثر بلدان منظمة التعاون الإسلامي**
من المساعدات الإنمائية الرسمية في البنية التحتية استفادة من المساعدات الإنمائية الرسمية في
والخدمات الاجتماعية، 2024 (مليار دولار أمريكي) المساعدات الإنسانية، 2024 (مليار دولار أمريكي)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مستكشف بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، CRS: نظام الإبلاغ عن الدائنين (التدفقات). ملاحظة: تشير بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى إجمالي المبالغ المصروفة من جميع الجهات المانحة الرسمية، وهي معبّر عنها بالأسعار الثابتة لعام 2024. وتشير الأرقام الواردة بين قوسين إلى حصة كل قطاع من إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية للبلد في عام 2024. وتستثني مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كلا من البحرين، وبروناي دار السلام، والكويت، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، التي ليست جهات متلقية للمساعدة الإنمائية الرسمية.

يوضح الشكلان أن أكبر قطاعين من قطاعات المساعدة الإنمائية الرسمية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يختلفان ليس فقط من حيث الحجم، وإنما أيضا من حيث التوزيع. فالبنية التحتية والخدمات الاجتماعية موزعة على نطاق أوسع من البلدان، وغالبا ما تشكل جزءا من دعم التنمية في الأجل

الطويل، في حين تتركز المساعدات الإنسانية بدرجة أكبر في عدد محدود من البلدان المتأثرة بالأزمات، وتميل إلى تشكيل حصة أكبر من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها هذه البلدان.

5.3.4 هيكل الجهات المقدمة للمساعدة الإنمائية الرسمية

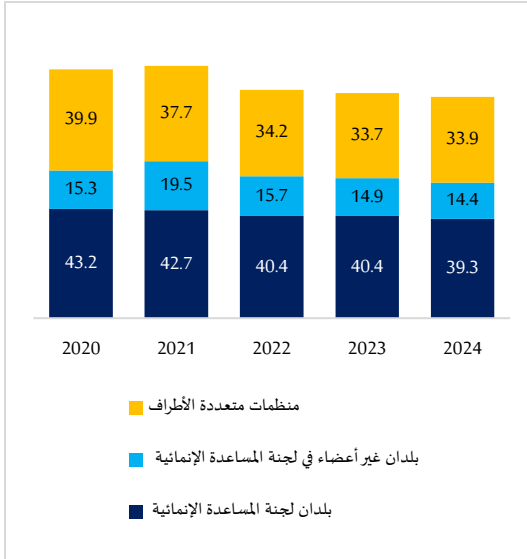
يكتسب هيكل الجهات المقدمة للمساعدة الإنمائية الرسمية أهمية في فهم مصادر التمويل الخارجي الميسر الذي تتلقاه البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتأتي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء في المنظمة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية، والبلدان غير الأعضاء فيها، والمنظمات متعددة الأطراف، حيث يؤدي كل منها دورا مختلفا في تمويل التنمية، والاستجابة الإنسانية، ودعم البرامج، والاحتياجات المتعلقة بالبنية التحتية. كما يساعد تحليل هيكل الجهات المقدمة للمساعدة على تقييم مدى تنوع مصادر التمويل الخارجي، ومدى تعرض البلدان المتلقية المحتمل للتغيرات في أولويات الجهات المانحة، وموازنات المساعدات، وشروط التمويل متعدد الأطراف.

كما يوضح الشكل 30.4، ظلت بلدان لجنة المساعدة الإنمائية أكبر مجموعة من الجهات المقدمة للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي طوال الفترة 2020-2024. وانخفضت المبالغ المصروفة من 43.2 مليار دولار أمريكي المسجلة عام 2020 إلى 39.3 مليار دولار أمريكي في عام 2024، غير أن حصتها من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء في المنظمة ارتفعت قليلا من 43.9% إلى 44.9%. ويشير ذلك إلى أنه، على الرغم من انخفاض حجم المساعدة الإنمائية الرسمية الممولة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية، واصلت هذه البلدان تقديم ما يقرب من نصف إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها البلدان الأعضاء في المنظمة في عام 2024.

شكلت المنظمات متعددة الأطراف ثاني أكبر مجموعة من الجهات المقدمة للمساعدة الإنمائية الرسمية. وانخفضت مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية التي صرفتها هذه المنظمات إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من 39.9 مليار دولار أمريكي المسجلة عام 2020 إلى 33.9 مليار دولار أمريكي في عام 2024، مما أدى إلى تراجع حصتها من 40.6% إلى 38.7%. ومع ذلك، ظلت المنظمات متعددة الأطراف مصدرا رئيسيا للتمويل الميسر للبلدان الأعضاء في المنظمة، بما يعكس استمرار أهمية مجموعة البنك الدولي، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، ووكالات الأمم المتحدة، وبنوك التنمية الإقليمية، وغيرها من الجهات المقدمة للتمويل متعدد الأطراف.

وقدمت البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية مبلغ 14.4 مليار دولار أمريكي من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2024، مقارنة بـ 15.3 مليار دولار أمريكي المسجلة عام 2020. وبلغت مبالغها المصروفة ذروتها بمقدار 19.5 مليار دولار أمريكي في عام 2021، قبل أن تراجع في السنوات اللاحقة. كما بلغت حصة البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء في المنظمة 16.4% في عام 2024، وهي أعلى قليلا من حصتها البالغة 15.5% المسجلة عام 2020. ويشير ذلك إلى استمرار أهمية الجهات المقدمة للمساعدة من غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، بما في ذلك البلدان الأعضاء في المنظمة، في تمويل التعاون الإنمائي بين البلدان الأعضاء في المنظمة.

الشكل 30.4: المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي حسب نوع الجهة المقدمة، 2020-2024 (مليار دولار أمريكي)



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مستكشف بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، CRS: نظام الإبلاغ عن الدائنين (التدفقات). ملاحظة: تشير بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى إجمالي المبالغ المصروفة من جميع الجهات المانحة الرسمية، وهي معبّر عنها بالأسعار الثابتة لعام 2024.

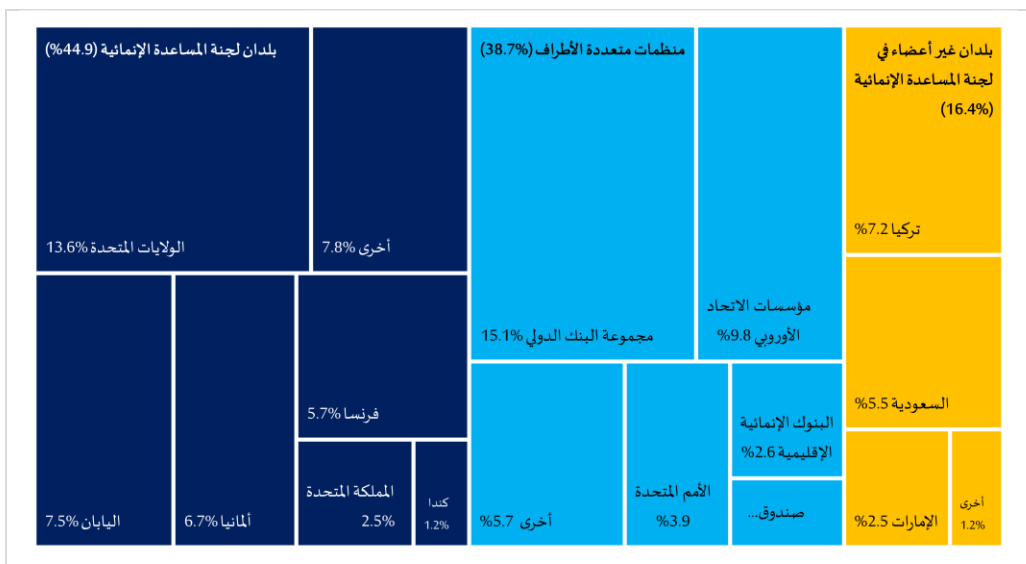
ويوضح الشكل 31.4 أن الولايات المتحدة كانت أكبر جهة منفردة مقدمة للمساعدة الإنمائية الرسمية من بين بلدان لجنة المساعدة الإنمائية إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2024، إذ استأثرت على 13.6% من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء في المنظمة، تلتها اليابان بنسبة 7.5%، وألمانيا بنسبة 6.7%، وفرنسا بنسبة 5.7%، ثم المملكة المتحدة بنسبة 2.5%. ومن بين الجهات المقدمة للمساعدة من غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، استأثرت تركيا على 7.2% من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء في المنظمة، تلتها المملكة العربية السعودية بنسبة 5.5%، والإمارات العربية المتحدة بنسبة 2.5%. ويرز وجود ثلاثة بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ضمن أكبر الجهات الفردية المقدمة للمساعدة الدور الذي يؤديه التعاون الإنمائي فيما بين بلدان المنظمة، إلى جانب المساعدة التقليدية المقدمة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية.

ومن بين الجهات متعددة الأطراف المقدمة للمساعدة، شكلت مجموعة البنك الدولي أكبر مصدر للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2024، إذ استأثرت على 15.1% من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء في المنظمة. وتلتها مؤسسات الاتحاد الأوروبي بنسبة 9.8%، ووكالات الأمم المتحدة بنسبة 3.9%، وبنوك التنمية الإقليمية بنسبة 2.6%، ثم صندوق النقد الدولي بنسبة 1.6%. وتُظهر هذه الأرقام أن الجهات متعددة الأطراف المقدمة للمساعدة تظل، مجتمعة، محورا أساسيا لتمويل المساعدة الإنمائية الرسمية في بلدان المنظمة، ولا سيما من خلال الإقراض الإنمائي، والمنح، والمساعدة الفنية، وآليات الاستجابة للأزمات.

وخلاصة القول، ظل هيكل الجهات المقدمة للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي متنوعا، لكنه تركّز حول ركيزتين رئيسيتين هما: بلدان لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) والمنظمات متعددة الأطراف. وقد استأثرت هاتان المجموعتان معا على 83.6% من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء في المنظمة في عام 2024. وكان للبلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية حصة أصغر، وإن كانت مهمة، حيث مثلت تركيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية

المتحدة أكبر الجهات المقدمة للمساعدة ضمن هذه المجموعة. ويشير هذا الهيكل إلى أن البلدان الأعضاء في المنظمة تظل معرضة لتأثير القرارات المتعلقة بالسياسات والموازنات في بلدان لجنة المساعدة الإنمائية، وكذلك للتحويلات في أولويات التمويل متعدد الأطراف، في الوقت الذي تستفيد فيه أيضا من مساهمة مهمة من الجهات المقدمة للمساعدة من غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ومن التعاون الإنمائي فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 31.4: أهم مانحي المساعدة الإنمائية الرسمية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2024



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مستكشف بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، CRS: نظام الإبلاغ عن الدائنين (التدفقات). ملاحظة: تُظهر الأشكال حصة كل جهة مقدمة للمساعدة من إجمالي مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية المصروفة إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2024، معبرا عنها بإجمالي المبالغ المصروفة من جميع الجهات المانحة الرسمية، وبأسعار الثابتة لعام 2024.

ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية ذات أهمية خاصة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من فئة الدخل المنخفض، والبلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، حيث تكون الاحتياجات إلى التمويل الميسر مهمة جدا. ويزيد تصاعد الضغوط على موازنات المساعدات العالمية من أهمية توافر موارد يمكن التنبؤ بها وموجهة بصورة جيدة لدعم أولويات التنمية والاستجابة للأزمات.

4.4 التحويلات الشخصية

تُعد التحويلات الشخصية مكونا مهما من مكونات التدفقات المالية العابرة للحدود، وتمثل تحويلات للدخل والموارد من المهاجرين إلى الأسر في بلدانهم الأصلية. ومن شأنها أن تسهم هذه التحويلات في دعم استهلاك الأسر، والإنفاق على التعليم والصحة وغير ذلك من النفقات، كما تسهم في زيادة المتحصلات من النقد الأجنبي في الاقتصادات المتلقية. ويتأثر تطور التحويلات بمجموعة من العوامل، من بينها العمالة ودخل المهاجرين، والظروف الاقتصادية في بلدان المقصد، وأسعار الصرف، وأنماط الهجرة، وتكلفة قنوات التحويل وإمكانية الوصول إليها.

ويتناول هذا القسم التحويلات الشخصية التي تلقتها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من حيث قيمتها الاسمية وحجمها مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي. ويغطي التحليل التجميعي الفترة 2020-2024، ويستند إلى البلدان التي تتوفر عنها بيانات مكتملة بدرجة كافية لإجراء مقارنات متسقة، في حين يسلط تقييم منفصل على مستوى البلدان الضوء على الاختلافات في كل من حجم تدفقات التحويلات وأهميتها الاقتصادية بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

1.4.4 تدفقات التحويلات وأهميتها على مستوى الاقتصاد الكلي

شهدت تدفقات التحويلات العالمية زيادة كبيرة خلال الفترة 2020-2024، إذ ارتفعت من 637.3 مليار دولار أمريكي المسجلة عام 2020 إلى 856.6 مليار دولار أمريكي في عام 2024. ويمثل ذلك زيادة تراكمية قدرها 34.4% خلال الفترة، بما في ذلك نمو بنسبة 7.7% في عام 2024. غير أن تقديرات عام 2025 تشير إلى انخفاض التحويلات العالمية بنسبة 6.1% إلى 804.2 مليارات دولار أمريكي. وبالنسبة إلى حجم الاقتصاد العالمي، ظلت التحويلات مستقرة إلى حد كبير عند نحو 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال معظم الفترة. وبالنظر إلى المستقبل، تفرض التوترات الجيوسياسية الأخيرة في الشرق الأوسط مزيداً من حالة عدم اليقين، ولا سيما بالنسبة إلى ممرات التحويلات المرتبطة بأسواق العمل في منطقة الخليج، إذ يمكن أن تؤثر الاضطرابات في النشاط الاقتصادي وعمالة المهاجرين في التحويلات المنجبة إلى بلدانهم الأصلية (Gourinchas, 2026; World Bank, 2026b).

وبالنسبة إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الـ 38 التي تتوفر عنها بيانات مكتملة وقابلة للمقارنة،¹⁸ اتبعت تدفقات التحويلات نمطا تصاعديا مماثلا بوجه عام خلال الفترة 2020-2024. وكما يوضح الشكل 32.4أ، ارتفع إجمالي متحصلات التحويلات من 147.2 مليار دولار أمريكي المسجل عام 2020 إلى 196.9 مليار دولار أمريكي في عام 2024، بما يمثل نموا تراكميا قدره 33.8%، وهو ما يتماشى إلى حد كبير مع الزيادة المسجلة على المستوى العالمي. وارتفعت التدفقات بنسبة 14.2% في عام 2021، وبنسبة إضافية بلغت 7.4% في عام 2022، قبل أن تنخفض بنسبة 8.1% إلى 165.9 مليار دولار أمريكي في عام 2023. وقد انعكس هذا الانخفاض في عام 2024، عندما ارتفعت متحصلات التحويلات بنسبة 18.7%، لتصل إلى أعلى مستوى لها خلال الفترة.

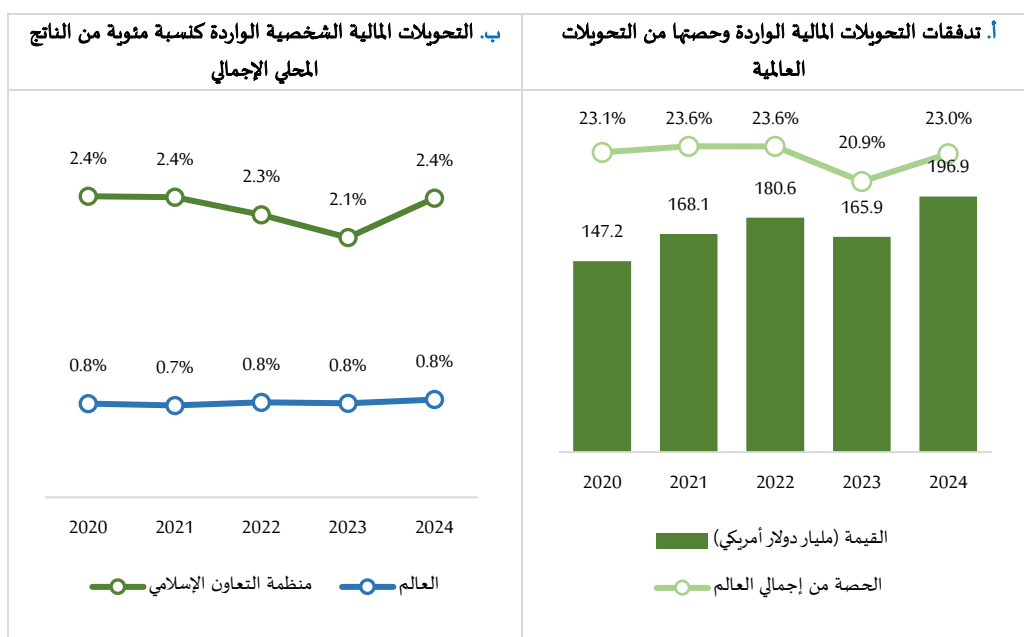
وتوفر أحدث بيانات متاحة لمجموعة فرعية من 16 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي مؤشرا على التطورات في عام 2025. وقد تلقت هذه البلدان مجتمعة 207.9 مليارات دولار أمريكي من التحويلات في عام 2025، بزيادة قدرها 20.4% مقارنة بـ 172.6 مليار دولار أمريكي المسجلة عام 2024، وذلك بعد زيادة قوية بلغت 21.4% في العام السابق. كما ارتفعت التحويلات من حيث أهميتها النسبية، إذ زادت من 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي المجمع لهذه البلدان المسجل عام 2024 إلى 3.9% في عام 2025. ومن المهم الإشارة إلى أن هذه البلدان الستة عشر استأثرت بنسبة 87.7% من إجمالي تدفقات التحويلات إلى البلدان الأعضاء في

¹⁸ لم تتوفر بيانات مكتملة عن الفترة 2020-2024 لـ 19 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي، وهي: أفغانستان، والبحرين، وبنن، وبروناي دار السلام، وتشاد، وجزر القمر، والغابون، وغيانا، وإيران، ولبنان، وليبيا، والسنغال، والصومال، والسودان، وسوريا، وتوغو، وتركمانستان، والإمارات العربية المتحدة، واليمن.

المنظمة البالغ عددها 38 بلدا في عام 2024، مما يعني أنها تغطي حصة كبيرة من إجمالي المتحصلات المسجلة للمجموعة. ونظرا إلى الوزن الكبير لهذه البلدان ضمن مجموعة بلدان المنظمة الـ38، تشير هذه النتائج إلى استمرار قدرة كبار متلقي التحويلات من البلدان الأعضاء في المنظمة على الصمود في عام 2025، حتى مع انخفاض تدفقات التحويلات العالمية. ومع ذلك، لا ينبغي تفسير هذه النتائج على أنها تقدير على مستوى جميع البلدان الأعضاء في المنظمة، نظرا إلى عدم توفر بيانات قابلة للمقارنة لعام 2025 حول جميع البلدان حتى الآن.

وظلت حصة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الـ38 من تدفقات التحويلات العالمية مستقرة نسبيا بوجه عام، عند نحو 23%. فقد ارتفعت من 23.1% المسجلة عام 2020 إلى 23.6% في كل من عامي 2021 و 2022، قبل أن تنخفض إلى 20.9% في عام 2023، مع تراجع متحصلات التحويلات في البلدان الأعضاء في المنظمة المشمولة بالتحليل، في حين واصلت التدفقات العالمية نموها. وقد أسهمت الزيادة القوية في عام 2024 في استعادة الحصة إلى 23.0%، وهي نسبة تقترب من مستواها في بداية الفترة.

الشكل 32.4: التحويلات الشخصية التي تلقتها بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2020-2024



المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم
ملاحظة: يُحسب الإجمالي الخاص بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي استنادا إلى البلدان الأعضاء الـ38، والتي تتوفر عنها بيانات مكتملة وقابلة للمقارنة طوال الفترة 2024-2020.

وكانت التحويلات أيضا أكثر أهمية بدرجة كبيرة مقارنة بحجم الاقتصاد في البلدان الأعضاء في المنظمة المشمولة بالتحليل منها على المستوى العالمي. وكما يوضح الشكل 32.4 ب، بلغت تدفقات التحويلات ما يعادل 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي المجمع للبلدان الأعضاء في المنظمة الـ38 في عامي 2020 و 2021، مقارنة بنحو 0.8% على المستوى العالمي. وانخفضت هذه النسبة تدريجيا إلى 2.3% في عام 2022 و 2.1% في عام

2023، قبل أن تعود إلى 2.4% في عام 2024. وبالمقارنة، ظلت النسبة العالمية مستقرة إلى حد كبير عند نحو 0.7-0.8%. ومن ثم، مثلت التحويلات في عام 2024 حصة من الناتج الاقتصادي في البلدان الأعضاء في المنظمة المشمولة بالتحليل تعادل نحو ثلاثة أمثال حصتها من الناتج الاقتصادي العالمي ككل.

في ضوء ما سبق، يتضح أن تدفقات التحويلات ظلت مكونا مهما من متحصلات النقد الأجنبي للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الـ 38 خلال الفترة 2020-2024. وظلت حصة هذه البلدان من التحويلات العالمية تتراوح بوجه عام بين نحو الخمس والربع، في حين ظلت أهميتها مقارنة بالناتج الاقتصادي أعلى باستمرار من المتوسط العالمي، إذ بلغت نحو 2-2.5% من الناتج المحلي الإجمالي المجمع، مقارنة بنحو 0.8% على المستوى العالمي، مشكّلة نحو الخمس إلى الربع من إجمالي تدفقات التحويلات العالمية طوال الفترة. وظلت أهميتها النسبية أيضا أعلى باستمرار من المتوسط العالمي. وكانت الزيادة القوية المسجلة عام 2024 لافتة بصورة خاصة، إذ ارتفعت تدفقات التحويلات إلى مجموعة بلدان المنظمة الـ 38 بنسبة 18.7%، مقارنة بزيادة بلغت 7.7% على المستوى العالمي. ومع ذلك، تخفي الأرقام التجميعية اختلافات كبيرة بين البلدان، سواء من حيث حجم متحصلات التحويلات أو من حيث أهميتها مقارنة بالناتج الاقتصادي.

2.4.4 حجم التحويلات والاعتماد عليها على المستوى القطري

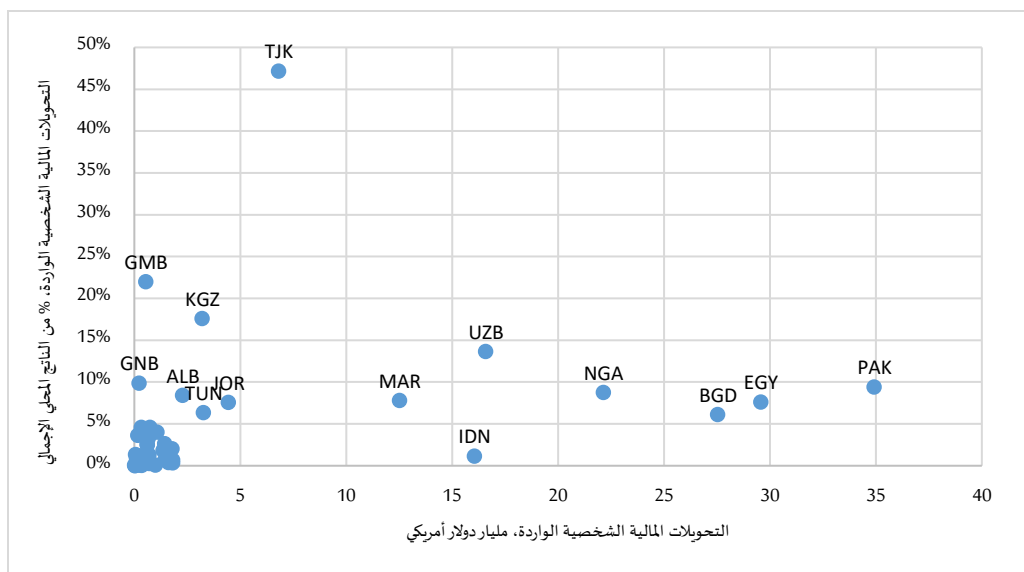
يكشف التوزيع على مستوى البلدان لتدفقات التحويلات عن اختلافات كبيرة من حيث حجمها وأهميتها مقارنة بالناتج الاقتصادي. ومن بين 39 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي تتوفر عنها بيانات لعام 2024، كانت باكستان أكبر جهة متلقية، إذ تلقت 34.9 مليار دولار أمريكي، تلتها مصر بمبلغ 29.6 مليار دولار أمريكي وبنغلاديش بمبلغ 27.5 مليار دولار أمريكي. وتلقت نيجيريا 22.1 مليار دولار أمريكي، في حين سجلت أوزبكستان واندونيسيا تدفقات بلغت 16.6 مليار دولار أمريكي و16.0 مليار دولار أمريكي، على التوالي. واستأثرت أكبر خمسة بلدان متلقية مجتمعة بنسبة 65.8% من إجمالي التحويلات التي تلقتها البلدان الأعضاء المشمولة بالتحليل، في حين استأثرت أكبر عشرة بلدان متلقية بنسبة 87.4%، مما يشير إلى درجة مرتفعة من تركيز تدفقات التحويلات بالقيمة الاسمية.

تتغير الصورة بدرجة كبيرة عند تقييم التحويلات مقارنة بحجم اقتصاد البلد المتلقي. وبرزت طاجيكستان بفارق كبير، إذ بلغت تدفقات التحويلات إليها ما يعادل نحو نصف الناتج المحلي الإجمالي (47.2%) في عام 2024. وتلتها غامبيا بنسبة 22.0%، في حين بلغت النسبة في جمهورية قبرغيزستان 17.6% وأوزبكستان 13.7%. كما شكلت التحويلات حصصا كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في غينيا بيساو (9.9%)، وباكستان (9.4%)، ونيجيريا (8.8%)، وألبانيا (8.4%)، والمغرب (7.8%)، ومصر والأردن (7.6% لكل منهما). وتوضح هذه الفروق أن أكبر البلدان المتلقية للتحويلات بالقيمة الاسمية ليست بالضرورة الاقتصادات الأكثر اعتمادا على التحويلات.

يوضح الشكل 33.4 هذا التباين بصورة واضحة، إذ جمعت باكستان ومصر وبنغلاديش ونيجيريا بين تدفقات كبيرة بالقيمة الاسمية ونسب مرتفعة نسبيا للتحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإن تفاوتت درجة الاعتماد عليها فيما بينها. كما برزت أوزبكستان على كلا البعدين، إذ تلقت 16.6 مليار دولار أمريكي، في حين بلغت التحويلات ما

يعادل 13.7% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى النقيض من ذلك، تلقت إندونيسيا 16.0 مليار دولار أمريكي، وهي بين أكبر المبالغ بالقيمة الاسمية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، غير أن هذه التدفقات لم تمثل سوى 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الطرف الآخر، تلقت بلدان مثل غامبيا وغينيا بيساو مبالغ متواضعة نسبيا بالقيمة المطلقة، إلا أن التحويلات شكلت حصة كبيرة من ناتجها الاقتصادي.

الشكل 33.4: تدفقات التحويلات الشخصية وأهميتها في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 2024



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

وعليه، تؤكد النتائج على مستوى البلدان أهمية النظر في كل من الحجم المطلق لتدفقات التحويلات وحجمها مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي. وتستأثر البلدان التي تتلقى أكبر مبالغ التحويلات بالقيمة الاسمية على معظم تدفقات التحويلات التي تتلقاها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في حين يتوزع الاعتماد الاقتصادي على التحويلات بصورة مختلفة، وقد يكون أكثر وضوحا بوجه خاص في الاقتصادات الأصغر حجما. وتكتسب هذه التفرقة أهمية عند تقييم دور التحويلات كمصدر لدخل الأسر والنقد الأجنبي، وكذلك مدى تعرض البلدان المحتمل للتغيرات في العمالة والدخل والظروف الاقتصادية المتعلقة بالمهاجرين في أسواق المقصد الرئيسية.

ومن ثم، تظل التحويلات مصدرا مهما للتمويل الخارجي للعديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وإن تفاوتت أهميتها بدرجة كبيرة من حيث الحجم ومستوى الاعتماد عليها. وبالنظر إلى المستقبل، قد يخضع دورها في تحقيق الاستقرار لاختبار بفعل النزاع المستمر في الشرق الأوسط. وسيتوقف أثر ذلك على مدة النزاع وشدته، وعلى مدى تعرض كل بلد لأسواق العمل في منطقة الخليج، حيث يمكن أن تؤثر الاضطرابات في النشاط الاقتصادي وعمالة المهاجرين في دخول العمال وتحويلاتهم إلى بلدانهم الأصلية. وقد أشار كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن التحويلات تمثل إحدى قنوات الانتقال المحتملة لآثار استمرار النزاع الإقليمي، إلى جانب التجارة، والسياحة، وأسعار السلع الأساسية، والنشاط الاقتصادي الأوسع



نطاقاً (IMF, 2026c; World Bank, 2026b). ومن ثم، تقتضي التطورات في البلدان الرئيسية المستقبلية للمهاجرين رسداً وثيقاً، ولا سيما بالنسبة إلى اقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تعتمد بدرجة كبيرة على التحويلات، إلى جانب مواصلة الجهود للحفاظ على قنوات تحويل ميسرة ومنخفضة التكلفة، وتعزيز مصادر الدخل المحلية ومصادر عائدات النقد الأجنبي.

5.4 السيولة الدولية وكفاية الاحتياطيات

تُعد الاحتياطيات الدولية¹⁹ من أهم هوامش السيولة الخارجية، إذ تسهم في دعم تمويل اختلالات ميزان المدفوعات وتعزيز القدرة على الصمود خلال فترات الضغوط الناجمة عن تدفقات رؤوس الأموال أو أسعار الصرف أو التجارة. إلا أنّ كفاية الاحتياطيات لا تعتمد على حجمها الاسمي فحسب، بل تتوقف أيضاً على حجم الالتزامات والمدفوعات الخارجية التي يتعين الوفاء بها. ومن ثم، يأخذ التحليل في الاعتبار مستويات الاحتياطيات وقدرتها على تغطية الواردات.²⁰ ويغطي التحليل الرئيسي الفترة 2020-2024، مع استخدام عينة ثابتة من البلدان لكل مؤشر، في حين توفر البيانات الجزئية المتاحة لعام 2025 مؤشراً على أحدث التطورات في مستويات الاحتياطيات وقدرتها على تغطية الواردات.

1.5.4 مستويات الاحتياطيات ومدى تغطية الواردات

شهدت مستويات الاحتياطيات العالمية تقلبات خلال الفترة 2020-2025، عكست التغيرات في تراكم الاحتياطيات، إلى جانب آثار إعادة التقييم الناجمة عن تحركات أسعار الصرف وأسعار الذهب وقيمة الأصول الاحتياطية الأخرى. فبعد أن ارتفعت بنسبة 5.2% لتبلغ 15.83 تريليون دولار أمريكي في 2021، تراجعت بنسبة 6.5% في 2022، في ظل تشديد الأوضاع المالية العالمية وتحركات أسعار الصرف والتغيرات في تقييم الأصول الاحتياطية. ثم عاودت الاحتياطيات العالمية الارتفاع، مسجلة نمواً بنسبة 4.8% في 2023 و3.8% في 2024، لتصل إلى 16.09 تريليون دولار أمريكي. وفي 2025، ارتفعت الاحتياطيات العالمية بنسبة 16.8%، ليصل إجمالها إلى 18.79 تريليون دولار أمريكي، مسجلة بذلك زيادة أكبر بكثير.

بالنسبة إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي البالغ عددها 41 بلداً والتي تتوافر لها بيانات كاملة خلال الفترة 2020-2024،²¹ ارتفع إجمالي الاحتياطيات في كل عام من أعوام الفترة، من 1.58 تريليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 1.90 تريليون دولار أمريكي في عام 2024. ويمثل ذلك زيادة تراكمية قدرها 324 مليار

¹⁹ الاحتياطيات الدولية هي أصول خارجية تكون متاحة للسلطات النقدية وتخضع لسيطرتها، ويمكن استخدامها لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات والتدخل في أسواق النقد الأجنبي ودعم الثقة في العملة والاقتصاد. وتشمل هذه الاحتياطيات الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة، ومركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، وأصول النقد الأجنبي التي تحتفظ بها السلطات النقدية (IMF, 2009; World Bank, 2026c).

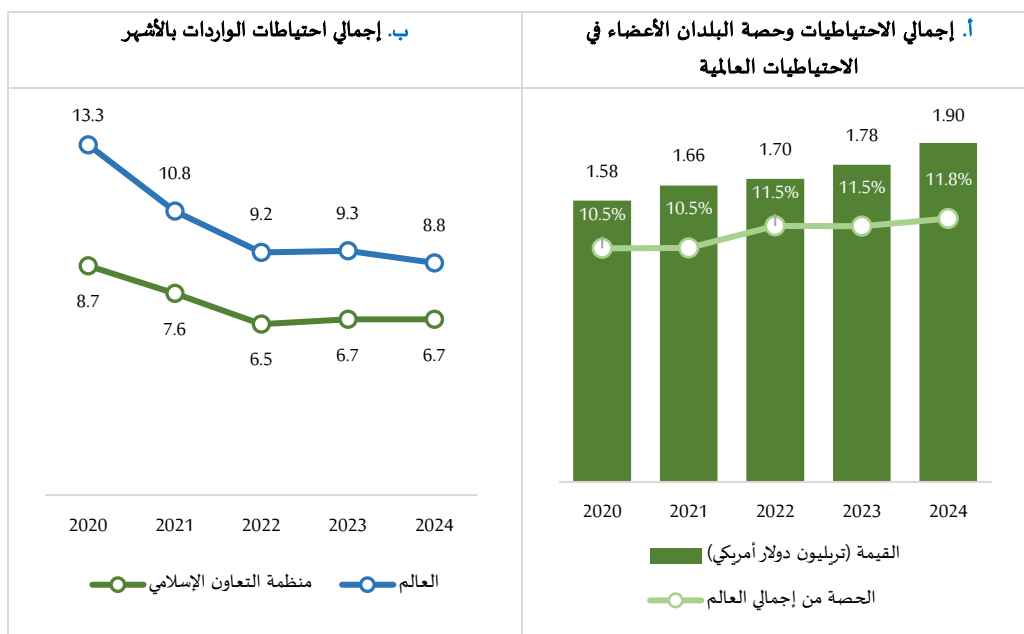
²⁰ يتم التعبير عن الاحتياطيات من خلال عدد أشهر الواردات التي تغطيها. ويعتبر ذلك مؤشراً تقليدياً لكفاية الاحتياطيات، إذ يبين عدد الأشهر من واردات السلع والخدمات التي يمكن تمويلها بالاحتياطيات المتاحة، ويُحسب بقسمة إجمالي الاحتياطيات على متوسط الواردات الشهرية.

²¹ لم تتوافر البيانات الكاملة للفترة 2020-2024 والمتعلقة بـ 16 بلداً عضواً في منظمة التعاون الإسلامي وهي: أفغانستان، بنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، غينيا بيساو، إيران، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال، الصومال، السودان، سوريا، توغو، تركمانستان، واليمن.

دولار أمريكي، أي بنسبة 20.6%، مقارنة بزيادة بلغت 6.9% في الاحتياطيات العالمية خلال الفترة نفسها. وكما يوضحه الشكل 34.4.أ، أسهم هذا النمو الأقوى في ارتفاع حصة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من الاحتياطيات العالمية من 10.5% في 2020 إلى 11.8% في 2024. وكان هذا الارتفاع واضحاً بصفة خاصة في عام 2022، عندما ارتفعت حصة البلدان الأعضاء الـ 41 إلى 11.5%، مع استمرار احتياطياتها في الارتفاع في الوقت الذي انخفض فيه إجمالي الاحتياطيات العالمية.

وتتيح أحدث البيانات المتاحة لمجموعة ثابتة تضم 27 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي رصد التطورات في 2025. إذ بلغت احتياطيات هذه البلدان 1.68 تريليون دولار أمريكي في 2024، بما يعادل 88.2% من إجمالي احتياطيات البلدان الأعضاء الـ 41، ثم ارتفعت حيازاتها بنسبة 12.4% لتصل إلى 1.89 تريليون دولار أمريكي في 2025. وبالرغم من أن هذه الزيادة كانت كبيرة، فإنها تبقى دون معدل النمو المسجل على مستوى العالم، والبالغ 16.8%. ونتيجة لذلك، انخفضت حصة البلدان الأعضاء الـ 27 في الاحتياطيات العالمية بشكل طفيف، من 10.4% في 2024 إلى 10.0% في 2025. وينبغي تفسير هذه النتائج باعتبارها تحدياً جزئياً، لا تقديراً كاملاً لاحتياطيات البلدان الأعضاء في المنظمة، إذ لا تتوافر حتى الآن بيانات قابلة للمقارنة لعام 2025 لجميع البلدان الداخلة في الإجمالي الخاص بالمنظمة.

الشكل 34.4: الاحتياطيات الدولية وتغطية الواردات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 2020-2024



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على "مؤشرات التنمية العالمية" الصادرة عن البنك الدولي، و"مجموعة بيانات السيولة الدولية" الصادرة عن صندوق النقد الدولي. ملاحظة: يغطي الجزء (أ) 41 بلدا من بلدان منظمة التعاون الإسلامي تتوفر عنها بيانات كاملة عن إجمالي الاحتياطيات خلال الفترة 2020-2024. ويغطي الجزء (ب) 35 بلدا من بلدان منظمة التعاون الإسلامي تتوفر عنها بيانات كاملة عن كل من إجمالي الاحتياطيات والاحتياطيات المقاسة بعدد أشهر الواردات خلال الفترة نفسها. وقد شكلت هذه البلدان الـ 35 نسبة 93% من إجمالي الاحتياطيات التي تحتفظ بها مجموعة منظمة التعاون الإسلامي الـ 41 في 2024.

قد تعكس التغيرات في قيمة الاحتياطيات، إلى جانب تراكمها أو السحب منها، تحركات أسعار الصرف والتغيرات في أسعار الذهب وغيره من الأصول، فضلا عن تعديلات إعادة التقييم الأخرى. وبالتالي، ينبغي النظر إلى القيمة الاسمية للاحتياطيات بالاقتران مع قدرتها على تغطية الاحتياجات إلى المدفوعات الخارجية، ولا سيما الواردات.

اتخذت تغطية الواردات بالاحتياطيات اتجاها تنازليا في كل من العالم والبلدان الأعضاء المشمولة بالتحليل خلال السنوات الأولى من الفترة 2020-2024. وكما يوضحه الشكل 34.4 ب، انخفضت الاحتياطيات العالمية من ما يعادل 13.3 شهرا من الواردات في 2020 إلى 10.8 أشهر في 2021 و9.2 أشهر في 2022. وتجدر الإشارة إلى أن المستوى المرتفع نسبيا في 2020 يُعزى على الأرجح إلى الانكماش الحاد في التجارة العالمية خلال جائحة كوفيد-19، مما أدى مؤقتا إلى انخفاض حجم الواردات، وبالتالي إلى ارتفاع عدد أشهر الواردات التي تغطيها الاحتياطيات. واستقرت تغطية الواردات بعد ذلك إلى حد كبير، عند 9.3 أشهر في 2023 و8.8 أشهر في 2024. وتم تسجيل اتجاه مماثل لدى البلدان الأعضاء الـ 35 التي تتوافر لها بيانات كاملة خلال الفترة 2020-2024. فقد انخفضت تغطية الواردات الإجمالية لهذه البلدان من 8.7 أشهر في 2020 إلى 7.6 أشهر في 2021 و6.5 أشهر في 2022، قبل أن ترتفع قليلا إلى 6.7 أشهر في 2023 وتستقر عند هذا المستوى في 2024. ورغم أن تغطية الواردات في مجموعة البلدان الأعضاء الـ 35 ظلت أدنى من المستوى العالمي طوال الفترة، فإن الفجوة تقلصت من 4.6 أشهر في 2020 إلى 2.1 شهر في 2024. ويشير الانخفاض المسجل لدى كل من المجموعة والاقتصاد العالمي خلال الفترة 2021-2022 إلى أن الزيادة في الاحتياطيات الاسمية، أو قدرتها النسبية على الصمود، لم تكن كافية لمواكبة التوسع في مدفوعات الواردات.

تشير البيانات الجزئية المتاحة لـ 19 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي إلى تحسن محدود في تغطية الواردات في 2025. ففي هذه المجموعة الثابتة، ارتفعت الاحتياطيات بما يعادل تغطية 6.7 أشهر من الواردات في 2024 إلى 6.9 أشهر في 2025. وكانت هذه البلدان تمثل 70% من كل من الاحتياطيات والواردات الداخلة في إجمالي البلدان الأعضاء الـ 35 في 2024، كما كانت تغطية وارداتها في ذلك العام مطابقة لتغطية المجموعة الأوسع. في المقابل، يقدّر أن متوسط تغطية الواردات على مستوى العالم ظل مستقرا إلى حد كبير عند نحو 8.9 أشهر في عام 2025، مما يعني أن تغطية الواردات بالاحتياطيات لدى هذه المجموعة ظلت أدنى من المتوسط العالمي، وإن كانت الفجوة قد تقلصت قليلا مقارنة بالسنوات السابقة. وعليه، توفر هذه النتيجة مؤشرا مفيدا على مسار التغير في الفترة الأخيرة، وإن كان لا ينبغي اعتبارها تقديرا شاملا لوضع بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

2.5.4 مراكز الاحتياطيات وكفايتها على مستوى فرادى البلدان

في عام 2024، تركز إجمالي الاحتياطيات بدرجة كبيرة لدى عدد محدود من بلدان منظمة التعاون الإسلامي. إذ سجلت المملكة العربية السعودية أكبر حجم من الاحتياطيات، بلغ 463.9 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 24.4% من إجمالي احتياطيات البلدان الأعضاء الـ 41. وتلتها الإمارات العربية المتحدة باحتياطيات بلغت 237.9 مليار دولار أمريكي، أي 12.5% من الإجمالي، في حين بلغت احتياطيات كل من إندونيسيا وتركيا نحو

155.5 مليار دولار أمريكي، بما يعادل 8.2% لكل منهما من الإجمالي. وجاءت ماليزيا في المرتبة الخامسة، باحتياطيات بلغت 116.2 مليار دولار أمريكي. وبلغت حصة البلدان الخمسة مجتمعة 59.4% من إجمالي احتياطيات البلدان الأعضاء الـ 41، في حين استحوذت البلدان العشرة الأكبر من حيث الاحتياطيات على 79.4% من الإجمالي.

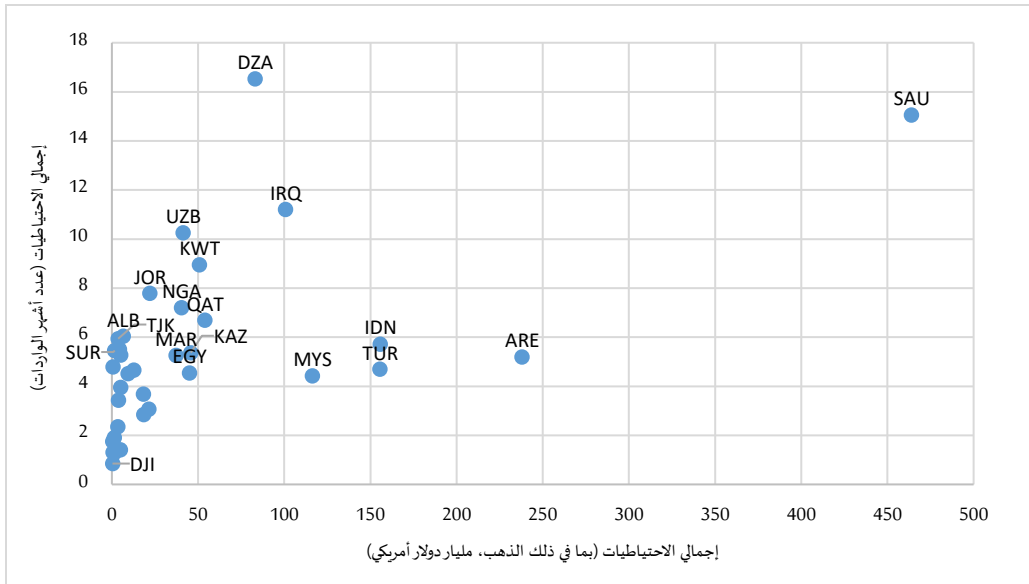
اتسم تراكم الاحتياطيات خلال الفترة 2020-2024 هو الآخر بتركزه في عدد محدود من البلدان. إذ ارتفعت الاحتياطيات في 28 بلدا من أصل 41 بلدا مشمولا بالتحليل، بينما انخفضت في 13 بلدا. وسجلت الإمارات العربية المتحدة أكبر زيادة بفارق كبير، إذ ارتفعت احتياطياتها بمقدار 131.2 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة 123.0%، خلال هذه الفترة. وجاءت تركيا في المرتبة التالية، بزيادة قدرها 62.0 مليار دولار أمريكي، تلتها العراق بزيادة بلغت 46.3 مليار دولار أمريكي. وأسهمت هذه البلدان الثلاثة مجتمعة في نحو ثلاثة أرباع الزيادة الإجمالية في احتياطيات البلدان الأعضاء الـ 41 خلال الفترة 2020-2024. كما سجلت كل من الجزائر وإندونيسيا وليبيا وقطر وكازاخستان زيادات ملحوظة. وفي المقابل، سجلت بنغلاديش أكبر انخفاض، إذ تراجعت احتياطياتها بمقدار 21.8 مليار دولار أمريكي، أي بنحو نصف مستواها في عام 2020. كما سجلت كل من لبنان والمملكة العربية السعودية انخفاضاً في الاحتياطيات، بلغ 9.1 مليارات دولار أمريكي و9.0 مليارات دولار أمريكي على التوالي، مع بقاء المملكة العربية السعودية أكبر حائز للاحتياطيات بفارق كبير.

اختلف توزيع كفاية الاحتياطيات اختلافا كبيرا عن توزيع مستويات الاحتياطيات. كما تباينت بدرجة ملحوظة العلاقة بين الحجم الاسمي للاحتياطيات وقدرتها على تمويل الواردات بين البلدان المشمولة بالتحليل. وكما بيّنه الشكل 35.4، جمعت المملكة العربية السعودية بين أعلى مستوى من الاحتياطيات ومستوى مرتفع نسبيا من تغطية الواردات بلغ 15.1 شهرا. وسجلت الجزائر أعلى مستوى لتغطية الواردات، بلغ 16.5 شهرا، رغم أن مستوى احتياطياتها كان أقل بكثير من حيث القيمة الاسمية. كما برز كل من العراق وأوزبكستان، بتغطية بلغت 11.2 شهراً و10.3 أشهر على التوالي، في حين بلغت التغطية في الكويت 9.0 أشهر.

سجل عدد من البلدان الأخرى ذات المستويات المرتفعة من الاحتياطيات مستويات أكثر اعتدالا من تغطية الواردات. فقد جاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية من حيث حجم الاحتياطيات، إلا أن احتياطياتها كانت تعادل تغطية 5.2 أشهر من الواردات. وبلغت تغطية الواردات 5.7 أشهر في إندونيسيا، و4.7 أشهر في تركيا، و4.4 أشهر في ماليزيا. وتوضح هذه الفروق أن ارتفاع الاحتياطيات بالقيمة الاسمية لا يعني بالضرورة ارتفاع مستوى تغطية الواردات بالقدر نفسه، إذ تعتمد التغطية أيضا على حجم احتياجات كل بلد من الواردات.

ومن بين البلدان الـ 35 الواردة في الشكل 35.4، سجلت ثمانية بلدان احتياطيات تعادل أقل من ثلاثة أشهر من الواردات في 2024. وسجلت جيبوتي أدنى مستوى لتغطية الواردات، بواقع 0.9 شهر، تلتها غينيا والمالديف بواقع 1.3 شهر لكل منهما، ثم البحرين بواقع 1.4 شهر. كما سجلت كل من سيراليون وفلسطين وأوغندا وباكستان مستويات لتغطية الواردات تقل عن ثلاثة أشهر. في المقابل، حافظت عدة بلدان ذات مستويات احتياطيات متواضعة نسبيا على مستويات أعلى من تغطية الواردات، من بينها ألبانيا وطاجيكستان وسورينام.

الشكل 35.4: الاحتياطيات الدولية وتغطية الواردات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 2024



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على "مؤشرات التنمية العالمية" الصادرة عن البنك الدولي، و"مجموعة بيانات السيولة الدولية" الصادرة عن صندوق النقد الدولي. ملاحظة: يشمل الشكل 35 بلدا من بلدان منظمة التعاون الإسلامي تتوافر لها بيانات عن كل من إجمالي الاحتياطيات والاحتياطيات مقاسة بعدد أشهر الواردات لعام 2024. تم استثناء جزر القمر والغابون وغيانا ولبان وليبيا وتشاد لعدم توافر بيانات قابلة للمقارنة لعام 2024 بشأن الاحتياطيات مقاسة بعدد أشهر الواردات.

تظهر النتائج على مستوى البلدان أن الوضع الإجمالي للاحتياطيات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي يخفي تفاوتات كبيرة، سواء من حيث حجم الاحتياطيات أو من حيث هامش الأمان الخارجي الذي توفره. فعلى الرغم من تركيز الاحتياطيات لدى عدد محدود من البلدان ذات الحيازات الكبيرة، تباينت تغطية الواردات بدرجة كبيرة ولم ترتبط بصورة مباشرة بحجم الاحتياطيات بالقيمة الاسمية.

توفر أحدث البيانات المتاحة لعام 2025 لـ 27 بلدا من بلدان المنظمة صورة أوضح حول تطور مستويات الاحتياطيات مقارنة بما كانت عليه في 2024. فقد ارتفعت الاحتياطيات في 25 بلدا من أصل 27، في حين لم تُسجل انخفاضات إلا في الجزائر وسورينام، وإن كان الانخفاض في سورينام هامشيا. وسجلت الإمارات العربية المتحدة أكبر زيادة بالقيمة الاسمية، بلغت 54.4 مليار دولار أمريكي، تلتها المملكة العربية السعودية بزيادة قدرها 41.3 مليار دولار أمريكي، ثم تركيا بزيادة بلغت 30.0 مليار دولار أمريكي، وكازاخستان بزيادة قدرها 20.3 مليار دولار أمريكي. وأسهمت هذه البلدان الأربعة مجتمعة بنحو 70% من الزيادة البالغة 207.6 مليارات دولار أمريكي التي سجلتها مجموعة البلدان الـ 27. كما سجلت زيادات كبيرة في كل من ليبيا والمغرب وماليزيا وباكستان وبنغلاديش. وسجلت الجزائر الانخفاض الكبير الوحيد، إذ تراجعت احتياطياتها بمقدار 10.5 مليارات دولار أمريكي.

كانت التغيرات في تغطية الواردات أكثر تفاوتًا. فمن بين البلدان الـ 19 التي تتوافر لها بيانات قابلة للمقارنة بشأن كل من الاحتياطيات والواردات لعام 2025، تحسنت تغطية الواردات في 11 بلدا، وانخفضت في سبعة بلدان، بينما لم يطرأ عليها تغير في البحرين. وسُجلت أكبر الزيادات في بروناي دار السلام، حيث ارتفعت

التغطية من 5.5 أشهر إلى 7.9 أشهر، وفي كازاخستان، من 5.4 أشهر إلى 7.4 أشهر. كما سجلت كل من ألبانيا وباكستان وبنغلاديش وقطر تحسنا ملحوظا. وارتفعت تغطية الواردات في باكستان من 2.8 شهر إلى 3.8 أشهر، متجاوزة بذلك المستوى المرجعي الشائع البالغ ثلاثة أشهر، في حين تحسنت في فلسطين من 1.9 شهر إلى 2.3 شهر، لكنها ظلت دون هذا المستوى. وفي المقابل، سجلت سورينام أكبر انخفاض، من 5.5 أشهر إلى 3.3 أشهر، كما انخفضت التغطية في كل من الكويت وإندونيسيا وطاقيكستان. وتؤكد هذه التطورات مجددا أن الزيادة في الاحتياطيات بالقيمة الاسمية لا تؤدي بالضرورة إلى تحسن مماثل في تغطية الواردات، إذ تتأثر هذه التغطية أيضا بالتغيرات في حجم مدفوعات الواردات في البلدان المعنية.

تعززت مستويات الاحتياطيات في معظم بلدان المنظمة المشمولة بالتحليل، إلا أن كفايتها ظلت متفاوتة، وكانت بوجه عام أدنى من المتوسط العالمي من حيث تغطية الواردات. بناء على ذلك، تظل مواصلة الاهتمام بكفاية الاحتياطيات، وليس بحجمها الاسمي فحسب، أمرا مهما، ولا سيما في ظل استمرار ارتفاع مستوى عدم اليقين الخارجي.

6.4 ملاحظات ختامية ودلالات على صعيد السياسات

لا يمكن تقييم وضع التمويل الخارجي للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي استنادا فقط إلى حجم الموارد التي تستقطبها أو تحتفظ بها. فالاستثمار الأجنبي، والاقتراض الخارجي، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتحويلات، والاحتياطيات الدولية تؤدي وظائف اقتصادية مختلفة وتنطوي على مخاطر متفاوتة. وتعتمد مساهمتها في تعزيز القدرة على الصمود والتنمية على تكوينها، واستقرارها، وتكلفتها، وأجال استحقاقها، وتوزيعها بين البلدان، وارتباطاتها بالنشاط الاقتصادي المنتج. كما أن التركيز الملحوظ الذي يظهر في عدد من المؤشرات يعني أن المؤشرات التجميعية المواتية للبلدان الأعضاء في المنظمة قد تتعايش مع فجوات تمويلية كبيرة ومواطن ضعف خارجية على مستوى كل بلد على حدة.

وقد ازدادت أهمية هذا التمييز في ظل البيئة العالمية الراهنة. فالنزاع في الشرق الأوسط، والتوترات الجيوسياسية المستمرة، وتجزؤ التجارة، والتغير التكنولوجي السريع كلها عوامل تؤثر في أسعار السلع الأساسية، وسلاسل الإمداد، وقرارات الاستثمار، والأوضاع المالية من خلال قنوات مختلفة. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ النمو العالمي 3.0% في عام 2026، وأن يرتفع التضخم العام من 4.1% المسجل عام 2025 إلى 4.7% في عام 2026، مع التحذير من أن تجدد النزاعات، وتجزؤ التجارة، وإعادة تسعير الأصول في الأسواق المالية تظل من المخاطر التراجعية المهمة. وقد تترتب على هذه التطورات آثار متباينة بين اقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ إذ قد تؤدي ارتفاعات أسعار الطاقة إلى زيادة عائدات الصادرات وتراكم الاحتياطيات في بعض الاقتصادات، في حين قد تؤدي، في اقتصادات أخرى، إلى زيادة فواتير الواردات، والتضخم، والضغط المالي، واحتياجات التمويل الخارجي. كما قد يؤثر الاضطراب المرتبط بالنزاعات في معنويات المستثمرين، والسياحة، والتجارة، وممرات التحويلات، ولا سيما في البلدان التي تتسم بارتفاع درجة تعرضها لأسواق الخليج والأسواق الإقليمية الأخرى (IMF, 2026d; World Bank, 2026b).

وفي ضوء ذلك، تتمثل الأولوية الأولى للسياسات في تحسين جودة التمويل الخارجي وتنويعه وتعزيز أثره الإنمائي المحلي. وفي حالة الاستثمار الأجنبي المباشر، يمثل تزايد عدد المشروعات المعلنة فرصة مهمة، غير أن انخفاض قيم المشروعات المعلنة وتركز الاستثمارات في عدد محدود من الجهات يؤكّدان الحاجة إلى النظر إلى ما هو أبعد من التدفقات الإجمالية المعلنة. وينبغي أن تحدد استراتيجيات الاستثمار مجالات واقعية للتخصص، وأن تربط الترويج للاستثمار بصورة أوثق بالبنية التحتية، والمهارات، والابتكار، وتنمية الموردين، والقدرات التصديرية. كما ينبغي أن تستمر جهود تيسير الاستثمار بعد دخول المستثمرين من خلال توفير خدمات منظمة لمتابعة المستثمرين ودعمهم، في حين ينبغي أن تكون الحوافز شفافة ومحددة المدة ومرتبطة بنتائج قابلة للقياس، مثل خلق فرص العمل، والتدريب، ونقل التكنولوجيا، وزيادة الاعتماد على المصادر المحلية، والأداء البيئي. ويكتسب ذلك أهمية خاصة في ظل ازدياد انتقائية الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي وتزايد تركزه في القطاعات الاستراتيجية، كثيفة التكنولوجيا ورأس المال (UNCTAD, 2026a).

ويوفر التحديث الجاري لاتفاقية منظمة التعاون الإسلامي بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها وضمائها فرصة مهمة لدعم هذا التوجه. وينبغي أن يسهم إطار متجدد في تيسير الاستثمار المسؤول بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مع الحفاظ في الوقت نفسه على توازن مناسب بين حماية المستثمرين وحق الدول الأعضاء في التنظيم بما يخدم المصلحة العامة. ويمكن استكمال ذلك بتعزيز التعاون بين وكالات ترويج الاستثمار، وإنشاء قوائم مشتركة للمشروعات الاستثمارية، وقواعد بيانات إقليمية للموردين، وتنفيذ جهود مشتركة للترويج للاستثمار تستهدف سلاسل القيمة العابرة للحدود. ومن شأن هذا التعاون أن يتيح للبلدان ذات الأسواق الأصغر أو القدرات المحدودة المشاركة بصورة جماعية في الفرص الاستثمارية التي قد يصعب تأميمها بشكل منفرد (OIC, 2025).

وتتمثل الأولوية الثانية في إدارة الدين الخارجي مع إيلاء اهتمام أكبر لاستدامة الدين، والقدرة على السداد، والاستخدام المنتج للموارد المقترضة. ولا يزال تمويل الدين ضروريا للبنية التحتية، والتنمية البشرية، والتحول الاقتصادي، غير أن ارتفاع التزامات خدمة الدين من شأنه أن يحد من الموارد المتاحة للبرامج الاجتماعية، وبناء القدرة على الصمود، والاستثمار العام المنتج. ومن ثم، ينبغي أن تراعي استراتيجيات الدين في الأجل المتوسط تكوين العملة، وأنماط آجال الاستحقاق، والتعرض لمخاطر أسعار الفائدة، وتركيز الدائنين، ومخاطر إعادة التمويل، بدلا من التركيز فقط على الرصيد الاسمي للدين. ويمكن للحكومات تعزيز القدرة على الصمود من خلال وضع خطط موثوقة للمالية العامة والاقتراض في الأجل المتوسط، والإدارة النشطة للالتزامات، وتطوير أسواق تمويل محلية وأسواق تمويل بالعملة المحلية تخضع لتنظيم جيد. وعندما يصبح الدين غير مستدام، يكون الانخراط في الوقت المناسب مع الدائنين وإعادة الهيكلة المبكرة، بوجه عام، أفضل من إطالة أمد التكيف المالي بما يضعف النمو والخدمات العامة الأساسية. وقد أكد البنك الدولي، على نحو مماثل، أن ارتفاع أعباء خدمة الدين يؤدي إلى تقليص الموارد المتاحة للأولويات الإنمائية في العديد من الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل (World Bank, 2025a).

وسيطل التمويل الميسر ذا أهمية خاصة للبلدان التي تواجه محدودية في الوصول إلى الأسواق، وضعفا في المؤسسات، وتعرضا للنزاعات أو للصدمات المناخية، وارتفاعا في مواطن الضعف المرتبطة بالدين. غير أن آفاق المساعدة الإنمائية التقليدية قد تدهورت بدرجة كبيرة. وتشير البيانات الأولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى انخفاض حاد في المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2025، مع توقع مزيد من التراجع في عام 2026، بما قد تكون له آثار غير متناسبة على أفقر البلدان وأكثرها عرضة للمخاطر (OECD, 2026a, 2026b). ويزيد ذلك من أهمية حماية المنح والموارد شديدة التيسير الموجهة إلى الخدمات الأساسية، والاحتياجات الإنسانية، وبناء القدرات المؤسسية، والمشروعات التي لا تستطيع تحقيق عوائد تجارية كافية. كما يستدعي ذلك تعزيز التنسيق بين الجهات المقدمة للتمويل، وزيادة القدرة على التنبؤ بتدفقات التمويل، وتبسيط الإجراءات، وتحقيق مواءمة أوثق مع الأولويات التي تحددها البلدان على المستوى الوطني.

وفي الوقت نفسه، يمكن للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها توسيع قاعدة التمويل من خلال الجمع المدروس بين الموارد العامة والخاصة والخيرية. ويوفر الإطار الاستراتيجي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية للعشر سنوات 2026-2035 منصة ذات صلة في هذا الصدد، من خلال تركيزه على تعبئة الموارد، والمنح والشراكات، وتطوير أسواق رأس المال الإسلامية، والتكامل الإقليمي، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويمكن للصكوك، والضمانات، والتأمين على الاستثمار، وهياكل التمويل المختلط، وأدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي أن تستكمل مصادر التمويل التقليدية، ولا سيما في مجالات البنية التحتية، والقدرة على الصمود، والتنمية الاجتماعية. غير أن توسيع نطاق هذه الأدوات ينبغي أن يقترن بإعداد قوي للمشروعات، وتوزيع شفاف للمخاطر، وضمانات تحول دون تراكم التزامات طارئة مفروطة على القطاع العام (IsDB, 2025b).

وتتطلب التحويلات والاحتياطيات نهجا تكميليا في مجال السياسات، إذ يمكن لكل منهما أن يعزز القدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية، غير أن أيًا منهما لا يمكن أن يحل محل الاستثمار المنتج والتحول الهيكلي. ويمكن أن تسهم سياسات خفض تكلفة تحويلات العاملين، وتعزيز المنافسة وقابلية التشغيل البيئي بين مقدمي خدمات الدفع، وتوسيع نطاق القنوات الرقمية الآمنة، وتعزيز الشمول المالي، في زيادة الموارد التي تصل إلى الأسر المتلقية. كما يمكن للسياسات أن تيسر أدوات الادخار والاستثمار الطوعي لأفراد الجاليات في الخارج، بما يساعد على توجيه حصة أكبر من الموارد المرتبطة بالتحويلات نحو الأنشطة الإنتاجية، دون الانتقاص من دورها في دعم رفاه الأسر.

أما فيما يتعلق بالاحتياطيات، فلا يتمثل الهدف المناسب في تراكم أكبر رصيد اسمي ممكن، وإنما في الحفاظ على هوامش أمان كافية وذات سيولة تتناسب مع طبيعة المخاطر الخارجية التي يواجهها كل بلد. وينبغي لأطر إدارة الاحتياطيات أن تراعي احتياجات الاستيراد، والالتزامات الخارجية قصيرة الأجل، وترتيبات أسعار الصرف، وتركز الصادرات، وإمكانية الوصول إلى التمويل الطارئ. ويمكن أن يساعد إجراء اختبارات ضغط منتظمة في تقييم الآثار المحتملة لصدمات أسعار السلع الأساسية، وتدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج، والضغط على أسعار الصرف، والاضطرابات التي قد تلحق بالتجارة أو بإيرادات التحويلات. وقد تحتاج البلدان التي تتمتع بتغطية محدودة إلى الجمع بين تراكم الاحتياطيات بصورة حصيفة وتعزيز أطر المالية

العامة والسياسة النقدية، وتنوع عائدات الصادرات، وترتيبات التمويل الاحترازي. وعلى المستوى الإقليمي، يمكن لتعزيز الحوار بشأن السياسات، وتبادل المعلومات، والتعاون بين السلطات النقدية والمالية أن يسهم في تعزيز الجاهزية وتيسير تبادل الخبرات والممارسات الجيدة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على المسؤولية الوطنية عن الإدارة السليمة للاحتياطيات والاستقرار الخارجي.

وستعتمد عملية تنفيذ هذه الأولويات بدرجة كبيرة على تعزيز المؤسسات، وتوافر البيانات في الوقت المناسب، ووضع استراتيجيات تراعي الظروف الوطنية لكل بلد. وتتطلب عملية صنع السياسات معلومات أفضل بشأن هيكل الدين وجدول خدمته، وتنفيذ المشروعات الاستثمارية المعلنة والقيمة الفعلية المتحققة منها، والأثر الإنمائي للحوافز الاستثمارية، وممرات التحويلات، والأبعاد الأوسع نطاقاً لمدى كفاية الاحتياطيات. ويوفر فريق العمل المعني بالتعاون المالي التابع للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي، ومنتدى البنوك المركزية المشترك بين منظمة التعاون الإسلامي والكومسيك، منصتين متكاملتين للهوض بهذا التوجه. ففي حين يدعم فريق العمل الحوار بشأن السياسات والتعلم من تجارب البلدان النظيرة في مجالات التمويل الإسلامي والمستدام والمبتكر، يجمع منتدى البنوك المركزية السلطات النقدية لتبادل وجهات النظر بشأن التطورات الاقتصادية الكلية والمالية، ونظم الدفع، والاستقرار المالي، والقدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية. ويمكن لسياسات ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى أن تستكمل هذه الآليات من خلال تعزيز إنتاج البيانات، والقدرات التحليلية، والتعاون الفني، والتبادل المنهجي لتجارب البلدان (COMCEC, 2025a, 2025b; SESRIC, n.d).

ومن ثم، لا يتمثل المسار المستقبلي في مجرد تعظيم التدفقات الداخلة من الخارج، أو الاقتراض، أو تراكم الاحتياطيات. بل ينبغي أن يتمثل في تأمين مزيج أكثر تنوعاً وقدرة على التنبؤ وإنتاجية من مصادر التمويل الخارجي، مع الحد من مواطن الضعف الناشئة عن التركيز، وارتفاع أعباء خدمة الدين، وتقلب التدفقات، والاعتماد على مجموعة محدودة من الأسواق أو مصادر التمويل. ويمكن للإدارة الحصيفة للدين والاحتياطيات، والاستثمار عالي الجودة، والتمويل الميسر، ونظم التحويلات الفعالة، وتعزيز التعاون فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تساعد هذه البلدان على تعزيز قدرتها على الصمود أمام الصدمات الخارجية. كما من شأن ذلك أن يسهم في توفير حيز أكبر للاستثمار المستدام والتحول الاقتصادي طويل الأجل.

الملحق (أ): تصنيف بلدان منظمة التعاون الإسلامي المستخدم في التقرير

بلدان منظمة التعاون الإسلامي	رمز ISO ثلاثي الأحرف	مجموعة الدخل ¹	المصدر الرئيسي لعائدات الصادرات ²	تصنيف الدول الهشة والمتضررة من النزاعات، وضع البلدان الأقل نمواً ⁴	صندوق النقد الدولي ³
أفغانستان	AFG	منخفضة الدخل	السلع الأولية غير الوقودية	البلدان الأقل نمواً	البلدان الأقل نمواً
ألبانيا	ALB	متوسطة الدخل من الشريحة العليا	بلدان المنظمة الأخرى	—	—
الجزائر	DZA	متوسطة الدخل من الشريحة العليا	الوقود	—	—
أذربيجان	AZE	متوسطة الدخل من الشريحة العليا	الوقود	—	—
البحرين	BHR	مرتفعة الدخل	الوقود	—	—
بنغلاديش	BGD	متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	بلدان المنظمة الأخرى	البلدان الأقل نمواً	البلدان الأقل نمواً
بنين	BEN	متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	السلع الأولية غير الوقودية	البلدان الأقل نمواً	البلدان الأقل نمواً
بروناي دارالسلام	BRN	مرتفعة الدخل	الوقود	—	—
بوركينافاسو	BFA	منخفضة الدخل	السلع الأولية غير الوقودية	البلدان الأقل نمواً	البلدان الأقل نمواً
الكاميرون	CMR	متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	بلدان المنظمة الأخرى	البلدان الأقل نمواً	البلدان الأقل نمواً
تشاد	TCD	منخفضة الدخل	الوقود	البلدان الأقل نمواً	البلدان الأقل نمواً
جزر القمر	COM	متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	بلدان المنظمة الأخرى	البلدان الأقل نمواً	البلدان الأقل نمواً
كويت ديقوار	CIV	متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	بلدان المنظمة الأخرى	البلدان الأقل نمواً	البلدان الأقل نمواً
جيبوتي	DJI	متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	بلدان المنظمة الأخرى	البلدان الأقل نمواً	البلدان الأقل نمواً
مصر	EGY	متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	بلدان المنظمة الأخرى	البلدان الأقل نمواً	البلدان الأقل نمواً
الغابون	GAB	متوسطة الدخل من الشريحة العليا	الوقود	—	—
غامبيا	GMB	منخفضة الدخل	بلدان المنظمة الأخرى	البلدان الأقل نمواً	البلدان الأقل نمواً
غينيا	GIN	متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	السلع الأولية غير الوقودية	البلدان الأقل نمواً	البلدان الأقل نمواً
غينيا بيساو	GNB	منخفضة الدخل	السلع الأولية غير الوقودية	البلدان الأقل نمواً	البلدان الأقل نمواً
غيانا	GUY	مرتفعة الدخل	الوقود	—	—
إندونيسيا	IDN	متوسطة الدخل من الشريحة العليا	بلدان المنظمة الأخرى	البلدان الأقل نمواً	البلدان الأقل نمواً
إيران	IRN	متوسطة الدخل من الشريحة العليا	الوقود	—	—
العراق	IRQ	متوسطة الدخل من الشريحة العليا	الوقود	البلدان الأقل نمواً	البلدان الأقل نمواً
الأردن	JOR	متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	بلدان المنظمة الأخرى	البلدان الأقل نمواً	البلدان الأقل نمواً
كازاخستان	KAZ	متوسطة الدخل من الشريحة العليا	الوقود	—	—
الكويت	KWT	مرتفعة الدخل	الوقود	—	—
جمهورية قرغيزستان	KGZ	متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	بلدان المنظمة الأخرى	البلدان الأقل نمواً	البلدان الأقل نمواً
لبنان	LBN	متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	بلدان المنظمة الأخرى	البلدان الأقل نمواً	البلدان الأقل نمواً
ليبيا	LYB	متوسطة الدخل من الشريحة العليا	الوقود	البلدان الأقل نمواً	البلدان الأقل نمواً



بلدان منظمة التعاون الإسلامي	رمز ISO ثلاثي الأحرف	مجموعة الدخل ¹	المصدر الرئيسي لعائدات الصادرات ²	تصنيف الدول الهشة والمتضررة من النزاعات، وضع البلدان الأقل نمواً ⁴	صندوق النقد الدولي ³
ماليزيا	MYS	متوسطة الدخل من الشريحة العليا	بلدان المنظمة الأخرى	—	—
المالديف	MDV	متوسطة الدخل من الشريحة العليا	بلدان المنظمة الأخرى	—	—
مالي	MLI	منخفضة الدخل	السلع الأولية غير الوقودية	البلدان الأقل نمواً	صراعات
موريتانيا	MRT	متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	السلع الأولية غير الوقودية	البلدان الأقل نمواً	—
المغرب	MAR	متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	بلدان المنظمة الأخرى	—	—
موزمبيق	MOZ	منخفضة الدخل	بلدان المنظمة الأخرى	البلدان الأقل نمواً	صراعات
النيجر	NER	منخفضة الدخل	بلدان المنظمة الأخرى	البلدان الأقل نمواً	صراعات
نيجيريا	NGA	متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	الوقود	—	صراعات
عمان	OMN	مرتفعة الدخل	الوقود	—	—
باكستان	PAK	متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	بلدان المنظمة الأخرى	—	—
فلسطين	PSE	متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	بلدان المنظمة الأخرى	—	صراعات
قطر	QAT	مرتفعة الدخل	الوقود	—	—
المملكة العربية السعودية	SAU	مرتفعة الدخل	الوقود	—	—
السنغال	SEN	متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	بلدان المنظمة الأخرى	البلدان الأقل نمواً	—
سيراليون	SLE	منخفضة الدخل	السلع الأولية غير الوقودية	البلدان الأقل نمواً	—
الصومال	SOM	منخفضة الدخل	السلع الأولية غير الوقودية	البلدان الأقل نمواً	الصراعات
السودان	SDN	منخفضة الدخل	السلع الأولية غير الوقودية	البلدان الأقل نمواً	صراعات
سورينام	SUR	متوسطة الدخل من الشريحة العليا	السلع الأولية غير الوقودية	—	—
سوريا	SYR	منخفضة الدخل	بلدان المنظمة الأخرى	—	صراعات
طاجيكستان	TJK	متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	السلع الأولية غير الوقودية	—	—
توغو	TGO	منخفضة الدخل	بلدان المنظمة الأخرى	البلدان الأقل نمواً	—
تونس	TUN	متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	بلدان المنظمة الأخرى	—	—
تركيا	TUR	متوسطة الدخل من الشريحة العليا	بلدان المنظمة الأخرى	—	—
تركمانستان	TKM	متوسطة الدخل من الشريحة العليا	الوقود	—	—
أوغندا	UGA	منخفضة الدخل	بلدان المنظمة الأخرى	البلدان الأقل نمواً	—
الإمارات العربية المتحدة	ARE	مرتفعة الدخل	الوقود	—	—
أوزبكستان	UZB	متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	بلدان المنظمة الأخرى	—	—
اليمن	YEM	منخفضة الدخل	السلع الأولية غير الوقودية	البلدان الأقل نمواً	صراعات

المصدر: البنك الدولي، مجموعات البلدان حسب السنة المالية 2026 ومجموعات الإقراض؛ صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2026، الملحق الإحصائي؛ صندوق النقد الدولي، قائمة البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات للسنة المالية 2026؛ مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (OHRLLS)، قائمة أقل البلدان نمواً؛ المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO)، المعيار 3166-1 ISO.

ملاحظات:

1. مجموعات الدخل: LI = منخفضة الدخل، LMI = البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، UMI = البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، HI = مرتفعة الدخل. يتبع التصنيف تصنيف البنك الدولي للدخل للسنة المالية 2026، الذي يستند إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لعام 2024، محسوباً باستخدام طريقة أطلس التي يعتمدها البنك الدولي. وتتمثل الحدود المعتمدة في الآتي: البلدان منخفضة الدخل، 1,135 دولاراً أمريكياً أو أقل؛ والبلدان من فئة الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا، من 1,136 إلى 4,495 دولاراً أمريكياً؛ والبلدان من فئة الدخل المتوسط من الرتبة العليا، من 4,496 إلى 13,935 دولاراً أمريكياً؛ والبلدان مرتفعة الدخل، أكثر من 13,935 دولاراً أمريكياً. وقد اعتمد هذا التصنيف في 1 يوليو 2025. ويظل سارياً حتى 1 يوليو 2026.
2. المصدر الرئيسي لعائدات الصادرات: يتبع تصنيف البلدان المصدرة للوقود والمصدرة للمنتجات الأولية غير المرتبطة بالوقود تصنيف صندوق النقد الدولي الوارد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2026، الملحق الإحصائي. ويشير الوقود إلى القسم 3 من التصنيف القياسي للتجارة الدولية (SITC)، في حين تشير المنتجات الأولية غير المرتبطة بالوقود إلى الأقسام 0 و 1 و 2 و 4 و 68 من التصنيف نفسه. وتُصنّف الاقتصادات ضمن أي من المجموعتين إذا شكلت المنتجات ذات الصلة أكثر من 50% من إجمالي عائدات صادراتها، في المتوسط، خلال الفترة 2020-2024. أما البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي لم يصنفها صندوق النقد الدولي ضمن أي من المجموعتين، فتُدرج، لأغراض هذا التقرير، ضمن فئة "البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الأخرى".
3. البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات (FCS): يتبع التصنيف قائمة البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات للسنة المالية 2026 (FY26) الصادرة عن صندوق النقد الدولي، كما كانت في 11 يوليو 2025. ويميز صندوق النقد الدولي بين البلدان المتأثرة بالصراعات والبلدان التي تتسم بالهشاشة المؤسسية والاجتماعية. ويشار إلى البلدان غير المدرجة ضمن أي من الفئتين بالرمز "___".
4. أقل البلدان نمواً (LDCs): يتبع تصنيف أقل البلدان نمواً قائمة الأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً، التي يتولى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (UN-OHRLLS) إعدادها وتحديثها. ويشار إلى البلدان المدرجة في القائمة بالرمز "LDC"، في حين تُشار إلى جميع البلدان الأخرى بالرمز "___".

Chapter 1

Government of Côte d'Ivoire, Ministry of Planning and Development. (2026). *National Development Plan 2026–2030: Summary*. <https://gcpnd.gouv.ci/uploads/publications/178178508349.pdf>

IMF. (2025a). *Guyana: 2025 Article IV consultation — Press release; staff report; and statement by the executive director for Guyana* (IMF Country Report No. 25/103). <https://doi.org/10.5089/9798229008860.002>

IMF. (2025b). *Libya: 2025 Article IV consultation — Press release; and staff report* (IMF Country Report No. 25/148). <https://doi.org/10.5089/9798229015516.002>

IMF. (2026a). *World Economic Outlook Update: Global Economy in Crosscurrents of War and Technology*. <https://www.imf.org/en/publications/weo/issues/2026/07/08/world-economic-outlook-update-july-2026>

IMF. (2026b). *Republic of Uzbekistan: 2026 Article IV consultation — Press release and staff report* (IMF Country Report No. 26/152). <https://www.imf.org/en/news/articles/2026/06/18/pr-26214-uzbekistan-imf-executive-board-concludes-2026-article-iv-consultation>

IMF. (2026c). *Côte d'Ivoire: Sixth review under the Extended Arrangement under the Extended Fund Facility and the Arrangement under the Extended Credit Facility, and fifth review under the Resilience and Sustainability Facility Arrangement—Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Côte d'Ivoire* (IMF Country Report No. 26/171). <https://doi.org/10.5089/9798229053075.002>

World Bank. (2025a). *Niger's economy rebounds in 2024 thanks to large-scale oil exports and a good agricultural season*. World Bank Press Release (June 12, 2025). [https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2025/06/12/niger-economy-rebounds-](https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2025/06/12/niger-economy-rebounds-in-2024-thanks-to-large-scale-oil-exports-and-a-good-agricultural-season)

[in-2024-thanks-to-large-scale-oil-exports-and-a-good-agricultural-season](https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2025/06/12/niger-economy-rebounds-in-2024-thanks-to-large-scale-oil-exports-and-a-good-agricultural-season)

World Bank. (2025b). *Uzbekistan - Country Economic Memorandum: Fostering Private Sector-Led Growth and Global Integration*. <https://www.worldbank.org/en/country/uzbekistan/publication/cem-2025>

World Bank. (2025c). *In a nutshell: Agri-processing adds value in Côte d'Ivoire's cashew industry*. <https://www.worldbank.org/en/results/2025/04/15/agri-processing-adds-value-in-cote-d-ivoire-s-cashew-industry>

World Bank. (2026a). *Macro Poverty Outlook for Senegal: April 2026 (English)*. Macro Poverty Outlook (MPO). World Bank Group. <http://documents.worldbank.org/curated/en/099816508072670334>

World Bank. (2026b). *Macro Poverty Outlook for Uzbekistan: April 2026 (English)*. Macro Poverty Outlook (MPO). World Bank Group. <http://documents.worldbank.org/curated/en/099857308042617534>

World Bank. (2026c). *Macro Poverty Outlook for Guyana: April 2026 (English)*. Macro Poverty Outlook (MPO). World Bank Group. <http://documents.worldbank.org/curated/en/099727308052698481>

Chapter 2

Gomez Tamayo, S., Alrayess, D., Moraes, G., & Koettl-Brodmann, J. (2026). *Female Labor Force Participation in the Middle East and North Africa Region: Regional Trends and the Experience of Saudi Arabia*. Social Protection Discussion Paper Series; No. 2616. © World Bank. <http://hdl.handle.net/10986/44627>

HRDF. (2026a). *Childcare Support “Qurrah”*. Human Resources Development Fund, Saudi Arabia. <https://www.hrdf.org.sa/en/products-and-services/programs/establishments/enable/child-care-support-for-working-women/>

HRDF. (2026b). *Transportation Support – Wusool*. Human Resources Development Fund, Saudi Arabia. <https://www.hrdf.org.sa/en/products-and-services/programs/individuals/enable/wusool/>

ILO. (2025). *Generative AI and Jobs: A Refined Global Index of Occupational Exposure*. ILO Working Paper 140. <https://www.ilo.org/publications/generative-ai-and-jobs-refined-global-index-occupational-exposure>

ILO. (2026). *Employment and Social Trends 2026*. Geneva: ILO. <https://www.ilo.org/publications/flagship-reports/employment-and-social-trends-2026>

IMF. (2026a). *World Economic Outlook: Global Economy in the Shadow of War*. <https://www.imf.org/en/publications/weo/issues/2026/04/14/world-economic-outlook-april-2026>

IMF. (2026b). *World Economic Outlook Update: Global Economy in Crosscurrents of War and Technology*. <https://www.imf.org/en/publications/weo/issues/2026/07/08/world-economic-outlook-update-july-2026>

İŞKUR. (n.d.). *İŞKUR Gençlik Programı*. Turkish Employment Agency. <https://www.iskur.gov.tr/is-arayan/aktif-isgucu-programlari/iskur-genclik-programi/>

MHRSD. (2026). *Women's Empowerment*. Ministry of Human Resources and Social Development, Saudi Arabia. <https://www.hrsd.gov.sa/en/care-about-you/womens-empowerment>

SESRIC. (2025). *OIC Labour Market Report 2025: Harnessing Digitalization for Inclusive and Equitable Labour Markets*. <https://www.sesric.org/publications-detail.php?id=607>

SESRIC. (2026). *OIC Women and Development Report 2026*. <https://www.sesric.org/publications-detail.php?id=618>

UNHCR. (2026). *Global Trends – Forced Displacement in 2025*. United Nations High Commissioner for Refugees.

<https://www.unhcr.org/media/global-trends-2025-report>

World Bank. (2025). *Jobs and Women: Untapped Talent, Unrealized Growth*. Middle East, North Africa, Afghanistan and Pakistan Economic Update, October 2025. Washington, DC: World Bank. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099512010212511652/pdf/IDU-c7ecb32a-739c-470a-a12c-717fa5470600.pdf?ref=journal&unprogressiste.f>

Chapter 3

OIC. (2016). *OIC-2025: Programme of Action*. The 13th Islamic Summit Conference (Unity and Solidarity for Justice and Peace). <https://www.oic-oci.org/en/conferences/41>

COMCEC. (2026). *Report of the TPS-OIC Trade Negotiating Committee*, 3–4 February 2026. <https://www.comcec.org/wp-content/uploads/2026/02/Report-of-the-TPS-OIC-TNC-Meeting-3-4-February-2026.pdf>

COMCEC. (n.d.). *TPS-OIC*. <https://www.comcec.org/trade/tps-oic/>

IEA. (2026a). *Strait of Hormuz: Factsheet*. International Energy Agency. [February 2026] <https://www.iea.org/about/oil-security-and-emergency-response/strait-of-hormuz>

IEA. (2026b). *Oil Market Report – August 2026*. International Energy Agency. <https://www.iea.org/reports/oil-market-report-august-2026>

IMF. (2026a). *World Economic Outlook, April 2026: Global economy in the shadow of war*. <https://www.imf.org/en/publications/weo/issues/2026/04/14/world-economic-outlook-april-2026>

IMF. (2026a). *World Economic Outlook, April 2026: Global economy in the shadow of war*. <https://www.imf.org/en/publications/weo/issues/2026/04/14/world-economic-outlook-april-2026>

IMF. (2026b). *Regional economic outlook update for the Middle East and Central Asia, April 2026 – War in the Middle East: Economic spillovers and policy challenges*. <https://www.imf.org/en/publications/reo/meca>



[/issues/2026/04/16/regional-economic-outlook-middle-east-central-asia-april-2026](#)

IMF. (2026c). *Saudi Arabia: 2026 Article IV Consultation - Press Release and Staff Report*. IMF Country Report No. 26/210. <https://www.imf.org/-/media/files/publications/cr/2026/english/1sauea2026001.pdf>

UNCTAD. (2026, March 10). *Strait of Hormuz disruptions: Implications for global trade and development*. <https://unctad.org/publication/strait-hormuz-disruptions-implications-global-trade-and-development>

Chapter 4

CBRT. (2026). Monthly Developments of Short-Term External Debt Statistics, March 2026. Central Bank of the Republic of Türkiye. https://www.tcmb.gov.tr/wps/wcm/connect/3c00718e-5f87-40c8-934f-232641d692cb/ST_MonthlyDevelopments.pdf?MOD=AJPERES&CACHEID=ROOTWORKSP_ACE-3c00718e-5f87-40c8-934f-232641d692cb-pV9loE6

Central Bank of Iraq. (2023). *Annual economic report 2022*. <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-170305523070828.pdf>

Central Bank of Iraq. (2024). *Annual economic report 2023*. <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-173563991524858.pdf>

Central Bank of Iraq. (2025). *Annual economic report 2024*. <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-176241180647973.pdf>

COMCEC. (2025a). COMCEC Financial Cooperation Working Group. <https://www.comcec.org/finance/>

COMCEC. (2025b). *Communiqué of the Seventh Meeting of the OIC–COMCEC Central Banks Forum*, 28–29 September 2025, İstanbul, Türkiye. <https://www.comcec.org/wp-content/uploads/2025/10/Final-Communique-of-the-7th-Meeting.pdf>

Gopinath, G., Gourinchas, P.-O., Presbitero, A. F., & Topalova, P. (2024). *Changing global linkages: A new Cold War?* IMF Working Paper No. 2024/076. International Monetary Fund. <https://www.imf.org/en/publications/wp/issue>

[s/2024/04/05/changing-global-linkages-a-new-cold-war-547357](#)

Gourinchas, P.-O. (2026, April 14). War darkens global economic outlook and reshapes policy priorities. IMF Blog, International Monetary Fund. <https://www.imf.org/en/blogs/articles/2026/04/14/war-darkens-global-economic-outlook-and-reshapes-policy-priorities>

IMF & World Bank. (2023). IMF and World Bank announce US\$4.5 billion in debt relief for Somalia. <https://www.imf.org/en/news/articles/2023/12/13/pr23438-imf-and-world-bank-announce-us-4-5-billion-in-debt-relief-for-somalia>

IMF. (2009). *Balance of Payments and International Investment Position Manual – Sixth Edition (BPM6)*. <https://www.imf.org/-/media/websites/imf/imported/external/pubs/ft/bop/2007/pdf/bpm6pdf.pdf>

IMF. (2021, August 23). 2021 General SDR Allocation. <https://www.imf.org/en/topics/special-drawing-right/2021-sdr-allocation>

IMF. (2023a). Debt relief under the Heavily Indebted Poor Countries Initiative. Countries that have qualified for, are eligible or potentially eligible, and may wish to receive HIPC Initiative assistance (as of January 2023). <https://www.imf.org/en/about/factsheets/sheets/2023/debt-relief-under-the-heavily-indebted-poor-countries-initiative-hipc>

IMF. (2023b). IMF Executive Board Concludes 2023 Article IV Consultation with Lebanon. IMF Press Release No. 23/245. <https://www.imf.org/en/news/articles/2023/06/28/pr23245-lebanon-imf-executive-board-concludes-2023-article-iv-consultation-with-lebanon>

IMF. (2024a). Arab Republic of Egypt: First and second reviews under the Extended Arrangement under the Extended Fund Facility, monetary policy consultation, and requests for waiver of nonobservance of a performance criterion, and augmentation and rephasing of access. IMF Country Report No. 24/98. <https://www.imf.org/en/>



[/media/files/publications/cr/2024/english/legyea2024001.pdf](#)

IMF. (2024b). Republic of Mozambique: 2024 Article IV Consultation, Fourth Review Under the Three-Year Arrangement Under the Extended Credit Facility, Requests for Modifications of Quantitative Performance Criteria, Waiver of Nonobservance of Quantitative Performance Criteria, and Financing Assurances Review-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for the Republic of Mozambique. IMF Country Report No. 24/219. <https://doi.org/10.5089/9798400285233.002>

IMF. (2025). Debt vulnerabilities and financing challenges in emerging markets and developing economies. IMF Policy Paper. No. 2025/002. <https://doi.org/10.5089/9798229002264.007>

IMF. (2026a). *World Economic Outlook, April 2026: Global economy in the shadow of war*. <https://www.imf.org/en/publications/weo/issues/2026/04/14/world-economic-outlook-april-2026>

IMF. (2026b). *Global Financial Stability Report, April 2026: Global Financial Markets Confront the War in the Middle East and Amplification Risks*. <https://www.imf.org/en/publications/gfsr/issues/2026/04/14/global-financial-stability-report-april-2026>

IMF. (2026c). *Regional economic outlook update for the Middle East and Central Asia, April 2026 — War in the Middle East: Economic spillovers and policy challenges*. <https://www.imf.org/en/publications/reo/meca/issues/2026/04/16/regional-economic-outlook-middle-east-central-asia-april-2026>

IMF. (2026d). *World economic outlook update, July 2026: Global economy in crosscurrents of war and technology*. <https://www.imf.org/en/publications/weo/issues/2026/07/08/world-economic-outlook-update-july-2026>

Investment Office of the Presidency of Türkiye. (2024). *Türkiye foreign direct investment strategy 2024–2028*. [https://f.invest.gov.tr/en/Documents/turkiye-](https://f.invest.gov.tr/en/Documents/turkiye-foreign-direct-investment-strategy-2024-2028.pdf)

[foreign-direct-investment-strategy-2024-2028.pdf](#)

IsDB & ICDT. (2025). Second Policy Dialogue Forum of the OIC African and Asian Investment Promotion Agencies: Concept note and programme. https://icdt-cidc.org/wp-content/uploads/ENG_-OIC-Casablanca-IsDB-ICDT-OIC-IPA-Policy-Dialogue-CN-1.pdf

IsDB. (2025a, November 2). IsDB Group chairman calls for investment in infrastructure, digital transformation, trade facilitation, and empowerment of women and youth in OIC member countries. <https://www.isdb.org/news/isdb-group-chairman-calls-for-investment-in-infrastructure-digital-transformation-trade-facilitation-and-empowerment-of-women-youth-in-oic-member-countries>

IsDB. (2025b). *IsDB Group 10-year strategic framework 2026–2035*. <https://www.isdb.org/sites/default/files/media/documents/2025-05/STRATEGIC%20FRAMEWORK%202026-2035%20%28ENGLISH%29.pdf>

MIDA. (2026a). *New Incentive Framework*. Malaysian Investment Development Authority. <https://www.mida.gov.my/media-release/new-incentive-framework-nif/>

MIDA. (2026b). MIDA Stands Ready to Implement New Outcome-Based Incentive Framework From 1 March. Malaysian Investment Development Authority. <https://www.mida.gov.my/media-release/mida-stands-ready-to-implement-new-outcome-based-incentive-framework-from-1-march/>

Ministry of Investment of Saudi Arabia. (n.d.). *National Investment Strategy*. <https://misa.gov.sa/activities/national-investment-strategy/>

MOET. (2022). UAE launches NextGenFDI to attract world's top digital companies. United Arab Emirates Ministry of Economy & Tourism. <https://www.moet.gov.ae/en/-/uae-launches-nextgenfdi-to-attract-world-s-top-digital-companies>

National Bank of Kazakhstan. (2026). External debt.

- <https://nationalbank.kz/en/news/vneshniy-dolg>
- OECD. (2024). ODA Levels in 2023 – preliminary data: Detailed summary note. [https://one.oecd.org/document/DCD\(2024\)31/en/pdf](https://one.oecd.org/document/DCD(2024)31/en/pdf)
- OECD. (2025a). *Global Outlook on Financing for Sustainable Development 2025: Towards a more resilient and inclusive architecture*. OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/753d5368-en>
- OECD. (2025b). International aid falls in 2024 for first time in six years, says OECD. <https://www.oecd.org/en/about/news/press-releases/2025/04/official-development-assistance-2024-figures.html>
- OECD. (2026a). Preliminary official development assistance levels in 2025: Detailed summary note. [https://one.oecd.org/document/DCD\(2026\)8/en/pdf](https://one.oecd.org/document/DCD(2026)8/en/pdf)
- OECD. (2026b). ODA projections for 2026 and the near term: Implications for vulnerable countries and sectors. https://www.oecd.org/en/publications/oda-projections-for-2026-and-the-near-term_d7c74fa2-en.html
- OECD. (n.d.). Official development assistance (ODA). <https://www.oecd.org/en/topics/official-development-assistance-oda.html>
- OIC. (2025). OIC Member States move to modernize investment agreement. <https://www.oic-oci.org/en/news/6957>
- Reuters. (2024, February 23). Egypt announces \$35 billion UAE investment on Mediterranean coast. <https://www.reuters.com/business/egypt-announces-multi-billion-uae-investment-boost-forex-2024-02-23/>
- SESRIC. (2021). *OIC Economic Outlook: Trade, Transport, and Tourism amidst the COVID-19 Pandemic*. <https://www.sesric.org/publications-detail.php?id=531>
- SESRIC. (n.d.). *SESRIC Capacity Building Programmes*. <https://www.sesric.org/tcd-cab.php>
- UNCTAD. (2022, July 6). United Arab Emirates - Launches NextGenFDI initiative to attract digital companies. Investment Policy Monitor. <https://investmentpolicy.unctad.org/investment-policy-monitor/measure/4038/united-arab-emirates-launches-nextgenfdi-initiative-to-attract-digital-companies>
- UNCTAD. (2023). *World investment report 2023: Investing in sustainable energy for all*. United Nations. <https://unctad.org/publication/world-investment-report-2023>
- UNCTAD. (2024). *World investment report 2024: Investment facilitation and digital government*. United Nations. <https://unctad.org/publication/world-investment-report-2024>
- UNCTAD. (2025a). External debt sustainability and development (2025) - Report of the United Nations Secretary-General. UN Trade and Development. <https://unctad.org/publication/external-debt-sustainability-and-development-2025>
- UNCTAD. (2025b). *A World of Debt 2025: It is time for reform*. UN Trade and Development. <https://unctad.org/publication/world-of-debt>
- UNCTAD. (2025c). Global public debt hit a record US\$102 trillion in 2024, striking developing countries hardest. <https://unctad.org/news/global-public-debt-hit-record-102-trillion-2024-striking-developing-countries-hardest>
- UNCTAD. (2026a). *World investment report 2026: International investment in a turbulent era*. United Nations. https://unctad.org/system/files/official-document/wir2026_en.pdf
- UNCTAD. (2026b). *Trade and development foresights 2026: Global economy faces a geopolitical challenge*. <https://unctad.org/publication/trade-and-development-foresights-2026-global-economy-faces-geopolitical-challenge>
- UNCTAD. (2026c). *Financing development: External flows of financial capital to developing countries and their cost*. <https://unctad.org/publication/financing-development-external-flows-financial-capital-developing-countries-and-their>

World Bank. (2024). Kazakhstan monthly economic update: March 2024. <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/268707a8473ae4cea340bef183cf2810-0080062024/original/Kazakhstan-Monthly-Economic-Update-March-2024.pdf>

World Bank. (2025a). *International Debt Report 2025*. Washington, DC: World Bank. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-2262-9>

World Bank. (2025b). Developing countries' debt outflows hit 50-year high during 2022–2024 [Press release, December 3, 2025]. World Bank. <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2025/12/03/developing-countries-debt-outflows-hit-50-year-high-during-2022-2024>

World Bank. (2025c). *International Debt Statistics (IDS)*. World Bank.

<https://www.worldbank.org/en/programs/debt-statistics/ids>

World Bank. (2026a). *Global Economic Prospects*. <https://www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects>

World Bank. (2026b). *Challenges of conflict and industrial policy for development. Middle East, North Africa, Afghanistan & Pakistan Economic Update (April 2026)*. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-2328-2>

World Bank. (2026c). Metadata for 'Total reserves (includes gold)'. World Bank Data360. https://data360files.worldbank.org/data360-data/metadata/WB_IDS/WB_IDS_FI_RES.pdf



مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

Kudüs Cad. No:9 Diplomatik Site 06450 ORAN-Ankara, Türkiye

Tel: (90-312) 468 61 72-76 Fax: (90-312) 468 57 26

Email: cabinet@sesric.org Web: www.sesric.org